
سامي كليب
سياسة
تدمير
العالم
العربي
وثائق الغرف السوداء
نوفل

د. سامي كليب

تدمير العالم العربي

وثائق الغرف السوداء



نوفل



صدرت عام 2023 عن نوفل، دمغة الناشر هاشيت أنطوان

info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
Instagram.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

صورة الغلاف: Shutterstock©
تصميم الغلاف: داليا ضاهر
تصميم الداخل: ماري تريز مرعب

ر.د.م.ك. (النسخة الورقية): 978-614-060-104-8
ر.د.م.ك. (النسخة الإلكترونية): 978-614-060-105-5



إلى كلّ باحثٍ عن الأسباب الحقيقية لتدمير العالم العربي.

إلى الذين قدّموا عقولهم على غرائزهم وأهوائهم وطوائفهم وأعراقهم، بحثًا عن مشاريع نهضوية تستند إلى العلم والمعرفة لوضع أسس حديثة واجتراح حلول ناجعة لحاضر الشباب العربي ومستقبلهم.

إلى أرواح أطفالٍ وأبرياء قتلتهم الحروب والنزاعات والأطماع والصراعات ومافيات الأسلحة.

إلى كلّ مُفكّر وكاتب ومثقّف حُرّ، لم يبع عقلَه وقلَمه في أسواق النخاسة الفكرية والثقافة والإعلامية، ويحاول قول الحقيقة مهما طوّقتها المخاطر.

إلى الذين يضعون الشمس على جباههم والأمل في عروقهم، ويؤمنون بأنّ المُستقبل العربي سيكون أفضل من الحاضر، ولن يقبلوا بأن يُصبح العرب أمّة في طور الانقراض أو فريسة لأطماع الأمم الأخرى.



شكر خاصّ

أتقدّم بجزيل الشكر من:

• كلّ من تفضّل بالإجابة عن أسئلة هذا الكتاب البحثي من عرب وأجانب، وكلّ من منحني ثقته وكشف لي عن وثائق ومعلومات لم تُنشر سابقًا.

• السياسيين والمفكّرين والمثقّفين والزملاء الإعلاميين الذين خضتُ معهم نقاشات مستفيضة حول واقع ومستقبل العالم العربي، فسهّلوا عليّ المهمّة الشاقّة في التركيز على أبرز المخاطر المُحدقة بالعرب وكيفية مواجهتها بحلول ناجعة.

• دار نشر هاشيت-أنطوان/نوفل بإدارتها المميّزة وتشجيعها الدائم وتعاملها الراقي، وطاقم عملها العالي الاحتراف، والحيوية والدقّة والمحبّة.

• المؤسّسات الإعلامية التي عملتُ معها والتي ساعدتني في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المسؤولين والمصادر الموثوقة في عملية البحث المضنية عن بعض الحقيقة.

• أهلي وأصدقائي الذين غالباً ما أنقطع عنهم للبحث والكتابة، فأحرم نفسي من عميق محبتهم وجميل عشرتهم.

• الحبيبة الأبدية التي كلّما التقيت بها في يقظتي وحُلمي سألتني أين أصبح الكتاب؟



مقدّمة

غداة وصولي إلى المملكة المغربيّة في شتاء عام 2019، خرجت إلى شوارع مدينة الدّار البيضاء أسير باتّجاه بابها القديم المنفتح على الأسواق الشعبيّة الشهيرة. مررتُ كعادتي على المقاهي العامرة منذ الصّباح برجالٍ يحتسون القهوة بأقداحٍ زجاجيّة صغيرة (خلافًا للفناجين في مشرقنا)، ويقرأون الصّحف المغربيّة. كان ماسح الأحذية الشّاب يمرّ على الرّجال عارضًا خدماته مقابل دراهم قليلة، فيشكره بعضهم، بينما لا يعيره آخرون اهتمامًا. ألقيتُ السّلام عليهم، وجلستُ إلى إحدى الطّاولات أقرأ الصّحف المحلّيّة، وهي ناشطة جدًّا في المغرب، ثمّ دعوت ماسح الأحذية العشرينيّ إلى احتساء القهوة أو العصير. فشكرني بخجل وتواضعٍ، عارضًا أن يمسح حذائي. قلتُ له: «أقبل شرط أن تشرب معي أوّلًا شيئًا من القهوة أو العصائر الطّازجة». ظهر عليه شيءٌ من الارتباك أو الخجل، ثمّ جلس وقد ارتسمت على وجهه علامات الحياء بلونها الأحمر. طلبتُ منه أن يحدّثني عن سبب امتهانه صنعته، وعن عائلته. فكان ما توقّعت: والده مريض، وهو يعيل عائلته بما يكسب من مسح الأحذية. إقترحتُ عليه أن يذهب لتمضية يومين مع أمّه مقابل أن أعطيه ما

يكفيه لأسبوع؛ نظر إليّ بشيء من الدّهشة، وشكرني بكلّ عبارات الشّكر، وانحنى يريد أن يمسح الحذاء، فقلتُ له وأنا أبتسم: «لا داعي لذلك، فكما ترى إنّه يلمع». ودّع أحدنا الآخر على أمل اللقاء، وقلت له قبل أن يبتعد: «أرجوك سلّم على والدتك، وقبّل يدها عنّي». لعلّي تذكّرت في تلك الأثناء بالضّبط أمّي الّتي غادرتنا بعدما أنهكها مرض وجروح من بقايا شظايا الاحتلال الّتي لم توفّر جسدها النّاعم وقلبها المحبّ، فأصابتها في كلّ مكان، لكنّ الله شاء يومها أن تنجو، ربّما لكي تشرف على تربيتنا خير تربية رحمها الله. وددت أن يمضي ماسح الأحذية وقتًا مع أمّه، ما لم أستطع أنا فعله، بسبب الغربة الطّويلة عن بلدي لبنان للدّراسة والعمل في فرنسا، لكوني من جيلٍ هجّرته الحرب وسوء الإدارة والفساد، في وطنٍ تناهشته المذاهب والطّوائف حتّى هجره معظم شبابه، تمامًا كما حصل في دول عربيّة عديدة.

أخبرني أنّ اسمه محمّد، وأنّ اسم أمّه «فاطمة الزّهراء». تخيّلته وهو يجالس أمّه ويقبّل يدها، وتمنّيت لو أنّ أمّي لا تزال على قيد الحياة. لكنّ هموم الحياة نقلتني إلى سؤال آخر وأنا في قلب الدّار البيضاء: ما الّذي رمى شبابنا في أتون الفقر والبطالة، بينما وطننا العربيّ ينعم بخيرات هائلة بشريّة، وزراعيّة، وحيوانيّة ومائيّة ونفطيّة؟ هل يُعقل أنّ ثلث الشّباب العربيّ لا يجد ما يعمله في وطنٍ يحتاج إلى كلّ حرفةٍ وصنعةٍ ووظيفةٍ؟

في هذا الوطن العربيّ الّذي ينتج ثلث الثّروة النّفطيّة العالميّة، تضرب البطالة أكثر من 20 مليون شخص. سجّلت بطالة الشّباب وحدهم في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا المعدّلات الأعلى في العالم على مدى أكثر من 25 عامًا، فبلغت 30٪ في عام 2021، وذكر تقرير منظمة الإسكوا الدّوليّة أنّ النّسبة الأكبر من العاطلين من العمل هي بين الشّباب والنّساء. أمّا الأمّيّة، فحدّث ولا حرج. تخيّل

أيّها القارئ الكريم، أنّ مئة مليون عربيّ أمّيّون. حين تكون البطالة مستشرية، والبطون خاوية والعقول صدئة، والقلوب تضجّ بالغضب، كيف لا يرتمي كثير من هؤلاء الشباب في أتون الإرهاب؟ كيف لا تُغسل عقولهم فتصبح أجسادهم وقودًا لنار الفتن والاقتتال؟ عدد العاطلين من العمل في فلسطين يقارب 30٪، ويُضطرّ نحو مئة ألف فلسطينيّ تقريبًا إلى العمل عند الإسرائيليّين أو في المستوطنات. كم هي مؤلمة مأساة العامل الفلسطينيّ الّذي يعمل عند جلّاده وسارق أرضه وقاتل أهله! في حلب السوريّة، عاصمة الصناعة، دُمّرت المصانع. وتقول السلطات إنّ ألف مصنع انتقل إلى تركيا، فتشرّد العمّال في ساحات الاقتتال والفتن وربّما الإرهاب، وسط مؤامرات تبيعهم في سوق النّخاسة السّياسيّ، وعلى مذابح الإيديولوجيّات الخاوية والرّافعة شعارات دينيّة مريضة مصابة بالهوس. في اليمن، البطالة فاقت 70٪، ونصف اليمنيّين يعيش على وجبة واحدة في النّهار. وإذا هرب العامل اليمنيّ من الفقر والبطالة، قتلته الحرب. كلّ شيء يبعث على القلق، وكلّ أمر يوحي بتراجع الأمّة العربيّة، إلّا النّفقات العسكرية الّتي بلغت بين عامَي 1988 و2014 فقط، ما يقرب من ألفي مليار دولار أميركيّ.

كثيرٌ من هذا السّلاح ذهب، مع الأسف، إلى ساحات الاقتتال العربيّة-العربيّة، فانتعشت مصانع الأسلحة العالميّة وانتعشت معها مقابر الشّباب في وطننا العربيّ.

فكّرتُ في كلّ هذا وأنا أسير في شوارع الدّار البيضاء، بينما الشّباب العاطل من العمل يلهو بهواتفه الذّكيّة، من دون أن يُدرك أنّ الوطن العربيّ مُقبلٌ على كارثة حقيقيّة في مجال التّقنيّات والحروب الإلكترونيّة والسيبرانية، حيث إنّنا دولٌ تستهلّ الكثير من التّطوّر التّكنولوجيّ في العالم، وبعض دولنا صار في طليعة دول العالم في سرعة الإنترنت، لكنّنا في المقابل، لا ننتجُ شيئًا منها، بل نخضع لمشيئة مُحرّكات التّواصل

الاجتماعيّ الّتي صارت تختار لنا ما يجب علينا قوله أو ما وجب علينا تجنّبه والصّمت بشأنه.

فكّرت في أنّ الدّول العربيّة تحتاج إلى 60 مليون وظيفة، ليس لردم هوّة البطالة، بل للإبقاء على معدّلات البطالة الحاليّة، وفق ما سنرى في صفحات هذا الكتاب. فلماذا تضرب البطالة والأمّيّة إذن كلّ هؤلاء الشّبان، وهم في عمر الورود؟

يحق لنا بعد كلّ هذا الدّمار العربيّ أن نسأل: هل فعلًا ما عشناه على مدى السّنوات الماضية كان ربيعًا عربيًا، أم أنّ الرّبيع الّذي حلمت به الشّعوب المقهورة والفقيرة والمقموعة والمنهوبة بسبب فساد الأنظمة السّياسيّة، والّذي بدأ بانتفاضات عفويّة ضدّ القهر، ولأجل لقمة خبز كريمة، ذلك الرّبيع سرقته مُخطّطاتٌ جهنّميّةٌ شاركت فيها أطرافٌ عربيّة وغير عربيّة محلّية، وأطرافٌ إسلاميّة أو تدّعي الإسلام، وغطّته دولٌ من الغرب والشّرق، ومن الإقليم والعالم، حيث تقاطعت المصالح فوق جثث العرب ودمار دولهم؟

لا يحقّ لنا أن نكتفي بلوم الآخرين، فهُم على عادتهم منذ فجر التّاريخ، يبحثون عن مصالحهم، فأين مصالحنا نحن العرب؟ ولماذا شرّعنا أبوابنا لكل مُحتلٍّ وغازٍ وطامعٍ، ولكلّ مُحتلٍّ، وفاسد وقامع؟

مع ذلك، نستطيع أن نخرج من هذا الواقع المظلم. إمكانيّاتنا كبيرة، والطّاقات الفرديّة هائلة، لكنّنا بحاجة إلى مشروعٍ سياسيٍّ نهضويٍّ تنمويٍّ، لم تظهر حتّى اليوم، أيّة بوادر جماعيّة له، وإن كانت بعض الدّول نجحت إلى حدّ كبيرٍ، أو متوسّطٍ، أو صغيرٍ، في تحسين أوضاعها ورفع مستوى رفاهية شعوبها، وكسرت أنماطًا تقليديّة من السّلطة الدّينيّة أو المدنيّة.

انطلاقًا من اقتناعي هذا، واستنادًا إلى ذاك الشّعور العربيّ الّذي يسكنني في صميم القلب على الرّغم من الحرائق، فكّرت في أن أبحث عن أسباب هذا التّمزّق العربيّ، وعن احتمالات رأب الصّدع، وإعادة

بناء الجسور. وحرصت، كما في كتبي السابقة، على الاستناد إلى الوثائق والكتب والدّراسات، وأجريت عشرات المقابلات مع خبراء دوليّين وعرب، وحاولتُ تجنّب العواطف وإن كانت تحفر عميقًا في القلب حين نتحدّث عن وطننا العربيّ الجريح.

هدف الكتاب هو تحريك بعض الضّمائر، وتشجيع الشّباب على الانتباه إلى ما سيواجههم في المستقبل، وتسليط الضّوء على مكامن الخلل، ليس لنكء الجراح بل محاولة بلسمتها قدر الإمكان. فهو بالتّالي رغبة في تقديم عمل توثيقيّ رصين يكون سندًا لكلّ مَن لا يزال يؤمن بأنّ أخطاءنا القاتلة وخطايانا الفادحة هي ثمرة ثُنائيةِ المصائب: أولاها فرقتنا ودمارنا، وثانيتها الغرق شبه الجماعيّ في فِخاخٍ نُصبت بدقّة لنا، وغرقنا بمهارة فيها.

أملي أن أقدّم للقارئ العربيّ ولكلّ مواطن في هذه الوطن الكبير من عربٍ وكرد وأمازيغ وسريان وكلدان وأشوريين وإزيديين ومسلمين ومسيحيّين ومَن بَقي مِن اليهود، كتابًا يشرح ليجمع العرب، ووثائق توضّح لتوثّق الحاضر، وتحليلًا يستند إلى معطياتٍ دامغةٍ لكي يفكّك الفِخاخ، ويفتح نافذةً لشعاع أملٍ بمستقبلٍ واعد.

والله وليّ التّوفيق

تكلفة الربيع العربي

خسائر وبشائر

ليس كلّ مَن تظاهر في دولةٍ عربيّةٍ دفاعًا عن لقمة عيشه وكرامته وشيءٍ من الحرّيّة خائنًا، ولا كلّ مَن عارض كان مُرتميًا في أحضان الغرب والأطلسيّ وإسرائيل. وفي المقابل، ليس كلّ مَن تظاهر كان صادقًا، وليس كلّ مَن عارض استند إلى مبادئ إنسانيّة أو مطالب اجتماعيّة صادقة كان مُخلصًا لبلاده. نستطيع أن نتبنّى هذه المعادلة للإنصاف التّاريخيّ، ولكي نفهم ما جرى من دمارٍ وخرابٍ في المجتمع والعمران والنّاس على امتداد وطننا العربيّ؛ نستطيع أن نتبنّاها أيضًا لنفهم سبب انهيار الموجة الأولى من الرّبيع، ونجاح الثّانية إلى حدّ ما. ذلك أنّ الأولى الّتي فجّرت نقمة شبابٍ عربيّ بسبب أوضاعه المعيشيّة أو بسبب الجور والقسوة وانسداد أفق الحرّيّات، سرعان ما انحرفت عن مسار المنطق والتّطوّر المجتمعيّ الطّبيعي، وانزلقت إلى صراعاتٍ إقليميّة ودوليّة، فصارت ضحيّةً على مذبح مصالح الجميع سوى الشّعوب المَعنيّة بها، بينما الثّانية أفادت من فِخاخ الأولى، ونجحت إلى حدٍّ ملحوظٍ في الجزائر والسّودان.

اختلفت الآراء وما زالت مختلفة حول ما حصل؛ لكنّ الجميع متّفق على أنّ حجم الدّمار كان هائلًا، وأنّ العرب بحاجة إلى سنواتٍ طويلةٍ لإعادة الإعمار، ولسنوات ضوئيّةٍ لرأب الصّدع النّفسيّ والاجتماعيّ والإنسانيّ. تخيّل عزيزي القارئ، أنّ الوطن العربيّ الّذي يشكّل خمسة بالمئة فقط من عدد سكّان العالم تعرّض لـ45٪ من الهجمات الإرهابيّة عالميًا، كما أنّ 75٪ من لاجئي العالم هم عرب، و68٪ من قتلى الحروب عالميًّا هم عرب أيضًا.

أمام هذه الكوارث الإنسانيّة والعمرانيّة والنّفسيّة والاقتصاديّة والمجتمعيّة، بقيت الآراء منقسمةً حول ما حصل. فيؤكّد القسم الأوّل من الخبراء أنّ الانفجار كان نتيجةً طبيعيّةً للأوضاع الدّاخليّة المترديّة على كلّ المستويات، ويقول مركز «كارنيغي» مثلًا: «لم تكن الانتفاضات الديمقراطيّة الّتي حلّت ببلاد العرب في 2011 سوى حراك قطاعاتٍ شعبيّة متنوّعة سئمت القمع والتّمييز، ورغبت في إصلاح أحوال الدّول والمجتمعات بانتزاع الحرّيّة وصون الكرامة الإنسانيّة وتطبيق مواطنة الحقوق المتساوية وتضييق الفجوات بين الأغلبيّات الّتي لا تملك، والأقلّيات الّتي تملك. لم يخرج النّاس إلى الفضاء العامّ في تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين لإسقاط الدّول الوطنيّة وهدم مؤسّساتها، بل طلبًا للخلاص من الاستبداد، واستبدال حكوماته الفاسدة (حكومات السرّاق كما يقولون في تونس) بأخرى تقبل المساءلة وتلتزم الشّفافية ويرتبط بقاؤها في مواقع السّلطة بالإرادة الشعبيّة الّتي يُعبَّر عنها في صندوق انتخاباتٍ نزيه. لم يرفع النّاس شعارات التّغيير الديمقراطيّ والعدالة الاجتماعيّة للانتقام من المستبدّين، أو لكي يهدروا أمن بلادهم بالتورّط في الدّوائر الشّيطانيّة للعنف الرّسميّ والعنف الشّعبيّ المضادّ أو لتقويض السّيادة الوطنيّة على وقع مفاعيل الإرهاب، بل من جهة رغبةٍ في عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ يصون الحرّيات ويضمن الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للفقراء والمهمّشين، ويحدّ من

الاستقطاب والعنف المجتمعيَّيْن، ومن جهة أخرى أملًا في تجديد دماء مؤسّسات الدّولة الوطنيّة وإكسابها شرعيّة الرضاء الشّعبي من خلال اضطلاعها بتنفيذ مكوّنات ذلك العقد الاجتماعيّ»[1].

بدا هذا التّحليل للمركز الغربيّ الاتّجاه، فيه الكثير من الصّحة، ولكن أيضًا فيه الكثير من الإغفال لأسباب وأطماع وأهداف أخرى. لعلّ الأحاديث الّتي أدلى بها بصراحة رئيس وزراء قطر السّابق الشّيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، في عام 2017، إلى شاشات التّلفزة القطريّة، ثمّ في 2022 لقناة يوتيوب التّابعة لصحيفة «القبس» الكويتيّة، تُعطي فكرةً عن أهدافٍ كُبرى رُسمت بشأن مستقبل سورية والإخوان المسلمين وطبيعة الصّراع الإقليمي والدّولي والتّنافس الضّمنيّ بين الدّول المعنيّة، فهو لم يتردّد في القول مثلًا: «إنّنا تهاوشنا على الفريسة (سورية) الّتي ضاعت منّا أثناء تهاوشنا عليها».

الواقع أنّ التّدقيق في الوثائق والملفّات ومحاضر الجلسات الّتي سنعرض قسمًا منها في هذا الكتاب، يؤكّد أنّ الحروب الّتي دارت في دول عربيّة تحت شعار «الرّبيع العربيّ»، أخفت في كواليسها أيضًا مشاريع وخرائط متعدّدة لما كان مأمولًا، ولذلك تناقضت المواقف، واحتدم الصّراع، وأريق دمٌ كثير بين محورين كانا لا يزالان يتصادمان، وإن بوتيرة أقلّ، حين أنهينا كتابة هذا الكتاب.

وإذا أخذنا نقيض تحليل مركز «كارنيغي»، وذهبنا إلى المحور الآخر الّذي تقوده إيران، فسنسمع الأمين العامّ لحزب الله السّيّد حسن نصر الله يصف الواقع كالآتي: «إنّ كلّ الّذين دخلوا على خطّ الرّبيع العربيّ أرادوا أن يأخذوا من الرّبيع ثمرةً فاسدةً هي صفقة القرن». ووجّه السّهام إلى دولٍ عربيّةٍ وإسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة. كذلك قال الرّئيس

[1] https://carnegie-mec.org/2017/05/23/ar-pub-70060.

الرّوسي فلاديمير بوتين: «إنّ الغرب يُحاول الحفاظ على تأثيره في العالم العربيّ عن طريق العمليّات الإنسانيّة وتصدير ديمقراطيّة الصّواريخ والقنابل، وإنّ ما نراه هو محاولات التّدخّل في نزاعاتٍ داخليّةٍ خلف ستار ما يُسمّى العمليّات الإنسانيّة والرّبيع العربيّ، وهذا أمرٌ لا يسرّنا[2]».

لكن ثمّة مَنْ حمّل قوًى إقليميّةً، في مقدّمها إيران وتركيا، مسؤوليّةً كبيرةً أيضًا في ما جرى. ذلك أنّ الدّولتين الكبيرتين المجاورتين للوطن العربي عزّزتا موقعيهما ودوريهما، حين انهار الوطن العربيّ وغرق في الدّماء والدّموع، ولكلٍّ منهما طبعًا مبرّراتها للانخراط أو التّدخّل في هذه الدّولة أو تلك.

ما إن بدأ غبارُ الحروب والكوارث ينقشع، حتّى صارت بعض المعارضات العربيّة تقدّم نقدًا ذاتيًّا لتجربتها، ولسوء تقديرها لحقيقة الدّعم الدّوليّ لها، ليتبيّن لنا أنّ المقصود من بعض الحروب كان إطالتها إلى أبعد مدى ممكنٍ بُغية رسم خرائط جديدة، والاستيلاء على ما بقي من ثرواتٍ، وتغيير توجّهات بعض الأنظمة، وسط صراعٍ يبلغ ذروته حاليًّا (أي في صيف عام 2022) بين محورين دوليّين كبيرين: الأطلسيّ وحلفائه من جهة، وروسيا والصّين وحلفائها من جهة ثانية؛ وكان من آخر تجلّياته الدّمويّة الحرب في أوكرانيا، وما قد يليها من حربٍ أخرى في تايوان أو غيرها من ساحة الصّراع والتّنافس الدّوليّ القاسي والشّرس.

في النّقد الذّاتيّ الّذي قدّمته مثلًا المعارضة السّوريّة، نقرأ في كتابٍ تشريحيّ صريح بعنوان «عطب الذّات، وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011-2012»[3] للدّكتور برهان غليون الّذي كان أوّل رئيسٍ للمجلس الوطني للمعارضة السّوريّة، نقرأ الآتي:

---

[2] فلاديمير بوتين، خطاب في خلال لقائه مع سفراء روسيا في 9 تموز/يوليو 2012.

[3] د. غليون برهان، «عطب الذّات، وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011-2012»، الشركة العربيّة للأبحاث والنشر، 2019.

• إنّ خطأ المعارضة، بجميع توجّهاتها، السّلميّة والعسكريّة والتّدخليّة، كان بالاعتقاد بوجود مجتمعٍ دوليّ داعم، وإذا بالدّول الغربيّة تخذل المعارضة. وإنّ ما أملى عليها سياستها المتردّدة والمتخاذلة وحوّلها إلى تواطؤ لا يُغتفر مع الجريمة هو تخلّيها عن التزاماتها الطّبيعيّة في إطار النّظام الدّوليّ وانكفاؤها على مصالحها الخاصّة.

• إنّ التباس موقف الرّئيس الأميركيّ باراك أوباما كان له مساهمةٌ كبيرةٌ في دفع الأوضاع السّوريّة إلى الكارثة.

• إنّ المناخ العامّ في الأوساط السياسيّة الأميركيّة كان قد تغيّر بشكلٍ واضحٍ منذ عام 2014 لغير مصلحة القضيّة السّوريّة، بعد أن ساد اعتقادٌ متنامٍ بأنّ القوى الدّيمقراطيّة قد فقدت موقعها المتقدّم في الثّورة لمصلحة تنظيماتٍ إسلاميّةٍ أو إثنيّةٍ ليس لها الأهداف ذاتها، وليس من المؤكّد أنّها قادرةٌ على أن تكون بديلًا موحّدًا من النّظام القائم.

كذلك الكتّاب والمؤرّخون الغربيّون الّذين تحاورتُ معهم في خلال الإعداد لهذا الكتاب، كانوا بمعظمهم يُجمعون على أخطاء الغرب أو سوء تقديرٍ من الدّول الكُبرى حيال الصّراعات والحروب والانتفاضات والثّورات العربيّة، فقال لي مثلًا نيكولاوس فان دام[4] الّذي كان مبعوثًا هولنديًّا خاصًّا إلى سورية بين 2015 و2016 وهو متخصّص بسورية تاريخًا وحاضرًا، وله كتبٌ مهمّةٌ في هذا الشّأن:

• إنّ المقاربة الغربيّة التي تحكّمت بها الرّغبات هي عبارة عن تمنّيات «wishful thinking»، وردود فعل يوميّة بدلًا من الرّؤية البعيدة المدى والبراغماتيّة الّتي كانت ضروريّة لحلّ الصّراعات.

• كلّ مَن حاول أن يقدّم وجهة نظرٍ أخرى وموضوعية كان يُتّهم بمحاباة الأنظمة.

---

[4] نيكولاوس فان دام، مؤلف كتاب «الصّراع على السّلطة في سوريا». مقابلة خاصّة مع المؤلّف في 2019.

• بقي التّعامل مع المعارضات على أنّها سلميّة وعصريّة ولديها مطالبُ متواضعةٌ حتّى حين اخترقها الإسلاميّون والجهاديّون.

• كلّ أفعال الغرب كانت ردود أفعال من دون خطّة واضحة.

كذلك الكاتب والإعلاميّ الفرنسيّ أنطوان ماريوتي[5] الّذي غطّى جزءًا لا بأس به من الحروب العربيّة يشرح في كتاب بعنوان «عارُ الغرب» التّالي:

• كان الغرب يخشى أن تكون القوى التّكفيريّة أقوى من المعارضات الأخرى.

• تبيّنَ لممثّلي الغرب أنّ تلك المعارضة «كمَن أتى من المرّيخ»، وأنّ بعض أعضائها بدَوا كأنّهم أصحاب محالّ بقالة كما وصفهم مرّةً باراك أوباما.

• عندما كانت الدّول الغربيّة تُطالبُهم مثلًا بالحضور في الدّاخل السّوري لحشد المعارضة وقيادتها، كانوا يتهرّبون، وكان همّهم طلب الأموال الّتي كان يوصلها إليهم سفراء ومبعوثون غربيّون وخليجيّون، وتبيّن أنّهم غير قادرين على القيادة، كما أنّ تنوّع تبعيّاتهم بعثرَهُم.

• في إحدى المرّات، وفيما كانت قياداتٌ معارضةٌ تلتقي كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القوميّ الأميركي، في واشنطن، دخل عليهم الرّئيس أوباما، وعند سماعه بعض الآراء منهم غادر منزعجًا، الأمر الّذي سبّب لهم خيبةً كبيرةً.

تنافرت المصالح والرّؤى، وكانت النّتيجة أنّ فِتن الدّاخل وصراعات الخارج أدّت إلى كوارث على أرض العرب، مِن الصّعب تخيّل كيفيّة الخروج منها. لم يكن أحدٌ يتخيّل أن تعود دولٌ عربيّة بعد 100 عام على

---

[5] Antoine Mariotti. *La honte de l'occident*. Tallendier. Paris, 2021.

سايكس-بيكو لتُشكّل وقودًا لتنافسٍ وتقاسمٍ عالميّين. فدُمّرت دولٌ، وأطيحت أنظمةٌ أدّت الجيوش المحلّيّة دور الحسم فيها إلى جانب النّاس والدّعم الخارجيّ (إلّا ما ندر) فربحت معارضاتٌ. وبقيت أنظمةٌ أخرى وتشتّتت معارضاتٌ. لكن في الحسابات النّهائية سنكتشف أنّ الدّول الكُبرى ودولًا إقليميّةً كانت الرّابح الأكبر في الاستراتيجيّات الكُبرى.

مع ذلك لا يُمكننا أن نغفل حركة التّغيير الّتي بدأت فعليًّا في الوطن العربيّ، والّتي تميّزت الموجة الثّانية منها بثوراتٍ سلميّةٍ وبلا إراقة دماء، كما حصل مثلًا في الجزائر أو في السّودان (على الرّغم من أنّ الفارق بين البلدين هو رفض قيادة الأولى وقبول قيادة الثّانية التّطبيع مع إسرائيل). فرضت حركة التّغيير نفسها على مُجمل السّاحة العربيّة، مهما قيل عن سلبيّات «الرّبيع». فما عادت الأنظمة قادرةً على التّحرّك بنسبة الفساد السّابقة نفسها، ولا بدرجة القمع عينها. لا بل إنّ دولًا كانت توحي بثبات النّظام الطّائفيّ فيها إلى الأبد مثل لُبنان، كانت، ونحن نُشارف على إنهاء هذا الكتاب، قد أظهرت ميلًا شعبيًّا نحو التّغيير وإن كان محدودًا، وميلًا أكبر نحو نظام مدنيّ والتّخلّي عن الإقطاعيّات والعائلات الكبيرة ورفض المافيا السّياسيّة الماليّة (نسبة الامتناع عن التّصويت فاقت 60٪ رفضًا للواقع). كذلك أبعدت الموجة الثّانية من التّغيير الإسلاميّين والإيديولوجيّات المتطرّفة وصارت تُقدّم وجوهًا أكثر حداثة.

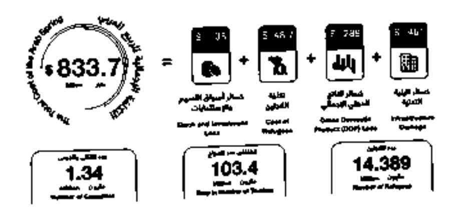
أمّا في لغة الأرقام عن التّكلفة الكارثيّة لهذا «الرّبيع» على الرّغم من حسناته التّغييريّة، الّذي سرعان ما تحوّل في موجته الأولى إلى خريفٍ من الدّمار والدّماء والدّموع، وحرم النّاس الّذين آمنوا به من الحصول على نتائج جذريّة تُغيّر أنماط حياتهم، حيث غرقت الدّول في خلافات لاحقًا أو ضربها الفقر، إلّا القليل منها، فنقرأ الآتي:

تكاليف الرّبيع: 2000 مليار دولار

كشف «المنتدى الاستراتيجيّ العربيّ» عام 2017 في دبي، أنّ الخسائر بلغت 883.7 مليار دولار بين عامي 2010 و2014، وهي تشمل تكلفة إعادة البناء وخسائر النّاتج المحليّ والسّياحة واللاجئين، وأسواق الأسهم والاستثمارات. استند المنتدى في ذلك إلى تقارير البنك الدّولي للإنشاء والتّعمير، والمفوّضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتّحدة للتّجارة والتّنمية «أونكتاد»، واللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا التّابعة للأمم المتّحدة «إسكوا»، ومكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشّؤون الإنسانيّة «أوتشا»، والمركز التّجاريّ العالميّ التابع لمنظّمة التّجارة العالميّة.

وذكر المنتدى أنّ الرّبيع قتل أو جرح نحو 1،34 مليون شخص، وشرّد أكثر من 14 مليونًا و389 ألف لاجئ، أمّا تكلفة اللاجئين فبلغت 48.7 مليار دولار. (انظر الرّسم البيانيّ أدناه).

Cost of the Arab Spring | تكلفة الربيع العربي



كذلك خلُص تقريرٌ للأمم المتّحدة نُشر في عام 2016، إلى أنّ الاضطرابات الّتي شهدتها دول «الرّبيع العربيّ» بعد 2011 خلّفت آثارًا اقتصاديّة ثقيلة وشديدة الوطأة على دول المنطقة، أدّت إلى خسارة اقتصاديّة هائلة بلغت 613.8 مليار دولار من صافي النّشاط الاقتصادي، أو ما يقرب من 6٪ من النّاتج المحلّيّ الإجماليّ لدول المنطقة في الفترة من عام 2011 حتّى عام 2015.

لاحظ عزيزي القارئ، أنّ هذه التّقارير كانت فحسب للفترة المُمتدّة من انطلاق «الرّبيع العربيّ» حتّى منتصفه، ما يعني أنّ علينا مضاعفة هذه الأرقام مرّتين أو ثلاثًا حاليًا. وإذا أضفنا إلى ذلك حجم الأضرار في البنى التّحتيّة الّذي فاق 500 مليار دولار، والخسارة التّراكميّة النّاجمة عن النّاتج المحلّيّ الإجماليّ الّذي كان بالإمكان تحقيقه أي 289 مليار دولار أميركيّ، وخسائر أسواق الأسهم والاستثمارات الّتي تخطّت 35 مليار دولار، وتقلّص الاستثمار الأجنبيّ المباشر بمعدّل 16,7 مليار دولار، وعدد السّياح الّذي تراجع بمعدّل 103,4 ملايين سائح، وأضفنا أيضًا مئات مليارات الدّولارات من الأسلحة للثّورات أو لقمعها، نصل بسهولة إلى 2000 مليار دولار.

ثمّ إذا أجرينا مُقارنةً بين ما كان عليه أمر أسعار الموادّ الغذائيّة والاستهلاكيّة قبل «الرّبيع» وبعده، مع أنّ الرّواتب بقيت على حالها أو تقهقرت، إضافة إلى انهيار عُملاتٍ كثيرةٍ على نحو مُروّع، فسنصل إلى نتائج كارثيّة أيضًا.

صحيحٌ أنّ أسعار الموادّ الغذائيّة ارتفعت ارتفاعًا حادًّا في الفترة الّتي سبقت الرّبيع حيث بلغ مؤشّر أسعار الغذاء من منظّمة الأغذية والزّراعة التّابعة للأمم المتّحدة 106.7 في عام 2010 وقفز إلى 131.9 في عام 2011. إلّا أنّ ما نراه الآن أسوأ بكثير، فوفق تقريرٍ لمنظّمة الفاو لأسعار الغذاء نُشر في آخر شهر أيّار/مايو 2022، إرتفع مؤشّر أسعار الغذاء إلى

159.3 في آذار/مارس من العام نفسه، بزيادة 13٪ تقريبًا عن شباط/ فبراير. كذلك شهدت أسعار الطّاقة ارتفاعًا كبيرًا تضاعف بعد الحرب الأوكرانيّة مُنذرًا بالأسوأ. من دون وجود أيّ خطط عربيّة لمواجهة ذلك، فقد ارتفعت أسعار النّفط العالميّة بنسبة 60٪ تقريبًا في عام 2022 عمّا كانت عليه قبل عام، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الفحم والغاز الطّبيعيّ.

ثمّ جاءت الحرب الأوكرانيّة لتُلهب الأسعار وتقضّ المضاجع في الوطن العربيّ الّذي، على الرّغم من المساحات الشّاسعة لأراضيه الخصبة، وتوفّر المياه في العديد من دوله، والقوى العاملة، يستورد الحبوب واللحوم والسّكّر وغيرها من الخارج.

يقول جيلبرت هونجبو رئيس الصّندوق الدّوليّ للتّنمية الزّراعيّة: «إنّ 40٪ من صادرات القمح والذّرة من أوكرانيا تذهب إلى منطقة الشّرق الأوسط وأفريقيا الّتي تعاني من مشاكل الجوع، وحيث يمكن أن يؤدّي نقص الغذاء أو زيادة الأسعار إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعيّة».

سألت عادل عبد اللطيف، كبير مُستشاري الشّؤون الاستراتيجيّة في المكتب الإقليميّ للدّول العربيّة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ[6] UNDP وهو الّذي نسّق تقرير التّنمية الإنسانيّة، وتحدّث عن الكارثة الّتي حلّت بالوطن العربيّ وعن إطارها الدّوليّ، فقال: «إنّ الحال العربيّة الآن هي تراكمات لسنواتٍ سبقتها، ولا يمكننا أن نقول إنّ هناك حدثًا واحدًا تسبّب بها، لكنّ التّراكمات الموجودة قبل عام 2011 وبعد عام 2011 تؤدّي إلى هذا الوضع الّذي نعيش فيه، لكنّ مُهمّ جدًا أيضًا أن نرى أنّ الحال الاقتصاديّة العالميّة أيضًا تُضيف وضعًا صعبًا جدًّا إلى الحال العربيّة. حتّى لو أنّنا تناولنا الموضوع الاقتصاديّ، فسنجد أنّ الاقتصاد العالميّ لا يتيح الكثير من هامش المناورة لمُعظم الدّول

---

[6] عادل عبد اللطيف، كبير مُستشاري الشّؤون الاستراتيجيّة في المكتب الإقليميّ للدّول العربيّة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ. مقابلة مع المؤلف.

العربيّة سواء أكانت مُنتِجة للنّفط أم غير مُنتِجة، وهذا طبعًا هو الّذي يُمثّل بالنسبة لنا قلقًا كبيرًا جدًّا. الدّول العربيّة حاولَت أو الحكومات الحاليّة حاولت أن تجد حلولًا، ووصلت إلى حلولٍ رشيدة للغاية لكنّ الاقتصاد المُحيط في العالم لا يسمح بذلك. ثمّ إنّ المُشكلة أيضًا تمثّلت في أنّه قبل عام 2011، وقبل الأحداث، كنّا نعتمد إلى حدٍّ كبير على الدّافع في قضيّة التّكامل الاقتصاديّ العربيّ الّذي من المُمكن أن يوجِد مساحةً أكبر لخلق فُرَص عملٍ ووجود نوعٍ من التّكامل الاقتصاديّ العربيّ الّذي بإمكانه أن يوسّع السّوق العربيّة. لكن في الحال الموجودة حاليًّا، المسألة تبدو طبعًا في غاية الصّعوبة بسبب الحروب، وبسبب أنّ هناك دُوَلًا عديدة أيضًا أغلقت المنافِذ الّتي يُمكن أن يحصل فيها انسياب تجاريّ بين الدّول العربيّة، وهكذا نجد أنّ دولًا عربيّة تراجعت إلى حدودٍ ربّما لم تكن موجودةً حتّى في فترة الخمسينيات والسّتينيات، هذا هو المُقلِق صراحةً بالنّسبة للحاضر والمستقبل».

كوارث كثيرة

حين اندلعت شرارات «الرّبيع العربيّ» ذهب أصحاب النّيّات الطّيّبة العرب إلى حدّ الاعتقاد بأنّ ثمّة شيئًا كبيرًا في مصالح العالم تغيّر، وأنّ مَن كانَ يسرق خيرات العرب ويُسهِم بتدمير دولهم وتفتيتها وتقسيمها وزرع قيادات موالية للغَرب، صار حمامةَ سلام يريد نثر زهور الرّبيع على الشّعوب المقهورة. لكن سرعان ما تبيّن أنّ العرب ليسوا أكثر من وقود نيران المصالح والحروب، والأزمات، والصّفقات الإقليميّة، والدّوليّة. فقبل الرّبيع، غرقت الجزائر بالعشريّة السّوداء (أو الحمراء) وناءت تحت 10 سنوات من الحرب بين الجيش والإسلاميّين المتطرّفين. وقبله أيضًا قُسّم السّودان. وقبله تضوّر الصّومال جوعًا وتُرك مهجورًا لخفافيش الظّلام

ومضاصي الدّماء. ناء الصّومال، البلد العربيّ الأفريقيّ المسلم تحت نير الفقر وسياط التّقاتل والحروب والفتن، حتّى باتت كلمة «صوملة» مرادفًا في كتب التّاريخ والجغرافيا والعلوم السّياسيّة لأيّ مأساة تصيب دولةً أخرى. وقبله خصوصًا اجتيح العراق بناءً على كذبتَي أسلحة الدّمار الشّامل وتعامل الرّئيس صدّام حسين مع القاعدة (وسنعود إلى ذلك في الأبواب اللاحقة). وكلّما وقعت كارثةٌ عربيّةٌ أو حربٌ، تمدّدت القواعد الأطلسيّة ثمّ الرّوسيّة والآن الصينية، وتوسّع لاحقًا دور الدّول الإقليميّة داخل الجسد العربيّ من تركيا إلى إيران، وكبُرت أحلام إسرائيل بتنفيذ الحلم التّاريخي «من النّيل إلى الفرات». غرق العرب بالشّعارات الكبرى، ونسوا الأهداف الكبرى والمصالح العليا للأمم والإمبراطوريّات والدّول العظمى أو المتوسّطة المظمة. فلنعد قليلًا إلى الوراء لنعرف أكثر أسباب المصائب الحديثة للعرب.

تقسيمٌ لأجل مَن؟

حين أعلن جنوب السّودان استقلاله عن الشّمال في التّاسع من تمّوز/يوليو من عام 2011، سارعت إسرائيل في اليوم التّالي للإعلان عن علاقات دبلوماسيّة مع جوبا. قال رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو إنّ إسرائيل تعترف بدولة جنوب السّودان، وتتمنّى لها النّجاح، «ونحن سعداء بالتّعاون معها للمساهمة في رفاهيتها». لم ينتبه العرب كثيرًا إلى العلم الإسرائيليّ يلوّح في سماء الجنوب، كان الوطن العربيّ غارقًا بثوراته بينما كان في ذاك الجانب العربيّ الأفريقيّ المسلم مَن ينهب الثّروات بذريعة دعم الثّورات والتّحرّر. تحقّق إلى حدّ كبيرٍ حلم الكثير من قادة إسرائيل، وفي مقدّمهم دافيد بن غوريون، بتطويق قلب العرب من الأطراف. لقد عانى الجنوب من إهمالٍ عربيٍّ كبيرٍ، وعانى من طموحات الحركة الإسلاميّة وأحلامها وأوهامها، ويعاني من التّنافس الغربيّ الصّينيّ الرّوسي في منطقةٍ تشكّل قلب الأمن القوميّ العربيّ. فهل كان بالصّدفة فعلًا تقسيم السّودان ومحاولات تقسيم اليمن وليبيا بعد التّقسيم المقنّع للعراق؟

لقد جاء انفصال الجنوب نتيجة تداعٍ تاريخيّ حضاريّ كأنّه أمرٌ حتميٌّ، وأُهدرت فرصٌ كثيرة كان يمكن أن تحافظ على الجنوب. وفي الإطار، قال لي د. حمدي عبد الرحمن[1] أستاذ العلوم السياسيّة في الإمارات ومصر والمتخصّص بالشأن الأفريقي، إنّه «منذ الحملة النابليونيّة على مصر، يتعامل الغرب مع العالم العربيّ والإسلاميّ حتّى محيطه الأفريقيّ بمنطق الفكّ والتركيب، وبالتالي هناك استراتيجياتٌ عديدةٌ حتّى منذ العهد الاستعماريّ، منها مبدأ شدّ الأطراف الّذي تبنّته إسرائيل بغية ضرب قلب الوطن العربيّ، وذلك عبر إثارة النّزعات العرقيّة والطائفيّة».

لا شكّ في أنّه مُحقٌّ تمامًا في قوله هذا، فقبل إعلان التّقسيم كان السّودان أكبر دولة عربيّة وأفريقيّة بمساحة مليونين ونصف مليون كيلومتر مربّع، وبعد الانفصال أصبح في المرتبة الثّانية بعد الجزائر. استقلّ جنوب السّودان سالخًا 30٪ تقريبًا من المساحة الإجماليّة. تبلغ مساحته الآن 600 ألف كيلومتر مربّع، ويحتوي على أكثر من 75٪ من الثّروات النّفطيّة والمائيّة. من النّاحية الدّيمغرافية يبلغ عدد سكّان السّودان 33 مليونًا ونصف مليون نسمة، أمّا في الجنوب، فالعدد هو نحو 8 ملايين نسمة. القبائل العربيّة في السّودان تمتدّ إلى الجوار، وتسكن خصوصًا في مناطق الشّمال، ويمثّل الإسلام 96٪ من العبادات، حيث إنّه الدين الأوّل، أمّا في الجنوب حيث قبائل الدينكا-نقوك، النّوير والشّولوك، فإنّ المسيحيّة تمثّل 18٪ من أهل الجنوب تمامًا كالمسلمين، ويعتنق المسيحيّون هناك المذهبين الكاثوليكيّ والإنجيليّ. أمّا بقيّة أهل الجنوب فهم ينتمون إلى الأديان الأفريقيّة التّقليديّة؛ وعندما قرّر المشرّعون كتابة الدّستور في عام 1973 احتاروا كيف يصفون

[1] د. عبد الرحمن حمدي، مقابلة مع المؤلف 2018.

هذه الأديان الأفريقية التقليدية، فسمّوها «قديم المعتقدات»، وهي ممتدّة في ساحل الإقليم الأفريقيّ. وقد وجد المبشّرون الجدد، الّذين ينتمون خصوصًا إلى الإنجيليين الجدد المرتبطين بالفكرة الصهيونيّة اليهوديّة، في الجنوب السّودانيّ أرضًا خصبةً لنشر أفكارهم، وإبعاد هذه المنطقة كلّيًا عن محيطها العربيّ والإسلاميّ، لا بل أيضًا عن المسيحيّة التقليديّة الأصيلة.

في السّودان نحو 300 لغة محلّيّة، لكنّ البعض يتحدّث عن لهجات لا عن لغات. اللغة الرسميّة في الشّمال هي العربيّة، واللغة الرّسميّة في جنوب السّودان هي الإنكليزيّة. يقول الكاتب العريق عبد الوهّاب الأفندي في كتابه القيّم «العرب وجوارهم إلى أين» نقلًا عن المفكّر الكينيّ المشهور علي مزروعي: «إنّ السّودان ليس عربيًا خالصًا، ولا أفريقيًا خالصًا، ولا مسلمًا خالصًا، بل هو بالعكس، في الهامش من كلّ هذه النّسب». والواقع أنّ السّودان هو عبارة عن ثلاثة عوالم فيها العروبة والأفرقة والإسلام، ولو انتبه إليه العرب، واستثمروا فيه، وجذبوا أهله صوب قضاياهم المركزيّة، وأسهموا في نهضته ونموّه، لكانت هذه المنطقة المهمّة شكّلت نقطة التقاءٍ مهمّة جدًّا بين هذه التّقاطعات الثّلاثة مع كلّ ما تحتويه من تنوّعٍ وآثارٍ ومناخ وموارد طبيعيّة.

هذا بالضّبط ما جعل إسرائيل تهتمّ به، وتمدّ خطوطًا كثيرةً مع جنوبه وفي محيطه. وفي السياق، قال لي الكاتب الفرنسيّ الشّهير بتحقيقاته، بيار بيان، وهو مؤلّف كتاب «مذابح»[2] (Carnages) الّذي يشرح فيه خطط تقسيم السّودان: «حين كنت أقوم بتحقيقي عن المذابح اكتشفت أنّ أفريقيا مهمّة جدًّا لإسرائيل، لا بل أقول إنّها كانت مسألة حياةٍ أو موت، والجميع يذكر المجابهة بين مصر وإسرائيل كما ذكرت سابقًا، ثمّ

[2] Pierre Péan, *Carnages*, Éditions Fayard, 10 November 2010, Paris.

جاء التّركيز على السّودان، لماذا السّودان؟ لأنّ إسرائيل تعتبره واحدةً من الدّول الأكثر خطورة بسبب مساحته وخيراته الباطنيّة، ويكفي أن ننظر إلى الخريطة لنرى الشّواطئ مع البحر الأحمر، وبالتّالي فإنّ إسرائيل فكّرت دائمًا بضرورة أن تكون الخرطوم مشغولةً دائمًا بحدودها، أوّلًا بجنوب السّودان من خلال تشجيع الحركات الانفصاليّة في الجنوب، ولذلك فإنّ إسرائيل ستتسلّل إلى أفريقيا من خلال ما يُعرف بالتّحالف الدّائري أي أن تكون لها تحالفات مع الدّول المجاورة للدّول الّتي تعتبرها إسرائيل خطيرةً أو تلك الّتي يمكن أن تصبح خطيرة، وهكذا فإنّ إسرائيل تحالفت مع إثيوبيا ومع إريتريا وأوغندا، وأصبحت أوغندا مهمّة جدًّا ومركزيّة في الخريطة الاستراتيجيّة لإسرائيل».

السّودان حاجة عالميّة قبل الرّبيع

لنتذكّر تمامًا أنّ الثّورات العربيّة جاءت بعد عامين على الانهيار الاقتصاديّ العالميّ. وجاءت بعد أن بلغت المديونيّة الأميركيّة حدًّا لم يسبق له مثيل في حاضر أميركا. تزامنت مع إفلاس اليونان، وأضواء اقتصاديّة حمراء مقلقة في اليابان، ومع خطر محدق بالبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها... وجاءت الثّورات متزامنة أيضًا مع الإعداد للانسحاب العسكريّ من العراق، ومع العجز عن ضرب إيران، ومع ارتفاع موجة الهجمات على القوّات الغربيّة في أفغانستان، والجدل الّذي دار طويلًا في أميركا وفرنسا ومعظم دول الأطلسيّ حول انسحابٍ مبكرٍ لتلك القوّات، وإن على مراحل (وهذا ما حصل بطريقة دراماتيكيّة مُذلّة للأطلسيّ في أواخر عام 2021 حين انسحبت القوّات الأطلسيّة وانتشرت صور المتعاملين معها من الأفغان يتسلّقون هاربين سلالم الطّائرات على نحوٍ مثير للشّفقة). وجاءت الثّورات كذلك وخصوصًا

بعد ثورة معلوماتيّة هائلة وشبكات تواصل اجتماعيّ لتقيمَ جسورًا بين القارّات الخمس من دون حاجة إلى إذن أو تأشيرة.

بدا العالم إذن منذ عام 2008 بحاجةٍ أكثر من أيّ وقت مضى إلى مصادر رزق وثروات زراعيّة وحيوانيّة ونفطيّة كثيرة. وصل عدد سكّان العالم عام 2009 إلى 6,8 مليارات نسمة، منهم 3,9 في آسيا، ومليار في أفريقيا وحوالي 0،6 مليار في أوروبا، وسوف يتواصل ارتفاع عدد سكّان العالم ليتخطّى 9 مليارات في القرن الحاليّ، بينهم 7,5 مليارات في الدّول النّامية وفق إحصائيّات الأمم المتّحدة.

تؤكّد تقارير الأمم المتّحدة أنّ العالم بحاجة إلى مضاعفة إنتاجه الغذائيّ مرّتين قبل عام 2050، على أن يتضاعف هذا الإنتاج 5 مرّات في أفريقيا، بينما تؤكّد منظّمة التّغذية العالميّة «فاو» ضرورة رفع الإنتاج بنسبة 70٪. كان لا بدّ إذن من إعداد العالم لتنافس شرس، بغية توفير الموادّ الغذائيّة والنّفط من خيرات العالمَين العربيّ والأفريقيّ، للغرب عبر احتلالات مباشرة أو هيمنة عسكريّة وسياسيّة أو اتّفاقيّات مجحفة دائمًا بحقّ الجنوب، وتوفير قواعد عسكريّة أو مناطق نفوذ للدّول الشّرقية.

كانت مساحة الأراضي الزّراعيّة السّودانية الهائلة محطّ أطماع كثيرة، غربًا وشرقًا، سلّطت عليها الأنظار العالميّة كجزء من المساحة الزّراعية الهائلة أيضًا لأفريقيا. أطلّ التّنافس الجديد برأسه دوليًّا بين عامي 2005 و2008. آنذاك؛ اشترت الصين 3 ملايين هكتار في الكونغو الدّيمقراطيّة لتطوير صناعة زيوت النخيل، واشترت كوريا الجنوبيّة والإمارات العربيّة ومصر ما يقارب 1,5 مليون هكتار في السّودان.

سنفهم جليًّا إذن أحد أسباب تقسيم السّودان، فهذا البلد الأفريقيّ الشّاسع والمتعدّد الأعراق والعربيّ الانتماء (دولة عضو في جامعة الدّول العربية) كان قد صار منذ سنوات طويلة ساحة للتّنافس بين الولايات

المتّحدة الأميركيّة والصّين. سارعت بكّين إلى الإفادة من خروج الشّركات النّفطيّة الأميركيّة منذ عام 1995. خصّصت مليارات الدّولارات لهذا القطاع، وسرعان ما قاربت حصّتها نصف نفط السّودان. حاولت واشنطن قطع الطّريق على الصّين. احتلّت المرتبة الأولى في تقديم المعونات للسّودان حتّى في أوج الخلاف (أكثر من 6 مليارات دولار منذ اتّفاقيّة السّلام الشّامل في نيفاشا عام 2005). تبيّن لاحقًا أنّ الهدف هو إغراء الخرطوم مقابل السّماح بانفصال الجنوب.

كان الجنوب السّوداني مهمّا نفطيًا أيضًا. أكثر من ثلثي النّفط السّوداني يُستخرج من هناك، وهو مهمّ جدًّا بثروتيه الزّراعيّة والحيوانيّة. كان السّودان وما زال كالعديد من الدّول الأفريقيّة هدفًا غذائيًّا هائلًا للعالم. فيه 84 مليون هكتار قابلة للزّراعة من أصل نحو 250 مليون هكتار هي مساحة البلاد. لا يُستغلّ من هذه المساحة الزّراعيّة سوى ما يقارب 19 مليون هكتار، أي إنّ أكثر من ثلثي المساحة القابلة للزّراعة لم تُستغلّ بعد، وهي تساوي بمساحتها تقريبًا المساحة المزروعة في كامل الوطن العربيّ.

لم يحسن العرب استغلال ذاك المخزون الهائل. ثمّة إحصاءات دقيقة نُشرت عام 2010 تؤكّد أنّ في الوطن العربيّ 85 مليون عامل، لكنّ القوّة العاملة الزّراعيّة لم تتخطَّ 26 مليونًا، بينما تقتصر مساهمة القطاع الزّراعيّ في النّاتج القوميّ العربيّ العامّ على 80 مليار دولار من إجمالي 705 مليارات. والعرب بالتّالي يستوردون القمح والسّكّر والأرزّ ومجمل الحبوب من الشّرق (خصوصًا روسيا وأوكرانيا) والغرب. هم يستوردون أيضًا اللحوم من أستراليا والبرازيل وغيرهما، بينما في السّودان ثروة زراعيّة وحيوانيّة هائلة. 24 مليون هكتار من المراعي. 64 مليون هكتار من الغابات. ومصادر مياه وفيرة ومتعدّدة. ويحتلّ السّودان المرتبة السّادسة عالميًّا، والأولى عربيًّا لجهة الثّروة الحيوانيّة

بأكثر من 128 مليون رأس ماشية (37 مليونًا من الأبقار، و38 مليونًا من الماعز و46 مليونًا من الأغنام، و3 ملايين من الإبل، و4 ملايين حصان أو من فصيلة الخيول).

لو انتبه العرب لذاك المخزون الهائل، واهتمّوا باستغلاله، ولو أنّ السّودان نفسه لم يقدّم «تصدير الثّورة الإسلاميّة» التي حلُم بها أو توهّم بها د. حسن التّرابي وصحبه من السّياسيّين والعسكريّين، وبينهم الرّئيس السّابق عمر حسن البشير، لما احتاج العرب لاستيراد حاجاتهم من الحبوب والقمح من دول غربيّة وشرقيّة، ولما استعر القلق وارتفع منسوب الخوف حين أوقفت أوكرانيا تصدير القمح، وغرقت روسيا بحربها الأوكرانيّة في ربيع عام 2022. ألم يكن عند العرب رجالُ أعمال يستطيعون منافسة المصرفيّ الأميركيّ المتقاعد فيليب هالبيرغ الّذي سارع إلى شراء 400 ألف فدّان في الجنوب حتّى قبل أن ينقسم؟ أي إنّه اشترى مساحة تزيد على مساحة إمارة دبي.

التنافس الصّينيّ الغربيّ

كان لا بدّ من تقسيم السّودان لوضع اليد على خيرات البلاد انطلاقًا من جنوبها. سرّع الغرب الخطى حين اكتشف فجأةً أنّ الصّين باتت سيّدة أفريقيا بلا منازع أو كادت. اكتشف العالم ثانيًا أنّ الصّين باتت القوّة الاقتصاديّة الثّانية في العالم، وقد تصبح الأولى. اكتشف ثالثًا، أنّ الصين طوّرت على حين غرّة تكنولوجيّاتها فصارت القوّة الأولى المُهدّدة للغرب إلكترونيًّا. تخطّى إنتاجها القوميّ الخام كلّ إنتاج منطقة اليورو منذ سنوات. فاق نموّها الاقتصادي 3 مرات نظيره الأميركيّ. نسبة النّاتج القوميّ الصّينيّ الخام كانت قد وصلت إلى 11٪ عالميًّا بينما كانت تقتصر على 5٪ في مطلع السّبعينيّات. وفجأةً صارت الصّين المصدّر

الأوّل عالميًا. أنتجت 40٪ من الإسمنت والحديد على مستوى العالم في الأعوام الماضية. تضاعف إنتاجها الصّناعيّ مرّات منذ عام 2002. عقدت تحالفات استثماريّة واقتصاديّة هائلة مع أفريقيا وهي تقود دبلوماسيّة هادئة أكثر، ولكن حازمة حين يتعلّق الأمر بمجلس الأمن، وقد رأينا ذلك في ما يتعلّق بسورية، حيث تشاركت مع موسكو عددًا من قرارات النّقض (الفيتو) لمصلحة القيادة السّورية، ورأيناه أيضًا من خلال وقوفها خلف روسيا في حربها الأوكرانيّة.

أمام هذا المارد الصّينيّ القائم من تحت الرّماد، تبيّن أنّ العالم صار في مواجهة قوّة مهدّدة فعليّة (على الرّغم من طبيعتها المسالمة على المستوى الدّولي). صار المصرف المركزيّ الصّينيّ قادرًا على إنقاذ أميركا نفسها من أزمتها الماليّة منذ عام 2008. وصارت الصّين تملك قدرةً هائلةً على التّلاعب بالدّولار إنْ شاءت (ولكن ذلك قد يرتدّ سلبًا عليها أيضًا). لا بدّ إذن من استعادة مراكز النّفوذ. لا بدّ من البحث عن وسائل جديدة لإبقاء السّيطرة على خيرات العرب وأفريقيا من جهة، وتجديد مفاعيل القوّة السّابقة من جهة ثانية. كان المرشّح الأميركيّ السّابق للرّئاسة آل غور في طليعة المسؤولين الأميركيّين الّذين حذّروا من مستقبل الأزمة الغذائيّة على مستوى العالم. قال عام 2009: «إنّنا نواجه فعليًا خطر اللاعودة في مجال المجاعة من الآن حتّى 10 سنوات». صدر تحذير آخر من «نادي روما» جاء فيه: «إنّ الإدارة المأساويّة لثروات الأرض قد تؤدّي إلى مراجعة عميقة لتصرّفات البشر وللبنى الاجتماعيّة الحاليّة برمّتها».

دقّت نواقيس الخطر في العالم أجمع، أمّا معظم الدّول العربيّة، فلم تنتبه، لأنّها كانت إمّا غارقة بمشاكلها الدّاخليّة، أو بالتّنافس بعضها مع بعض، أو لأنّها ببساطة لم تنتبه بسبب سوء التّقدير والتّخطيط إلّا عند دول قليلة جدًّا بينها. أطلّ شبح الأزمة ابتداءً من مطلع عام 2008.

تضاعفت أسعار القمح والذرة والأرزّ الّتي تمثّل ثلثي الغذاء العالميّ ليصل ثمن الطّن الواحد إلى 400 دولار حينها. قال وزير الخارجيّة الإيطاليّ آنذاك إنّه لا بدّ من وضع «آليّة دوليّة لإنشاء مستودعاتٍ استراتيجيّة لمواجهة أحوال الطوارئ الغذائيّة». ظهرت مشكلة أميركيّة وغربيّة كبيرة منذ الأزمة الماليّة العالميّة. تبيّن لاحقًا أنّ الاقتصاديّات الغربيّة مرشّحةٌ لاهتزازاتٍ كبيرة. المديونيّة الأميركيّة كانت قد وصلت إلى أكثر من 14 تريليون دولار، فشكّلت سابقةً خطيرة. أفلست اليونان. خيّم شبح الإفلاس على إسبانيا والبرتغال. تمدّدت الأزمة صوب بريطانيا وإيطاليا وفرنسا. (المضحك أنّ هذه الدّول المفلسة هي الّتي سارعت إلى التّبرّع لمصر وتونس بعد ثورتيهما، ولكنّنا سنكتشف أنّ ثلث هذه المساعدة كانت قد طُلبت من دول الخليج، خصوصًا أنّ مصر كانت مع بداية الرّبيع تقبع تحت مديونيّة تصل إلى 35 مليار دولار وتونس إلى أكثر من 22 مليار).

البحث عن مصادر مال وطاقة وغذاء صار إذن أولويّة في سياسات الدّول الكبرى. والبحث عن مواقع نفوذ جديدة وسط التّنافس العالميّ، أو عن قواعد عسكريّة، أو عن أسواق سلاح، جعل معظم الدّول العربيّة فريسةً سهلةً لهذا التّنافس، ورقعة شطرنج يجتمع حولها لاعبون دوليّون وإقليميّون، ويتحوّل معظم العرب إلى بيادق.

ليبيا منكوبة ومنهوبة

لم يكن الزّعيم الليبي الفقيد معمّر القذّافي ملاكًا، فهو ارتكب من الأخطاء الدّاخليّة والخارجيّة عددًا لا يُحصى، تمامًا كالكثير غيره من القادة العرب الّذين شنّفوا آذان شعوبهم بشعارات عروبيّة وقوميّة ونضاليّة، ثمّ ارتكبوا باسم الشّعارات كلّ أنواع الاستفراد بالسُّلطة واحتكار القرارات

وقمع كلّ صوتٍ مُعارض أو تغييري. لكنّ اللافت أنّ سقوطه جاء بعد سنوات قليلة على تعديل نهجه كلّه، وبعد أن فُرش السجّاد الأحمر له في الدّول الغربيّة. وهذا بحدّ ذاته ما طرح مليون سؤال حول ما حصل في بلاده قُبيل وفي خلال الثّورة التي قتلته على مرأى العالم ومسمعه بطريقة وحشيّة. فهل فعلًا قُتل لأجل الحرّيّات والدّيمقراطيّة، أم لأسباب ماليّة وطمعًا بثروات بلاده؟

فرح كثيرون لقتله بهذه الصورة، وكثيرون حزنوا عليه إمّا حُبًّا به أو شفقة عليه وعلى ما آلت إليه حاله، أو لكرههم للغرب الّذي أسقطه. أمّا الشّامتون فقد شمتوا لاعتبارهم أنّه تلقّى قصاصًا مُشابهًا لما فعله هو. هذا مثلًا كان شأن أنصار الزعيم الشيعي اللبناني الإمام المُعتدل موسى الصدر ومريديه ومحبّيه، الّذي اختفى في ليبيا عام 1978.

فالإمام الصّدر قُتل في ليبيا. وثمّة على الأقلّ روايتان مُثبتتان بشأن هذا، واحدة نُشرت في كتاب السّفير السوفياتي السّابق فاسيلي كولوتوشا، والثّانية سنكشفها للمرّة الأولى في هذا الكتاب.

تقول رواية كولوتوشا الّذي عمل في مصر والعراق ولبنان، وبدأ حياته مُترجمًا قبل أن يصبح سفيرًا ثمّ رئيسًا لدائرة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجيّة الرّوسيّة، إنّ «النّشاط المتنامي للشيعة بقيادة الإمام موسى الصّدر دخل في تناقض موضوعيّ مع سيطرة الفلسطينيين آنذاك على جنوب لبنان ووادي البقاع. وبالتّالي كان نشاط الصّدر الموجّه نحو النّهوض بالحركة الوطنيّة السّياسيّة للطّائفة الشّيعيّة متناقضًا إلى حدٍّ ما مع منطق المنظّمات الفلسطينيّة وسلوكها. وإن كان الفلسطينيّون في ذلك الوقت تورّطوا في نزاعٍ مع المسيحيّين اليمينيّين، فقد كان فتحهم جبهةً جديدةً للصّراع مع الشّيعة هو الانتحار بعينه، فقرّرت القيادة الفلسطينيّة حلّ هذه العقدة من التّناقضات بأرخص ثمن ممكن لها، عن طريق تصفية الصّدر جسديًّا وبأيادي الغير. لقد سمعتُ

بنفسي من مصدرٍ كبير وهامّ بأنّ طلب حلّ مشكلة موسى الصّدر قد أُبلغ للزّعيم الليبيّ معمّر القذافي، من خلال إحدى الشّخصيّات القياديّة لتنظيم «فتح»، وهو صلاح خلف «أبو إياد»، وأنا شخصيًا أعتقد أنّ هذه القصّة حقيقيّة. وهكذا، وعقب إطاحة نظام القذّافي، وصل خبرٌ من ليبيا يفيد بأنّ جثث موسى الصّدر ومساعديه، قد عُثر عليها في إحدى الجبّانات بمنطقة التّاجورة، على بعد 15 كيلومترًا شرقي طرابلس[4]».

أمّا الرّواية الثّانية، فتقول إنّ العقيد القذّافي كان قد طلب من الأمين العام للحزب الشّيوعيّ اللبناني الرّاحل، جورج حاوي، إقناع القيادات الشّيعيّة في لبنان بطيّ ملفّ الإمام الصّدر، وذلك مع الاستعداد لضخّ ما بين مليار و20 مليار دولار في المصارف اللبنانية. وشرح الليبيّون للقياديّ الشّيوعيّ اللبنانيّ أنّ عمليّة القتل حصلت بالخطأ، وذلك حين قال القذّافي لمساعديه بعد نقاشٍ حادٍّ مع ضيفه الإمام الصّدر: «اصرفوه»، وهو لم يكن يقصد تصفيته، بل إنهاء الحديث معه، وربّما طرده من البلاد؛ لكنّ المساعدين فهموا أنّه يطلب منهم قتله، فقتلوه. قد تكون هذه التّخريجة الليبيّة صحيحةً أو لا، لكنّ الأهمّ هو أنّ الطّلب نُقل فعلًا إلى الأمين العام لحزب الله السّيد حسن نصر الله، الّذي قال لحاوي إنّ في القضيّة مسألتين: شرعيّة، وسياسيّة، وإنّها لا تتعلق بالمال «الذي لدينا منه الكثير ولسنا بحاجة إليه من ليبيا»، وأضاف: «أمّا الشّرعيّة، فتقتضي أن يكون لدينا رُفات الإمام، ولا شكّ في أنّ القذّافي يستطيع أن يفعل ذلك». وأمّا السّياسيّة، فنحن نتكفّل بحلّها، إذا حصلنا على الرّفات. وقد ارتأى بعض الوسطاء الإتيان بأيّ رُفات، حتّى لو لم يكن للإمام، ويُتّفق لاحقًا على عدم تحليله في لُبنان، لكن من دون ذلك لا

---

[4] فاسيلي كولوتوشا. «مرفوع عنها السرّيّة، حكايا ونوادر المترجم المجوز». ترجمة ماهر سلامة. تحقيق يوسف مُرتضى. دار أبعاد. بيروت 2021. ص. 326.

تُطوى القضيّة. حصل ذلك في أواخر عام 2002، لكن بعدها تمّ احتلال العراق، وذهب اهتمام العالم إلى مكانٍ آخر ومختلفٍ تمامًا.

حتّى إنهائنا هذا الكتاب في ربيع عام 2022، كانت القضيّة لا تزال شائكةً، وكان منع قدوم الليبيين إلى لُبنان مُستمرًا. ولا شكّ في أنّ هذه القضيّة هي الّتي جعلت كثيرًا من الشّيعة اللبنانيّين يفرحون بمقتل القذّافي وسقوط نظامه، آملين أن يقدّم النّظام الجديد في ليبيا معلومات عن اختفاء الإمام، وهو ما لم يحصل. أمّا الحقيقة الّتي بدت أقرب إلى الأذهان، فمفادُها وفق أحد المقرّبين جدًّا من عائلة الإمام، الميل صوب القول إنّ القذّافي كان فقط الوسيلة وإنّ قرار تغييب الإمام عن السّاحة الجنوبيّة اللبنانيّة خاصّةً وعن ساحة لُبنان عمومًا، إنّما هو من خارج ليبيا. ذلك أنّ الإمام كان قد بدأ يخطف كلّ الوهج ويؤسّس لمشروعٍ جديدٍ انطلاقًا من الجنوب اللبنانيّ، ما كان غير مقبولٍ عند أصحاب القرار، أو بالأحرى أصحاب الأمر الواقع.

لكن، فلنَعُد إلى السّؤال الأهمّ: هل إسقاط العقيد الليبي كان يهدف فعلًا إلى نشر أفكار الديمقراطية، وجريان أنهار اللبن والعسل في ليبيا؟

الواقع أنّه بعد سقوط الرّئيسين التّونسيّ والمصريّ زين العابدين بن علي وحسني مبارك، ارتفع منسوب القلق الأميركي إلى أقصاه. كيف لا وقد سقط حليفان كبيران لأميركا والغرب الأطلسيّ في المنطقة؟ وقيل الكثير عن أسباب السّقوط، وعمّا إن كانت واشنطن نفسها وافقت عليه بعد تدهور أوضاع النّظامين بسبب فساد الأهل والأقارب (أولاد مُبارك، وزوجة بن علي وأقرباؤها). تلقّفت أميركا وفرنسا الصّدمة. سمعنا للتّكفير عن أخطائهما في دعم الرّئيسين علنًا حتّى آخر لحظة. قدّمتا نفسيهما على أنّهما في طليعة قادة التّحرير العربيّ في الرّبيع الموعود.

لم تكن الثّورة في ليبيا آنذاك داخلة في حسابات الاستراتيجيّين الغربيّين (تمامًا كتونس). فالدّولة الّتي اكتُشف أوّل بئر نفطيّ فيها عام

1959 وصدّرت باكورة نفطها عام 1961، وعرفت انقلاب العقيد معمّر القذافي عام 1969، كانت قد خرجت لتوّها من قائمة الدّول «الإرهابيّة» وصارت موضع ترحيب في الغرب: رئيس الوزراء الإيطاليّ سيلفيو برلوسكوني يُقبّل يد القذّافي. تعترف إيطاليا بخطئها الاستعماريّ. ينصب القذّافي خيمته في قصر الإليزيه الفرنسيّ. تعتذر سويسرا للعقيد وتفتح له مصارفها. تفرش بريطانيا سجّادها الأحمر لاستقباله. تغضّ الطّرف عن لوكربي مقابل صفقة نفطيّة لشركة «بريتش بتروليوم» في أعماق السّواحل الليبيّة الغربيّة.

لا بدّ من النّظر إلى المخزون النّفطيّ الهائل لنفهم سبب الغرام الغربيّ الّذي استجدّ آنذاك حيال القذّافي، أي قُبيل إطاحته وقتله. ليبيا هي ثالث منتج أفريقيّ للنّفط مع احتياطي يصل إلى نحو 42 مليار برميل. هي رابع منتج أفريقيّ للغاز الطّبيعي مع احتياطي يتخطّى 1500 مليار متر مكعّب، وكانت ثمّة توقّعات بأن يرتفع الاحتياطيّ إلى أكثر من 3,2 مليار متر مكعب. بلغت إيراداتها النّفطيّة 35 مليار دولار في عام 2010، نتيجة بيع 1،474 مليون برميل، وكانت تعتزم رفع نسبة التّصدير إلى 2،9 مليون برميل يوميًّا.

ما كاد وزير النّفط ورئيس المؤسسة الوطنيّة للنّفط الليبيّ شكري غانم (الّذي قيل إنّه انتحر في نهر الدّانوب بعد اغتيال القذّافي وما زال موته يثير أكثر من علامة استفهام؛ لأنّه يملك كلّ أسرار الصّفقات النّفطية الليبيّة الغربيّة)، ما كاد يؤكّد قبل أشهرٍ قليلةٍ من الثّورة وتدخّل الأطلسيّ وقتل العقيد معمّر القذّافي أنّ ليبيا ستُنفق 6 مليارات دولار لزيادة إنتاجها، حتّى كانت طائرات الأطلسيّ تتقدّم صوب الشّواطئ الليبيّة، وترمي قنابلها على العقيد وترمي حبُّها المستجدّ على الثّوار. لا بأس بأن يكون الإخوان المسلمون على رأس المجلس الانتقاليّ. لا بأس أن تكون فرنسا العلمانيّة رأس حربة تلك الحملة العسكريّة. ولا بأس أن يكون

الفيلسوف برنار هنري ليفي المؤيّد لإسرائيل في طليعة مَن ذهب للقاء القادة الإخوانيّين لثوّار ليبيا. وفي الحديث عن برنار هنري ليفي الّذي فاض حبّه فجأةً أيضًا على ثوّار سورية تحت شعار مؤتمر «أنقذوا سورية»، يجب التّذكير بدوره في إيصال السّودان إلى مرحلة التّقسيم عبر لوبي يهوديّ امتدّ من أميركا إلى فرنسا تحت شعار «أنقذوا دارفور»، ثمّ ذهب للَعِب الورقة نفسها في ليبيا بعد سنوات من رحلته إلى أفغانستان دعمًا لشاه مسعود. كنّا سنصدّق فائض مشاعره الثّوريّة الجيّاشة لو أنّه قال كلمةً واحدةً لنُصرة فلسطين بدلًا من دعمه المطلق للسّياسة الإسرائيليّة. (لعلّ قراءة كتاب الباحث الفرنسيّ بيار بيان بعنوان «مجازر»، الآنف الذكر، ستضيء الكثير على دور ذاك اللوبي، وبرنار هنري ليفي نفسه).

النّفط الليبيّ كان هدفًا استراتيجيًّا. هل ننسى أنّ 85٪ من صادرات الطّاقة الليبيّة تذهب إلى أوروبا، وخصوصًا إلى إيطاليا، ثمّ ألمانيا وفرنسا والصّين؟ هل يُعقل السّماح غربيًّا بأن يتمدّد الأخطبوط الصّينيّ إلى ليبيا بعد أن بلغت التّجارة بين الجانبين مبلغًا كبيرًا، وبعد أن زرعت الصّين في أفريقيا المزيزة على قلب القذّافي «ملك ملوك أفريقيا» 5 ملايين صينيّ بين مدرّب وفنّيّ وعامل؟ لم يُخفِ رئيس الوزراء الصّينيّ في خلال منتدى التّعاون الصّينيّ الأفريقيّ في أديس أبابا عام 2003 عامل التّنافس مع الأميركيّين. قال علانية: «إنّ هدف التّعاون مع أفريقيا هو مناهضة الهيمنة الأميركية، ذلك أنّ هذه الهيمنة بدأت تُبرِز وجهها القبيح». قال ذلك فيما كانت الاستثمارات الصّينيّة في السّودان وحده قد فاقت 20 مليار دولار. فتحت واشنطن عينيها واسعتين.

أفريقيا مُهمّةٌ لأميركا، كما أشرنا في الحدث عن السّودان. تريدها قاعدةً لمكافحة الإرهاب وقاعدةً لنفوذها السّياسيّ والعسكريّ. وتريد منها خيراتها وتريدها سوقًا لبضائعها. ولا تريدها خصوصًا أن تُصبح قاعدةً خلفيّةً للصّين. والتّركيز على القذّافي مهمٌّ في كلّ ذلك. كان لا بدّ

إذن من اللجوء، على جري عادة الكاوبوي، إلى القوّة العسكريّة: أنشأت واشنطن القيادة الأفريقيّة المسلّحة (أفريكوم). بحث حلف شمال الاطلسيّ معاهدة شراكة عسكريّة مع الاتّحاد الأفريقيّ في أديس أبابا. صارت واشنطن قادرةً على تحريك قوّات أفريقية في صراعات القارّة (وُضعت خطّة لنشر قوّات أثيوبيّة في المناطق الحدوديّة السودانية بين الشّمال والجنوب).

كانت أحلام القذّافي في أفريقيا قد بلغت حدًّا غير مقبول غربيًّا خصوصًا بعد حديثه عن بنك دوليّ أفريقيّ، وعن استبدال العملات الأجنبيّة بعملة أفريقيا، وغيرها من الخطوات الاستقلاليّة. جاءت الثّورة في بلاده، فتلقّفها الغرب بُغية تحقيق أهداف عديدة تبدأ بإنهاء أسطورة القذّافي، وتصل إلى نهب الثّروة الليبيّة بامتياز، ولا بأس أن يكون الإخوان المسلمون حصان طروادة الليبيّ.

أسرار قتل العقيد

روى الصّحافيّ الفرنسيّ ألفرد دومونتسكيو، في شهادة نشرتها صحيفة «لوفيغارو»، كيف دخل الغرفة الّتي وُضع فيها جثمان العقيد معمّر القذّافي بعد يوم من مقتله، فقال: «في تلك الغرفة الكبيرة حيث كانت تفوح رائحة قويّة جدًّا، دخلت في زحام شديد لأجد نفسي أخيرًا أمام جثّة الزّعيم الليبيّ معمّر القذّافي، وبجانبها جثّتا ابنه وحارسه الشّخصيّ الرّئيسي، وعشيّة قتله (أي في الصّباح الباكر من يوم الخميس 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011) غادر رتلٌ من نحو 40 سيّارة مدينة سرت السّاحلية، آخر معقل موالٍ للقذّافي على أمل اقتحام صفوف الثّوار بينما لا يزالون نائمين، وفي تلك اللحظة أصاب صاروخٌ عنقوديّ وقنابل عدّة أطلقها حلف الناتو القافلة، ما أدّى إلى تدمير السّيّارات واحتراق العشرات من مقاتلي القذّافي وتفحّم جثثهم»، كما ذكر الصّحافيّ أنّ «الزّعيم الليبيّ

السّابق أُصيب في رأسه، كما وثّقت فيديوهات الثّوّار لاحقًا أنّه كان ينزف بغزارة، وهرب مع ابنه سيرًا على الأقدام ليتعقّبه الثّوار قبل أن يلجأ إلى فتحتي صرف كبيرتين، وهناك قتله الثّوار».

هذه من آخر الرّوايات الّتي أكّدت أنّ حلف شمال الأطلسيّ هو الّذي رعى وغطّى عمليّة قتل القذّافي بتلك الطريقة الوحشيّة الّتي شاهدها العالم أجمع عبر الشّاشات، وإن ظهرت رواياتٌ أقلّ مثارًا للثّقة أخيرًا تريد أن تقول إنّ الّذي قُتل هو شبيه للقذافي وليس العقيد، ومنها مثلًا ما روته السّيّدة عائشة الفيتوري[4] الّتي كانت برتبة ضابط من مرافقات القذّافي وحارساته، حيث قالت في مقابلة مع «روسيا اليوم»: إنّ «الزعيم الرّاحل القذّافي لم يدخل سرت، بل الّذي دخل هو شبيه له يُدعى حميد أبو منيار القذّافي، أمّا الزّعيم فقد دخل بني وليد ثمّ غادرها، وأنا أُطمئن الشّعب بأنّ سيّدي القائد بخير، ويقود المقاومة، وهو على رأس الزّحف المقدّس بقدرة الله»، كما أشارت إلى أنّ أحد الضّبّاط البارزين الّذين انشقّوا عن القذّافي حين قامت الثّورة وخرج من البلاد، لمّا سألوه لماذا لم ترجع إلى ليبيا حتى الآن، قال لهم سأعود إذا أظهرتم لي حميد أبو منيار القذّافي، في إشارة منها إلى أنّ هذا الضّابط يعلم أنّ الّذي قُتل هو حميد، وليس الزّعيم الليبيّ.

بعيدًا عن هاتين الرّوايتين، فإنّ الوثائق الكثيرة الّتي كُشف عنها حول حقيقة قتل العقيد الليبي معمّر القذافي، وصفقات المال الّتي فتحت له قبل أشهر من قتله كلّ أبواب أوروبا، أكّدت بلا أدنى شك، أنّ تدمير ليبيا وقتل رئيسها لم يكونا، مطلقًا، مرتبطين برغباتٍ تتعلّق بالحرّيّة والدّيمقراطيّة بل بمصالح ماليّة ونفطيّة هائلة.

[4] حديث السيدة الفيتوري على موقع «روسيا اليوم». https://elikhbaria.dz/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A9

قال الكاتب الفرنسيّ العريق، صاحب المؤلّفات التّحقيقيّة الموثوق بها فانسان نوزي Vincent Nouzille، في مؤلّفه الهامّ «أخطاء قاتلة» (Erreurs Fatales)[5]: إنّ «التّحوّل المفاجئ للرّئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي حيال القذّافي، الّذي كان يستقبله بالتّرحاب الكبير في باريس في كانون الأوّل/ديسمبر 2007، ومسارعته إلى إطاحته، ليس من الأمور التي يمكننا تفسيرها بسهولة، بالرّغبة في حماية المدنيّين فقط. في الواقع لم تتأخّر الشّكوك في الانتشار حول تمويلٍ ليبيّ لحملة ساركوزي الانتخابية في عام 2007»، أي إنّ الكاتب الفرنسيّ ينضمّ إلى مجموعة الكتّاب والمؤلّفين الّذين كشفوا معلومات خطيرة عن أنّ قتل القذافي ربّما يكون محاولة لطمس قضايا تمويل مشتبه فيه. وبالفعل سُرعان ما فُتحت في فرنسا تحقيقاتٌ قضائيّة تتّهم وتدين ساركوزي.

لعلّ القضيّة الأكثر حضورًا في المعلومات الدّقيقة، كانت قضيّة تصفية الزّعيم اللّيبي العقيد معمّر القذّافي أمام الكاميرات ومن قِبل مسلّحين تغلب عليهم رغبات الحقد، لكن أيضًا من قِبل قوّات دوليّة كانت على بُعد أمتارٍ من مكان الجريمة، وهي تتفرّج وتراقب. وهذه بعض أسرار وثائقها:

• في 2 نيسان/أبريل 2011 وجّه سيدني بلومنتال Sidney Blumenthal مستشار وزيرة الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون، مذكّرة إلى وزيرته، يحذّر فيها من استعجال الرّئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي التّخلّص من العقيد القذافي، ويقول إنّ لدى سيّد الإليزيه أهدافًا كثيرة غير الحرّيّات والدّيمقراطية في ليبيا وأبرزها التّالي: «الحصول على النّسبة الكبرى من النّفط اللّيبي، وتعزيز التّأثير الفرنسيّ

[5] https://www.lefigaro.fr/international/ils-le-touchaient-le-maltraitaient-il-y-avait-une-rage-physique-il-y-a-10-ans-la-mort-du-colonel-kadhafi-20211020.

في شمال أفريقيا، وتحسين وضعه السّياسيّ الدّاخليّ في فرنسا، والسّماح للعسكريّين الفرنسيّين بتأكيد موقعهم على مستوى العالم، والاستجابة لقلق بعض المستشارين من أن يؤدّي مشروع القذّافي في أفريقيا الفرنكوفونيّة إلى تطويق الدّور الفرنسيّ».

• كشف المستشار الأميركيّ نفسه أيضًا عن وجود مخزن في ليبيا يحتوي على 143 طنًا من الذّهب، الّذي يُقدّر ثمنه بنحو 8 مليارات دولار، وقد نقله القذّافي صوب الجنوب الليبيّ، والهدف منه هو وضع عملة جديدة في أفريقيا تكون منافسة للعملة الفرنسيّة (اليورو) المستخدمة هناك.

• نشر مجلس العموم البريطانيّ (البرلمان) في 14 أيلول/سبتمبر تقريرًا خطيرًا عن كذبة ليبيا مستندًا إلى العديد من الوثائق وجلسات الاستماع، ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ رئيس الوزراء البريطانيّ دايفيد كاميرون تبع على نحو أعمى رغبة نيكولا ساركوزي في شنّ الحرب. وخلُص التّقرير إلى أنّ التّدخّل العسكريّ لإسقاط القذّافي «استند إلى معلوماتٍ خاطئة»، وأنّ الذّريعة الأولى الّتي ساقتها أميركا وفرنسا وبريطانيا لتبرير اجتياح ليبيا والمتعلّقة بالقلق من أن يقتل القذافي مدنيّين «فيها الكثير من المغالاة». كذلك وضع التّقرير الإصبع على واحد من أخطر عوامل الحرب في ليبيا، المتعلّقة «بوجود الكثير من العناصر المتطرّفة بين المتمرّدين».

• منذ عام 2011، كشف موقع Mediapart الفرنسيّ ذو المعلومات الدّقيقة والموثوق بها في معظمها، عن مبلغ ماليّ مشتبه فيه تخطّى 500 ألف يورو من ليبيا، كما كشف عن 50 ألف يورو من ليبيا من عهد القذّافي لتمويل الحملة الانتخابيّة للرّئيس ساركوزي في عام 2007. تقدّم ساركوزي بدعوى قضائيّة ضدّ الموقع، لكنّ القضاء الفرنسيّ ردّ الدّعوى، ما اعتبره الموقع موافقةً من القضاء الفرنسيّ على ما كشفه ميديابار.

• كشف الكاتب الفرنسيّ نفسه، فانسان نوزي، في كتابه الآنف الذّكر، معلومات دقيقة عن كلّ ما أحاط بقرار ساركوزي إطاحة القذّافي، وبينها ما يتعلّق بالمعرفة المسبقة لوجود قيادةٍ إسلاميّةٍ متطرّفةٍ في المجلس الوطنيّ الليبيّ وبين المسلّحين، ومنهم مثلًا عبد الحكيم بلحاج، القياديّ الجهاديّ القريب من تنظيم القاعدة. وكشف الكاتب عن نقاش جرى حول هؤلاء المتطرّفين بين فرنسا وقطر، لكنّ توريد السلاح استمرّ عبر دول عربيّة.

• كشف نوزي في كتاب آخر بعنوان «قتلة الجمهورية» (Les tueurs de la république) كيف وفّرت الطّائرات الفرنسيّة الغطاء الأهمّ لقتل القذّافي بأيدي المسلّحين المتمرّدين. قال: «إنّ المقاتلات الفرنسيّة رمت قنابل بالغة القوّة. لم تدع نيّات القتل من خلال هذه الضّربات أيّ مجال للشّك. وبدون الاعتراف بذلك رسميًّا، فإنّ فرنسا وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي قادوا حربًا سرّيّة بهدف تصفية الدّيكتاتور السابق (القذّافي) والمقرّبين منه»[6].

• كذلك الأمر مع الكاتب سيرج لافارج Serge Lafarge الّذي كشف «أنّ رجال كوماندوس فرنسيّين، كانوا في طرابلس الغرب لمهمّات شبه سرّيّة، وفي 20 نيسان/أبريل 2011 استقبل الرّئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي رئيس المجلس الوطنيّ الليبي مصطفى عبد الجليل وفريقه، وناقش الرّئيسان الخطط السّرّيّة المستقبليّة للسّيطرة على طرابلس، ووعدهم ساركوزي بإرسال ضبّاط ارتباط من القوّات الخاصّة لتنسيق هجمات المتمرّدين مع الضربات الجوّيّة الأطلسيّة»[7].

6 Nouzille Vincent. *Les tueurs de la république*, Fayard, Paris, 2015.

7 Lafarge Serge. DGSE. *la guerre secrète de la France en Libye et Syrie*, Epub. Paris.

عشرات الكتب الغربيّة الّتي صدرت خصوصًا في فرنسا كشفت بما لا يقبل الشّك عن المصالح الكبيرة الّتي أدّت إلى تدمير ليبيا وقتل عقيدها بعيدًا من الرّغبة الفعليّة في إدخال الدّيمقراطيّة والحرّيّات. إن ما كُشف من صفقات تجاريّة وماليّة ونفطيّة خلف بعض ما جرى في دول عربيّة ومنها ليبيا مثلًا، يفتح الباب على أسئلة أخرى لا تتعلّق بالدّيمقراطيّة، بل بالأهداف الحقيقيّة خلف بعض التّدخّل الدّولي. هذا ما دفع البعض ومنهم مثلًا د. فيجي براشاد، رئيس قسم تاريخ جنوب شرق آسيا في معهد جورج ومارثا كيلنر إلى القول لقد «اختطفت حركة التّمرّد في ليبيا قوىً مرتهنةً للقوى الأطلسيّة الّتي كانت مصالحها في ليبيا محكومة بالنّفط والسّلطة»[٥]، أو القول أيضًا: «قامت الاحتجاجات ضدّ معمّر القذافي واستغلّتها فرنسا وأميركا وبريطانيا الّتي أصدرت قرارًا أمميًّا لتغطية تدخلها في ليبيا، وكانت ليبيا هي النّواة الّتي تعود منها الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى قلب الصّراع بشروطها هي»[٦].

---

٥ براشاد فيجي. «الربيع العربي: الشتاء الليبي». ترجمة أ. د. منذر محمود محمد والسفير عبد الفتاح عمورة، ص. 247.

٦ المرجع نفسه، ص. 252.

سنونوات إخوانيّة للرّبيع

أفرزت الثّورات في تونس ومصر وليبيا انتصارًا كبيرًا لتيّار الإخوان المسلمين. باتوا القوّة الأولى في بلادهم والمستفيد الأبرز من الرّبيع العربيّ. وفي المملكة المغربيّة استبق الملك محمد السادس ما قد يحدث في بلاده فأقرّ تغييرًا دستوريًّا تولّى بموجبه الإخوان المسلمون (حزب العدالة والتّنمية) مقاليد الحكومة. وسيطر إخوان سورية على جزء مهمّ من المجلس الوطنيّ الّذي أُريد له أن يكون ممثّلًا لِـ«الثّورة السّورية». وفي الجزائر، أطلّ الإخوان برأسهم مجدّدًا، بعد سنوات القمع والمنع والنّفي، ليجدّدوا تحدّي السّلطة. دغدغتهم مجدّدًا ذكريات مشاركتهم على اكتساح الانتخابات التّشريعيّة في عام 1991، قبل أن يُجهضها الجيش بالقوّة لأسباب شرحها مرارًا. ولو أضفنا إلى ذلك سيطرة الإسلاميّين على مقاليد الحكم في السّودان وانتعاشهم فور تقدّم الإخوان في دول الثّورات، وخصوصًا عند جارتهم الكبيرة مصر أو في ليبيا، لكان يُمكنَ القول إنّ الوطن العربيّ دخل مع مُستهلّ «الرّبيع» مرحلة حقيقية من «ربيع الإخوان المسلمين»، وإنّ كلّ ما عدا ذلك كان إكمالًا لديكور المرحلة المقبلة. كان يمكن قول ذلك بسهولة والاستمرار في تلك المعادلة

لفترةٍ طويلةٍ وبدعمٍ غربيّ واضح، لكنّ إطاحة الجيش الحكم الإخوانيّ في مصر، وقلْب نظام الرّئيس محمد مرسي في عام 2013، قلَبَ المعادلة في المنطقة، وبدأ تقهقرُ الإخوان وتلاشيهم «الظّاهري» عن السّاحة. وكثرت السّبحة في معظم الـدّول الأخـرى، فسقطوا بثورة شعبيّة في السّودان، وأُبعدوا عن الحكومة في المغرب، وعوقبوا في تونس، وهُمّشوا في المعارضات السّوريّة الّتي صارت لها منصّات متناقضة في القاهرة وموسكو وتركيا والخليج وغيرها، فضلًا عن التّخبّط الكبير في ليبيا.

لكن في أوج تقدّم الإخوان المسلمين إلى السّلطات في مشروعٍ إقليميّ كبير برعايةٍ تُركيّة وتمويلٍ واحتضانٍ قطريّين، كان من الصّعب تخيّل دول الخليج بمنأى عن التّسونامي الإخوانيّ. الحركة الإسلاميّة الممتدّة من قطر إلى السّعوديّة والكويت وصولًا إلى الإمارات العربيّة، تفاعلت بقوّة مع هـذا الرّبيع الإسلاميّ. كان يكفي أن نقرأ عشرات البيانات والتّصريحات المؤيّدة للثّورات، أو أن نشاهد عشرات الضّيوف الخليجيّين على الفضائيّات يكيلون التّهم للأنظمة الرّافضة للتّيار الإسلاميّ، وفي مقدّمها سورية، ليدرك المرءُ منّا أنّ ثمّة جمرًا كثيرًا كان يغلي تحت رماد الخليج، وقد يطفو إلى سطح الرّماد في أيّ لحظة.

لعلّ إمارة قطر أدركت قبل غيرها بسنوات طويلة أهمّية هذا الحضور الإسلاميّ الكبير في شرايين المجتمعات العربيّة. احتضنت قادة الحركة الإسلاميّة العربيّة. استضافت طويلًا الشّيخ الجزائري عبّاسي مدني زعيم الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ. فتحت أبوابها مرارًا للشّيخ راشد الغنّوشي زعيم حركة النّهضة التّونسيّة. تحالفت عضويًا مع عدد من قادة حركة حماس. وظّفت مالها ودبلوماسيّتها لحماية إسلاميّي السّودان ممثّلين خصوصًا بالرّئيس عمر حسن البشير. ووفقًا لمسؤول عربي بارز التقاه في تلك الفترة (وقد تمنّى عدم ذكر اسمه)، فإن الشّيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حين كان يقال له إنّ دعمك للإخوان يُقلق الوهّابيّين عند الجار

السّعودي، كان يُجيب: «أنا الوهابيّ الأوّل في المنطقة»، ويشرح تاريخ عائلته. نجحت «قناة الجزيرة» في إيصال صوت قادة الإخوان المسلمين على مدى السّنوات الّتي رافقت وأعقبت انفجار «الرّبيع»، وذلك فيما كانت وسائل الإعلام العربيّة الأخرى تضيّق عليهم، أو تُعتّم عليهم. وقلّما نجد قياديًّا إخوانيًّا من المشرق إلى المغرب حُرم من إطلالةٍ على شاشة الجزيرة.

كان من الطّبيعيّ والحالة هذه أن تتصدّر قطر المشهد الإسلاميّ الإخوانيّ. تعدّدت مبادراتها: دعمٌ إعلاميٌّ مُنقطع النّظير لإخوان مصر في الثّورة والانتخابات. تسليط الضّوء على قادتهم بعد الثّورة، وهذا ما أثار حفيظة ثوّارٍ آخرين. دعم ماليّ وعسكريّ وإعلاميّ كبير لإسلاميّي ليبيا. دعم إعلاميّ وماليّ لحركة النّهضة في تونس. تمهيد بعيد عن الأضواء لانبعاث الحركة الإسلاميّة في الجزائر. استثمارات ماليّة كبيرة في المملكة المغربيّة قُبيل تولّي الإسلاميّين الحكومة. احتضان للرّئيس السّوداني عمر حسن البشير، وتقديم مساعدات ماليّة كبيرة لبلاده بعد انفصال الجنوب. ضغط هائل على دمشق للقبول بإشراك الإخوان في السّلطة. إبراز الشّيخ حميد الأحمر الإخوانيّ الانتماء عبر قناة الجزيرة للمطالبة بسقوط صالح قبل أكثر من عام من اندلاع الثّورة في اليمن.

نشر الكاتبان والإعلاميّان الفرنسيّان الشّهيران كريستيان شينو وجورج مالبرونو كتابًا فيه وثائق وتفاصيل كثيرة عن الدّور القطريّ في دعم الإسلاميّين خصوصًا في سورية، حمل الكتاب عنوان: «قطر، أسرار الخزينة»[1] (Qatar, les secrets du coffre-fort) قالا فيه التّالي:

[1] Chesnot Christian, Malbrunot Georges. *Qatar, les secrets du coffre-fort*, Éditions J'ai lu. Paris. 8 Janvier 2014.

• إنّ «أمير قطر يعتبر أنّ في الأمر معركةً شخصيّة، فهو يعلم أنّه إذا نجا الأسد، فالشيخ حمد سيدفع الثّمن، ولذلك يوظّف كلّ طاقته بُغية إسقاطه». كلام المؤلّفين منقول حرفيًا عن أحد أبناء عمّ أمير قطر. وثمّة كلام آخر مصدره هذه المرّة دبلوماسيّ أوروبيّ في الدّوحة يقول: «إذا طال عمر الأزمة السّوريّة، فقد يهتزّ التّوازن الدّاخليّ في الدّوحة. ذلك أنّ ثمّة صراعًا يدور بين رئيس وزراء (الشّيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) مُهندِس الاستراتيجيّة القطريّة في سورية، ووليّ للعهد (تميم) يعمل بطريقة مختلفة حول هذا الملف».

• منذ صيف عام 2012، قرّرت قطر تسليح المعارضة السّوريّة على الأرض. وهكذا انتشرت وحداتٌ من القوّات الخاصّة القطريّة عند الحدود التركيّة والأردنيّة مع سورية، لكنّ محاولاتها المتكرّرة سابقًا لدخول سورية لم تنجح. تغيّر الوضع منذ أيلول/سبتمبر. كشف مسؤولو الأمم المتّحدة في سورية أنّ قواتٍ خاصّةً قطريّة وصلت إلى الدّاخل، وهو ما أكّده لنا أيضًا عضوٌ من العائلة القطريّة الحاكمة.

• دخل القطريّون في غرفة الحرب التي أُنشئت في أضنة التّركيّة، وذلك بدعمٍ سعوديّ، الأمر الّذي سمح للأتراك بالإشراف على تدفّق الأسلحة الخفيفة، وخصوصًا الكلاشنيكوف وبعض القاذفات المضادّة للدّروع والدّبابات، وراح المسلّحون يشترون هذه الأسلحة من السّوق السّوداء بفضل أموال المبعوثين السّعوديين واللبنانيين والقطريّين.

• منذ آب/أغسطس 2012 بدأ الخلاف يدبّ بين القطريّين والسّعوديّين. الإخوان المسلمون المدعومون من قطر وتركيا أرادوا الإشراف على شبكات وصول السّلاح إلى المتمرّدين بُغية تعزيز سيطرتهم على الأرض. أغضب ذلك السّعوديّين، الأمر الّذي فرّق المقاتلين على الأرض، وراح كلّ طرف يقاتل بعيدًا عن الآخر، الإخوان المدعومون من قطر في جهة، والسلفيّون الذين تدعمهم السّعودية في جهة ثانية.

• مارس القطريّون في سورية ما خبروه في ليبيا. فإن رفض أوامرهم قائدُ فصيلٍ مسلح، فإنّ المبعوث القطريّ يفتح خطًّا مع مساعد القائد ويدفع له مبلغًا هامًّا من المال. وغالبًا ما يقبل الرّجل الثّاني، وينشقّ ويؤسّس مجموعته، وهذا ما أدّى إلى تفتّت المتمرّدين.

الواقع أنّ ما كشفه الكاتبان الفرنسيّان منذ عام 2016، أكّده صراحةً رئيس وزراء قطر، ووزير خارجيّتها سابقًا، الشّيخ حمد بن جاسم، من خلال ما كشفه عن ترتيب الدّوحة للّقاءات بين إخوان مصر والولايات المتّحدة الأميركيّة، فقال في حوارٍ طويل نشره موقع صحيفة القبس الكويتية إنّ «الدّوحة استضافت اجتماعًا بين مساعدين للرّئيس الإخوانيّ المصريّ السابق محمد مرسي وممثّلين للإدارة المصريّة في عهده مع ممثّلين للإدارة الأميركيّة، للتّعارف والتّقريب بين الطّرفين، حيث كانت واشنطن ترغب في التّعرف إلى اتّجاهات النّظام المصريّ وسياساته الاقتصاديّة. ولكنّي خرجت من الاجتماع بانطباعٍ سلبيٍّ عن جماعة مرسي، فقد كانوا مساكين ومستواهم لا يرقى للحديث والمناقشات، ويصلحون لإدارة دكّان وليس للدولة... لم يكن الكلام والنّقاش على نفس المستوى».

وفّر هذا المدّ الإسلاميّ لقطر ركيزةً سياسيّة كبيرة لأداء دورٍ محوريّ في القضايا العربيّة، ولتصدّر المشهد العربيّ بامتياز. صار رئيس الوزراء القطريّ الشّيخ حمد بن جاسم أهمّ من أيّ رئيسٍ عربيٍّ وموجّهٍ لسياسات الجامعة العربية. وفّر هذا المدّ أيضًا لقطر إمكانيّة محاورة الغرب على قاعدةٍ صلبة. صارت الدّوحة الممرّ الإلزاميّ لكثيرٍ من الأطراف الرّاغبة في فتح خطوطٍ مع الحركة الإخوانيّة الإسلاميّة في أوطان ما بعد الثّورات أو تلك الواقفة على شفير الثّورة. بات الشيخ يوسف القرضاوي ملهم الكثير من الثّورات والشّباب ومحرّك المياه الرّاكدة. وصارت الدّوحة

أيضًا ممرًّا لكلّ الرّاغبين في تسويةٍ بين حركة طالبان والسّلطة، وفي مقدّمهم الأميركيّون.

اكتسب هذا الدّور القطريّ في الحركة الإسلاميّة، بُعدًا إضافيًّا عبر التّنسيق الكبير مع أنقرة. كاد تحالف الدّولتين مع جماعات الإخوان المسلمين يقفز على كلّ الأدوار التّقليديّة للعرب، خصوصًا بعد تخبّط مصر في أوضاعها الدّاخليّة. تقدّم الدّور القطريّ بينما انشغل الجار السّعوديّ بأكثر من قضيّة بينها مسائل الخلافة الدّاخليّة وبينها أيضًا اشتعال حدود المملكة بثورتَي البحرين واليمن وبينها ثالثًا توتّر العلاقات مرارًا مع إيران، وضبابيّة أوضاع الجار العراقيّ قُبيل وبعد الانسحاب الأميركيّ.

في مقابل الكُتب والوثائق الّتي شكّكت في دورها، سعت قطر إلى القول إنّها لا تدعم الإخوان المسلمين فقط، بل تدعم حركة التّغيير في الدّول العربيّة، وتسهم في الرّبيع العربيّ، وإنّه كما كسرت قناة «الجزيرة» الكثير من المحرّمات وهزّت الكثير من الأنظمة لمصلحة الشّعوب، فإنّ السّياسة الرسمية القطريّة تهدف أيضًا إلى إحداث تغيير عميق في الوطن العربيّ يُشبه ما حصل في دول أوروبا الشّرقيّة بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتيّ.

لا شكّ في أنّ كلّ طرفٍ عربيّ له مُبرّراته في ما حصل، لكنّ النّتيجة الكُبرى أنّ الخسائر كانت فادحةً، والنّتائج، على الأقلّ حتّى الآن، ما زالت متواضعةً قياسًا بتلك الخسائر. وأمّا النّتيجة الثّانية، فهي أنّ الدّول العربيّة ما كانت قادرةً على تحمّل اختراقٍ كبيرٍ من الإخوان المسلمين وبقائهم في السّلطة، على الرّغم من كلّ الضغوط الّتي مورست على بعض الدّول لإشراكهم في تلك السُّلطات كسبيلٍ وحيدٍ لوقف الثّورات في هذه الدّول.

وهذا ما حصل مثلًا حين سعت تُركيا لإقناع الرّئيس السّوري بشّار الأسد بإشراك الإخوان المسلمين في سلطته، فمثلًا في محضر جلسة[2] حصلنا عليه عن لقاء الرّئيس السّوريّ بشّار الأسد في دمشق مع وزير الخارجيّة التّركيّ أحمد داوود أوغلو في 26 آذار/مارس من عام 2011، ينصح الضّيف التُّركي مضيفه بالآتي:

– يمكن أن تقول إنّه لن تكون هناك أيّة قيود على تشكيل الأحزاب السّياسيّة. أيّ شخص يستطيع تشكيل حزب سياسيّ. أعلم أنّ لديكم حساسيّة خاصّة تجاه الإخوان المسلمين، لكنْ إذا اجتمع أفرادٌ وشكّلوا حزبًا جديدًا كذاك الّذي أسّسوه في مصر تحت اسم «الحرّيّة والعدالة» حتّى هؤلاء يمكنهم تشكيل حزب؛ فهذا سيبيّن للنّاس الضّوء في نهاية النّفق. إن كان الهدف هو الوصول إلى سورية تتمتّع بالاستقرار والرّخاء، فهذا هو الطّريق الوحيد. المشكلة الآن هي أنّ السّنّة يخشون أنّه إذا استمرّ هذا النّظام في الحكم، فإنّ القمع سيستمرّ ضدّهم؛ بدورهم العلويّون والمسيحيّون وحتّى الدّروز يشعرون بأنّه إذا تغيّر النّظام، فإنّهم سيتعرّضون للقمع. إذا استمرّت الأوضاع على هذا المنوال فإنّ سورية ستعاني، وتركيا ستعاني والمنطقة ستعاني. عندما زرنا حلب، وكنت تقود سيّارتك وتجول من دون حراسة، كانت تلك صورة بشّار الأسد، الرّئيس السّوري، لكن ما نراه الآن يغيّر هذه الصّورة جذريًّا.

أجابه الأسد: «أنت تتحدّث عن صورتي في الخارج، أستطيع أن أعالج ذلك في ما بعد. الأكثر أهمّيّة بالنّسبة إليّ الآن هو صورتي في الدّاخل».

[2] محضر خاص بلقاء الأسد-أوغلو حصلنا عليه من الطّرفين التُّركي والسّوري في عام 2014.

الواقع أنّ المساعي التركيّة والقطريّة والغربيّة أيضًا لإشراك الإخوان المسلمين في السّلطات، أعقبت موقفًا أميركيًا أكثر وضوحًا يميل صوب هذا الأمر خصوصًا في عهد الرّئيس الأميركيّ الأسبق باراك أوباما؛ إذا دققنا قليلًا في خطابه في جامعة القاهرة في مطلع شهر تموز/يوليو 2009 بحضور ممثّلين عن الإخوان المسلمين المحظورين آنذاك، فسنلاحظ أنّ سيّد البيت الأبيض لا يعلن فتح صفحة جديدة مع المسلمين فقط، بل يضع لمَن سيتولّى السّلطة في مصر لاحقًا (أي الإخوان) برنامج حكم كاملًا للسّياسة والاقتصاد والمرأة والأديان الأخرى. فهو، بعدما استهلّ كلمته بمديح الأزهر وجامعة القاهرة وعرض تاريخ العلاقات الجيّدة أو المتوتّرة أو المشوبة بسوء الفهم ما بين أميركا والمسلمين، ركّز جُلّ خطابه على المسلمين، وتجاهل العرب. قال: «لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي مبنيّة على أساس حقيقة أنّ أميركا والإسلام لا يعارض أحدهما الآخر ولا داعي أبدًا للتنافس في ما بينهما. ومن منطلق تجربتي الشّخصية أستمدّ اعتقادي بأنّ الشّراكة بين أميركا والإسلام يجب أن تستند إلى حقيقة الإسلام لا إلى ما هو غير إسلاميّ، وأرى في ذلك جزءًا من مسؤوليّتي كرئيس للولايات المتحدة حتّى أتصدّى للصّور النّمطيّة السّلبيّة عن الإسلام أينما ظهرت»[7].

لعلّ ذاك الخطاب كان العنوان الأبرز والعلنيّ للتّقارب الأميركيّ الإخوانيّ، حيث كشفت مقالات ودراسات وكتبٌ كثيرة لاحقًا عن بدء ذاك التّقارب قبل فترة طويلة من سقوط مبارك. من تلك المقالات، واحدةٌ مهمّةٌ نشرتها الصّحف الأميركيّة وبينها «واشنطن بوست» و«واشنطن تايمز»، يتحدّث عن وثائق دعم إدارة أوباما للإخوان المسلمين. كشفت

[7] أوباما باراك، خطاب جامعة القاهرة 2009.

مثلًا «واشنطن تايمز» وثيقةً تحمل عنوان «Presidential Study Directive-11, or PSD-11» أو «مذكّرة دراسة رئاسيّة 11»، صدرت عام 2011 وتشرح أسباب اختيار الإدارة الأميركيّة دعم جماعة الإخوان المسلمين، الّتي صنّفتها الحكوماتُ في السّعوديّة ومصر والإمارات العربيّة المتّحدة منظمةً إرهابيّة، بينما اعتبرتها أميركا أداة رئيسة لدعم الإصلاح السّياسيّ. في تعليقها على الوثيقة تقول الصّحيفة الأميركيّة: «يقول منتقدو الاستراتيجيّة الأميركيّة إنّ الإخوان المسلمين يخفون أهدافهم وغاياتهم على الرّغم من دعمهم لأيديولوجيا متطرّفة مماثلة لتلك الّتي تتبنّاها القاعدة والدّولة الإسلاميّة، ولكن مع عنف أقلّ. فالجهاد يعني الحرب المقدّسة وهو شعار المسلمين»[4].

يرى باتريك بول المتخصّص في الشّؤون الإسلاميّة للصّحيفة نفسها أنّ «... سياسة أوباما الفاشلة المسمّاة «الإسلاميّون المعتدلون» والقائمة على أنّ هؤلاء سيقودون الشّرق الأوسط نحو عصرٍ مجيدٍ من السّلام والدّيمقراطيّة، قد تبنّتها الإدارة لأنّها اعتُبرت بمثابة إنجيل مقدّس في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة للرئيس جورج دبليو بوش... وها نحن نرى حليف النّاتو تركيا يتحوّل من الدّيمقراطيّة العلمانيّة إلى الشّموليّة الدّينيّة بقيادة صديق أوباما رجب طيّب أردوغان»[5]. وتنقل الصّحيفة عن فرانك غافني، مدير مركز السّياسة الأمنيّة وهو ممن الّذين وثّقوا عمليّات التّخريب الّتي قام بها الإخوان المسلمون في الولايات المتّحدة وخارجها» قوله: إنّ «جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الأكثر خطورة الّتي تروّج للشّريعة الإسلاميّة الشّموليّة. وقد عُيّن عدد

[4] http://www.washingtontimes.com/news/2015/jun/3/inside-the-ring-muslim-brotherhood-has-obamas-secr/.

[5] http://www.washingtontimes.com/news/2015/jun/3/inside-the-ring-muslim-brotherhood-has-obamas-secr/.

من أنصار الإخوان المسلمين مستشارين رئيسيّين لأوباما»[6]. ونختم بأنّه «... بعد إطاحة الرّئيس محمّد مرسي كشفت تقارير صحفيّة مصريّة عن تعاون واسع النّطاق بين الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة والإخوان المسلمين في عهد مرسي»[7] يمكننا أيضًا أن نشاهد عبر «يوتيوب»[8] مساءلة الكونغرس الأميركيّ للرّئيس أوباما عن هذا الدّعم وتلك الوثيقة المتعلّقين بالإخوان المسلمين، حيث نلاحظ بوضوحٍ أنّ بعض أعضاء مجلس الشّيوخ يرون أنّ هذا الدّعم العسكريّ إنّما يدعم الإرهاب «ضدّ أميركا وإسرائيل»[9]. كذلك ثمّة دراسات وضعها أعضاء في الكونغرس الأميركيّ لكشف العيوب الخطيرة في استراتيجيّة أوباما حيال التّعاون مع الإخوان المسلمين[9].

في أواخر عام 2007 قدّم الأكاديميّ الأميركيّ، مارك لينش، أربع نصائح للإخوان المسلمين لكي يصبحوا مقبولين غربيًّا ومنها مثلًا: «الالتزام الواضح بالديمقراطيّة». تطابق تصريحات قادة الإخوان بين النّصّ العربيّ والنّصّ الإنكليزي بحيث لا يكون لهم خطابان مختلفان. التّركيز على العمل كقوّة إسلامٍ معتدلٍ ومعادٍ للإرهاب. تعزيز الدّيمقراطية الدّاخليّة التي تسمح لشباب جماعة الإخوان بالتّعبير عن مناخ جديد من الحرّيّة في الآراء السّياسيّة.

لو وضعنا دراسةً للخطاب الإخوانيّ منذ بداية الثّورات العربيّة، لوجدنا التزامًا واضحًا بهذه النّقاط. صار المراقب العامّ للإخوان السّوريّين رياض الشّقفة يتحدّث بلغةٍ ديمقراطيّة انفتاحيّة لافتة. بات محمّد مرسي رئيس حزب الحرّيّة والعدالة (حزب الإخوان في مصر) يقول

---

[6] واشنطن تايمز، المرجع نفسه.

[7] المرجع نفسه.

[8] https//:www.youtube.com/watch?v=zoGG5VkKJjw.

[9] يمكن أن نقرأ إحدى هذه الدراسات على الموقع التالي: https://www.investigativeproject.org/documents/testimony/407.pdf.

علانية: إنّ «الجماعة تريد برلمانًا متنوّعًا بعد انتخابات أيلول المقبل ولا تسعى لفرض الشريعة، وإنّ الحزب كما الجماعة يدعون إلى دولة مدنيّة». أفسح حزب الحرّية والعدالة المجالّ لدخول 93 مسيحيًّا قبطيًّا إلى صفوفه وبينهم النّائب الثّاني لرئيس الحزب. ذهب الشيخ راشد الغنّوشي إلى حدّ التّأكيد أنّ حزبه لن يمنع مايوه البكيني إنْ وصل إلى السّلطة، كما أسلفنا.

من الصّعب التّسليم بأنّ الانفتاح الأميركيّ الكبير على الإخوان جاء نتيجة حبّ مفاجئ. أدركت أميركا أنّ دخولها الوطن العربيّ يجب أن يتمّ عبر قوّة قادرة على التّأثير فعليًّا في الشّارع. لم تعد الجيوش العربيّة قادرةً وحدها على مخاطبة الملايين. ليس في هذا الشّارع العربيّ قوّة أكثر تنظيمًا وتأثيرًا من الإخوان. كان ثمّة اعتقاد قد بدأ يتبلور في واشنطن بأنّ هذا التّحالف الأميركيّ الإخوانيّ قد يمتدّ إلى سورية برعاية تركيا إنْ ساءت الأوضاع أكثر.

أنصار التّقارب الأميركيّ الإخوانيّ كانوا يؤكّدون أنّ بإمكانهم التّحلّل منه لاحقًا إذا اختلف الطّرفان، لكنّ المطلوب حاليًّا تمرير المرحلة الرّاهنة، وأنّ الأوضاع الاقتصاديّة العربيّة الصّعبة ستدفع المجتمعات بعد أقلّ من 4 أعوام إلى نبذ الإخوان، فيسهل آنذاك تركيب أنظمة أكثر قدرة على ضمان المصالح الأميركيّة وحماية إسرائيل (أظهرت السّنوات اللاحقة أنّهم كانوا على حقّ).

لم يتردّد رون ليشيم في افتتاحيّته في صحيفة «هآرتس» في 13-1-2011 بالقول إنّ «المصريّين سيصوّتون للإخوان لأنّه لا يوجد أيّ حزب آخر قادر على أن يحمل لهم التّغيير السّريع الّذي تريده الجماهير، وإنّ هذا السّيناريو سيمتدّ إلى باقي الشّرق الأوسط، وإنّ ديانة سياسيّة راديكاليّة ستُهيمن قريبًا على الشّرق الأوسط». نسي الأميركيّون أو تناسَوا ما قاله محمّد بديع، مرشد الإخوان في مصر في 30 أيلول 2010: لقد

سقط الاتّحاد السّوفياتيّ بصورة دراماتيكيّة، إلّا أنّ القوى الّتي ستدفع لانهيار الولايات المتّحدة أكثر قوّة من تلك الّتي دفعت لسقوط الاتّحاد السّوفياتي. إنّ الأمم الّتي لا تقدّر الأخلاق ولا القيم الإنسانيّة لا يجب أن تقود البشريّة.

صراع الإخوان في سورية... ابحث عن طرفٍ ثالثٍ

في حوارٍ طويلٍ أجريته مع علي صدر الدّين البيانوني[10] في إحدى ضواحي لندن عام 2005 (البرنامجي السّابق «زيارة خاصّة» في قناة «الجزيرة»)، وذلك فيما كانت سورية تشهد وقائع المؤتمر العاشر لحزب البعث الحاكم وانعكاساته، وفيما كان قسمٌ لا بأس به من السّوريين ينتظر أن يُقدم المؤتمر على تعزيز الحرّيات، كان البيانوني البالغ آنذاك السّابعة والسّتين من العمر كبير التّشاؤم. لم ينتظر الكثير، وقال لي إنّه لم يفاجأ بأن يجدّد المؤتمر القُطري لحزب البعث منع الأحزاب على أساس ديني، لكنّه يشعر بأنّ سنوات نفيه قد تطول منذ أن عرف المنافي بين دول عربية وبريطانيا ابتداءً من عام 1979. فهو لم يتوقّع ربيعًا عربيًا ولا إسلاميًا بل قال: «منذ أن غادرت سورية قبل ستة وعشرين سنة كنت أتوقّع أن أعود في أيّ وقت وما زلت أتوقّع ذلك لكن يبدو أنّ الأمور تجري حتّى الآن بالاتّجاه الآخر ونحن أملنا بالله عزّ وجلّ كبير في أن نعود إلى وطننا ونشارك في بناء دولتنا ونعيش بين أهلنا وشعبنا في سورية في أقرب وقت إن شاء الله». وحين سألته عن مؤتمر البعث قال: «لو أنّه اقترح إلغاء المادّة الثامنة للدستور الّتي تحتكر السلطة لحزب البعث، لكان من الممكن أن يكون هذا بداية إصلاح حقيقي، لكنّ الحزب كرّس

[10] علي صدر الدين البيانوني، المراقب العام السابق للأخوان المسلمين، مقابلة مع المؤلف عام 2005 في ضاحية لندن.

حكم البعث واحتكاره للسلطة منذ أن جاء إلى السلطة بانقلاب عسكري، لذلك أنا أعتقد أنّ أيّ كلام آخر عن تعدّديّة سياسيّة وعن عمل قانون للأحزاب وما إلى ذلك كلّه كلام لا يعني شيئًا، النظام بحاجة لتغيير جذري في طبيعته، حتى ينتقل من نظام ديكتاتوري شمولي إلى نظام يتّجه نحو الديمقراطية. وبعد مضيّ خمس سنوات (على وصول بشّار الأسد إلى الرئاسة) من دون أن يحدث أيّ تغيير أو توجّه نحو التغيير الحقيقي، صار الأمر يستوي عندي إن كان الرئيس بشّار راغبًا في الإصلاح، لكنّه غير قادر أو أنّه في الأصل غير راغب. يعني الأمران سيّان، ما دام لا يستطيع أن يفعل شيئًا، وإذا مرّت الخمس سنوات التي تشكّل القسم الأكبر من مدّة ولايته ولم يتمكّن خلالها من أن يصنع شيئًا بهذا الاتّجاه، أعتقد أنّ الأمل أصبح شبه معدوم في أن يستطيع أن يفعل شيئًا خلال السنتين الباقيتين».

جرت محاولاتٌ بعيدة عن الأضواء لترتيب حوار بين السّلطة السورية وبعض قادة الإخوان المسلمين في الخارج في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، ثمّ في عهد نجله، وفي المعلومات التي جمعناها آنذاك تبيّن أنّ الذين قاموا بالتوسّط بين بشّار الأسد والإخوان عديدون، بينهم مثلًا الشيخ فيصل المولوي الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، والشيخ حارث الضاري من العراق، لا بل إنّ الشيخ المصري يوسف القرضاوي حاول هو الآخر أن يؤدّي دورًا. وقيل إنّ القيادة السورية طرحت مجموعة من الشروط بينها مثلًا تغيير اسم الإخوان المسلمين إلى اسم حزب أو تنظيم آخر.

في ردّه على سؤال عن احتمال تغيير الاسم، لم يمانع البيانوني وقال: «أنا كنت قد ذكرت أكثر من مرّة أنّ قضيّة الاسم ليست قضيّة جوهريّة أو محوريّة ونحن لا تعوقنا هذه الشكليات عن أهدافنا وثوابتنا ومهمّاتنا، وعن الجوانب الموضوعية، فعندما يكون ثمّة داعٍ للتفكير في

هذا الاتّجاه الأمر ليس محظورًا بحثه». كان علي صدر الدين البيانوني قد سُجن لمدّة خمسة وعشرين شهرًا إثر اعتقاله في السادس عشر من شهر آذار/مارس عام 1975، في سجن الشيخ حسن بدمشق، مع ستة عشر عضوًا من حركة الإخوان المسلمين وأُفرج عنه عام 1977. درس الأدب ثمّ الحقوق، بدأ حياته العملية في مجال المحاسبة وكان متفوقًا في الكثير من مجالات الدراسة، كما تولّى وظائف عديدة قبل وبعد نيله شهادة الحقوق، لا بل إنّه بعد خروجه من السجن عام 1977، تولّى رئاسة دائرة القضايا في مؤسّسة النقل العام، لكنّه بسبب انتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين ترك المؤسّسة، وراح يعمل في مجال المحاماة حتى مغادرته سورية عام 1979.

طلبتُ من البيانوني أن يشرح لي أين المشكلة فعليًا بين القيادة السورية وجماعة الإخوان، ولماذا وصل الأمر إلى الاقتتال الدامي وإلى ما وُصف بمجزرة حماه في شباط/فبراير 1982، فقال: «يا سيّدي في الأصل، في سورية، في الحياة السياسية الطبيعية، الإخوان كانوا فصيلًا سياسيًا موجودًا على الساحة، يتنافس مع الفصائل الأخرى. وكان طبيعيًا في البداية، كما في أيّ دولة أخرى، أن تكون هناك خصومات سياسيّة مع الأحزاب الأخرى، كحزب البعث أو الشيوعيين، لكنّ الأمور لم تصل في يوم من الأيّام إلى درجة العداوة. كانت الخصومة في السابق شريفة، وكان يوجد في بعض الأحيان تعاون بشأن بعض القضايا، فإذا أخذنا مثلًا قضيّة حلف بغداد، كان الإخوان ضدّ الحلف كذلك كان البعثيون والشيوعيون ضدّ حلف بغداد. لذلك كان يوجد تنافس حقيقي في الساحة السياسية فعلًا أو فيها تلاقٍ حول بعض القضايا، أو ثمّة خصومة سياسيّة، وهذا شيء طبيعي في كلّ الدول الديمقراطية، والذي حوّل هذه العلاقة من خصومة سياسية إلى عداوة هو حزب البعث نفسه عندما استولى على السلطة بانقلاب عسكري، وعمل على إقصاء كلّ الفئات

السياسية الأخرى، لا الإخوان فقط. لكنّه كان يعامل الإخوان معاملة خاصّة، منذ البداية كان يعتبرهم خطرًا يهدّد هذه الثورة، ثورة البعث آنذاك. هناك خطاب لحافظ الأسد في عام 1965 بعد استيلاء البعث على السلطة بسنتين فقط، يقول فيه إنّ أخطر حركة تواجه الثورة هي حركة الإخوان المسلمين، ويقول أيضًا إنّ هذه الحركة لا تنفع معها الأساليب العادية، لا بدّ من خطّة استئصالية. وأنا أظنّ أنّ هذا يفسّر كثيرًا من الإجراءات التي اتُّخذت بحق الجماعة في ما بعد، لا بل إنّ حافظ الأسد كان يقول إنّ هذه الخطّة الاستئصالية يجب أن تشمل طبقة المتديّنين في المجتمع السوري، لأنّ هذه الطبقة تُعدّ رصيدًا احتياطيًا للجماعة. إذن الموقف العدائي للجماعة بدأ من حزب البعث أو من السلطة التي استولت على الحكم في 8 آذار/مارس 1963، واتّخذت تجاه الجماعة هذه الإجراءات التي سمّوها خطّة استئصالية...». ثمّ يتابع: «الواقع أنّ العلاقة بين قيادة الرئيس حافظ الأسد والإخوان المسلمين تراوحت بين تهدئة عابرة واقتتال دامٍ وبين سعي للتفاوض ومساعٍ للشحن والتعبئة، بانتظار المعارك المقبلة لفترة غير قصيرة. وفي معمعة الكرّ والفرّ وقع ما لم يكن في الحسبان الأمني. تبيّن إنّ إحدى الخلايا الإسلامية نجحت في التسلّل إلى جهاز أمن الرئيس الأسد، ألقت عليها قنابلها في حزيران من عام 1980، نجا الأسد بأعجوبة حين صدّ إحدى القنابل برجله بينما ارتمى أحد مرافقيه بنفسه على قنبلة ثانية». وفي هذا السياق الأمني بالضبط يشرح البيانوني قائلًا: «ينبغي أن نلحظ أنّه في تلك الفترة من الثمانينيات تحرّك عناصر كثيرون، وكان عند بعضهم كبتٌ بسبب قمع سابق، تحرّكوا في اللاذقية وحمص وحماه وحلب ودمشق، لم يكن هؤلاء العناصر تحت السيطرة ولم يكونوا مرتبطين بجهة ما، هناك مجموعات تحرّكت نتيجة القمع الشديد الذي كان في السابق والتسلّط الشديد الذي بقي موجودًا، وتحرّك كثير من الفئات دونما تنسيق أو دونما معرفة

للجماعة بها، وحادثة محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد في حزيران/ يونيو 1980، لم يكن عند قيادة الجماعة أيّ علم بها، وطبعًا سارع رفعت الأسد (شقيق حافظ الأسد) إلى توجيه بعض السرايا إلى سجن تدمر في اليوم التالي مباشرة، وقتل نحو ألف سجين سياسي معظمهم من الإخوان وهم عُزّل من السلاح».

آنذاك صدرت اعترافات كثيرة تُناقض ما يقوله البيانوني، لكن حتى اليوم ما يزال الكثير من الأمور غامضًا حول انتقال العلاقة بين السلطة السورية والإخوان إلى بحر من الدماء، خصوصًا أنّ ما حصل في سورية في تلك المرحلة الحساسة، كان قد سبق بأشهر قليلة الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حيث تواجه الجيشان السوري والإسرائيلي في السماء وعلى الأرض اللُبنانيتين، في معركة غير متكافئة لجهة نوعية الطيران والأسلحة، وانكفأ بعدها الجيش السوري صوب البقاع اللبناني بعد خسائر في الأرواح والطيران والمعدّات العسكرية. هذا بالضبط ما يطرح أسئلة بقيت بعيدة عن الكثير من الدراسات والوثائق السابقة: هل ثمّة علاقة عضوية بين ما حصل في سورية واجتياح لُبنان؟ هل دخلت أطراف ثالثة على الخطّ لإغراق سورية في مشاكل أمنية كُبرى قبل الاجتياح؟ أم أراد الأسد إزالة كلّ العقبات من أمام حُكمه كي يتحوّل إلى أبرز لاعبي الشرق الأوسط ويتحوّل الدور السوري إلى دور محوري، خصوصًا بعدما أُخرجت مصر من جامعة الدول العربية في أعقاب اتّفاقية كامب دايفيد؟

لا بُدّ من البحث في هذا السياق تمامًا، لنفهم شيئًا من الخطّة السرّية لاغتيال الوطن العربي، وأين نجحت خطط الخارج وأين فشل لاعبو الداخل ووقعوا في الفِخاخ.

روى لي مثلًا رجل الاستخبارات الأميركية CIA سابقًا في بيروت والشرق الأوسط روبيرت باير[11]، حين التقيته في جنوب فرنسا أيضًا في عام 2005، أنّ الإخوان المسلمين السوريين اتّصلوا آنذاك بالأميركيين وطلبوا منهم طلبًا واضحًا مفادُه: «أعطونا توقيت انطلاق طائرة الرئيس حافظ الأسد من المطار، ونحن لدينا صاروخ مخبّأ قرب المطار سنطلقه على الطائرة ونقتله ونحن مستعدّون في ما بعد لتسوية سياسية تقبل الأميركيين بشكل أو بآخر». لكنّ البيانوني يؤكد أنّه لم يكن على علم بذلك أبدًا، ويقول: «ليس لديّ علم بها وعند الإخوان حساسية خاصّة في هذا المعنى المتعلق بالعلاقة مع الأميركيين، وأنا أنفي نفيًا قاطعًا هذه الحادثة، أمّا إن كانت هناك جهة اتّصلت باسم الإخوان أو ادّعت أنّها من الإخوان فهذا أمر آخر، إن كان كلام هذا الرجل صحيحًا، لكن نحن كقيادة لا علم لنا بذلك. بالعكس، نحن حتى كان عندنا تحفّظ على الاتصال بمصر في حينها، مصر أنور السادات، لحساسية الموضوع، ثمّ إنّ موضوع كامب دايفيد كنّا ضدّه، وكنّا حسّاسين ومتحفّظين جدًّا حيال أيّ تعامل مع الغرب وأميركا في مثل هذه القضايا».

هنا يُطرح السؤال الآخر إذن: مَن هي هذه الجهة التي تحدّثت باسم الإخوان المسلمين في سورية مع الاستخبارات الأميركية؟ وماذا كان هدفُها بالضبط؟ هل فعلًا كان الهدف عقدَ صفقة مع واشنطن، أم كان الهدف أكثر هو تسريب مثل هذه المعلومات كي تتوسّع شقة الخلاف وتغرق البلاد أكثر فأكثر في الدماء بفعل طرف ثالث؟

ليس لدينا جوابٌ واضح، لكنّ الاستنتاج المنطقي، هو أنّ أحدًا حتى اليوم لم يُدقّق في كلّ ذلك. ربّما لو جرى التدقيق في حينه في كلّ هذه المعلومات، وأجريت تحقيقات فعلية ونقدٌ ذاتي من كلّ الأطراف، فإن

[11] روبرت باير، مسؤول الاستخبارات الأميركية سابقًا في لبنان ومؤلّف كتب كثيرة بينها «سقوط الـCIA»، مقابلة مع المؤلّف عام 2005 في جنوب فرنسا.

الحوار الذي انطلق لاحقًا ومُباشرة بين السلطة السورية في عهد حافظ الأسد وجماعة الإخوان في ألمانيا، أو مداورة بين وسطاء في عهد بشار الأسد، كان يُمكن أن يؤدّي إلى شيء ما يطمئن الجميع، ويجنّب سورية الكثير من بحور الدماء التي عرفتها في خلال الحرب.

استخدم حافظ الأسد أقسى الأوصاف في كلامه عن الإخوان المسلمين، قال: «لا أخطر على الإسلام من أن تشوّه معانيه ومضامينه وأنت ترتدي رداء الإسلام، وهذا ما يفعله الإخوان المجرمون، يقتلون باسم الإسلام، يغتالون باسم الإسلام، يذبحون النساء والأطفال والشيوخ باسم الإسلام، يقتلون عائلات بكاملها باسم الإسلام، يمدّون يدهم إلى الأجنبي وإلى عملاء الأجنبي وإلى الأنظمة الأميركية العميلة على حدودنا، يمدّون إلى هؤلاء أيديهم ليقبضوا المال والسلاح، ليغدروا بهذا الوطن، ليقتلوا المواطنين الذين عاشوا معهم في وطن واحد في مدينة واحدة وفي حيّ واحد وأحيانًا في بيت واحد، هذا ما يفعله المجرمون من الإخوان المسلمين، يمدّون أيديهم إلى الأجنبي مباشرة، ويمدّون أيديهم إلى وكلاء أميركا على حدودنا، يقبضون المال والسلاح ليغتالوا هذا الوطن، ليقتلوا هذا الوطن، ليُضعفوا هذا الوطن، في وقت تقفون فيه وحدكم في مواجهة أشرس عدوّ وأشرس عدوان»[12].

سنجد العبارات نفسها وربّما أقسى في خطاب الرئيس بشار الأسد ضدّ الإخوان في مناسبات عديدة، فهو يقول مثلًا في خطاب القسم الدستوري: «هل كان علينا انتظار ثلاثين عامًا حتى يأتي قاطعو الرؤوس وآكلو القلوب والأكباد لكي نكتشف أنّ استغلال الدين والإرهاب وجهان لعملة واحدة. ألم تكن تجربة إخوان الشياطين الإجرامية في الثمانينيات كافية لنتعلّم الدروس؟ في بداية الأزمة تكلمت عن إخوان الشياطين

[12] حافظ الأسد، خطاب في 7 آذار/مارس 1982.

فقام البعض بالتعليق بأنّه لم يترك شعرة. ربّما نحاورهم. لماذا يقول عنهم شياطين وهم حزب، يجب أن يقول عنهم الرئيس (إخوان مسلمين). فنحن نعتذر من هؤلاء، لا يجوز أن نسمّيهم الإخوان الشياطين يجب أن نسمّيهم الشياطين لأنّ القتل والإرهاب والفساد والفتنة وكلّ الموبقات هي من وساوس الشيطان»[17]. لا يمكن فصل رأي الأسد في الإخوان المسلمين في خطابه عن ثوابت اقتناعاته التي ورثها عن والده حيال هذا التيار الإسلامي، الذي أدّى الاصطدام به إلى الكثير من الدماء. سنلاحظ في تحليلنا لخطابات الأسد كم مرّة ذُكر الإخوان بغية اعتبارهم أعداءً و«شياطين» وإرهابيين.

انطلاقًا من هذا السياق التاريخي وأسئلته، سيكون من المنطق البحث عن أسباب سرعةِ العنف التي حصلت في سورية مع بداية الانتفاضة ثمّ الحرب، فهل هنا أيضًا دخلت أطراف ثالثة من درعا إلى دمشق ومن حمص إلى حلب لإشعال الفتيل؟ لا بدّ من انتظار سنوات طويلة قبل أن تتكشّف حقيقة ما حصل، ومن بدأ باستخدام الرصاص ولماذا؟ ذلك أنّ معظم ما قيل حتى الآن ينطلق من اصطفافات سياسية من الأطراف المتحاربة وداعميها، أكثر ممّا يستند إلى حقائق دامغة.

وإذا خرجنا قليلًا من هذه الاصطفافات، فماذا نقرأ عند كُتّاب أو دبلوماسيين غربيين؟

يقول السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو إنّ «الإخوان المسلمين كانوا منذ البداية خلف التطرّف العنيف للشعارات والمطالب من جهة ولرفع مستوى العنف من جهة ثانية»، و«التظاهرات الأولى ظهرت في آذار/مارس 2011، وإن كان من المؤكّد أنّ المشاركين فيها على مستوى القاعدة كانوا يتحرّكون وفقًا لطموحاتهم بالإصلاح وبناء شكل

[17] بشار الأسد، خطاب القسم 17 تموز/يوليو 2014.

من ديمقراطية الحكم، فقد وقعت هجمات أيضًا على المباني ضدّهم». و«في 6 حزيران/يونيو سُجّلت أول مجزرة منظمة في جسر الشغور راح ضحيّتها 120 شرطيًا قُتلوا في ظروف مروّعة»[14].

ثمّة آراء عديدة في تاريخ ظهور حركة الإخوان المسلمين في سورية، وبداية التنافر ثمّ العنف فالاقتتال مع السلطة. لكنّ المؤكّد هو أنّ هذا التنافر لم يبدأ مع عهد حافظ الأسد بل سبقه بسنوات طويلة. فالرئيس السابق حسني الزعيم حلّ جماعة الإخوان في سورية، ومثله فعل أديب الشيشكلي بعد انقلابه على الزعيم. لقد ظهرت، منذ أواسط ثلاثينيات القرن الماضي، حركات أو تسميات إسلامية لها خلفية إخوانية ومنها مثلًا دار الأرقم، أو جمعية الرابطة الدينية، أو أنصار الحق، أو شبيبة محمّد. أمّا المؤسّس المتّفق عليه فهو الشيخ مصطفى السّباعي الذي كان قد حمل الدعوة الإخوانية من مصر حيث كان يتلقّى علومه في الأزهر. اختلفت الآراء آنذاك في توصيف السّباعي، فرأى فيه البعض نزوعًا نحو الإسلام الليبرالي، ولم يتردّد البعض الآخر في اتّهامه بتكفير النصارى ورفض الحوار.

يقول الكاتب الأسترالي تيم أندرسون في كتابه عن «بروباغندا الحرب القذرة على سورية»، وعن دور الإخوان المسلمين في تلك الحرب: «عندما اندلع الربيع العربي في تونس ثمّ في مصر وليبيا، استفاد كلّ من الجماعات السلفية والإخوان المسلمين من التغيير، وقد شهدت سورية تمرّدًا إسلامويًا مسلّحًا آخر، تحت غطاء احتجاجات الإصلاح السياسي. كان لفكرة الإخوان المسلمين «المعتدلين» الذين يختلفون مع الجهاديين العنيفين، بعض الجاذبية في الكتابة الغربية. في الواقع، كانت أفكار التكفيريين المتطرّفة التي تتيح الاعتداء على أتباع الديانات

[14] Michel Raimbaud. *Tempête sur le Grand Moyen-Orient*, Ellipses Paris, p. 365, 364.

وقتلهم جزءًا من عقيدة الإخوان في سورية أقلّه منذ أواخر السبعينيات.
كانت زعامة كلّ من القيادة السياسيّة للثورة في الخارج والمجلس العسكري الأعلى للجيش السّوري الحرّ في القبضات المُحْكمة للجماعات السلفيّة، التي يسيطر عليها الإخوان»[15].

نفى الإخوان المسلمون السّوريّون مرارًا أيّ علاقة لهم بتنظيمات إرهابية. ذهبوا في بعض المرّات إلى اعتبار أنّ عددًا من هذه التنظيمات تحرّكها الدولة نفسها. لكنّ اللافت أنّ الجماعة لم تختلف عن أيّ من التنظيمات الجهادية أو التكفيرية أو الإرهابية في رفض النّموذج العلماني للدولة السورية. يمكن أن نقرأ مثلًا على موقع الجماعة استطلاعًا للرأي مباشرة بعد مؤتمر فيينا في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 تؤكّد فيه أنّ 88٪ من الذين تمّ استطلاعهم يرفضون خلاصات المؤتمر حول الهويّة العلمانية لسورية. كذلك لم يتردّد قادة الجماعة في الدعوات إلى حمل السّلاح لا ضدّ النّظام وأنصاره فقط بل أيضًا ضدّ روسيا وقوّاتها بعد انخراطها في الحرب وضدّ مقاتلي حزب الله وإيران.

رئيس المكتب الإعلامي في الجماعة عمر مشوّح قال صراحة لموقع إيلاف: «إنّ الروس الموجودين على الأرض السورية هم قوّة احتلال، ويجب استهدافهم من جميع الشّعب السّوري». (النصّ الكامل على موقع الإخوان الإلكتروني). هذه المواقف الداعية إلى القتال واستخدام السلاح وغيرها هي التي كانت تدفع رموزًا من معارضة الخارج إلى توجيه انتقادات شديدة اللهجة ضدّ جماعة الإخوان السورية على اعتبار أنّها «أجهضت المسار السلمي» للثورة وفق ما كان يردّد مثلًا رئيس تيّار قمح د. هيثم منّاع.

---

15 Tim Anderson. *Countering war propaganda of the dirty war on Syria*. Austria. Glebe, July 14, 2017.

الواقع أنّ الإخوان المسلمين كانوا في طليعة تشكيلات المعارضة السياسيّة وفي مقدّم المجموعات العسكريّة التي قاتلت لإسقاط بشّار الأسد. كان ممثّلها ملهم الدروبي من بين أبرز حضور مؤتمر أنطاليا منتصف 2011، الذي انعقد بإشراف تركيا ومساعدتها، «وذلك لتنظيم عمل مجموعات القتال في الجيش الحرّ بحوران وريف دمشق وحمص، وحماه، وإدلب وحلب. وبعد شهر ستفرض الجماعة قيادتها للثورة في مؤتمر بروكسل الذي حضره 200 شخص جُلّهم من الإسلاميين الأصدقاء الذين شكّلوا واجهة للإخوان، كرابطة علماء بلاد الشام والتيّار الديمقراطي الإسلامي المستقلّ، ورابطة علماء سورية، والاتّحاد الوطني لطلبة سورية الحرّة، واتّحاد منظّمات المجتمع المدني وهي تجمّع مؤلف من 40 جماعة تنتسب إلى الإخوان، والمجلس القبلي لعرب سورية بزعامة سالم المسلط، ومجلس الثورة في حلب وريفها بزعامة أحمد رمضان، وجبهة العمل الوطني بزعامة عبيدة نحّاس، وهيئة حماية المدنيين بزعامة نذير الحكيم، تجمّع حماة الثورة، الجمعيّة السوريّة للإغاثة الإنسانيّة، الائتلاف الوطني لحماية المدنيّين بزعامة هيثم رحمة، وصفحة الثورة السورية على الفايسبوك التي تُقرّر أسماء تظاهرات أيّام الجمعة»[16].

شعر الأسد بعد مرور الأشهر الأولى على أحداث درعا وما تلاها، أنّ ثمّة قرارًا إخوانيًا بالقتال، وأنّ ثمّة قرارًا إقليميًا ودوليًا بفتح أبواب تقاسم السّلطة مع الإخوان المسلمين. سارع إلى إغلاق كلّ الأبواب، بما في ذلك أبواب حركة «حماس» التي راح يشكّك في أنّها تعطي الأولويّة في استراتيجيتها الجديدة لمشروع الإخوان المسلمين وليس للعلاقة مع الدول التي دعمتها في السّنوات الماضية أي إيران وسورية بالإضافة إلى حزب الله.

---

[16] نبيل صالح. يوميات الحرب على سورية، دار دمشق، 2016، ص. 49-50.

حماس ودمشق: أسرار القطيعة

ليس سهلًا أن يؤرخ الباحث بدقة لحدث لا يزال مستمرًا. قد تغيب تفاصيل، قد تُحجب أخرى من هذا الطرف أو ذاك عمدًا، قد تحرق الحرب والأحقاد الكثير من المشاعر الصادقة التي غرقت في بحر الفتن. لكنّ الأكيد أنّ ثمّة سببًا في قطيعة حماس مع سورية، يجد جذوره الفعليّة في قناعة ترسّخت عند عدد كبير من القادة السياسيّين للحركة بأنّ القيادة السورية آيلة إلى السقوط وأنّه ما عاد ممكنًا الوقوف إلى جانبها، بينما ترسّخت قناعة أخرى عند الأسد والمحيطين به بأنّ حماس عادت إلى الأصل الإخواني وأنّها صارت في الخندق المواجه. كان نتيجة ذلك أنّ الحركة وكذلك القيادة السورية دفعتا من دمهما ورصيدهما وعمقهما الشعبي ثمن ذاك الاعتقاد، أو بالأحرى ذاك الوهم. فالبحث الدقيق في أسباب القطيعة بين حماس وسورية من جهة، ثمّ الغرق في أتون الحروب في المنطقة، يؤكّد أنّ الجميع وقعوا في الفخّ الكبير الذي كان يُفترض نصبُه قبل الوصول إلى صفقة القرن. وهو الفخّ الذي زيّن للإخوان المسلمين احتمال حكمهم للوطن العربي، كما كان قد زيّن لحافظ الأسد إمكانيّة أن يكون المحاور الأول والشريك الأول لواشنطن لو غيّر البندقيّة من الاتّحاد السوفياتي إلى واشنطن، وفق ما يتبيّن من محاضر جلسات الأسد مع الأميركيين في عهد نيكسون-كيسنجر. وهي المحاولة التي تكرّرت مع واشنطن حين ذهبت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لتُشارك في جنازة الأسد عام 2000، وتحاول إقناع نجله ووريثه بأنّ الخيار الأهمّ له هو الغرب. وتكشف العودة إلى ذاك اللقاء المفصلي بين بشّار الأسد وكولن باول في 3 أيّار/مايو 2003، الكثير. فهو يُظهر بوضوح أنّ الهدف الأول والأهمّ، كان إقناع الأسد (عبر الإغراء أو القوّة) بأن ينزع عن بلاده سترة التحالف مع إيران وحزب الله

والفصائل الفلسطينية، ويلقي عليها شال الاعتدال كي يُصبح مقبولًا، ويتجنّب حربًا مُشابهة لتلك التي دمّرت العراق.

لم يأتِ لقاء الأسد-باول من عدم، ولا هو نتيجة ساعته أو لمرة ظروف غزو العراق. إنّ الأفكار التي حملها الوزير الأميركي كانت استكمالًا لخطّة مدروسة بإتقان من قِبل المحافظين الجدد. ففي 24 حزيران/يونيو 2002 وجّه الرئيس بوش رسالة تهديد واضحة إلى الأسد قائلًا إنّ «على سورية أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب من خلال إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظّمات الإرهابية». وهي المطالب نفسها تمامًا التي حملها باول إلى الأسد بعيد اجتياح العراق. شدّد بوش كذلك على ضرورة «أن تعمل كلّ الدول في المنطقة على منع العراق وإيران من عرقلة السلام، بما فيها سورية التي عليها أن تختار الطريق الصحيح». كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قد كرّر غير مرّة تحذيره لسورية، وكان يقول في معظم مؤتمراته الصحافيّة: «لدينا معلومات عن شحنات من المعدّات العسكرية التي تعبر الحدود من سورية إلى العراق، وهذا يشكّل تهديدًا مباشرًا لحياة جنود التحالف». ولم يوفّر أيضًا إيران من اتّهامات مماثلة.

لم يمضِ أسبوع على كلام بوش حتى ردّ الأسد على التهديد الأميركي في حديث لصحيفة «اللواء» اللبنانيّة قائلًا: «إنّ سورية تؤيّد المقاومة الوطنيّة اللبنانيّة بما فيها حزب الله من منطلق دعم الحق اللبناني في مقاومة الاحتلال وتحرير الأراضي والدعم السياسي والإعلامي لأنّ الإخوان في المقاومة اللبنانيّة ليسوا بحاجة لأيّ دعم عسكري من سورية». أوضح الأسد أنّ المنظمات الفلسطينيّة التي لها مكاتب في دمشق «يقتصر عملها على النشاط السياسي والإعلامي فقط، وهذه المكاتب تختصر التمثيل السياسي لأربعمئة ألف فلسطيني يقيمون على الأراضي السورية ويتطلّعون لاستعادة حقوقهم والعودة إلى أراضيهم». وقد ساد

آنذاك اعتقاد سوري بأنّ هذا الهدف العسكري ضدّ سورية قد وُضع على الطاولة الأميركية، منذ الهجمات الإرهابية التي ضربت نيويورك والبنتاغون في أيلول/سبتمبر من عام 2001. وهو اعتقاد تشاركت فيه القيادة السورية والمعارضة وفق ما نفهم من بعض التصريحات.

هذا مثلًا نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام يقول في مؤتمر صحافي في دمشق: «إنّ حربًا عالمية جديدة بدأت في نيويورك وواشنطن في 2001/9/11 ولا أحد يعرف كيف ومتى وأين ستنتهي[17]»، وهو إذ أدان ما جرى من اعتداءات على أساس أنّه أصاب «آلاف الناس ممّن لا ناقة لهم ولا جمل» رأى أنّ ما حدث «هو بداية حرب ضدّ عدوّ مجهول الهويّة، وأنّ القرار 1373 الذي صدر تحت عنوان مكافحة الإرهاب يعني أنّه عمليًا قانون طوارئ دولي، ويعني عمليًا الحدّ من سيادة الدول وجعلها تحت وصاية مجلس الأمن ويفتح الباب أمام حروب متمدّدة... وإلى صراع حضارات عوضًا عن إقامة حوار بين هذه الحضارات».

هذا ما قاله أيضًا المعارض الماركسي الشهير عبد العزيز الخير (الذي حتى إعداد كتابنا هذا في عام 2022 كان لا يزال مختفياً أو مخطوفاً أو سجينًا في سورية)، حيث شرح ما حصل في تلك الفترة بقوله: «جاء احتلال بغداد في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير ليرفع المخاطر والتهديدات إلى مستوى شديد السخونة، وليتبعه بلا إبطاء تفاهم أميركي-فرنسي على تغيير الوضع في لبنان ومباشرة الضغوط والحصار على النظام لإخضاعه سياسيًا واقتصاديًا للمشروع الجديد بلا قيد أو شرط، كحلقة يتعيّن إسقاطها لإسقاط سائر حلقات المحور الذي يندرج فيه مع إيران وحزب الله وحماس، ذلك المحور الرافض لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد استمرّت تلك الضغوط حتى نهاية عام 2008

[17] عبد الحليم خدّام، جريدة الشرق الأوسط، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، 11 سبتمبر بداية حرب عالمية.

عندما فشل العدوان على غزة في إسقاط حماس كما فشلت محاولة استئصال حزب الله في لبنان عام 2006»[18].

نجت سورية في عهد جورج بوش الابن من التدمير، رغم رفض الأسد الانصياع لمطالب إغلاق المكاتب الفلسطينية وقطع العلاقة مع حزب الله وإيران. لكنّ الجروح كانت كثيرة. ارتفع مستوى الضغوط والتهديدات الأميركية والفرنسية التي تخللها إصدار القرار الدولي 1559. اغتيل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ووُجّهت أولى أصابع الاتّهام إلى القيادة السورية. خرج الجيش السوري من لبنان. تضافرت قوى لبنانية (وكثير منها كان مستفيدًا جدًّا من الوصاية السورية) لمناهضة دمشق وإطلاق ما سُمّي «ثورة الأرز». تخلل تلك الفترة إصدار قانون محاسبة سورية من الكونغرس الأميركي، وكان لبعض اللبنانيين دورٌ فيه (بمن فيهم الرئيس اللبناني ميشال عون الذي صار لاحقًا أحد حلفاء سورية).

مع رحيل بوش وانتخاب أول رئيس أميركي من أصول أفريقية هو باراك أوباما، تنفّس العالم الصعداء. صدرت دراسات كثيرة تؤكّد أنّ هذا السيناتور السابق والمحامي اللامع، سيوقف الحروب، ويفتح آفاقًا كثيرة للسلام. ذهبت بعض الأوهام إلى حدّ توقع أن تصل المنطقة إلى سلام عادل وشامل. هي النغمة ذاتها التي يردّدها سذّج الساسة والنخب في الوطن العربي كالببّغاء كلما جاء رئيس جديد إلى البيت الأبيض، بينما نجد أنّ أكاديميّين أميركيّين مرموقين يشرحون لبسطاء العقول والتحليل ومن لفّ لفيفهم أنّ من شروط نجاح السياسة الخارجية الأميركية البقاء حاميةً لحليفتها الأولى في المنطقة إسرائيل، مهما تقلّبت الأوضاع وزادت المصائب وتمّمقت النوائب.

---

[18] عبد العزيز الخير، مجموعة نصوص كتبها بين نهاية 2009 ومطلع 2010 وصدرت في كتيّب بعد اختفائه.

هذا ما نفهمه مثلًا من كتاب «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية» لستيفن والت، عميد كليّة كينيدي في جامعة هارفرد، وجون ميرشايمر، بروفسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو. يقولان: «لم تكن المصالح الأميركية والإسرائيلية متطابقة قطّ، والسياسات الإسرائيلية الراهنة تتعارض مع مصالح أميركا القومية الخاصّة، ومع بعض القيم الأميركية الأساسية. ولسوء الحظ، فإنّ سلطة اللوبي السياسيّة وحنكة علاقاته العامّة، منعتا في الأعوام الأخيرة الزعماء الأميركيّين من متابعة سياسات أميركيّة ستقدّم المصالح الأميركية وتحمي إسرائيل من أسوأ أخطائها، باختصار فإنّ نفوذ اللوبي كان سيّئًا للدولتين معًا[19]».

ربّما كان أوباما أفضل من بوش في الكثير من الأمور. لا شك في أنّه كان واحدًا من أذكى الرؤساء الأميركيين. لعلّه حاول أن يفعل شيئًا للشرق الأوسط. تصادم مرارًا مع بنيامين نتنياهو، ولعلّ من الثمرات المهمّة جدًّا لسياسته التوصّل إلى اتّفاق نووي بين الدول الخمس الكبرى وإيران، لكنّ الأكيد أنّ آلة صناعة القرار في أميركا لم ولن تنسى يومًا الهدف الأساسي: منع أيّ دولة في الشرق الأوسط من تهديد إسرائيل أو المصالح الأميركية حتى لو كانت تلك الدولة من الحلفاء التاريخيّين لواشنطن.

بشّار الأسد – خالد مشعل: خفايا الخلاف

كلما كانت أسارير الشرق الأوسط تنفرج للإخوان المسلمين في ظلّ الربيع العربي، اكفهرّت سماء العلاقة بين حركة حماس والقيادة السوريّة. صودف قبيل القطيعة بين حماس والقيادة السوريّة أنّي كنت مدعوًّا لمقابلة على شاشة التلفزيون السوري في أواخر كانون الأول/ديسمبر

[19] ستيفن والت وجون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2009، ص. 311.

2011. كان الجوّ العامّ في الإعلام السوري قد بدأ يناهض مواقف الحركة التي اتُّهمت بالمشاركة في تأجيج الشارع. تردّدت معلومات كثيرة عن خيبة القيادة السوريّة من قادة الحركة، وتحديدًا من خالد مشعل، لكونه لم يردّ علانية على الاتّهامات التي ساقها الشيخ يوسف القرضاوي ضدّ الأسد وقيادته. ذهبت المذيعة السورية إلى حدّ توجيه الاتّهامات إلى حماس ونحن على الشاشة. هدّأت من روعها وقلت إنّ الخلاف السياسي مع حماس يجب ألّا ينسيكم أنّ ثمّة جناحًا عسكريًا في فلسطين السليبة يقاتل إسرائيل وأنّ سورية لا تزال داعمة للمقاومة وتدفع ثمن هذا الدعم من دم أبنائها وجيشها.

كان خالد مشعل يشاهد الحلقة، ولم أكن أعرفه عن قرب ولم أعرف أنّه كان يشاهدها. ما إن انتهت المقابلة في ساعة متأخّرة من الليل حتى اتّصل بي شاكرًا، ودعاني إلى لقائه في اليوم التالي ليشرح لي وجهة نظر الحركة. كنت قد برمجت عودتي إلى بيروت بعد الحلقة ليلًا، لكنّي نمت في دمشق التي كنت أسمع فيها ليلًا أصوات القذائف والاشتباكات من المناطق المجاورة. وددت أن أكون مستمعًا موضوعيًا لوجهة نظر حماس، وربّما لاحقًا للقيام بدور في التقريب بينها وبين القيادة، لو استطعت إلى ذلك سبيلًا. كنت على اقتناع بأنّ خروج حماس من دمشق لن يخدمها، ولن يخدم سورية ودورها، وأنّ كلًّا من الطرفين بحاجة إلى الآخر. ربّما كان اقتناعي ذاك مجبولًا بطيبة القلب، ولكنّها كانت نابعة حتمًا من حبّي الكبير لفلسطين وسورية، ومن حرصي عليهما، وعلى كلّ حبّة تُراب من هذا الوطن العربي الكبير.

حين اتّصل بي خالد مشعل، كان قد مضى نحو 10 أشهر من دون لقاء بينه وبين الأسد. كانت الحركة قد أصدرت قبل أيّام قليلة بيانًا شجب تفجيرَي دمشق، دعت فيه إلى حقن الدماء وإلى حلّ سياسي، من دون الإشارة من قريب أو بعيد إلى دعم «القيادة السورية» خلافًا لما

كانت تفعل سابقًا. وقبل هذه وتلك، تردّدت شائعات عن مغادرة قادة حماس لسورية صوب دول عربية.

كان اللقاء الأخير الذي جمع الأسد ومشعل، قد جرى بعد يومين من خلع الرئيس المصري حسني مبارك. وكان الحديث كالمعتاد بينهما ودّيًا وحميمًا وصريحًا إلى أقصى حدّ، ذلك أنّ العلاقة بين الرئيس السوري والقيادي الإسلامي كانت أكثر من ممتازة. تبادلا التهنئة بسقوط رئيس عربي حليف للولايات المتّحدة، وعدوّ لمحورهما الممتدّ من إيران إلى حزب الله، وتبادلا التهاني وضحكا.

يقال إنّ مشعل نصح الأسد آنذاك بضرورة المبادرة إلى خطوات إصلاحية من منطلق أنّ «عدوى» ما حصل في تونس ومصر قد تمتدّ إلى سورية، ولكنّه أرفق النصيحة بالتأكيد أنّ الأسد ليس حسني مبارك ولا الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فللرئيس السوري شعبيّة قويّة في الداخل وصورته ما زالت جيّدة في الخارج رغم التّهمة بالمشاركة في اغتيال الرئيس الحريري وما تبعها من توتّر مع السعودية أزيل لاحقًا بفضل مبادرات من العاهل السعودي الملك عبد الله، أدّت إلى زيارة رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري دمشق.

هذا إذن ما قيل إنّ مشعل تحدّث به في اللقاء، معتبرًا أنّ الأسد قادر على قيادة مسيرة إصلاحية في بلاده، تجعل من سورية نموذجًا ناجحًا، وتجعل منه شخصيًا قائدًا عربيًا بامتياز وسط الخواء العربي من أيّ قائد فعلي ونظرًا لشعبيّته الكبيرة في أوساط الرأي العام العربي، على حدّ اعتقاده.

كانت اللقاءات بين الأسد ومشعل في السنوات القليلة التي سبقت الحرب السورية تتناول كلّ الأمور. سمح بعضها لمشعل بالتطرّق إلى مستقبل الإخوان المسلمين. لم يكن الأسد منزعجًا من محاولة القيادي الإسلامي القيام بدور وساطة بين السلطة و«الإخوان». لا بل

على العكس تمامًا، ذلك أنّ مشعل كان يعتبر الأسد المحبوب فلسطينيًا وعربيًا ليس مسؤولًا عن التاريخ الدموي بين عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد و«الإخوان».

قبل سقوط مبارك لم يكن القيادي «الحماسي» يسمح لنفسه بالحديث عن الداخل السوري. تلك كانت من الأمور التي يتجنّب أيّ مسؤول فلسطيني (أو ربّما غير فلسطيني) التطرّق إليها مع القيادة السورية، نظرًا للحساسية المفرطة عند القيادة السورية سابقًا حيال ما كانت تعتبره تدخّلًا في شؤونها الداخلية. ولم يكن الرئيس السوري آنذاك يظنّ أنّ بذور الانتفاضات العربية قد تمتدّ إلى سورية، ولعلّ خالد مشعل نفسه لم يعتقد بأنّ الأمور قد تصل بتلك السرعة إلى أراضي البلد الذي استضافه وحركته ودعمها طويلًا، برغم كلّ الضغوط التي مورست على الأسد لإخراج حماس من دمشق.

كان لقائي مع مشعل طويلًا جدًا. شربنا أكوابًا عديدة من الشاي. تفرّع الحديث إلى التفاصيل الدقيقة في العلاقة السوريّة الفلسطينيّة. بدا رئيس المكتب السياسي راغبًا في تبرير كلّ شيء. كان كمن يريد تسليمي وصيّة بمواقفه قبل اتّخاذ قرار المقاطعة. لعلّه أمل أنّي سأكون حريصًا على نقل هذه المواقف كما هي أو أن أشرحها في مقال أو برنامج تلفزيوني يزيل اللغط. هكذا اعتقدت، تمامًا كما ظننت أنّه كان راغبًا في إصلاح ذات البين مع الأسد، لكنّي سرعان ما فهمت أنّ في كلامه من اللوم والعتب والتعجب ما قد يقطع الطريق نهائيًا على أيّ حوار مع الرئيس السوري. قال مشعل: «بعد الذي حصل في درعا من اعتقال وتنكيل بالأطفال الذين كتبوا شعارات على الجدران، شعرت بخطرٍ فعلي. سارعت إلى النصح بمحاكمة المسؤولين عن الأمر. قلت إنّ ما حصل ينذر بالأسوأ. التقيت ببعض المسؤولين السوريين. نصحت بأن يذهب الرئيس الأسد بنفسه إلى درعا لتهدئة الخواطر. لكنّ الأمور راحت تتغيّر

وتتقهقر على نحو سريع منذ اقتحام الجامع العمري في درعا. فحماس انزعجت ممّا حصل، لكن برغم الانزعاج والإحراج الشديدين، لم تتجاوب الحركة مع بعض مطالب الإخوان المسلمين في الوطن العربي لرفع الصوت. وكما لاحظتم رُبّما، فكلّ العواصم العربية شهدت ردود فعل إلّا غزة وذلك بفضل حماس[20]».

في تلك الأثناء حصل ما لم يكن متوقعًا. خرج الشيخ يوسف القرضاوي إلى العلن بشجب تصرّفات القيادة السوريّة ويدعو إلى محاسبة المسؤولين، وبدأ بشنّ حملة مركّزة لإسقاط النظام السوري. هذا الموقف الحادّ للقرضاوي أزعج القيادة السوريّة، ذلك أنّ الشيخ الذي زار دمشق قبل فترة غير بعيدة بالتنسيق مع مشعل، كان قد قال كلامًا عاليًا عن سورية ورئيسها بشار الأسد، وبالتالي فإنّ خروجه هذا يعني تحريكًا مباشرًا لتأجيج مشاعر سنيّة ضدّ السلطة السوريّة، وربّما أيضًا ضدّ الطائفة العلويّة لاحقًا.

كانت دمشق تنتظر من مشعل الردّ على القرضاوي. شعر الرجل بإحراج كبير. كلّ المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي وبينهم قادة حماس يقدّرون القرضاوي، ويعتبرونه زعيمًا روحيًا كبيرًا، فكيف يخرج مشعل للتصدّي له والردّ عليه؟ ارتشف مشعل في لقائنا كثيرًا من كوب الشاي الذي أمامه. انحنى قليلًا إلى الأمام وكأنّه يريد أن يدعم فكرته بجسده. قال: «أدركت أنّ الظروف دقيقة جدًا، لكنّي سعيت لنصح المتّصلين بي بالتريّث لعلّ في الأمر حلًا آخر، خصوصًا أنّ أيّ هجوم سوري على القرضاوي قد يفاقم المشكلة، نظرًا لما للعلّامة من دور ديني ودعوي كبير في هذا الوطن العربي ذي الغالبية السُنيّة. نصحت بإرسال شخصيّة سوريّة للقاء القرضاوي، أو أن يطلب

[20] خالد مشعل، مقابلة مع المؤلّف في دمشق كانون الأول/ديسمبر 2011.

السفير السوري في قطر لقاءً مع الشيخ، لإقناعه بأنّ ما يحصل في سورية ليس مجرّد مطالب بالإصلاح، بل شيء أكبر يستهدف سورية بمجملها».

شعرت القيادة السورية باستياء كبير. كانت تعتبر أنّ خالد مشعل ككلّ القيادات الفلسطينية على أرضها سيقف إلى جانبها في السرّاء والضرّاء. يروي أحد السوريّين الذين تابعوا تلك المرحلة، أنّهم فوجئوا بالموقف المتريّث لمشعل. اعتقدوا أنّ القيادي الفلسطيني لن يتردّد لحظة واحدة في «ردّ الجميل» الممتدّ منذ سنوات. تعمّدوا التذكير بالضغوط الأميركية الهائلة التي مورست على دمشق لإخراج حماس وإغلاق مكاتبها. مرّت غيمة القرضاوي لتأتي غيوم أخرى تتلبّد في سماء سورية. تبيّن أنّ الأمر لن يتوقّف عند حدود درعا. انتشرت العدوى العربية كالنّار في الهشيم. غرقت البلاد بالدماء. أبرزت الفتنة المذهبيّة أسنانها لتبدأ بقضم الجسد السوري. تعاقب القمع والتظاهرات مع ظهور السلاح والمسلّحين. صمتت حماس.

انتظرت القيادة السورية مجدّدًا أن تصدر الحركة بيانًا داعمًا. لكنّها في كلّ مرّة كانت تشعر بخيبة الأمل. غرقت الحركة المتريّثة بإحراج كبير. فمن جهة هناك «الفضل السوري الذي يطوّق عنق الحركة» كما قال لي خالد مشعل، وهناك من جهة ثانية استياءٌ ممّا يحصل في الداخل، ويحاكي استياء الحركة الإخوانيّة الإسلاميّة التي تعزّز سلطاتها في دول ما بعد الثورات، وهناك من جهة ثالثة رأي عربي سنّي مناهض للحلّ الأمني السوري، وأصبح أكثر مطالبةً بإسقاط نظام الأسد. ماذا تفعل الحركة؟ حين اقترح مشعل الوساطة... كان وقيادة حماس يشعران بحراجة الوضع. لا البيان المؤيّد للقيادة السورية وارد، ولا الخروج من دمشق يليق في ظلّ هذه الظروف الصعبة التي تمرّ بها سورية. كان بعض القيادات من حركة حماس في الخارج قد بدأ يطرح الأمر بقوّة في اجتماعات الحركة. راح البعض الآخر يضغط باتّجاه الخروج من سورية.

جرى حديث عن تباين بين المجلس التشريعي والمكتب السياسي. كانت الضغوط والإغراءات الخليجيّة تزداد جِدّةً بغية إقناع مشعل وصحبه بمغادرة دمشق.

طلب مشعل أكثر من مرّة لقاء الأسد. لم يأته الجواب. يقول: «مع ذلك كانت أبواب كلّ المسؤولين السوريين الآخرين مفتوحة أمامي. التقيت مرارًا نائب الرئيس فاروق الشرع، والمستشارة الرئاسيّة الدكتورة بثينة شعبان، ووزير الخارجيّة وليد المعلم، ومدير الاستخبارات العامّة اللواء علي المملوك، وفي بعض المرّات كنت ألتقي أيضًا صهر الرئيس آصف شوكت. كانت بعض الحوارات تدخل عمق الأزمة. أقول ملاحظاتي بصراحة تامّة، وهم يقولون رأيهم. وكان بعض المسؤولين يقارعني الحجّة بالحجّة، والبعض الآخر يوافقني القلق أو يأخذ بعض ملاحظاتي واعدًا بنقلها إلى الأسد».

كان لا بدّ من البحث عن مخارج أخرى. شاءت الصدف أن يحصل لقاء بين مشعل والأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله. تباحث الرجلان بكلّ تفاصيل الأزمة السوريّة. تمنّى نصر الله على حركة حماس أن تأخذ الموقف المناسب لها تاريخيًا، أي أن تدعم سورية في وجه ما يعتبره هجمة شرسة تتعرّض لها. لم يُبدِ مشعل حماسةً كبيرةً لمثل هذا الموقف. استمرّ اللقاء لفترة غير قصيرة، ولعلّ نصر الله نقل إلى الأسد تمنّيًا بضرورة حصول لقاء مع مشعل، لما فيه مصلحة للطرفين في هذه الظروف المصيريّة. كان نصر الله يدرك تمامًا حجم الضغوط الخليجية، ويدرك أنّ ثمة دولًا تحاول إقناع قادة حماس بالتوجّه إما إلى مصر أو الأردن أو قطر.

تقول معلومات موثوقة إنّ الشيخ القرضاوي نفسه كان قد بعث برسائل عديدة إلى مشعل وبعض قيادات حماس يعتبر فيها أنّ البقاء في سورية هو دعمٌ غير شرعيّ للنظام، وأنّ على الحركة أن تخرج من

دمشق وتجاهر بموقف مناهض لما يحصل في سورية. وكذلك وصلت إلى الحركة رسائل أخرى من أطراف عربية وتركية وقطرية وإسلامية تطالبها بذلك.

في موازاة ذلك، لم تؤدّ وساطة نصر الله إلى لقاء بين الأسد ومشعل. يقول مسؤول عربي مطّلع على تلك الوساطة، إنّ مشعل طلب أن يتمّ اللقاء بعيدًا عن الكاميرات والصحافة، فردّ أحد المسؤولين السوريين قائلًا: «غريب أن يحصل ذلك بينما كان مشعل نفسه يطلب سابقًا، أي قبل الأزمة السورية، أن تتمّ اللقاءات أمام الكاميرات حين كان في أوج معركته مع محمود عبّاس ومع الدول العربية التي تدعوه إليها اليوم، بينما كانت تنفر منه ومن حماس سابقًا». لم يحصل اللقاء بين الأسد ومشعل، ولكنّ القيادي الفلسطيني حصل على ضوء أخضر لاقتراحه أن يزور بنفسه بعض المناطق الملتهبة من درعا إلى حمص وحماه وصولًا إلى ريف دمشق، ذلك أنّه كان يعتقد أنّه قادر على تهدئة الأوضاع، والدفع صوب المصالحة نظرًا لما له شخصيًا من محبّة في قلوب السوريين، ولما للحركة من مكانة في القلوب السورية.

شرح لي مشعل أنّه كان يستعدّ للقيام بتلك الجولة السورية الداخلية، «حين جاءني اتّصال يتمنّى عليّ إرجاءها لأسباب أمنية. اقترحت أن يقتصر الأمر إذن على ريف دمشق، فقيل لي إنّ من الأفضل التريّث. بقيت الاتّصالات بيني وبين القيادات السورية مستمرّة بوتيرة جيّدة. كانت كلّ الأبواب مفتوحة أمامي إلّا أبواب الرئاسة. سافرت مرّات عديدة إلى الخارج. حاولت إقناع قادة حماس في الخارج بأن يتفهّموا وضع سورية وألّا ينساقوا خلف الضغوط التي تمارَس عليهم. ذهبت للقاء قادة الإخوان المسلمين في مصر متمنّيًا عليهم أيضًا تفهُّم الوضع السوري. وحين تمّ التوافق على مبادرة من الجامعة العربية للأزمة في سورية، شجّعتُ المسؤولين السوريين على المضيّ قدمًا صوبها. قلتُ إنّ

الحلّ العربي على مساوئه يبقى أفضل من التدخّل الدولي. أعربتُ غير مرّة لقيادات عربية عن انزعاجي من تعليق عضوية سورية في الجامعة. أوصلتُ انزعاجي خصوصًا إلى دول كانت سورية تقف إلى جانبها في أسوأ مراحلها على غرار السودان. سمع وزير الخارجية السوداني علي كرتي شخصيًا مثل هذا الانزعاج منّي. سمعه أيضًا بعضُ القيادات المصرية. ذهبتُ حتى إلى قطر. التقيتُ أميرها الشيخ حمد آل ثاني، والتقيتُ رئيس وزرائها الشيخ حمد بن جبر آل ثاني. طلبتُ من الدوحة تخفيف الضغط، وأشرت إلى قناة «الجزيرة». سمعت من أمير قطر كلامًا إيجابيًا حيال الرئيس الأسد. لكنّ الدوحة كما الكثير من العواصم العربية كانت تشير إلى أجهزة أمنية وقيادات وإلى خيارات أمنية لا يمكن الدفاع عنها».

يضيف خالد مشعل أنّه كان في تلك الفترة يتابع المبادرة العربية والبروتوكول الذي تلاها بالتفاصيل الدقيقة. أجرى عشرات المكالمات الهاتفية مع مسؤولين عرب وآخرين سوريين. نصح القيادة السورية بأن تقبل بالبروتوكول لأنّه سبيلٌ لتجنّب الحلّ الدولي ولعلّه قد يصبح سبيلًا أيضًا لمصالحة داخلية.

بقيتُ في تلك الليلة أستمع إلى الشرح المسهب من خالد مشعل مع كلّ تفاصيله، ولم أشأ مقاطعتَه حتى يُفرغ كلّ ما عنده، لكنّه في خلال الشرح، راح يجاهر بتوجيه الانتقادات إلى القيادة السورية، وهو ما لم تفعله مطلقًا حركة حماس ولا هو شخصيًا في أيّ وقت سابق. قال إنّ على القيادة السورية أن «تبادر إلى طرح حلّ سياسي جذري، وإنّه لا بدّ من وقف سيل الدم ووقف الحلّ الأمني الذي لن يؤدّي إلّا إلى مزيد من إراقة الدماء». وقال: «إن الطريقة التي تُدار بها الأزمة قد تؤدّي إلى مزيدٍ من التأزّم. وإن كان الأسد لا يزال قادرًا على قيادة المصالحة وتغيير مجرى الأمور، فإنّ التأخّر في طرح حلّ سياسي جذري يتضمّن مشاركة فعلية ستكون له عواقب وخيمة».

استعدنا في ذاك اللقاء كثيرًا من جوانب العلاقة الشخصية بين مشعل والأسد. بدا ودّيًا جدًّا في الحديث عن التاريخ وناقدًا بوضوح للإدارة الحالية للأزمة. في الجانب الودّي قال «والله حين كانت الضغوط الأميركية تنهال على الأسد من كلّ حدب وصوب بعيد اجتياح العراق، كان الرجل صامدًا كالصخرة وشجاعًا إلى أقصى حدّ ومدافعًا عن فلسطين إلى أقصى الحدود، وكنّا نحن أنفسنا ننصحه بالانتباه والتروّي». لكنّه يضيف: «إنّ ما يريده الشعب هو الإصلاح الجذري والمشاركة الحقيقية ومحاسبة المسؤولين عمّا حصل».

بعد لقائي مع خالد مشعل، حرصت على نقل ما هو إيجابي إلى القيادة السورية رغم أنّ علاقتي بها كانت شبه ضعيفة ولم أتعرّف إلى الرئيس الأسد سوى حين شرعت بإعداد كتابي عن الحرب السورية، وبعدما حصلت على وثائق من دول متورّطة في الحرب ضدّه، وكان ينبغي أن أستمع إلى وجهة نظره كي يأتي الكتاب متوازنًا. كنت أشعر بأنّ طريق المصالحة لا يزال قائمًا وأنّ المصالح التي تجمع الطرفين أكبر من أن يدمّرها وهم. كانت بعض الدول العربية التي تطلب من حماس مغادرةَ دمشق والذهابَ إليها، هي نفسها التي كانت تقول للأسد قبل سنوات «لا تؤمّن كثيرًا لحماس وقادتها، هؤلاء سينقلبون عليك لاحقًا، إنّهم منسجمون تمامًا مع الإخوان المسلمين وطروحاتهم فانتبه». كان الأسد يجيب بأنّ «هؤلاء مقاومة ولا بدّ من دعمهم مهما حصل».

كان تقدير القيادتين السورية والإيرانية مع بداية «الربيع العربي» يفيد بأنّ حماس مستهدفة كما سورية وإيران و«حزب الله»، وعليها في هذا الوقت بالضبط أن تحدّد موقفها، وأن تُدرك أنّ «المقاومة العربية والإسلامية» هي المقصودة بكلّ ما يحصل من هجوم وفتنة وقضاء على الدور السوري، وليس الهدف الإصلاح أو حتى القيادة السورية. آنذاك، قال الرئيس السوري لبعض زوّاره، الذين التقيتهم لاحقًا، عمّا سيفعله

حيال حماس والفصائل الفلسطينية إنّه «برغم العتب الكبير والشعور بالمرارة من عدم إعلان حركة حماس موقفًا رافضًا لما تتعرّض له سورية، لم تتّخذ القيادة السورية أيّ إجراء مغاير لما كان عليه الأمر سابقًا، فمكاتب الحركة لا تزال تعمل كالسابق، وأبواب المسؤولين مفتوحة أمام مشعل وكلّ قيادة حماس، والمنح المدرسية لا تزال على حالها والدعم المباشر لم ينقص ليرة واحدة. فبالنسبة لنا القضيّة الفلسطينية هي أحد أهمّ أسس السياسة السورية خارجيًا وداخليًا، وهي كانت وستبقى القضيّة المركزية الأولى مهما حصل، وندرك أنّ بعض العرب الذين ينصحون حماس بمغادرة دمشق هم الذين قضوا على هذه القضيّة ويريدون القضاء على ما بقي من فلسطين». وفي ردٍّ على سؤال عن سبب عدم استقبال الأسد لخالد مشعل، كان الجواب «إنّ الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة حماس طلبت لقاءً منه وهو وافق واللقاء سيحصل قريبًا، فالرئيس يدرك أنّ ثمّة من يريد دقّ أسافين كثيرة بين سورية والمقاومة، وهو حريص على دور سورية مهما اشتدّت الضغوط وأثيرت الفتن».

شعرت بعد هذا الكلام، بأنّ ثمّة إمكانية لإصلاح ذات البين وأنّه مجرّد أن يلتقي الأسد وخالد مشعل، فإنّ أمورًا كثيرة قد تأخذ طريقًا مغايرًا للفتور القائم حاليًا. سعيت إلى إيصال ما قاله مشعل مباشرة إلى الرئيس الأسد، فهمت أنّه مدرك تمامًا أنّ موقف حماس أبعد من مجرّد عتب وأنّ في الأمر شعورًا مرتبطًا بمستقبل حركة الإخوان المسلمين، حتى لو تمّ الأمر على حساب العلاقة بين الحركة وسورية. مع ذلك، أوفد الأسد شخصًا مقرّبًا جدًّا منه لنقل وجهة نظره إلى مشعل. فذهبنا معًا للقاء رئيس المكتب السياسي، في اليوم التالي للقائنا، وذلك رغم أنّي كنت أفضّل ألّا أكون شاهدًا على لقاء رُبما سيُقال فيه الكثير من اللوم والعتب وقد يكون وجودي سببًا للإحراج. لكنّي سمعتُ رغبة

من الطرفين في أن أكون حاضرًا، رُبّما كي أكون شاهدًا وأحفظ محضر المجلس كشاهدٍ وإعلامي.

بعدما أعاد مشعل معظم ما قاله لي في لقائنا الثنائي، أخذ الموفد الرئاسي الكلام وقال: «إنّ المواقف تُتّخذ في الأوقات الصعبة لا حين تكون الحياة سهلة هانئة. فحماس مستهدفة كما سورية وإيران وحزب الله، وعليها في هذا الوقت بالضبط أن تحدّد موقفها، يجب أن تدرك أنّ المقاومة العربية والإسلامية هي المقصودة بكلّ ما يجري من هجوم وفتنة وقضاء على الدور السوري، وليس الهدف الإصلاح أو حتى القيادة السورية». أضاف الموفد الرئاسي بلهجة العتاب، وأنا أحاول تهدئة الموقف: «لو خضعنا للضغوط وقبلنا بإخراج حماس من سورية حين كانت كلّ الآلة الدوليّة والإعلام الخارجي وبعضُ الإعلام العربي يشنّ حملاته علينا، لكان وضعُنا أفضل بكثير الآن، فحركة حماس كانت كحزب الله أوراقَ مساومةٍ يستخدمها الغرب للضغط علينا، وكانت دول عربية تنصحنا بأن نوقف دعمنا لهما، ولكنّنا لم نُفرّق يومًا بين مقاوم ومقاوم، ولم نساوم يومًا على دور سورية الداعم للمقاومة، ولم نقل إن حزب الله شيعي وإنّ حماس سُنّية، بل كنّا ولا نزال ننظر إليهما على أنّهما حليفان مقاومان، وأنّ دور سورية هو الوقوف إلى جانبهما مهما اشتدّت النوائب وكثرت الضغوط». قال المسؤول السوري أيضًا لمشعل: «ينبغي أن تخجل حركة حماس من موقفها الحالي، نحن في سورية كنّا في المدارس والجامعات، لو خُيّرنا بين إدخال طالب فلسطيني أو سوري إلى التعليم، نُدخل الفلسطيني قبل السوري، وكذلك في الطبابة والمساعدات، لم نبخل يومًا بشيء وعرّضنا بلادنا للخطر مرّات عديدةً بسبب دعمنا للمقاومة ولفلسطين التي نعتبرها جوهرة قضايانا، لا شكّ في أنّنا كنّا ننتظر منكم موقفًا مغايرًا».

كانت السهرة تطول وأكواب الشاي تتزايد. مشعل يستمع ويكبت ردّة فعل قد تُفهم خطأً أمام الموفد المنفعل. والموفد يكيل التأنيب تلو اللوم تلو الشجب، وأنا أحاول أن أرطّب الأجواء وأعيد النقاش إلى ما ينفع لا إلى ما يوسّع الشرخ. ردّ مشعل بهدوء مُكرّرًا شرح ما قيل آنفًا. أكّد حرص حماس على سورية، لكنّه رفع اللهجة في توجيه الانتقادات لكيفيّة إدارة الأزمة وللخيار الأمني. وأعاد اقتراح أن يذهب للقاء الأسد إن كان يريد استقباله، ولكن بدون وجود كاميرات، أي أن يكون اللقاء سرّيًا لتجنُّب الإحراج.

كان ذلك آخر اللقاءات السورية مع مشعل. عُرض اقتراحٌ أخير بأن يكون مشعل من ضمن الفصائل الفلسطينية التي سيستقبلها الرئيس إن كان يريد اللقاء، فالأسد لن يستقبله وحده بعدما قال إنّه يريد اللقاء بعيدًا عن الكاميرات. كرّر المسؤول السوري العتب الكبير لكنّه قال إنّ الدعم السوري للفلسطينيين سيستمرّ ولن يتغيّر بما في ذلك لحماس «لكنّنا لا نريد بعد اليوم شيئًا منكم ما دامت أولويّتكم للإخوان المسلمين وللدول التي كانت تقول لنا احذروا حماس فهي في أول منعطف ستعود إلى حضن الإخوان ضدّكم».

خرج خالد مشعل من سورية، وبعد فترة حمل العلم السوري المثلّث النجمات، أي ذاك العلم الذي رفعته المعارضة السورية شعارًا لها. لم تنفع لاحقًا تبريرات بعض المسؤولين من حماس، بأنّه حمله عن طريق الخطأ، حين قدّمه إليه أحد السوريين في احتفال عامّ. كانت القطيعة قد صارت سيّدة الموقف. وكانت المعلومات السورية التي يبثّها الإعلام الرسمي تؤكّد يوماً بعد آخر تورّط حماس في الحرب السورية، وفي حفر الخنادق، والتدريب والقتال.

سعت القيادة الإيرانية لإقناع حماس بعدم الشطط صوب مشاريع ودول قد تؤدّي لاحقًا إلى تطويق الحركة وضرب المقاومة. وفي مؤتمر

دعم المقاومة الذي استضافته طهران في خريف 2011، سمع مشعل كلام عتب، بعدما أوحى في كلمته بأنّه راغب في التعبير في سورية. مع ذلك فإنّ القيادة الإيرانية بعثت برسائل إيجابية كثيرة لحماس، وعملت على احتوائها، وكرّمت على نحو علني ولافت إسماعيل هنيّة. قامت بكلّ ذلك، بالرغم من أنّ طهران وحزب الله كانا قد وجّها عتابًا إلى مشعل نفسه غير مرّة لا بسبب سورية فقط، بل لأنّ رئيس المكتب السياسي كان يتفادى شكر طهران في كلّ مرة يتحدّث فيها عن انتصار غزّة، كما أنّ مسؤولين في الحزب كانوا قد لفتوا نظر مشعل، وبعض القيادات الأخرى، إلى وجود كتب في مخيّمات تدريب كوادر حماس تُكفِّر الشيعة. بقيت الكتب، وفق ما يؤكّد أحد مسؤولي الحزب.

كانت سورية تغرق في الدماء، وحماس تبتعد، وكانت الإغراءات الإخوانية كثيرة من مصر وتونس، وليبيا واليمن وقطر إلى المغرب. خرجت حماس من سورية مطلع عام 2012، ولم تعد. وربما كان خروجها بداية لإضعافها فعليًا خصوصًا بعدما اتُّهمت أيضًا بالتورّط في أحداث مصرية في سيناء، فصارت تُضطرّ للإعلان عن قبولها حدود عام 1967، وتضطرّ للقبول بالشروط المصرية حيال فتح المعابر، وتُضطرّ للتحاور مع عدوّها الفلسطيني اللدود محمّد دحلان خصوصًا بعدما قطعت دول الخليج ومصر علاقاتها بقطر.

في إحدى رحلاتي إلى الجزائر قبيل إطاحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قال لي وزير بارز من عهده: «إنّ الرئيس أوصانا بأن لا توصد الأبواب أمام أيّ فلسطيني حين طلبت منّا حركة حماس المجيء إلى هنا، لكنّه طلب منّا الحذر أيضًا من قادة حماس، وقال لنا إن كانوا انقلبوا على الرئيس بشّار الأسد بعد كلّ ما فعله لأجلهم فكيف سيتصرّفون مع دول عربية أخرى، وتمنّى علينا أن نساعد سورية بقدر ما نستطيع».

لقد دقّ الربيع العربي إسفينًا في العلاقة العضوية بين سورية وحماس، ووجدت الحركة الإسلامية الفلسطينية نفسها في السنوات القليلة الماضية مضطرّة لطرق أبواب إيران وحزب الله ودول ومنظمات أخرى لإعادة ترتيب العلاقة مع القيادة السورية، التي لم توصد الباب للوساطات، ولكنّها صارت أكثر تشدّدًا وحذرًا، لا بل إنّ بعضها يعتبر أنّ حماس «خانت» ولا يؤمن جانبُها، بينما إيران بقيت برغم كلّ الأزمات تفتح أبوابها للحركة وتساعدها. الأكيد أنّ حماس في العمق العربي اليوم ليست كحماس قبل الحرب السورية أو قبل إطاحة الإخوان المسلمين في مصر، وليست كما قبل المصالحات الكُبرى بين تُركيا ودول الخليج. لكن عاجلًا أو آجلًا، ستُعاد بعض الخطوط بين الحركة ودمشق، ذلك أنّ الطرفين سيحتاجان إلى ذلك في مرحلة ما وإن بحدود، وربّما حاجة حماس إلى دمشق هي الأكبر... على الأقلّ حاليًا. وحين كنّا نضع اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب، كان الأمين العام لحزب الله عند الأسد يسعى لترطيب الأجواء بين حماس ودمشق، وعلى الأرجح سينجح.

الإخوان بين التمكين وإسرائيل

قاتل الإخوان المسلمون بشراسة قبل وبعيد تقسيم فلسطين. ويعيد البعض علاقة الحركة الإسلامية بفلسطين إلى عام 1935 حين زار عبد الرحمن البنّا، شقيق الإمام حسن البنّا مؤسّس جماعة الإخوان في مصر، الأراضي الفلسطينية، للقاء زعيمها ومفتي القدس آنذاك الحاج أمين الحسيني. كان الحسيني يرأس المجلس الإسلامي الأعلى. شكّلت الجماعة كذلك اللجنة المركزية العامّة لمساعدة فلسطين، وراحت تبثّ الدعاية ضدّ الاحتلال البريطاني.

كان النشاط العسكري للإخوان المسلمين في فلسطين قد بدأ يتركّز بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أرسل الضابط المتقاعد محمود لبيب، الذي تولّى في ما بعد منصب نائب المرشد العام للشؤون العسكرية إلى فلسطين. تولّى مهمّة التوفيق بين الفرق المقاتلة والإشراف على عدد من المجموعات العسكرية. تقاطرت في حينه وفود الإخوان المقاتلة إلى فلسطين. ذهب جلّها من مصر والأردن وسورية ليقاتل بغية الحفاظ على الأرض، ومنهم من كان يعود ليجد السجن بانتظاره حين تسوء علاقة الإخوان بالسلطة في بلاده.

فرّق الإمام حسن البنّا بين اليهود وبين قادة إسرائيل. قال حين اجتمع بلجنة مشتركة أميركية بريطانية كانت تزور الوطن العربي لبحث مستقبل فلسطين: «إنّ خصومتنا لليهود ليست دينية، فالقرآن الكريم حضّ على مصافاتهم ومصادقتهم، والإسلام شريعة إنسانية قبل أن يكون شريعة قومية». لكن الإمام نفسه، كان منذ ممارسته مهنة التدريس حتى تأسيس الجماعة، يدعو إلى حماية فلسطين والدفاع عنها. كلّ الأدبيات الحديثة للإخوان، وضعت فلسطين في الصدارة. ضغط إخوان مصر على السلطات مرارًا لفتح الجبهات أو لوقف معاهدة كامب دايفيد. نشأت حركة حماس لتصبح «درّة تاج» الإخوان (هذا التوصيف استخدمه الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في أحد اللقاءات)، في مجال القتال في فلسطين، وصولًا إلى الصمود اللافت في غزة عام 2009. وحين تقارب إخوانُ العراق مع الحاكم العسكري الأميركي بول بريمر، جاءهم النقد قاسيًا مِن عدد مِن قادة الإخوان في مصر.

«كانت أنظمة عربية عديدة، في مقدّمها نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، ترغب ضمنيًا عام 2009 في أن تخفّف الحرب الإسرائيلية من قوّة حركة حماس وتعيد الأولوية إلى السلطة الفلسطينية»، وفق ما قال لي دبلوماسي مصري سابق من عهد مُبارك.

وقد روى لي أسامة حمدان، ممثّل حركة حماس سابقًا في لبنان أنّ «اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات العامّة المصرية، بقي خمسة أيّام دون الاتصال بقادة حماس في الخارج. فهو اعتقد أنّ الحركة أُنهكت وتستجدي وساطة. لكنّنا برغم جور العدوان ضدّنا بكلّ ما لديه من آلة عسكرية، وبرغم أنّنا لم نكن مدركين تمامًا بعد متى وكيف ستنتهي هذه الحرب الضروس، لم نسارع للقاء عُمر سليمان كي لا يعتقد أنّنا ضعفنا وأنّنا نريد التفاوض بأيّ ثمن». وهذا فعلًا ما حصل، حيث إنّ الحركة لم تُرسل موفدًا إلى القاهرة، إلّا بعد يومين من اتّصال سليمان. لا بل إنّ إيران نفسها الداعمة للحركة بالمال والسلاح أدركت أنّ الحرب شديدة الصعوبة وبالغة الوطأة على حماس ومناصريها.

كانت دول عربية كثيرة وما زالت شديدة الحذر من الحركة الإسلامية، فهي أولًا تدور في فلك الإخوان المسلمين وتناهض بالتالي أنظمة عربية كثيرة، وهي ثانيًا عالية التدريب وقادرة على استخدام شبكة من علاقاتها ضدّ هذه الدولة أو تلك، وقد تفاقم الأمر خصوصًا حين توتّرت العلاقات بين دول الخليج وقطر ووصلت إلى حدّ القطيعة. وثمّة دول ضاعفت حذرها من الحركة التي تحصل على دعم قطري كبير.

«التمكين» أوّلًا

حين وصل الإخوان المسلمون إلى رأس السلطة في مصر بشخص الرئيس محمد مُرسي، خلافًا لتأكيداتهم السابقة في تصريحات كثيرة، وبينها في اللقاءات التي أجريتُها شخصيًا مع قادتهم، بأنّهم لا يريدون تولّي رأس السلطة، راحت الأسئلة تنتشر كالنار في الهشيم بعد كلّ تصريح يصدر عن قائد إخواني أو عن حركة حماس أو عن الحركات الإسلامية في المغرب. من هذه الأسئلة مثلًا: هل شعار «المقاومة الشعبية» الذي

طرحته حركة حماس، يعني انتهاء العمل المسلّح ضدّ إسرائيل؟ هل الانتقال من مفهوم المعارضة إلى مفهوم السلطة عند الإخوان المسلمين في الوطن العربي، يعني الانفتاح على أميركا والغرب والقبول بمعاهدات السلام مع إسرائيل؟ هل المصالح الاقتصادية والسلطوية ستضع حدًّا لمبدأ مواجهة «العدوّ التاريخي» للإخوان؟

ثمّة كلمة بالغة الدلالة عبّرت عن بعض التحوّلات المفاجئة في خطاب الإخوان: «التمكين»، مفادها أنّ على الإسلاميين الذين وصلوا بالثورة والانتخابات إلى مراكز السلطة أن «يتمكّنوا» ممّا وصلوا إليه أولًا، ثمّ يُصار للحديث عن الأمور الأخرى. ذلك أنّ الأوضاع الداخلية كانت الأساس بالنسبة إليهم. وكان لا بدّ من استكمال عملية الانتقال من الشارع إلى مراكز القرار.

لبعض الإسلاميين خبرةٌ طويلة في العمل الشعبي، كإخوان مصر، برغم القمع والسجن والمنع، وبعضهم حُرم من هذه الإمكانية لأنّه انقطع طويلًا عن بلاده، وفي مقدّمة هؤلاء مثلًا الشيخ راشد الغنّوشي وحركة النهضة التونسية. فالرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي سدّ عليهم كلّ المنافذ، ونكّل بهم وسجنهم ونفاهم. ثمّ هناك التجارب الإنسانية الشخصية التي كان لها دورها في تغيير بعض المفاهيم. الغنّوشي عاش طويلًا في بريطانيا، وفيها عاش أيضًا المراقب العام السابق للإخوان المسلمين في سورية، علي صدر الدين البيانوني. مثلهما كان شأن سليمان عبد القادر، المراقب العامّ سابقًا لإخوان ليبيا، الذي عاش في سويسرا. كذلك شأن الشيخ الجزائري رابح كبير في ألمانيا وغيرهم. هؤلاء امتزجوا في الغرب ورأوا أولادهم يكبرون وسط مفاهيم غربية، واحتكّوا بكثير من أمور الحكم والديمقراطية والحرّيات، ولم يكن غريبًا إذن أن يقول الغنّوشي إنّه لا نيّة لدى حركته لمنع الخمور أو ارتداء مايوه البحر للنساء.

انطلاقًا من ذلك فإنّ «التمكين» وعدم إثارة الغرب، وطمأنة الشارع العربي الثائر بربيعه المتعدّد الانتماءات والأيديولوجيات، والحفاظ على علاقات اقتصادية وسياسية واسعة مع الغرب، صارت العناوين البارزة للإخوان المسلمين في سياق وصولهم إلى السلطة والاستقرار فيها.

يتّفق معظم باحثي العلوم الاجتماعية في الوطن العربي على أنّ أفكار العلمانية واليسار انحسرت كثيرًا في العقود الماضية. بعض اليسار أغراه المال، كما حصل مع بعض الشيوعيين واليساريين والقوميين في لبنان، حين التحقوا بالرئيس الراحل رفيق الحريري، وبالغوا في ارتزاقهم وتذلّلهم (من دون أن تغفل طبعًا قناعة قليلين منهم بالبديل الحريري من مشاريعهم). وبعضهم الآخر أدرك العجز عن تحقيق الأماني خصوصًا بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي. وكلّما تضاءل حضور هذه التيارات اليسارية والقومية والعروبية، صار الإسلاميون بجناحيهم المتطرّف والمعتدل يغطّون النقص الكبير في الأيديولوجيات. ساعدهم على ذلك فقر حال شعوبهم وغطرسة وفساد بعض الحكّام، وقدرتهم على مساعدة الناس عبر نشاطاتهم الإنسانية والاجتماعية، أو من خلال «تنفيس» الاحتقان الشعبي بالشعارات المتحدّية للسلطات.

كان جزء لا بأس به إذن من الرأي العام العربي مؤهّلًا لاستقبال موجات الإخوان وإيصالهم إلى السلطة، خصوصًا حين مال الرأي العام الغربي إلى ذلك أيضًا، وكان لافتًا أنّ الشعارات التي رُفعت في كلّ الثورات العربية غيّبت إسرائيل وأميركا. ركّزت الشعارات أكثر على الرؤساء والأنظمة الواجب إطاحتهم. لم يكن الصراع العربي الإسرائيلي محوريًا في الثورات. غابت السياسة الخارجية تمامًا عن شعارات الثائرين.

نظرت واشنطن بشيء من الارتياح إلى ذلك. قلقت كثيرًا في البداية على حلفائها. سعت لإبقاء مبارك وبن علي في السلطة. ترنّح الموقف الفرنسي أيضًا خصوصًا حيال تونس. لكن حين تبيّن أنّ تسونامي الشعوب

أقوى من كلّ الكوابح، وُضعت استراتيجية أميركية وغربية سريعة وعشوائية. تلقّفت تلك الثورات وهي حتى اليوم ما زالت تسعى لاحتواء ما حصل وتوجيهه، بحيث تبقى المحافظة على المصالح الغربية من جهة، وحماية إسرائيل من جهة ثانية، ويجري الإيحاء بمواكبة التطوّرات المجتمعية والسياسية العربية.

تعدّدت اللقاءات بين المبعوثين الأميركيين وإخوان مصر. دُعي الشيخ راشد الغنوشي إلى الولايات المتّحدة. استُقبل مصطفى عبد الجليل بحفاوة كبيرة في فرنسا بعد تولّي مجلسه السلطة في ليبيا. حدث احتضان كبير للمجلس الوطني السوري في الغرب المدرك تمامًا أنّ جزءًا كبيرًا من أركانه من الإخوان المسلمين. وبادل الإخوان المسلمون الغرب انفتاحه بانفتاح مماثل. سارع إخوان مصر إلى تأكيد استمرارية المعاهدات الدولية. قال قادتهم إنّ مجلس النوّاب الذي صادق على كامب-دايفيد هو وحده المخوّل تعديلها أو إلغاءها. أكّد الغنوشي في معهد واشنطن المتّهم بالقرب من إسرائيل أنّ «دستور تونس الجديد لن يحتوي على موادّ تدين إسرائيل ولن يشير الدستور إلى دولة غير تونس»، معتبرًا أنّ الأولوية بالنسبة إليه الآن هي «معالجة مشاكل بلاده وبينها مليون عاطل عن العمل». كذلك فعل حزب العدالة والتنمية في المغرب، الذي اعترض لمّ وافق على التطبيع بين المملكة المغربية وإسرائيل وكان لا يزال في الحكومة.

العلاقات بين أميركا والغرب والإخوان تطوّرت سريعًا وعلى نحو لافت. صارت الناطقة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند تقول من دون أن يرمش لها جفن إنّ «جماعة الإخوان المسلمين في مصر قدّمت للولايات المتّحدة ضمانات بالنسبة إلى احترام معاهدة السلام مع إسرائيل، وقد قطعوا لنا تعهّدات بهذا الشأن». وتسابق حزب النور السلفي وجماعة الإخوان في مصر على تبرير أو تكذيب أو تصويب ما نُقل

عنهم من سعى للانفتاح أو الحوار مع إسرائيل. لكن أحدًا لم يقل صراحة ما هو مستقبل الصراع، وهل إسرائيل لا تزال عدوّة، وهل العمل المسلّح ضدّها هو الأساس أم السلام هو عنوان المرحلة المقبلة.

سارع الليبراليون والناصريون وبعض التيّارات القومية إلى اتّهام الإخوان بمغازلة الغرب. ردّ الإخوان على الاتهام بآخر يقول إنّ الليبراليين والناصريين لا يريدون للإسلام أن ينتصر.

اضطرّ الدكتور رشاد بيومي، نائب المرشد العام للإخوان في مصر، للتذكير بأنّ إسرائيل هي «كيان مغتصب ومحتلّ ولا يجوز الاعتراف به وأنّ معاهدة السلام مع إسرائيل لا تزال محلّ النقاش ومن الجائز أن يُستفتى عليها الشعب المصري الذي لم يقل كلمته في هذه المعاهدة». وأكّد أنّه «لا يقبل أن يجالس إسرائيليًا مجرمًا على طاولة مناقشة». قيل إنّه ردّ أيضًا على تصريحات حزب النور السلفي حيال احترام معاهدة السلام.

تسرّبت معلومات تفيد بأنّ الخارجية الإسرائيلية طلبت من سفيرها في القاهرة إجراء اتّصالات مع الإخوان. سارع الناطق الرسمي باسم الإخوان وعضو مكتب الإرشاد محمود غزلان إلى نفي ذلك قائلًا: «إنّ الإخوان يرفضون تمامًا أيّ لقاءات أو حوارات أو تواصل مع الكيان الصهيوني، وهم يعلمون ذلك جيّدًا». ذكّر بأنّ موقف الإخوان هو «رفض قاطع للوجود الصهيوني على أرض فلسطين، ومطالبة بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر». اعترف السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة إسحاق ليفانون بأنّه نصح الخارجية الإسرائيلية بالتحاور مع الإخوان لأنهم «براغماتيون وأقلّ تطرّفًا ممّا تعتقد إسرائيل»، لكنّه أكّد أنّ الخارجية منعته من ذلك. لكنّ كلّ ما تقدم لم يبدّد القلق الإسرائيلي من الإخوان، ولم يقنع إسرائيل بأنّ الجناح العسكري لحماس سوف يغيّر من استراتيجيته المقاومة.

عن هذا الموضوع. قال الكاتب الإسرائيلي شلومو تسزنا «في إسرائيل قلق فعليّ من صعود الإخوان المسلمين في مصر، ولا سيّما على خلفية مذهبهم الفكري وتصريحات رجالهم التي تضع معاهدة السلام في خطر». وكشف أنّ مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أوصى في ختام اجتماعاته الأخيرة «بتركيز الجهود مع إدارة أوباما على التخفيف من سذاجة الموقف الأميركي حيال ظاهرة الإخوان»، كما أوصى بدفع الدول الأوروبية لتشديد الضغوط، ذلك أنّ حاجة الإسلاميين إلى المساعدات والتسهيلات المالية الأوروبية تجعل الأوروبيين أكثر قدرة على التأثير فيهم، لكنّه يحذّر أيضًا من مستقبل العلاقات الروسية والصينية مع الجماعة.

الواقع أنّ القاعدة الشعبية للإخوان على امتداد الوطن العربي لم تكن لتقبل بإقامة علاقات مع إسرائيل، حتى لو اضطرّت القيادة إلى ذلك لأسباب آنية وفي سياق عملية «التمكين». كان من الصعب تخيّل الشارع المصري هادئًا إن قرّر الجيش الإسرائيلي اجتياح غزة بوحشيّة كما فعل عام 2009. قيل آنذاك إنّه لو أقدمت إسرائيل على عدوان غاشم على غزة، فإنّ إخوان مصر لا يستطيعون مناهضة قاعدتهم والبقاء مكتوفي الأيدي يتفرجون على رفاقهم في حماس يُقتلون تحت القصف الإسرائيلي. وهم أكّدوا ضمنيًا وفي اجتماعاتهم المُغلقة، أنهّم لن يقفلوا المعابر أو يردموا الخنادق والأنفاق كما فعل حسني مبارك.

وفي الأردن كان الإخوان المسلمون، الممثّلون بجبهة العمل الإسلامي، يطالبون الحكومة الأردنية بإلغاء معاهدة وادي عربة الإسرائيلية الأردنية. راحوا يقولون إنّ المعاهدة التي وُقّعت عام 1994 «قيّدت الأردن سياسيًا وخرّبته اقتصاديًا، وما عادت على الأردن في خلال السنوات الماضية إلّا بما هو سلبيّ». كان من الصعب تخيّل أيّ شارع عربي يحكمه الإخوان

هادئًا في حال اعتداء أو وحشية إسرائيلية، مهما كانت مصلحة القيادة الإخوانية بمهادنة الغرب وإسرائيل في لحظة «التمكين».

مع ذلك، فإنّ الإخوان والإسلاميين الدائرين في فلكهم بدوا على المستويين السياسي والدبلوماسي، كبيري المرونة حيال إسرائيل خلافًا للآمال التي كانت معلّقة عليهم قبل أن يحكموا. وصل الأمرُ بسياسة «التمكين» والحاجات الاقتصادية والمعاهدات الدولية إلى أن تدفع قياديًا إخوانيًا، كالشيخ راشد الغنوشي، إلى القول إنّ «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مسألة معقّدة وإنّ معظم الفلسطينيين قبلوا فكرة حلّ الدولتين، وإنّ هذه المسألة تعني اليوم الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر من أيّ طرف آخر وأنا معنيّ بتونس والجميع معنيّون بمصلحتهم الخاصّة». قالها الشيخ راشد رغم أنّ كلّ أدبياته السابقة كانت تقول عكس ذلك وتصبّ في خانة الدفاع عن فلسطين وأهلها إذا تغطرست إسرائيل. فهل تغيّرت الرياح الإخوانية حين وصلوا إلى السلطات من مصر إلى تونس فالمغرب وليبيا، أم تغيّر فقط الخطاب بانتظار فرص أفضل؟ خصومهم قالوا إنّ الإخوان تغيّروا، وإنّهم مهادنون للغرب وإسرائيل، بينما راحوا هم وحلفاؤهم يؤكّدون أنّ عقيدة الإخوان لا تتغيّر، وأنّ فلسطين هي الأساس، حتى لو أنّ الأولويات دفعتهم باتّجاه آخر... مؤقتًا.

رسالة مُرسي إلى الصديق الإسرائيلي

لعلّ كارثة «التمكين»، حلّت على الإخوان وصدمت كلّ من وضع أملًا فيهم، حين كُشف مضمون الرسالة التي وجّهها الرئيس المصري الإخواني محمد مُرسي إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز. فقد كانت وحدها كافية لنسف كلّ أدبيات الإخوان وتاريخهم رغم محاولات التبرير والتصحيح التي حصلت لاحقًا.

وهنا النصّ الكامل للرسالة:

صاحب الفخامة السيد شمعون بيريز رئيس دولة إسرائيل،

عزيزي وصديقي العظيم،

لما لي من شديد الرغبة في أن أطوّر علاقات المحبّة التي تربط لحسن الحظ بلدينا، قد اخترت السيّد السفير عاطف محمد سالم سيّد الأهل، ليكون سفيرًا فوق العادة، ومفوّضًا من قبلي لدى فخامتكم، وإنّ ما خبرته من إخلاصه وهمّته، وما رأيته من مقدرته في المناصب العليا التي تقلّدها، ممّا يجعل لي وطيد الرجاء في أن يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمّة التي عهدت إليه بها.

ولاعتمادي على غيرته، وعلى ما سيبذل من صادق الجهد، ليكون أهلًا لعطف فخامتكم وحسن تقديرها، أرجو من فخامتكم أن تتفضّلوا فتحوطوه بتأييدكم، وتولوه رعايتكم، وتتلقّوا منه بالقبول وتمام الثقة، ما يبلغه إليكم من جانبي، ولا سيّما أن كان لي الشرف بأن أعرب لفخامتكم عمّا أتمنّاه لشخصكم من السعادة، ولبلادكم من الرغد.

صديقكم الوفي،

محمّد مرسي

تحريرًا بقصر الجمهورية بالقاهرة

في 29 شعبان 1433

19 يوليو 2012

اشتعلّ خبرُ الرسالة كالنار في الهشيم. سارع المتحدّث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية ياسر علي إلى التبرير قائلًا إنّ رسالة الرئيس محمّد مرسي التي حملها السفير المصري الجديد، إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، والتي أثارت صيغتها جدلًا كبيرًا «كانت مطابقة لصيغة الخطابات الدبلوماسية»، المعتمدة لتقديم السفراء الجدد، وأكّد

أنّها مجرّد أمرٍ بروتوكولي وأنّ خطابات ترشيح السفراء الجدد موحّدة وليس فيها تمييز لأحد. اللافت هو أنّ الصحف الإسرائيلية كانت قد بادرت إلى نشر نصّ الرسالة. لعلّها أرادت بذلك إذكاء النار خصوصًا أنّها كانت المرّة الأولى التي يذكر فيها قائد إخواني رفيع اسم «إسرائيل» ويعتبرها «دولـة»، ويخاطب رئيسها بـ«عزيزي وصديقي العظيم»، ويختمها بالتمنّي لإسرائيل الرغد ويوقّعها بـ«صديقكم الوفيّ».

ليس مهمًّا إن كان الأمر نتج عن خطأ إهمالٍ أو كان خطأ مقصودًا أو أنّ طرفًا ثالثًا دخل على الخطّ لبعث الرسائل، من دون قراءتها ومعرفة خطورتها، أو لتعميمها. لكنّ الأكيد أنّ الإخوان في مصر كانوا، من خلال تعزيز علاقاتهم مع الولايات المتّحدة الأميركية والغرب الأطلسي، يُدركون تمامًا وجوب العبور بإسرائيل، وتغيير اللهجة بغية «التمكين»، وإلّا فبمَ يُفسّر أن يؤكّد السفير المصري الجديد آنذاك في إسرائيل عاطف محمد سالم سيّد الأهل استمرار التزام مصر تجاه معاهدة السلام، وأن يقول لدى تقديم أوراق اعتماده لبيريز إنّه «جاء برسالة سلام وليؤكد أنّ مصر تعمل من أجل تعزيز الثقة والشفافية وملتزمة بكلّ الاتفاقات التي وقّعتها مع إسرائيل».

يقول البعض إنّ الإخوان كانوا يريدون التمكّن من الحكم، وإنّهم لاحقًا كانوا سيتشدّدون أكثر حيال إسرائيل، ويقول آخرون إنّ ما فعلوه هو حصيلة مسار طويل وسرّي، بقي بعيدًا عن الأضواء في سياق العلاقة مع واشنطن الغرب، ثمّ إنّ فترة حكمهم القصيرة في مصر لم تسمح تمامًا بالحكم نهائيًا على نيّاتهم حيال فلسطين وإسرائيل. لكنّهم حتمًا أخطأوا في الانفتاح، لأنّهم فقدوا ورقتهم الأساسية في التمايز عن عهد مبارك، وأسهموا أيضًا بتضييع البوصلة، وأثبتوا أنّ الوصول إلى الحكم كان أهمّ من كلّ المبادئ التي جاهروا بها خصوصًا في الصراع العربي الإسرائيلي. فهل كان كلّ هذا لأجل التمكين ثمّ العودة إلى الثوابت؟ لا نعلم، لكن

قبولهم كامب دايفيد في مصر، وسكوتهم عن التطبيع في المغرب، ورسالتهم الرئاسية إلى بيريز، ومهادنتهم في تونس وغيرها طرح أكثر من سؤال. وإلا فكيف وصل الأمر بالقيادي الإخواني السوري علي صدر الدين البيانوني إلى القول: «إنّ إسرائيل موجودة ويحق لها العيش بسلام». لا شك في أنّ مثل هذه المواقف أفقدت الإخوان كثيرًا من صدقيّتهم حيال الصراع مع إسرائيل، ذلك أنّها ناقضت كلّ تاريخهم وتصريحاتهم العلنية.

لعلّ هذا الموقف الذي أفقدهم جزءًا كبيرًا من شعبيتهم، سهّل لاحقًا إطاحتهم في مصر، خصوصًا أنّ إقصاءهم أعقب أيضًا إعلان مُرسي القطيعة مع سورية، وهو أمر ما كان الجيش المصري ولا الدبلوماسية المصرية يُفكّران يومًا في الوصول إليه، فمصر حتى اليوم تعتبر أنّ الجيش السوري هو الجيش الأول منذ أيّام الوحدة، بينما الجيش المصري هو الثاني. ثمّ إنّ الخلاف مع النظام السوري شيء والعلاقة مع سورية شيء مختلف تمامًا.

العراق... اغتيال أقدم الحضارات

حجبت انتفاضات وثورات «الربيع العربي» سريعًا الذكريات الأليمة لاجتياح العراق. نسي العالم في أقلّ من 7 سنوات ما حصل في عام 2003 حين اجتاحت أميركا وبريطانيا إحدى أقدم الحضارات الإنسانية الممتدّة إلى آلاف السنين، بعد حصار قتل 800 ألف طفل في أعقاب اجتياح صدّام حسين للكويت، وخطيئته الكبرى بحق دولة جارة وشقيقة وبحق شعبه. نسي العالم أنّ السببين اللذين تسلّحت بهما الجيوش الأميركية والبريطانية لاجتياح العراق، أي أسلحة الدمار الشامل وتعامل صدّام حسين مع القاعدة، كانا كذبتين اعترف قادة البلدين بهما لاحقًا. لكنّ أحدًا لم يُلاحَق ولم يُحاسَب. فالعرب كانوا غارقين باقتتالهم أو بضعفهم وقلقهم، والضمير العالمي بقي ينام ويصحو وفق مصالح العالم القويّ.

ما حصل في العراق كان كارثة إنسانية كبرى لا تزال تجرجر تبعاتها حتى اليوم. وقد حُكي الكثير عن حجم تلك الخسائر التي يمكن اختصارها بالآتي:

نهب المتاحف لتزوير التاريخ

لم يتعرّض تراثٌ ثقافيٌ في العالم لتخريبٍ ودمارٍ وسرقة على نحو ممنهج، مثلما تعرّض له التراث العراقي طيلة العقود الأربعة الأخيرة على أقلّ تقدير، وإن كانت عمليّة إخراج القِطع الأثرية من العراق، مِن قِبَل جامعي الآثار الأجانب، بدأت مبكرًا منذ منتصف القرن التاسع عشر. هكذا شرح لي وزير الثقافة العراقي الباحث والخبير في شؤون الآثار الدكتور عبد الأمير الحمداني[1] (رحمه الله) قبيل وفاته بفترة قصيرة.

لم تكن عمليات نهب أقدم آثار إنسانية في العالم من قبيل الصدفة، ولا كانت فقط للتجارة، بل ارتبطت بأيديولوجيات وقناعات دينية أعمق وأخطر ممّا بدا. هذا مثلًا ماكغواير جيبسون من المعهد الشرقي العريق في جامعة شيكاغو، يكشِف أنّه نبّهَ وحذّرَ وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين منذ بداية حرب الخليج الأولى، مِن أنّ عمليّات نهب وتدمير ستجري، سائلًا: لماذا لم تتمّ حماية المواقع الأثرية التاريخية؟ وإن كان لصوص السياسة والآثار ومافيات المال نهبوا لأجل المال والتجارة أو لتزوير روايات التاريخ فلماذا سمحت دول عربية بأن تمرّ المسروقات عبر أراضيها؟ لا بل وأن تتحوّل بعض أسواقها إلى معارض لبيع الآثار العراقية المنهوبة بعد التدمير تمامًا كما فعلت دول غربيّة أخرى، وفق ما نقرأ في الكتاب القيّم بعنوان «الكارثة» الذي ترجمه وحرّره الباحث في مجال الآثار عبد السلام صُبحي طه. وما حصل في العراق، رأيناه أيضًا في سورية ومصر (وإن بنسبة أقلّ في هذه الأخيرة).

كان واضحًا أنّ أحد أخطر الأهداف من سرقة التاريخ السومري والكلداني والأشوري والسرياني واليهودي، هو العمل على كتابة رواية جديدة للتاريخ، تقول إنّ اليهود كانوا هنا قبل الجميع، وإن حضارتهم

---

[1] عبد الأمير الحمداني، مقابلة مع المؤلف، لبنان، 2018.

هي الأساس، ولعل همجية «داعش» التي حطّمت التماثيل والآثار لم تكن سوى الجزء الظاهر من مخطّط أكثر خطورة. أراد «داعش» فعلًا قتل التاريخ بذريعة تدمير الأصنام، لكنّ الحقيقة تقتضي الاعتراف أيضًا، بأنّ خلف هذه الصور التي رأيناها على الشاشات العربية والدولية، مافيات دولية نهبت الآثار قبل أن يُدمّر «داعش» ما بقي منها، وأنّ خلف تلك الصور فرقًا إسرائيلية واستخبارات غربيةً مدرّبةً تدريبًا عاليًا، سرقت الآثار من مصر وفلسطين، ثمّ غزت العراق وليبيا واليمن، ومدّت جسور نهب التاريخ والحضارة إلى سورية.

لم تجد إسرائيل حتى اليوم ما يبرّر روايتها التاريخية المختلَقة، فوجدت في الآثار العربية والمخطوطات القديمة في متاحف الغرب، وثائق تستطيع تزويرها لتكتب رواية مختلقة.

قدّم المؤرخ والباحث الإسرائيلي صاحب الضمير الأكاديمي الحيّ إسرائيل فلنكشتاين في كتابه «التوراة مكشوفة على حقيقتها»[2] المعلومات الآتية:

– إنّ العديد من أحداث التاريخ التوراتي لم تحدث لا في المكان ولا بالطريقة والأوصاف التي رُويت في الكتاب المقدّس العبري.

– إنّ بعض أشهر الحوادث في الكتاب المقدّس العبري لم تحدث مطلقًا.

– أورشليم لم تكن سوى قرية نائية وصغيرة في منطقة هضبية.

– إنّ أسفار الكتاب المقدّس العبري الخمسة الأولى – على الأقلّ – قد كتبها ثمّ وسّعها وزيّنها لاحقًا محرّرون مجهولون، ومراجعون متعدّدون على مدى عدّة قرون.

---

[2] إسرائيل فنكلشتاين وليل سيلبرمان، التوراة اليهودية مكشوفة على حقيقتها، ترجمة سعد رستم، دار صفحات للنشر والدراسات.

- إنّ هذا التاريخ تمّ تأليفه أثناء فترة النفي في محاولة للحفاظ على تاريخ وثقافة وحضارة وهويّة الأمّة المقهورة، بعد كارثة دمار أورشليم... وإنّ أجزاءً أخرى قد أضيفت بعد قرون.

– إنّ الهجرة الغربية المفترضة لمجموعات من بلاد ما بين النهرين نحو كنعان لم تعد صالحة.

– بروز «إسرائيل» المُبكّر كان نتيجة لانهيار الثقافة الكنعانية، وليس سببًا له. وأغلب «الإسرائيليين» لم يأتوا من خارج كنعان، بل ظهروا من داخلها، ولم يكن هناك خُروج جماعي من مصر، بل لم يكن هناك غزو وفتح عنيف لكنعان. وأغلب الذين شكّلوا «الإسرائيليين» الأوائل، كانوا أناسًا محليّين أي نفس الناس الذين يحضرون في المرتفعات طُول فترة العصرَيْن البرونزي والحديدي. كان «الإسرائيليون» الأوائل – من شخرية السُّخريات – أنفسهم، أصلًا، كنعانيّين.

كان لا بُدّ إذن من نهب المخطوطات الموجودة في متاحف العراق، وربّما مصر أيضًا، لتأكيد رواية يهودية مُخترعة عن فلسطين. وقد كان لافتًا للنظر في هذا السياق عدد المخطوطات التي نُهبت من العراق.

ماذا في المنهوب أولًا؟

– أكثر من 110 مخطوطات يهودية يعود تاريخها إلى أكثر من 2500 عام مكتوبة باللغة المسمارية وتعود إلى فترة السبي البابلي، راحت تُعرض علنًا في متحف «أراضي الكتاب المقدّس في القدس».

– أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية وصول «مخطوطة» التوراة العراقية إلى إسرائيل، بعدما سرقتها القوّات الأميركية في بغداد عام 2003، وقالت إنّ المخطوطة رُمّمت في سبعة أشهر وستُستخدم للصلاة اليومية في القدس.

– الدكتورة أميرة عيدان، مديرة المتاحف العراقية، قالت في ندوة في لبنان عام 2013، إنّ المتحف العراقي في بغداد فقد عام 2003، أي مع الاجتياح الأميركي البريطاني، 15.000 قطعة أثرية من أصل 134.000 مسجّلة في مخازنه.

– أعلنت وزارة السياحة والآثار العراقية احتجاجها الرسمي على سرقة جزء من أرشيفها القومي وتهريبه إلى إسرائيل، رغم أنّ ملف إعادة الآثار المنهوبة من العراق إلى إسرائيل كان ينبغي أن ينتهي عام 2005، وطالبت مركز «نارا» الأميركي الذي يقوم بصيانة وترميم الأرشيف العبري العراقي، بتقديم إجابات واضحة عن سرقة المخطوطة.

– كشف باحث الآثار العراقي عامر عبد الرزاق الزبيدي أنّ تنظيم داعش الإرهابي هرّب آلاف القطع الأثرية من العراق إلى مختلف دول العالم عبر تركيا وإسرائيل.

– عضو لجنة السياحة والآثار النيابية في العراق، حسين الشريفي، كشف أيضًا أنّ تنظيم «داعش» سرق آثار محافظتي نينوى وصلاح الدين وهرّبها إلى إسرائيل وأميركا.

– عام 2010، اعترف الناطق باسم وزارة السياحة والآثار العراقية عبد الزهرة الطالقاني، بوجود آثار عراقية منهوبة في إسرائيل، وقال إنّ من نهبها هو عصابات منظمة بحماية الغزو الأميركي واستخبارات دول إقليمية. معظم ما سُرق يعود إلى عصور سومرية وبابلية.

– أكدت الناطقة بلسان سلطة الآثار الإسرائيلية، يولي شفارتس، أنّ عشرات القطع الأثرية قد وصلت في السنوات الأخيرة من العراق إلى إسرائيل، وهي تعود إلى حقب تاريخية مختلفة.

– معظم التراث اليهودي، وبينه لوحة تاريخية كانت السلطات العراقية تمنع حتى تصويرها، اختفت وذهبت إلى إسرائيل.

– خبير الآثار الدكتور بهنام أبو الصوف، لم يتّهم إسرائيل فقط بالسرقة بل بتخريب وطمس الآثار وبنهب ما يعود إلى عهد الأشوريين، وبين المنهوب منحوتات ولوحات لحملات سنحاريب وأبيه سرجون وآشور بانيبال ونبوخذ نصّر البابلي.

– النائب العمالي الإسرائيلي السابق، موردخاي بن بورات، المشرف على «مركز تراث يهود بابل»، وهو من أصل عراقي، قال لصحيفة «هآرتس» في أواخر حزيران/يونيو 2010 إنّ المخطوطات «اشتريناها من لصوص».

– د. بشار خليف وهو طبيب سوري وخبير بالآثار، يقول إنّ العراق بعد احتلاله شهد نشاطًا واسعًا لممثّلي الوكالة اليهودية والموساد، بالتنسيق المباشر مع مركز العمليات المشترك للموساد ووكالة الاستخبارات الأميركية، ما أدّى إلى وضع اليد على المكتبة اليهودية القديمة الموضوعة في مبنى المخابرات العراقية، التي تضمّ تحفًا نادرة، من كتب التوراة والتلمود والكابالا والزوهار المكتوبة على لفائف البردى وجلد الغزلان، ويعود تاريخها إلى فترة السبي البابلي لليهود في الألف الأول قبل الميلاد، وتشير المعطيات إلى أنّ كلّ هذا نُقل إلى إسرائيل.

– مع بدء الحرب على العراق، قدّمت المذيعة الإسرائيلية ميكي حايموفيتش برنامجًا في التلفزيون الإسرائيلي، قالت فيه: «ينبغي أن يبادر طيّارو التحالف إلى قصف الأماكن الأثرية من البرّ والبحر والجوّ لأنّها أخطر من أسلحة الدمار الشامل ولا يمكن التخلّص من الإرهاب الشرقي إلّا بتدمير شامل للتاريخ».

– قال الدكتور محمد الكحلاوي، الأمين العام لاتحاد الأثريين العرب، إنّ «إسرائيل اعتادت نهب وسرقة الآثار المصرية القديمة منذ عدوان 1967»، وتبيّن فعلًا أنّ هذه سياسة ممنهجة تهدف إلى تغيير تاريخ المنطقة واختراع تاريخ يناسب إسرائيل.

– كشف الدكتور عبد الرحمن العايدي، مدير الإدارة المركزية لآثار مصر الوسطى، أنّه في الشهور الأولى لثورة يناير كانت سرقة المتحف المصري مدبَرة، وأنّ الآثار التي نُهبت، خاصّةً التي تعود إلى عهد أخناتون والملك توت عنخ آمون، إنّما هي من النوع الذي يسعى وراءه اليهود لإثبات عبرانيتهم ولإثبات حقهم في مصر.

– كشف نور عبد الصمد، المدير العام للمواقع الأثرية في مصر، أنّ إسرائيل قامت بعمليات تهريب وثائق مهمّة، وآثار ومخطوطات مصرية، أبرزها إنجيل يهوذا الموجود ضمن وثائق نجع حمادي، وأنّ إسرائيل نقلت، بمساعدة الجمعية الجغرافية الأميركية التي يرأسها اليهودي روبرت ميردوخ، الإنجيل إلى اليونان ثمّ أميركا، وهو الآن في مدينة جنيف بسويسرا، تمهيدًا لنقله إلى إسرائيل. وقال إنّ مصر استرجعت فقط بعض الوريقات من إنجيل يهوذا بما يمثّل 5٪ فقط منه، بينما لا يزال الباقي مفقودًا.

الأمر نفسه أوضحه الدكتور يوسف خليفة، مدير إدارة المضبوطات الأثرية، الذي تحدّث عن سرقة 74 قطعة آثار من المتحف المصري، أثناء الانفلات الأمني الذي حصل خلال ثورة 25 يناير، أهمّها تمثال أخناتون.

ماذا في التحليل ثانيًا؟

يضع الوزير العراقي عبد الأمير الحمداني الإصبع على أخطر جرح يتعرّض له التاريخ والتراث والحضارة في الوطن العربي، من خلال عمليات النهب المنظّمة هذه، فيقول: «للأسف، هناك مَن يستكثر على العراقيين وعلى السوريين أنّهم بدأوا الحضارة في الألفية الخامسة قبل الميلاد، فمرّةً ينسبون هذه الحضارة وهذا البدء إلى كائناتٍ فضائيةٍ جاءت من السماء أو من الفضاء أو ما يُسمّونها الـ«الأنوناكي»، ومرّةً ينسبون هذا التراث إلى أقوامٍ جاءت من آسيا الوسطى ومن الهند، إلخ.

ما أقصده، ليس فقط حملة للتدمير والنهب والتخريب، يُمكن أن تُفهَم في سياقها التجاري مثلًا، لكن ما لا يُفهَم هو التسطيح والتجهيل الذي مورِس ويُمارس الآن على جيل الشباب، في أنّهم ليسوا أصحاب هذه الأرض، وأنّهم على قطيعة مع سكّان الأرض الأصليّين، وأنّ هذه الحضارة لا تمتّ لهم بصلة. قلّة الوعي الآثاري وانعدام المسؤولية هما أخطر من عملية النهب ومن عملية الحفر العشوائي. أن تقطع الإنسان عن جذوره، وأن تُحيل هذا الإرث الحضاري المُتراكم المتواصل المُتراص مرّةً إلى كائناتٍ فضائيةٍ ومرّةً إلى أقوامٍ أجنبية، هذا هو الخطير في الأمر. الخطير أنّك تقطع الجذور، وأنّك تعمل باستمرار على هذا القطع الثقافي بين الناس وبين الجمهور. من هنا جاءت عمليات النهب، التي لم تحصل فقط من أجل التجارة بل من خلال الجهل، من خلال التسطيح، من خلال قلّة الوعي، من خلال عدم المسؤولية بأنّهم أصحاب هذه الأرض». يضيف الحمداني الذي كان حتى وفاته متأثّرًا بمرضه في أميركا يجاهد لإعادة الآثار إلى بلاده: «في الحقيقة، عمليات النهب بدأت بعد 1991، بعد حرب الخليج الأولى توالت هذه العمليات للنهب والسرقة، لكنّها أصبحت أكثر وضوحًا خلال حرب 2003 وبعدها، حينما بدأت عصابات النهب تتوالى على المواقع الأثرية تقريبًا جنوبي بغداد، المنطقة التي تقع إلى الجنوب من بغداد إلى الناصرية، التي حدثت فيها عمليّات سرقة ونهب ممنهجة. وتوالت هذه العمليات خلال سنوات 2003 و2004 و2005 وكان مُستهدفًا جميع المواقع الأثرية التي تقع في هذه المنطقة، والكارثة التي حصلت ليست فقط سرقة المتاحف. في المتاحف لدينا سجلّات واضحة تُظهِر هذه القِطع وتصوّرها وتوثّقها وفي الإمكان المطالبة بها. ما نُهِب من المواقع الأثرية هو في الحقيقة آلاف القطع، التي ليس لها تسجيل وليس لها وثائق ربّما للمطالبة بها. ما حدث هو أيضًا كارثة في اتّجاه أنّ السارقين والناهبين استباحوا المواقع

الأثرية، بمعنى أنهم استخدموا أدوات حديثة (جرافات)، في نهب الآثار وهذا أضاع السياق الأثري. حينما ينتزعون قطعة أثرية من مدينة ما يدمّر السارقون المعابد والأبنية والمشاهدات، حتّى يصلوا إلى هذه القطع، وتبدأ هذه السلسلة من الناس البسطاء الذين هم في الأرياف، ثمّ تُصدَّر هذه الآثار، تُهرّب عن طريق وسطاء ثم تُجّار محليّين إلى تجّار دوليين وتخرج إلى دول الجوار».

معروفٌ أنّ قرار مجلس الأمن رقم 2199 الصادر في شباط/فبراير 2015 يمنع قطعيًا بيع الآثار والاتجار بها ويقول:

• يُطلب من جميع الدول الأعضاء اتّخاذ التدابير المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية وسائر الأصناف ذات الأهمّية الأثرية والتاريخية والثقافية والعلمية النادرة والدينية التي نُقلت بصورة غير قانونية من العراق منذ 6 آب/أغسطس 1990 ومن سورية منذ 15 آذار/مارس 2011.

• تُحظر التجارة عبر الحدود في هذه الأصناف، ممّا يتيح في نهاية المطاف عودتها الآمنة إلى الشعبين العراقي والسوري. ويدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمات الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة، بحسب الاقتضاء في تنفيذ هذه الفقرة.

الواقع أنّ العالم يكذب ولا يفعل شيئًا، وحين يتعلّق الأمر باغتيال الوطن العربي تصبح لدينا أدلّة. فاللجنة المالية في مجلس النوّاب العراقي، كشفت أنّ «داعش» باع آثار العراق بقيمة مليار و200 مليون دولار، وخصوصًا أنّ 23 مزادًا في دول العالم تعرض وتبيع الآثار العراقية، وكان آخر المزادات، مزاد كريستي في نيويورك، لكن المصيبة الأكبر في النهب والجهل والتآمر تكمن في أنّ دولًا عربية عديدة شاركت في

تسهيل النهب والاتجار بتاريخ العرب وحضارتهم، من خلال فتح مطاراتها ومرافئها وأسواقها لتهريب وبيع هذه الآثار.

ربّما عن تآمر أو جهل، سهّلت هذه الدول العربية لإسرائيل اختراع سردية ملفّقة حول التاريخ. وفي هذا السياق يشرح الباحث في الآثار عبد السلام طه[7]: «إنّ القضية بدأت حصريًا في القرن التاسع عشر، بغية تأصيل لسرديّة اعتُبِرت المصدر الوحيد لقراءة التاريخ على مدى قرون. لكن لاحقًا، ما حدث أنّ هؤلاء الذين نقول عنهم مستشرقون، وبعضهم رحّالة وبعضهم مغامرون، جاؤوا إلى أرض العراق كما ورد، وذهبوا إلى مصر وإلى سورية، بحثًا عن تأصيل السردية، هذه السرديّة هي سرديّة الكتاب المُقدّس. لذلك ذهبوا إلى بابل وإلى نينوى. المُشكلة الأساسية التي حدثت أنّ ما وجدوه من موروث ثقافي لهذه الأرض وأهل هذه الأرض، ذاكرة هذه الأرض، في الحقيقة أحيانًا يتقاطع مع السردية التاريخية التي جاؤوا بها، وهذا ما شجّعهم أكثر وأكثر في أن يصدروا قرارات أمميّة، عصبة أمم، أمم متحدة، يونيسكو، لكي يضمنوا أنّ ما قبضوا عليه من إرث ثقافي لأهل الأرض وذاكرة هذه الأرض يحوزونه ويقبضون عليه، لكيلا يتقاطع مع النصّ السردي الديني التاريخي، الذي يؤسّس أيديولوجيًا لدولة وكيان يستمدّان شرعيتهما من هذه السردية».

يضيف الكاتب نفسه: «لذلك، مَن قام بما قام به، قام به لغرض، نعم ربّما هنالك عصابات ومافيات تتاجر بالإرث، وأيضًا نحن في الثمانينيات نعلم جيدًا أنّه حصل انهيار في السوق المالية (Crash) وانتشرت أعراض عن الاستثمار بالأسهم، ولدينا معلومات بيانية من المزادات ودور المزادات، أي إنّنا نستخدم اللغة بلسان أهل اللغة نفسها، ورأينا هجومًا على الإرث الثقافي والآثار، لمُجرّد أنّ الاستثمار لم يعد مُجديًا في الأوراق المالية

---

[7] عبد السلام طه، مقابلة مع المؤلف عبر الهاتف من الأردن، 2018.

والأسهُم. لكن الأهم يبقى أنّ هناك مَن يُفتّش عن تأصيل لواقع على الأرض وتزوير وتلفيق التاريخ وكتابة رواية جديدة لإسرائيل واليهود».
يتابع طه: «في عام 2015 أُقيم معرض في مدينة القدس المُحتلّة، في متحف «كتاب القدس» أو «الكتاب المقدّس» أو «متحف التوراة» كما يُصطلَح عليه. عُرِضت فيه ألواح مسمارية أو قطع نُسمّيها رُقُمًا مسمارية بابلية، ترقى إلى القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد، هذه تذكُر أيضًا تفاصيل عن حياة المُرحَّلين، لا نقول المَسْبيّين. كلمة سبي هي كلمة توراتية، أتمنّى أن تكون حذرين في استخدامها. بل هم مُرحَّلون تمّ ترحيلهم كما رحّلت الإمبراطورية الرومانية. لماذا لا نقول السبي الروماني ونقول الترحيل الروماني بينما في بابل سبي؟ هو ليس سبيًا أشوريًا وليس سبيًا بابليًا، بل هو ترحيل وهي سياسة متّبعة، وليست ضدّ مجموعة سكّانية معيّنة من منطقة معيّنة. الشيء المُهمّ الذي وجدناه أستاذ سامي أنّ ما فضحته هذه الألواح هو أنّها فضحت فكرة المظلومية. وجدنا أنّ الناس يُتاجرون ويشتغلون، بل إنّ أحد أوّل المصارف ودور إقراض الأموال ربّما بدأ في بابل وفي نُفّر، وهما من الأمكنة التي ذهب إليها المرحّلون، الأعداد التي تحدّثت عنها السردية التاريخية الأُخرى الدينية تقول ثمانون ألفًا، بينما نحن عندنا بالأرقام بحدود ثلاثة آلاف، هناك حالتان حدّثنا في بابل، ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف. مَلِك هؤلاء أو رئيس القبيلة أو العشيرة الذي جاء من فلسطين المُحتلّة الآن والتي هي فلسطين سابقًا، هذا الرجُل أقامه العاهل البابلي نبوخذ نصّر الثاني في قصره، وقد وجدنا أيضًا ألواحًا تقول إنّه قد خصّص له ما نُسمّيه مؤونة له ولعائلته، أي إنّه لم يرد في مُدوّنات العراق ما ورد في السردية التاريخية اليهودية، بل تتقاطع في النهاية معها».

وضع الباحث ماكفواير جيبسون من جامعة شيكاغو الإصبع على الجرح، حتّى قبل اجتياح العراق، ويقول: «كنت قد توقّعت أن تجري

عمليات النهب نتيجة سقوط الحكومة في بغداد، لذلك اتّخذت بعض الإجراءات لمُحاولة منع ذلك. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2002، أرسلت إلى وزارة الخارجية مُحذِّرًا من احتمال نهب العراق والتلال الأثرية والمواقع التي ستتعرّض للحرب، وأشرتُ أيضًا إلى عمليّة النهب الكبيرة التي حدثت في المواقع الأثرية في الصحراء». ذهب جيبسون إلى العراق في بداية الشهر الخامس من عام 2003، برفقة مجموعة من الأساتذة من الجامعات الأميركية، بغية التحذير من نهب الآثار وحمايتها، ولا يزال حتى اليوم يناضل من أجل ذلك، فيما الكثير من العرب نائمون أو متآمرون. ومن حسن الحظ أنّ العراق نجح في خلال السنوات الأخيرة في استرداد أكثر من ألفي قِطعة أثرية ونحو 21,660 قطعة عُملة. أمّا عملية استرداد الآثار العراقية المنهوبة مِن إسرائيل، فتبدو معقدّة جدًّا، إن لم تكن أمرًا مُستحيلًا. كيف تُعيد إسرائيل ما يُناقض روايتها المختَلَقة؟ في هذا السياق يقول عبد السلام صبحي طه: «من خلال الصور، قبل ثلاثة أشهُر أقامت إسرائيل معرضًا في تل أبيب على أغلب الظنّ. المتحف يتعلّق بأربعين ألف قطعة خلال أربعين سنة. أربعون ألف قطعة عُرِضت، والكتيِّب موجود ومتوافر لمن يُحب أن يقتنيه، ويتعرّض لموضوع مهمّ، وهو أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبضت على التجّار وبعض المُقتنين، وعرضت المُقتنيات داخل معرضٍ خاصّ، وبعضٌ منها، جزؤها الأساسي جاء من العراق، وأجزاء أخرى من سورية ولبنان والأردن وفلسطين ومصر. كيف حصلت عليها؟ من باع، ومن سهّل ومَن هرّب، ومن فتح الحدود لتمرير آثار من المُفترض أنّ القانون الدولي والقوانين المحلية تُعاقب عليها؟

اعترفت إسرائيل بحصولها على 1800 قطعة عراقية. هل تستطيع مثلًا منظمة اليونسكو الإسهام بإعادتها، علمًا بأنّ إسرائيل خرجت من المنظمة الدولية بسبب دخول دولة فلسطين إليها؟ تُضاف إلى ذلك

نقطة مهمّة، تتعلّق بالفرق بين المتحف المحلّي العراقي والمتاحف الكولونيالية، أي تلك التي تأسست في خلال فترة الانتداب الاستعماري البريطاني الفرنسي الألماني. فقد قرّرت هذه المتاحف في حينه الاستحواذ على كافة المعارف الموجودة على الكرة الأرضية، وهنا بالضبط بدأ نهب التاريخ العراقي بوقاحة قلّ نظيرها، ولم يفعل العرب شيئًا لإعادتها، بينما هم يشترون قطعًا أثرية للمتاحف الحديثة بأغلى الأثمان. ففي المتحف البريطاني يوجد 130 ألف رقيم مسماري عراقي، ولا يحق حتى لأهمّ مسؤول عراقي أن يذهب ويدرسها، بلا موافقات خاصّة ومعقّدة، لا بل إنّ بعض هذه القطع يُمنع الاقتراب منها أو فحصها أو دراستها أو الاطّلاع عليها. وفي الإطار، قال لي وزير الثقافة العراقي عبد الأمير الحمداني: «إنّ كلّ هذا لدليلٌ قاطع على وجود منهجية دقيقة وخطط مدروسة منذ أيّام الانتداب لأخذ كلّ التاريخ من أقدم الحضارات الإنسانية، والتصرّف بها لاحقًا، وتقنين الاطّلاع عليها والتحكّم بها، هذا طبعًا ما عدا الذي أُخفي منها وقد يكون كبير الأهمّية».

في ليبيا أيضًا تعرّض التراث العريق للنهب الممنهج، فنقرأ أنّ آلاف القطع النقدية والأثرية الثمينة قد سُرقت من خزانة البنك التجاري ببنغازي خلال الثورة الليبية. ومن اليمن، نُهب معظم التراث اليهودي ومخطوطات قديمة عن تاريخ الحضارة اليمنية العريقة.

أطلقت منظمة اليونيسكو مشكورة مبادرة بعنوان «متّحدون مع التراث» لحماية وصيانة الآثار العراقية والعربية. كذلك قدّمت اليابان مليونًا ونصف مليون دولار لليونيسكو لدعم هذه المبادرة، بينما العرب الذين لم يفعلوا شيئًا، راحوا في المقابل يسهّلون عمليات النهب والاتجار بأقدم الحضارات الإنسانية في الوطن العربي. أسهم العرب عن غباء أو جهل أو استهتار، بتسليم إسرائيل مفاتيح لاختراع تاريخ لها، وأسهموا

بالتالي باغتيال تاريخ الوطن العربي وحاضره وعلى الأرجح مستقبل هويّته وحضارته.

اغتيال العُلماء العرب

في أواخر عام 2002 كتب الصحافي مارك كلايتون في جريدة «كريستيان ساينس مونيتور» مقالةً يحذّر فيها من «العقول التي تقف وراء مخزون الأسلحة في العراق»، وقال: «إنّ العلماء والفنيّين العراقيين (الذين حصّلوا تعليمهم في الولايات المتحدة الأميركية) يشكّلون الخطر نفسه الذي تشكّله أسلحة العراق، لأنّهم هم الذين ينتجون هذه الأسلحة. وإذا عاد مفتّشو الأمم المتحدة إلى العراق، فلن تكون أسلحة الدمار الشامل هي الوحيدة التي يبحثون عنها، بل الأشخاص الذين يعرفون كيفية تصنيعها». وبعدما عدّد كلايتون أسماء بعض الخبراء النوويّين العراقيين الذين تدرّبوا في الولايات المتحدة، ضمن ما سمّاها «الخطّة التعليمية الكبرى» للرئيس السابق صدّام حسين، كتب أنّه «بعد دراسة أجريت لشهادات الدكتوراه المحصّلة في الولايات المتّحدة الأميركية في عِلمَي الفيزياء والهندسة النوويتين، حثّت واشنطن على إصدار قرار في مجلس الأمن يحمل الرقم 1441، وينصّ في فقرته الخامسة على ضرورة سماح العراقيين للمفتّشين الدوليين باستجواب علماء وفنيّين عراقيين، حتى لو تطلّب الأمر تسفيرهم وعائلاتهم إلى خارج العراق، لضمان الحصول على معلومات منهم بأيّ وسيلة عن برامج التسلّح العراقية». ونُقل عن ريتشارد سبيرتزل، المدير السابق لبرنامج التفتيش عن الأسلحة البيولوجية التابع للأمم المتحدة، أنّه «إن تمكّنت من إخراج العناصر البشرية الأساسية، تمكّنت من أخذ برنامجهم منهم، ولكن عليك أن تجد هؤلاء الأشخاص أولًا». قال كلايتون أيضًا: «إذا عاد مفتشو الأمم

المتحدة قريبًا إلى العراق، فلن تكون أسلحة الدمار الشامل فقط هي التي سيبحثون عنها. لقد جمع الزعيم العراقي صدّام حسين على مرّ السنين جيشًا من علماء البيولوجيا المجهرية، والمهندسين الكيميائيين، والعلماء النوويين الذين، إذا استُجوبوا بعناية، يمكن أن يكشفوا عن تطوير الأسلحة العراقية... ومن السخرية أنّه إذا عثر المفتّشون على أيّ من صانعي القنابل، فقد لا يكون ضروريًا الاستعانة بمترجم. ذلك لأنّ الكثير من خبراء تطوير الأسلحة العاملين في خدمة صدّام حسين تلقّوا تدريبهم كما يبدو في جامعات في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأوروبا.

اسألوا فقط خضر حمزة الذي نال شهادته الماجستير في معهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا والدكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة فلوريدا الأميركية. وقد أصبح بصفته مدير برنامج الأسلحة النووية العراقي، أكبر عالم يفرّ من العراق عام 1994». وقد تبيّن لباحثين في جامعة جورجيا في أتلانتا أنّه خلال الفترة من 1990 إلى 1999، مُنحت 1,215 شهادة دكتوراه في العلوم والهندسة لطلّاب من خمس من الدول السبع التي تصنّفها وزارة الخارجية الأميركية على أنّها دول ترعى الإرهاب.

ونال العراقيون 112 شهادة دكتوراه في العلوم والهندسة. ومن هؤلاء، كان 14 طالبًا فقط يدرسون مواضيع حسّاسة كالهندسة النووية، أو الكيميائية، أو البيولوجيا المجهرية.

ونبّهت التقارير من طلّاب عراقيين سيصبحون حتمًا مثل عبد الناصر هنداوي، الذي حصل على شهادة الدكتوراه في البيولوجيا المجهرية من جامعة ميسيسيبي في ستاركفيل عام 1969، وأصبح في الثمانينيات المخطِّط والمنفِّذ لبرنامج صدّام حسين الخاصّ بالأسلحة البيولوجية. وقال تشارلز ديويفر، النائب السابق لرئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصّة،

الذي ساعد على قيادة البحث عن أسلحة. إنّه لم يكن أمرًا غير عادي أن نلتقي صدفة خبراء عراقيين تدرّبوا في الولايات المتّحدة.

كان الهدف الأميركي-البريطاني إذن اخراج العلماء من العراق، إن لم يكن لحرمان بلاد ما بين الرافدين من خبراتهم، فعلى الأقل الإفادة منهم بالمعلومات وأيضًا بالعقول. وهكذا ففي حديث لقناة «الميادين»، كشف الرئيس السوري بشّار الأسد أنّ كولن باول طلب منه في خلال لقائهما في دمشق عام 2003 إغلاق أبواب سورية أمام العلماء العراقيين. كان الطلب غريبًا فعلًا، لكنّ غرابته تتضاءل حين نعلم أنّ الكثير من هؤلاء العلماء الذين لم يذهبوا إلى سورية قد اغتيلوا، أو وُضعت أسماؤهم على لوائح سوداء. وقد كشف العالم العراقي في مجال التكنولوجيا النووية، الدكتور نور الدين الربيعي، أنّ العراق فقد 5500 عالم منذ الغزو الأنجلو-أميركي.

فلنتذكّر في هذا المجال أنّ الولايات المتّحدة وضعت برنامجًا بقيمة 25 مليون دولار لتأهيل العلماء العراقيين، الذين عملوا في برامج التسلّح العراقية، ثمّ جذبت معظمهم إلى أميركا. ونشرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية عددًا من الدراسات عن تورّط «فرق الموت الإسرائيلية في اغتيال علماء وأكاديميّي العراق ما بين 2003 و2006». ونقلت عن تقرير لوزارة الخارجية الأميركية أنّ الموساد وأجهزة أخرى اغتالت 530 عالمًا عراقيًا على الأقلّ، وأكثر من 200 أستاذ جامعي، وشخصيات أكاديمية أخرى. وفي دراسة لإسماعيل جليلي بعنوان «محنة الأكاديميّين العراقيّين»، قُدّمت إلى مؤتمر مدريد الدولي في نيسان 2006، نقرأ أنّ «الموساد» الإسرائيلي شنّ 307 اعتداءات على الأكاديميّين والأطبّاء والعلماء.

تكرّر الأمر نفسه في سورية. قالت وثيقة سرّبها الموظّف السابق لدى الاستخبارات الأميركية إدوارد سنودن إنّ «رجال كوماندوس البحرية الإسرائيلية هم الذين قتلوا العميد السوري محمّد سليمان في طرطوس

عام 2008»، ثمّ توالت اغتيالات العلماء ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمود إبراهيم مدير التخطيط في مركز الدراسات والبحوث العلمية في دمشق، والمخترع السوري عيسى عبّود، الذي لُقّب بأصغر مخترع في العالم عام 2000 (قُتل في حمص)، والمهندس النووي أوس عبد الكريم (اغتيل في حمص أيضًا)، والدكتور سمير رقيّة، المختصّ في هندسة الطيران (اغتيل في حلب ونُكّل بجثّته)، والدكتور نجيب زغيب، العالم في مجال صناعة الصواريخ، الذي اغتيل فهلّلت لاغتياله إسرائيل وذهبت صحيفة «هآرتس» إلى حدّ المباركة للمعارضة باغتياله.

لماذا اغتيل العلماء؟ هل فعلًا لمنع الحروب، أم لاغتيال نُخَبٍ مهمّةٍ في الوطن العربي، من شأنها أن توصله إلى استقلالٍ معرفي في مجالات السلاح والتكنولوجيا؟ الاحتمال الثاني هو المرجّح، ذلك أنّ المطلوب هو إبقاء الوطن العربي مُتخلّفًا، وسوقًا لشراء الأسلحة والتكنولوجيا لا لتصنيعها.

تقسم الوطن العربي... أسرار وخرائط

لم يكن ثمّة شكّ في أنّ سورية ستكون هدفًا لأميركا بعد العراق. كانت القناعات الأميركية بعد الاحتلال الأميركي-البريطاني لبلاد ما بين الرافدين تؤكّد أنّ هذا الهجوم الكبير على الأراضي العراقية، والانهيار السريع للجيش العراقي، كافيان لوضع دمشق أمام خيارين لا ثالث لهما، فإمّا الانصياع والسير في الركب الأميركي وتغيير توجّهات النظام في القضايا الإقليمية الكُبرى (وليس في الداخل) أو التعرّض لما تعرّض له العراق، ذلك أنّ الآلة العسكرية الهائلة التي استُخدمت ضدّ الأراضي العراقية، والآلة الإعلاميّة الأكثر هولًا التي رافقت تلك العمليات، متبنّيةً بتواطؤ كبير الأسباب الواهية التي سيقت لاحتلال العراق، من شأنهما أن يجعلا كلّ الفرائص تصطكّ خوفًا وقلقًا على المصير.

هذا ما بدا واضحًا من خلال الرسالة التحذيرية والمباشرة التي حملها وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى الرئيس بشار الأسد في 3 أيّار/مايو 2003، والتي كنت أول من نشرها سابقًا في كتابي عن الحرب السورية. فقد تبيّن أنّ الهدف الأميركي من الضغوط المباشرة على الرئيس السوري بشّار الأسد في عام 2003، لا تستهدف منع دمشق من

القيام بدورٍ في العراق ضدّ الاحتلال، بل انتهاز تلك الفرصة التاريخية لإحداث تغيير جذري في التوجّهات السورية، وإعادة تشكيل المنطقة على أسس جديدة تدور في الفلك الأطلسي، وفي تعزيز حماية إسرائيل ووقف المحور المواجه لها قبل تشكّله. لم يكن المعارض الماركسي، عبد العزيز الخيّر، على خطأ أبدًا حين قال: «جاء احتلال بغداد في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير ليرفع المخاطر والتهديدات إلى مستوى شديد السخونة، وليتبعه بلا إبطاء تفاهم أميركي-فرنسي على تغيير الوضع في لبنان، ومباشرة الضغوط والحصار على النظام لإخضاعه سياسيًا واقتصاديًا للمشروع الجديد بلا قيد أو شرط، كحلقة يتعيّن إسقاطها لإسقاط سائر حلقات المحور الذي يندرج فيه مع إيران وحزب الله وحماس، ذلك المحور الرافض لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد استمرّت تلك الضغوط حتى نهاية عام 2008، عندما فشل العدوان على غزة في إسقاط حماس كما فشلت محاولة استئصال حزب الله في لبنان عام 2006».

الوثيقة الكاملة لمحضر اجتماع الأسد-باول في عام 2003 وفق ما تسنّى لنا الحصول عليها من مصدرين موثوقين أميركي وسوري:

بعد تبادل عبارات المجاملة والحديث عن رحلة باول إلى إسبانيا وألبانيا ثمّ دمشق وبيروت، بدأ الحديث الهامّ.

كولن باول: أودّ القول إنّني راغب في مناقشة خريطة الطريق بغية تحقيق تسوية شاملة وهذا ما أوضحناه سابقًا بالنسبة إلى سورية ولبنان أيضًا. لذلك من المهمّ أن تشارك سورية في هذا الموضوع.

الملاحظة الأولى إذن، أنّ باول يتحدّث إلى بشّار الأسد في أوج الحرب على العراق عن التسوية مع إسرائيل.

ثمّ دار الحديث بين الأسد وباول على النحو التالي:

بشّار الأسد: لقد سمعت بهذا من خلال سفارتكم، لكن هل تم تغيير أيّ شيء أساسي، هل هناك تغييرات جوهرية؟ (يقصد في خريطة الطريق).

كولن باول: لا تزال الوثيقة على حالها، وهي الوثيقة التي تمّ الاتفاق فيها على إنهاء العمل في شهر كانون الأول. أعتقد أنّ العناصر ما زالت نفسها وستساعد الأطراف على إيجاد آليّة مشتركة في ما بينها، لكنّها لم تتغيّر.

بشار الأسد: كيف الوضع الآن في العراق؟

كولن باول: بالنسبة إلى الوضع في العراق، كانت هناك عمليات عسكرية ناجحة للغاية، حيث استغرب الكثير من الناس وسألوا لماذا انهار الجيش العراقي بهذه السرعة؟ هناك العديد من الأسباب: أحد هذه الأسباب هو أنّ الجيش العراقي لم يكن جيّدًا كما كانت السلطة ربّما. ثانيًا، انهيار القيادة مبكرًا، ولا أعرف أين صدّام حسين. هل هو حيّ أم ميت؟ لكن منذ البدايات المبكرة من الحرب لم يعد صدّام حسين قادرًا على السيطرة على قوّاته وقد أجبرناه على الاختباء، وربّما لم يعد على قيد الحياة. لكنّنا نرى على مدى الأيّام أنّه لا توجد سيطرة مركزية أو أوامر من القيادة. وبدت القوّات التي اشتركت في المعارك – لا نعرف من الجيش النظامي أو من الحرس الجمهوري – أنّها لا تعرف من يقف خلفها من القيادة، وبذلك بدأ الجنود يخسرون إيمانهم بقيادتهم. وطبقًا هاجمتهم قوّاتنا بضراوة وبسرعة عبر الصحراء، وعند وصول الدبّابات

إلى بغداد بقي الجنرالات يواصلون إخبارنا بنتائج الحرب، لكن خلال أيّام فقط بدا لنا أنّ الحرب ستكون حربًا قصيرة جدًا. والسبب في ذلك لا يعود إلى وزير الدفاع لدينا بل يعود إلى جميع الجنود. أعني أنّ القوة الرئيسة التي قامت بذلك هي الفرقة الخامسة وهي الفرقة التي كنت أقودها. لذلك فالفرقة التي قامت بالهجوم هي وحدتي الخاصّة وأنا كنت أراقب هذا بعناية فائقة ويمكنني أن أخبركم، أنّه لم يكن هناك دفاع مترابط ومنسجم من قبل القوّات العراقية. وقد كان الجنود العراقيون يهربون أمامنا بقدر استطاعتهم وصولًا إلى بغداد، واستطعنا التعامل معهم لاحقًا خلال الهجوم الذي تمّ في نهاية الأسبوع الأول. وكان هذا الهجوم ناجحًا بالفعل. وبعدها حاولنا تنظيف المنطقة، عندما دخلت القوّات، وبدأنا بمتابعة الدفع إلى الأمام لنرى ما الذي يمكن تحقيقه، وقد وجدنا أنّ هناك وحدات عسكرية ما زالت تقاوم، فاستخدمنا القوى الجويّة ضدّها، وبالتالي انهارت هذه الوحدات، ولم يكن هناك جيش عراقي فقط بل انهار كلّ شيء تمامًا.

إنّ أهمّ شيء الآن بالنسبة إلى الحملة العسكرية كما قال السيّد راسفيلد، يوم أمس، هو أنّها تقف في مكان خطر جدًا، وعلينا أن نشجّع استعادة الأمن والاستقرار، خصوصًا في بغداد، حيث ما زالت هناك بعض جيوب المقاومة. لكنّ كلّ الأمور الأخرى سيتمّ التعامل معها، وطبعًا نحن نعمل بجدّ لتوفير أشكال الدعم الإنساني، حيث لم يكن هناك برنامج للغذاء. ونحن نعمل الآن ببطء على استعادة خدمات المياه والكهرباء، وطبعًا الكثير منها لم تدمّره القوات، لكنّه دُمّر بسبب حكم صدّام حسين السيّئ الذي استمرّ لمدّة 25 سنة، حيث كانت المستشفيات تعاني الكثير من المشاكل. وبينما نركّز على دعم إعادة إعمار جميع الجوانب الإنسانية، فإننا قد بدأنا أيضًا بالعمل على الجانب السياسي، وأعتقد أنّه عُقد اجتماعان اثنان بهذا الخصوص إلى الآن، وطبعًا سنتابع

عقد هذه اللقاءات، حتى يتمكّن الشعب العراقي من اختيار قادته، أي أن تمثّل كلّ شخصية جزءًا من جمهور الناخبين. ومن خلال هذه العملية سيتمكّن القادة العراقيون من تشكيل حكومة انتقالية موقتة. ونحن نرى هذه الحكومة الانتقالية على أنّها الحكومة المبدئية، التي ستكون أكثر استقرارًا وأكثر دوامًا أمام الشعب قبل أن تصبح حكومة دائمة. وخلال الوقت الحالي ستكون القيادة العسكرية هي الحاكم، حيث ستكون تحت قيادة الجنرال فرانكس، وطبعًا سيكون معه الجنرال غارنر، الذي يعمل على إعادة الإعمار من خلال المساعدات الإنسانية. وقد وضعنا أيضًا الكثير من الناس في وكالات حكومية أخرى. لدينا خمسة سفراء من وزارة الخارجية الأميركية يعملون مع الجنرال غارنر. وهناك أشخاص من وزارة الاقتصاد ووزارة النقل، وكلّهم يرسلون ممثّلين عنهم للمساعدة في إعادة إعمار الوزارات. لذلك سترون أنّ الوزارات قد أعيد بناؤها ببطء، حيث ستعطى المسؤولية للقادة العراقيين، الذين لم يعودوا جزءًا من النظام الدكتاتوري. وأعتقد أنّ الحياة ستعود من جديد إلى مجراها الطبيعي في العراق ونأمل أن يتحقّق هذا.

نحن ملتزمون كلّ الالتزام بهذا الأمر بقدر استطاعتنا ولا نريد البقاء في العراق. لا نريد تشكيل حكومة مستقلّة لنا في العراق. نحن نعي تمامًا أنّه يجب علينا أن نعيد السلطة إلى الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن، لكنّنا نريد أن نقوم بذلك بطريقة تعبّر عن مسؤوليتنا، ولا تخلق المشاكل الكبيرة كحكومة صدّام حسين. وقد عملنا بجدّ في واشنطن وفي عواصم أخرى في العالم على التركيز على قرارات الأمم المتحدة وماذا نريد، أي أن نضع قرارًا معًا يقضي بمشاركة بقيّة أعضاء مجلس الأمن ومعكم طبعًا خلال المستقبل القريب – خلال الأسبوع المقبل – حيث سنبدأ تبادل الآراء. نحن نريد للأمم المتحدة أن يكون لها دور حيوي، فدورها الآن محصور بالنشاطات والفعاليات الإنسانية، لكن يجب على

الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر أهمّية، ولن يكون تومي عمدةً لبغداد ولن يتحمّل مسؤوليّة البلد بكامله، لكنه يريد أن يؤدّي دورًا أكثر أهمّية. نحن نريد أن يكون هناك أمين عامّ يمثل الشعب ويعيّنه المجلس وبذلك يمكن لهذا الشخص أن يعمل معنا.

نحن تواقون للمضيّ قدمًا في أسرع وقت ممكن تجاه خلق قاعدة لسلطة دولية للمصادقة على النشاطات التي تدور في العراق. نحن بحاجة إلى هذا الأمر من أجل أن نتمكّن من البدء ببيع النفط لمصلحة الشعب العراقي. دعني أؤكّد لكم مجدّدًا سيادة الرئيس أنّ الولايات المتّحدة لا نيّة لديها لاستخدام أيّ من النفط العراقي أو الموارد العراقية لمصلحتها. هذا النفط تعود ملكيته إلى الشعب العراقي، ولذلك علينا أن نضمن وجود السلطة القانونية الصحيحة لتشرف على بيع النفط، وطبعًا ستعود أموال بيعه إلى بعض البنوك أو الحسابات الموثوق بها، أو بعض المؤسّسات الدولية، وسيتمّ هذا الأمر بشفافية كاملة، بحيث يتمكّن الشعب العراقي من أن يرى أنّه هو من يقرّر في نهاية المطاف كيف تُصرف هذه الأموال. نحن لم نأت إلى هنا لسرقة النفط العراقي، وكلّ ما نفعله الآن هو أن نضع العراق مجدّدًا بين أيدي العراقيين في أسرع وقت ممكن، وأن نرى قيادةً ديمقراطيةً مسؤولةً ودولةً واحدةً يمكنها أن تعيش بسلام مع جيرانها بدون وجود لأسلحة الدمار الشامل، أي أن تصبح دولةً مسؤولةً بالنسبة إليكم وإلى بقيّة الجيران وإلى المجتمع الدولي. هذا ما ندعو إليه.

في الحقيقة، كانت هناك أوقات عصيبة خلال الحرب سيادة الرئيس لعدد من الأسباب. لقد شعرنا بهذا ولم نعد نستخدم العملية التي كان يقوم بها فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، وقد خضنا نقاشات حادّة بهذا الخصوص، وكنّا أنا وزملائي نلتقي كلّ يوم جمعة بعد الظهر في نيويورك. توصّلنا إلى أنّ هناك اختلافات جوهرية في

الرأي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا وأعضاء آخرين من الائتلاف مع سورية وفرنسا وألمانيا. وكنّا نعتقد أنّ العراقيين فقط كانوا يخدعوننا، وقد خوّلنا القرار 1441 بما يكفي من الصلاحيات، لذلك قمنا بالعمل العسكري في نهاية المطاف. وأعتقد أنّ بإمكاننا أن نرى كيف كان الهجوم عنيفًا وقاسيًا، لكنّه كان مدروسًا بعناية فائقة بغية عدم إلحاق الأذى بحياة المواطنين وأماكن العبادة والمستشفيات وأيّ شيء من هذا القبيل. وممّا هو جليّ تمامًا أنّ الحوادث والأخطاء تقع في الحروب، ونحن نأسف لخسارة الأرواح، ولكن يمكنني أن أؤكّد لكم سيادة الرئيس أنّنا نعمل بجدّ في بغداد من أجل أن لا نتسبّب بحوادث مثل التي وقعت.

لقد ضمّ الائتلاف عددًا من الدول يصل إلى 50 دولة، كانت تدعمنا بطريقة أو بأخرى عسكريًا أو سياسيًا. وقد واجهتنا مشكلة خلال اندلاع الحرب على العراق وهي موقف وتصرّفات سورية ضدّنا، وفي هذا الحوار الآن نحن بحاجة لأن نكون صريحين ومباشرين بغية إدراك ومعرفة أين نقف اليوم. لذلك، من خلال هذا اللقاء، يمكننا أن نضع منهجًا وأساسًا للقاءات مستقبلية أخرى. وقد أصابتنا خيبة أمل شديدة عندما رأينا أنّ هناك تحرّكات لمعدّات عسكرية عبر الحدود، حيث رأينا عددًا من الشاحنات تدخل العراق من سورية ثمّ تعود إلى سورية.

في الحقيقة، كنّا نرى بعض المعدّات على جانب الحدود لديكم، وكنّا نتساءل لماذا سُمح لهذه المعدّات بأن تكون هناك، ولماذا سُمح لهذه المعدّات بأن تعبر الحدود؟ هذه المعدّات الثقيلة التي نُقلت إلى العراق لا يمكن استخدامها إلّا من أجل الدبّابات وأشياء أخرى من شأنها أن تهدّد قواتنا. وفي الحقيقة نحن لا نعرف أين صُنعت هذه المعدّات، لكن كانت هناك شاحنات تحمل معدّات ثقيلة مخصّصة للدبّابات، وقد رأيناها على الجانب السوري من الحدود. وأعتقد أنّ حكومتكم كانت

تعرف أنّ هذه الشاحنات موجودة هناك، ووجودها لا يعني إلّا غاية واحدة وهي نقل الدبّابات عبر الحدود، ولم نستطع أن نفهم لماذا سمحتم لهذه الشاحنات بأن تكون بالقرب من الحدود – وعبر الحدود فعلياً – وأعتقد أنّنا أوضحنا لحكومتكم أنّه إذا عبرت الحدود فإنّها ستتعرّض للهجوم، ذلك لأنّه كان لدينا مخاوف كبيرة من هذه الشاحنات.

وكانت هناك اقتراحات مفادها: لماذا ننتظر حتى تعبر هذه الشاحنات الحدود ونحن نعرف أنّها قادمة من أجل مساعدة الجيش العراقي، وسورية قد سمحت لهذا الأمر بأن يحدث، لذلك ربّما يجب علينا أن نقوم بعمل الآن، لكنّنا لم تكن نريد فعل أيّ شيء يزيد الوضع سوءاً أو ينتهك السيادة السورية، لذلك انتظرنا حتى نتأكد من أنّ هذه الشاحنات قد عبرت الحدود فعليًا. وعندما تبدأ بعبور الحدود فإنّنا سنقصفها. كان هناك الكثير من المخاوف سيادة الرئيس بالنسبة إلى القيادة العسكرية والسياسية الأميركية، والحقيقة هي أنّ من نواجه ليس الجيش النظامي فقط، بل أولئك الذين يأتون إلى العراق. لهذا السبب حاولنا أن ننقل إليكم هذه المخاوف عبر القنوات الدبلوماسية والعامة، بأنّ هذا الوقت ليس هو الوقت المناسب بأيّ شكل من الأشكال لتوجيه الدعم لهذا النظام. وكان من المفاجئ أنّ هذا الأمر قد استمرّ أغلب فترة الحرب، في وقت كان يجب فيه وقف ذلك فورًا لأنّ مسألة الحرب كانت مجرّد مسألة وقت.

لقد كان الوقت عصيبًا سيادة الرئيس. كانت لدينا مخاوف خطيرة ممّا تقوم به سورية في هذه الفترة من الزمن. وأنتم كنتم تريدون من حدّة اللهجة، وتعرفون أنّ السيّد الرئيس وأنا والسيّد رامسفيلد قد أوضحنا بشكل جليّ أنّنا لا نبحث عن صراع مستقبلي جديد، أو عن حرب جديدة، ذلك لأنّ هذه الحرب قد انتهت، لكن في الوقت نفسه كانت هناك مخاوف كبيرة وحقيقية. لكنّ القضيّة التي نحن بصددها

الآن هي كيف يمكننا أن نتغلّب على هذه الاختلافات بيننا، وكيف يمكننا أن نتجاوزها، لأنّ من الضروري أخذ الخطوات الضرورية للحدّ من هذه النشاطات التي تتضمّن معنًى سلبيًا. ففي الكونغرس، كما تعلمون سيادة الرئيس، فقد طُرح، أو هم جاهزون لأن يطرحوا ربّما، نسخة أخرى من قانون محاسبة سورية أمام الكونغرس، لكن في وقت مبكر من هذا الأسبوع كنت في الكونغرس أمام مجلس الشيوخ الأميركي، وعلموا أنّي قادم إلى سورية وكانوا يقولون، نحن بحاجة إلى هذا الآن، دعوني أذهب إلى سورية أولًا لإجراء محادثات مع الرئيس الأسد وزملائه وبعض المسؤولين السوريين، وبعد عودتي يمكننا أن نرى كيف نتحرّك قدمًا إلى الأمام. هناك عدد من التشريعات الأخرى التي تحتوي على آثار سلبية أيضًا، وهي تتطلّب من الرئيس القيام بالعمل تجاهها، حيث لا يوجد تعاون بين الشركاء من أجل وقف التمويل المحتمل للمنظمات الإرهابية، لذلك هناك التشريعات التي قد تعيق العلاقة في ما بيننا وقد تجعل الوضع أصعب ممّا هو عليه.

لذلك، أنا هنا لست كمبعوث حرّ بل كمبعوث رسمي من قبل رئيس الولايات المتحدة، ذلك لأنّ الرئيس أراد منّي أن أنقل إليكم المشاكل التي تعانيها، ولكي نتبادل وإيّاكم وجهات النظر وأن نسمع منكم ردّكم على ما قلته. لذلك، أنا هنا لإجراء حوار معكم. وهناك العديد من القضايا المحدّدة التي أريد أن ألفت انتباهكم إليها، وهي معروفة بالنسبة إليكم، وأعلم أنّكم قد استقبلتم الكثير من الوفود الأميركية خلال السنة الماضية. إنّ الرئيس أراد منّي أيضًا أن أنقل إليه وجهات نظركم، وأن أنقل إليكم وجهة نظره، فهو يرى أنّ هناك عنصرين مهمّين يأتيان وفقًا للوضع الاستراتيجي الجديد في المنطقة: الأول هو هزيمة نظام صدّام حسين بطريقة حاسمة، تجبر الجميع على الانتباه إلى نتائج ذلك النوع من السلوك، ومن أجل التأكيد لكم أنّه سيمضي من أجل دفع العراق

للوصول إلى تحقيق أمّة ديمقراطية تعيش بسلام مع سورية ومع الجيران الآخرين. لذلك نأمل أن نضمن استعادة الشعب العراقي لسلطته على بلده وبعد ذلك ستنسحب الولايات المتحدة، لكن ليس كلّيًا من المنطقة، أي إنّها لن تبقى في موقع المسؤولية بالنسبة إلى العراق.

العنصر الآخر الذي يغيّر الوضع هنا، هو حقيقة وجود الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وانتقال السلطة الفلسطينية إلى أبو مازن، الذي تولّى منصبه ووجود الحكومة الجديدة وتسلّم دحلان وزارة الدولة لشؤون الأمن. نحن نعتقد أنّه بانتقال السلطة هذا، قد يكون لنا الآن شركاء يمكننا أن نعمل معهم على تحقيق السلام بشكل أفضل ممّا كان عليه الوضع مع ياسر عرفات. وسنسعى لاستثمار الوقت، لجذب الانتباه إلى أبو مازن، من أجل تزويده بالسلطة والقوّة حتى يظهر كقائد يستطيع العمل مع الإسرائيليين، لكن يجب عليه أيضًا أن يظهر قدراته القيادية، إلى جانب السيّد محمّد دحلان من أجل وضع نهاية لهذه النشاطات الإرهابية ومن أجل التحدّث إلى الشعب الفلسطيني وإخباره بأنّ الإرهاب لن يحقق غايتنا بتشكيل دولة بأيّ شكل من الأشكال. لقد حان الوقت الآن لوضع نهاية لهذا النوع من النشاطات، والبدء بدراسة «خريطة الطريق» مع الإسرائيليين وتنفيذها.

أنا واثق سيادة الرئيس بأنّه إذا تصرّف وفقًا لهذه الطريقة، وإذا تحدّث بهذه الطريقة، وهذا لا يجب أن يكون حديثًا في المناسبات فقط، بل يجب أن يكون حديثًا يوميًا مع الشعب، فإنّ هذا سيقود الجميع إلى الاستماع، وبالتالي يمكن القيام بعمل ضدّ حماس والجهاد والآخرين الذين يتّصفون بالعناد، وبالتالي يمكنه أن يتعاون مع الإسرائيليين ومعنا ومع المصريين والأردنيين من أجل المساعدة على تشكيل المؤسّسة الأمنية، التي سيكون دورها رئيسيًا في وضع نهاية لهذه النشاطات. وبعد ذلك سنحظى أنا والرئيس بفرصة كبيرة وقويّة للضغط على الجانب

الإسرائيلي، وعندها سنقول: حسنًا إذا أردتم أن توضع نهاية لهذه النشاطات، فقد وُضعت نهاية لها وعليكم أن تستجيبوا الآن.

الآن الجميع يطالبون بالقيام بخطوات نموذجية، لكن الواقع الموجود في بيئة إرهابية لا يساعد أبدًا، ولا يمكن تحقيق أيّ شيء. لذلك بينما ينطلق أبو مازن ومحمّد دحلان، سنشجّع نحن الإسرائيليين، في الوقت نفسه لإقناع الناس بالتحرّك باتّجاه خلق مؤسّساتهم الأمنية. وهذا سيضفي على الموضوع الكثير من المرونة. هذا ما سنطلبه من الإسرائيليين، أي القيام بهذه الأمور في الوقت نفسه الذي يتحرّك فيه الفلسطينيون. ونؤكّد لكم سيادة الرئيس أنّه حتى إن كانت خريطة الطريق تركّز بالضرورة على الفلسطينيين والإسرائيليين فإنّ الرئيس يفكّر بشكل شامل. وأرجو أن تفهموا، أنّنا في نهاية المطاف، ندرك أنّ هناك أيضًا المتطلّبات السورية والمتطلّبات اللبنانية. وأنتم تذكرون سيادة الرئيس أول مرّة عندما تحدّثت إليكم في هذا المكان، حيث قلت إنّه يجب علينا أن نتحرّك بنحو متوازٍ، وكلانا قلنا إنّ هذا ما نريده بالفعل، لكنّنا نريد أن نرى بعض التحرّكات على المسار الفلسطيني أولًا. أردت فقط أن أذكّرهم بالحديث الذي دار بيننا، لأنّني لم أنسَ الحاجة إلى تسوية شاملة تتعلّق بمخاوفكم حيال قضيّة الجولان.

وإذا أردنا أن يكون هناك تحرّك بالنسبة إلى خريطة الطريق، ومن أجل السلام في الشرق الأوسط، يجب أن يعمّ الاستقرار في الوقت نفسه في العراق، ونحن نريد بقدر استطاعتنا أن ننهي العنف. ونريد منكم مجدّدًا أن تضعوا نهاية لأعمال الجماعات الفلسطينية الرافضة والموجودة لديكم في سورية في دمشق، سواء أكانت حركة حماس أم غيرها من الموجودين هنا. وقد تحدّثت عن هذا الأمر مسبقًا، وأعلم أنّه يجب إغلاق هذه المكاتب، لأنّ وجود هذه المكاتب يخدم بعض الغايات غير المفيدة في ما يتعلق بإيواء عدد كبير من الفلسطينيين

الموجودين لديكم هنا في سورية، وطبعًا هم ليسوا سوريين، بل إنّهم فلسطينيون يعيشون في سورية. لكنّني في الوقت نفسه أعتقد أنّ وجود هذه المكاتب في سورية يعني أنّه ضوء أحمر ليس بالنسبة إلى إسرائيل فقط، بل بالنسبة إلى بقيّة أرجاء العالم، أي إنّ هذه المكاتب لا تعكس شيئًا محبّبًا عن سورية، وتؤثر في سمعة سورية سلبًا. لهذا أطلب منكم سيادة الرئيس إغلاق هذه المكاتب وإخبار قادتها أن يجدوا مكانًا آخر ليمارسوا نشاطهم فيه، وهذا سيُرى على أنّه إشارة إيجابية جدًّا منكم، لا في المنطقة فقط بل في الولايات المتّحدة أيضًا.

النقطة الأخرى التي أرغب في التحدّث بشأنها، وطبعًا قد بحثناها سابقًا، وأعلم أنّ جميع الوفود التي أتت إلى هنا قد طرحتها معكم سيادة الرئيس، هذه النقطة تتعلّق بحزب الله. طبعًا ما زال لدينا بعض الإشارات التي تدلّ على أنّ دعم حزب الله مستمرّ، من خلال شحن بعض الموادّ إلى حزب الله عبر سورية، ونريد أن نطلب منكم مجدّدًا وقف هذا النوع من النشاطات. نحن لدينا طرقنا للمراقبة بحذرٍ شديد، ومعرفة كيفية تحرّك هذه الشاحنات. وكنّا طبعًا قد ناقشنا هذا الأمر مسبقًا، حيث ناقشت الولايات المتحدة أهمّية عدم التسبّب بأيّ دمار أو اضطرابات على طول الحدود الشمالية في إسرائيل. وبصراحة، من الأفضل أن يكون هناك وقف للعمليات العسكرية، ووفقًا لاتّفاق سابق يجب أن تتحرّك القوّات المسلحة اللبنانية باتّجاه جنوب البلاد، وأن تأخذ مواقعها هناك، وهذا ما نأمله.

بشّار الأسد: أحبّ أن أبدأ بالأمور الكبيرة لكي ننتقل باتّجاه التفاصيل. طبعًا العلاقة مع أميركا كقوّة عظمى هي علاقة تهمّ كلّ الدول. لديكم مصالح في هذا العالم ولكن لدينا مصالح في منطقتنا. من الطبيعي أن تتحقق مصالحكم لكن أن تتحقق مصالحنا في الوقت

نفسه. وأنا أضع بعض الأسئلة وقد طرحت جزءًا منها أمام بعض أعضاء الكونغرس. كيف يمكن أن تنجح في مواضيع مكافحة الإرهاب ولا تنجح في التنسيق في مواضيع أخرى؟ لو كانت سورية ضدّ الولايات المتّحدة لما تعاونت في موضوع الإرهاب ولما أنقذت حياة أميركيين في العام الماضي. إنّ البعض في الإدارة لديكم يقولون إنّ سورية ساعدت على إنقاذ حياة أميركيين وكافحت القاعدة لكنّها تدعم الإرهاب، هذا كلام متناقض. أنتم تعرفون موقفنا ضدّ الحرب فهو موقف واضح. أعتقد أنّ الجواب بالنسبة إلى السؤال الأول، هو ماذا حققت سورية من خلال تعاونها في الحرب على الإرهاب؟ لم تحقق شيئًا. والرسائل التي ترسل إلى سورية هي رسائل غير مقبولة. يجب أوّلًا فهم هذا البلد، وثانيًا فهم مصالح هذا البلد. سأتحدّث عن الماضي، لكي نعرف أين هي المشاكل، ولكي نستطيع أن ننطلق باتّجاه المستقبل بنحوٍ صحيح، وخاصّةً فترة الحرب والنقاط التي طرحتها الآن. لم يكن هناك أيّ نقل لمعدّات عسكرية ثقيلة من قبل الدولة باتّجاه العراق ولا حتى معدّات خفيفة أو أيّ شيء. هناك، كما يقال، تهريب سلاح عبر سورية إلى العراق، وهذا الموضوع نوقش بالتفصيل عبر الأقنية الأمنية.

طبعًا كنّا نفرّق بين موادّ ذات طبيعة استخدام عسكري وموادّ لها استخدام عسكري. كان يقال عن الحواسيب أو المناظير الليلية مثلًا، هذه الأشياء لا تُعدّ عسكرية، وربّما ذهبت بشكل طبيعي، لكنّ ما سمعناه قبل الحرب عن تهريب قطع تبديل لأسلحة عسكرية، ما سمعناه بعد الحرب من أنّ أحد الذين رافقوا السيّد أوبراين هو من هرّب صواريخ مضادّة للدبّابات، ربّما ذلك وارد لأنّ من الممكن تهريب أيّ شيء. قبل الحرب كنّا دائمًا نطلب منكم معلومات تفصيلية عن أيّ شحنة تأتي إلى سورية، وفتحنا العديد من الحاويات في المرافئ ولم نصادف أيّ شيء، وقد هدّدَنا العراقيون بأنّهم سيضطرّون إلى تحويل نقل البضائع

إلى مرافئ أخرى. لكن في النتيجة النهائية، لم نستطع أن نلقي القبض على أيّ شيء له صفة عسكرية. بكلّ تأكيد هم كانوا قادرين على استيراد موادّ تُعدّ قطع تبديل لآليّات عسكرية، لأنّ الآليّة سواء أكانت مدنية أم عسكرية، فلا فرق بالنسبة إلى القطع. المفروض أن يكون لديكم، بعد أن دخلتم العراق، معلومات تفصيلية أكثر عن هذا الموضوع. قلنا مرّات للسيّد أوبراين عندما تعرفون من هي الأسماء بدقة، فنحن سوف نحاسبهم لأسباب سوريّة، لأنّ من يهرّب سلاحًا عبر سورية يستطيع أن يهرّبه ضدّنا. إذن هذا الموضوع قيد المتابعة، لكن حتى الآن لم تأتنا معلومة جيّدة. كلّها معلومات عادية كالتي كانت تأتينا قبل الحرب. نستطيع أن نقول لكم ببساطة إنّنا لا نسيطر على كلّ الحدود، وحتى الآن لا نستطيع أن نتحمّل مسؤولية أيّ شيء يمرّ إلى العراق. أنتم ستتحمّلون المسؤولية وأنتم موجودون الآن على الجانب الآخر. يمكن أن يكون هناك تعاون في هذا الموضوع، لكن لا نستطيع أن نقول إنّ سورية تضمن كلّ شيء.

ما نستغربه منكم هو الفهم للموقف السوري السياسي عمومًا. نحن قلنا في سورية مرارًا وتكرارًا قبل الحرب وخلالها إنّنا لسنا مع صدّام، وقد دعاني نائب الرئيس طه ياسين رمضان لزيارة العراق ورفضت الدعوة، ورفضت إرسال وزير الخارجية إلى العراق، لكنّنا وقفنا طبعًا ضدّ الحرب. لقد ألقيت خطابًا في القمّة العربية لأدعم العراق، طبعًا ضدّ الحرب، أنا قلت في الخطاب إنّني لا أعرف صدّام، ولم أتحدّث إليه حتى عبر الهاتف. لكن نحن ضدّ الحرب كسورية لأنّها تؤثّر فينا، نحن تعلّمنا دروسًا من صدّام منذ الثمانينيات. الخليجيون كانوا يأتون إليّ ويقولون لي أنت لا تعرف صدّام، فصدّام مجرم ويكره سورية. وكنت أقول لهم: أنا أعرف هذا الشيء، لكنّ مشكلتنا نحن هي الحرب وليست صدّام.

الشيء الآخر هو ما قيل عن نقل أسلحة دمار شامل من العراق إلى سورية. أستطيع أن أقول إنّ هذا الشيء مضحك وأنت كعسكري تعرف معنى هذا الكلام. إن كان صدّام يريد أن يخبّئ هذه الأسلحة فإنّه سيدمّرها، وإن كان يريد أن يستخدمها فهو سيبقيها، لكي يستخدمها ضدّكم في الحرب. إذن هذا الموضوع لن نناقشه لأنّه موضوع غير قابل للنقاش. هناك موضوع المتطوّعين، طبعًا يعرف السيد السفير أنّ المتطوّعين كانوا يخرجون من أمام السفارة الأميركية، لا من أيّ مكان آخر. بكلّ تأكيد لم يكن هناك خروج لمتطوّع بتوجيه من قبل الدولة بشكل أو بآخر، لا مدني ولا عسكري. كان هناك ضغط شعبي كبير جدًا ضدّ الحرب. أنتم يهمّكم الرأي العامّ لديكم، ونحن أيضًا يهمّنا الرأي العام لدينا، ويعرف السيّد السفير كم كانت الحالة الشعبية في بداية الحرب عنيفة.

أمّا موضوع السلام، فنحن الدولة الوحيدة التي لم تغيّر موقفها منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم بالنسبة إلى السلام، ولم ندخل في متاهات لها علاقة بأشخاص. دائمًا بقينا ضمن المبادئ الأساسية. لكن في الوقت نفسه نحن لا نستطيع أن نرى أيّ موضوع بشكل إيجابي، إلّا إن كان يمرّ عبر قضيّتنا الأساسية وهي الجولان.

طرح الأصدقاء الأوروبيون، الذين مرّوا خلال الأسبوعين الماضيين وربّما البعض من الأميركيين، طرحوا «خريطة الطريق»، وبالطبع قلنا لهم المبادئ نفسها. لكن نحن منذ عام 1993 عندما حصلت اتّفاقية أوسلو لم نكن مع هذه الاتّفاقية. وكنّا نعتقد بأنّها لا تحلّ المشاكل، وهذا الشيء قد ثبتَ لاحقًا، لكنّنا لم نعارضهم في ذلك الوقت. قلنا إنّ الفلسطينيين مسؤولون عن هذا الموضوع، وهم لا يريدون منّا أن نتدخّل ونحن لن نتدخّل، والشيء نفسه بالنسبة إلى مبادرة تينيت وميتشل. لذلك عندما طرحت خريطة الطريق نحن لم نعلّق خصوصًا قبل أن تكون بشكلها

النهائي. طبعًا أنا قلت لوزيرة الخارجية الإسبانية، وهذا الشيء نُشر في الإعلام، إنّنا نوافق على ما يوافق عليه الفلسطينيون. أعني أنّنا لن نقحم أنفسنا في التفاصيل، لأنّها ليست قضيّتنا وليست أرضنا. لكن طبعًا نحن نؤيّد، كما قلنا، سلامًا يستمرّ ويدوم، هذا ما قلناه.

هذا الشيء ستناقشونه مع الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن إن لم تكن لديكم الإرادة لتضغطوا بشكل متوازٍ على الطرف الإسرائيلي لا فقط على الطرف الفلسطيني، فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط. طرح موضوع الجولان كما قلت هو الموضوع الأساسي، ومن خلاله كلّ التفاصيل الأخرى يصبح حلّها أمرًا سهلًا. نحن نريد أن تعود أنت شخصيًا بنتائج إيجابية من هذه الزيارة، لأنّنا نعرف أنّ هذا الشيء هو الذي يواجه التيّارات الأخرى. أعني أنّه لا مشكلة في إقناعك بكثير من المواضيع، فأنت تستطيع أن تفهمها. لكن كيف تستخدم هذا الشيء بشكل إيجابي داخل الإدارة ككلّ في مختلف مؤسّساتها؟ إذا انطلقنا من شيئين:

1. أن تقدّم الولايات المتحدة عرضًا بالنسبة إلى موضوع السلام على الاتّجاه السوري-اللبناني: طبعًا أعني متابعة محادثات السلام بالمبادئ نفسها، وكذلك مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن المعروفة.

2. النقطة الثانية التي أنطلق منها هي عدم وجود الثقة، حتى الآن، بين سورية والولايات المتحدة. وقد تكون تجربتنا الأخيرة في مكافحة الإرهاب أحد العوامل التي أثّرت إلى حدّ كبير في هذا الشيء، وكذلك الضمانات التي قُدّمت إلى سورية في موضوع عملية السلام ولم يُنفَّذ منها شيء حتى الآن.

وأمّا بالعودة إلى موضوع المكاتب، فبما أنّك ذكرتها...

كولن باول: بالنسبة إلى المكاتب، يجب إغلاقها وعدم السماح لهم بفتح المكاتب نفسها تحت أسماء جديدة وفي أماكن جديدة.

يجب إغلاق هذه المكاتب التي خلقت مشاكل للجميع. وإذا ما أردتم القيام بعمل ملموس في هذا الخصوص فذلك سيعني الكثير الكثير، ليس بالنسبة إلى الدوائر السياسية في إدارتنا والعاصمة فحسب، بل سيكون له تأثيره المعتبر في عملية السلام في الشرق الأوسط. وشخصيًا أعتقد أنّ ذلك سيدفع رئيس الوزراء شارون، ليقول لشعبه إنّ الأمور في طور التغيير. لذلك لا تقللوا من تأثير هذه القضيّة. طبعًا نشكركم على تأكيداتكم أن لا شيء من أسلحة الدمار الشامل قد هُرّب إلى سورية، لأنّ الشرح الذي قدّمتموه كان منطقيًا: لماذا يهرّبونه إلى سورية ما دام يمكنهم إخفاؤه في العراق أو استخدامه في الحرب. ويمكنني أن أؤكّد لكم أنّنا سنكون قادرين على إظهار صحّة قضيّتنا، في ما يتعلّق بأسلحة الدمار الشامل المراقبة. ودعوني هنا أشكركم أيضًا على التعاون الذي قدّمته سورية إلى أجهزتنا الاستخبارية، وأعتقد أنّكم على حق عندما قلتم إنّه تعاون مفيد وقد أنقذ حياة أميركيين.

إذن أغلقوا الحدود وسلّموا الأفراد الهاربين إلى سورية. أمّا بالنسبة إلى إغلاق مكاتب الجماعات والمنظمات الفلسطينية، فهذا وحده سيكون برهانًا على أنّ هناك توجّهًا سوريًا جديدًا، وسوف يحدث صدًى جيّدًا لدى الإدارة والأوساط السياسية في العاصمة واشنطن. وسيقول الناس إنّه فجر جديد في العلاقات الأميركية السورية كما هي الحال مع العراق. طبعًا إرساء السلام الآن في العراق، سيساعد على تحقيق السلام في المنطقة، ولا أعتقد أنّكم ستخسرون أيّ شيء إذا ما اتّخذتم إجراءات بهذا الخصوص، إذ إنّني حسّاس لرؤية كيف ستتعاملون مع هذه المسألة السياسية الداخلية. وأتمنّى أن تعرفوا حقيقة أنّني تعرّضت لهجوم من الكثير من الشخصيّات القويّة جدًا في الدوائر السياسية الأميركية بسبب آرائي في الآونة الأخيرة، حيث غيّر ذلك قليلًا من خطّتي وخطّة الرئيس.

أتمنّى أن تدركوا أنّ الكثيرين سألوني عن زيارتي لسورية، وهل سأفرض هذا أو ذاك المطلب. وكانت إجابتي على الدوام أنّ هناك ثنائية نناقشها معًا، وأنّني ذاهب إلى دمشق لإجراء مناقشة استراتيجية مع السوريين ولأنقل آراءهم إلى إدارتي. وكما تعلمون سيادة الرئيس، سيكون هناك من يراقبني الآن في واشنطن، تمامًا مثلما حدث قبل ثلاث سنوات. ودعونا نكُنْ صريحين هنا. عندما زرتكم هنا، وتحدّثنا عن موضوع النفط، ثمّ عدت إلى واشنطن لأفعل شيئًا بخصوص عقود النفط التابعة للأمم المتّحدة ولم ننجح، علّق كثيرون قائلين «يا باول لقد ذهبت إلى سورية ولم تفعل شيئًا». ومهما كان قراركم بشأن المكاتب فلن أسرع إلى الخارج لإعلانه، وكلّما كنتم سريعين في اتّخاذ إجراءات، كانت مهمّتي أسهل في الدفاع عن قضيّتي، وعندها يمكننا إيجاد طريقة للتحدّث عن تسوية سلمية شاملة.

بشّار الأسد: دعنا نعُدْ إلى موضوع النفط. طبعًا في ذلك اللقاء أنتم طلبتم شيئًا ونحن طلبنا شيئًا في المقابل، وهو أن يكون عملًا تفضيليًا، واتّفقنا على التعاون في هذا الموضوع. وقلنا يومها نريد أن نعامل كما تعامل تركيا في ذلك الوقت. وليس من عادتنا في سورية أن نقول كلامًا لا نعنيه، نحن صريحون. فلا أحد يفهم كيف استمررنا في موقفنا ضدّ الحرب والنظام العراقي يسقط، وهو كان أمرًا واضحًا للجميع. لكنّنا كنّا صريحين مع أنفسنا. هكذا نرى، نحن ضدّ الحرب. هذه الصراحة نفسها موجودة الآن مع شعبنا، ونحن هكذا نتعامل بصراحة وشفافية. وسأكون صريحًا معكم أيضًا، إن لم يُطرح موضوع السلام فلن نأخذ أيّ خطوات، هذا بشكلٍ واضح. لأنّه ليس هدفي أن أربح داخل الطبقة السياسية الأميركية وأخسر سورية. بكلّ تأكيد، الآن لا نستطيع أن نطرد

القيادات الفلسطينية، نستطيع أن نتعامل مع ظهورهم الإعلامي، لكنّنا لن نطردهم، وأعتقد أنّك تفهم هذا الجانب.

كولن باول: حسنًا لا يتمكّنون الآن من الظهور عبر القنوات التلفزيونية، لكن ما داموا هنا، ولديهم إمكانية الوصول إلى مسانديهم، ومع الناس الذين تربطهم بهم علاقة، فسيكون هناك على الدوام إيمان بأنّهم سيدعمون النشاطات التي من شأنها زعزعة الاستقرار في إسرائيل، وعندها لن أتمكّن من إثبات خلاف ذلك.

بشّار الأسد: دعنا نأخذ على سبيل المثال خالد مشعل، وهو أحد القياديين، إذا أردتم أن تتحدّثوا عن خريطة طريق فأنتم تريدونه ولا تستطيعون أن تسيروا من دون هذه الشخصيّات.

كولن باول: أرسلوه إلى البقاع أو إلى أيّ مكان آخر... لا أدري.

بشّار الأسد: لا نستطيع أن نطردهم، فباعتقادنا أنّه عندما تريد أن تخرج شخصًا يجب أن تعيده إلى وطنه، ونحن نريد اليوم قبل الغد أن يعودوا إلى فلسطين وهم يريدون ذلك، أمّا أن نطرد شخصًا إلى أيّ مكان في العالم، فهذا كلام مرفوض. أنا أرى العكس، أرى أنّ الحوار معهم سيؤدّي إلى نتائج إيجابية. أرى أن تفكّروا في هذه النقطة.

كولن باول: سوف ننظر في هذه النقطة، لكنّي أودّ فقط أن أؤكّد لكم أنّ قضيّة هذه المكاتب وهؤلاء الناس ونشاطهم لها أهمّية كبيرة في الأوساط السياسية، وإغلاقها امتحان لمدى رغبة سورية في إقامة علاقة أفضل مع الولايات المتّحدة. أمّا إذا استمرّت هذه المكاتب وهؤلاء الأشخاص في إظهار المقاومة لعملية السلام، وإجهاض خريطة

الطريق، فسيكون أثر ذلك سيئًا جدًا، ليس داخل الإدارة فقط بل داخل الكونغرس أيضًا.

طبعًا سيضغط الرئيس على الجانب الإسرائيلي، وقد أوضح بصورة جليّة أنّه يحوّل أنظاره الآن إلى الشرق الأوسط، وأنّه مستعدّ لاستخدام موقعه القويّ الجديد في العراق من أجل الضغط على الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. لقد أوضح موقفه هذا، وهو موقف ليس من السهل اتّخاذه في الولايات المتحدة، ذلك أنّه توجد قوى كبيرة هناك. أمّا إذا استمرّ الانطباع بأنّ هذه المنظمات لا تزال في سورية، وتتصرّف كما كانت تتصرّف في الماضي فلن ندفع العملية إلى الأمام، ولن نكون عندئذ قد تعاملنا مع هذا الموضوع بصورة جذرية، وسوف يضعني ذلك في ورطة، ليس داخل الإدارة فحسب بل وفي الكونغرس أيضًا. ودعوني أذكّركم بقانون محاسبة سورية الذي قد يفعّل من جديد. أنا لن أغادر قبل أن أوضح تمامًا أنّ هذا هو الامتحان الذي وضعه الناس على الطاولة، ليختبروا مدى رغبة سورية في إقامة علاقة أفضل بالولايات المتحدة.

إنّنا نركّز الآن على مجمل نقاط خريطة الطريق والمسار الفلسطيني، لكنّ هذا ليس كلّ شيء، نحن نعلم بأنّنا يجب أن نتعامل مع المسارين السوري واللبناني: الجولان ومزارع شبعا، بمعنى أنّنا نتطلّع إلى سلام شامل. ونحن ندفع بهذا المسار، وسنتأكّد من أن يكون هذا جزءًا أساسيًا من الحوار، وسوف أناقش هذا الأمر مع شارون عندما ألتقيه في غضون الأسبوعين المقبلين. المسألة هي بينكم وبين الجانب الإسرائيلي، والانطلاق من النقطة التي توقفتم عندها في عام 2000. لقد حققتم تقدّمًا كبيرًا، لكنّنا سننظر إلى ما سيحدث بين الفلسطينيين والإسرائيليين أولًا، لأنّه إذا استمرّت القنابل في الانفجار، وإذا ما استمرّ الإسرائيليون في تدمير المنازل فعندئذ سنتساءل عن رأي الناس في خريطة الطريق. لقد تحدّثت دومًا في نقاشاتي حول عملية السلام

وخريطة الطريق عن تسوية شاملة. ولذلك سوف أساعدكم بالتحدّث عن ذلك المسار الشامل، لكن يجب أن تعطوني ما يستحق ذلك الجهد ويجب أن يكون أكبر من مجرّد ألّا يظهر هؤلاء على التلفزيون أبدًا.

بشّار الأسد: بالنسبة إليك في أميركا الموضوع الأهمّ هو موضوع المكاتب، أمّا أهمّ شيء بالنسبة إلينا في سورية فهو موضوع السلام. أمّا المكاتب، فعلينا أن نفرّق أحيانًا بين المكتب والشخص، إغلاق المكتب يختلف عن طرد الشخص.

وليام بيرنز: سيادة الرئيس، أودّ أن أضيف نقطة واحدة، لأنكم تحدّثتم عن أهمّية صورة البلد في الخارج. وسوف أكون صريحًا معكم حول الصورة الأميركية، والحقيقة هي أنّه نعم، هناك منظمة الجهاد الإسلامي، التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، وأنّ زعيم هذه المنظمة موجود في دمشق، هذه هي الحقيقة التي يتعامل الناس معها. سواء ظهر على الجزيرة أو التلفزيون السوري أو غيرهما. وأنا أحاول هنا أن أكون في غاية الصراحة معكم، واستمرار هؤلاء سيخلق مشكلة للرئيس في الكونغرس وفي الولايات المتحدة. سيادة الرئيس، أعي أنّ هذه المسائل ليس من السهل التعامل معها، لكن ما أريد قوله، هو أنّه لكل الأسباب التي يسردها الوزير باول، وتلك التي يدركها الرئيس بوش، فالوقت قد حان الآن للقيام بأعمال حاسمة. أدرك أنّكم تريدون فعل الأشياء بصورة جزئية، لكن الوقت الآن وقت العمل بحسم، ومن شأن ذلك خلق أرضية جديدة تمامًا.

كولن باول: إنّ إعلان مسؤولية أيّ منظمة عن عملية ما، في وقت يعرف فيه الجميع أنّ قيادة هذه المنظمة تقع في دمشق، سواء أكانت تقوم بنشاطات، أم كان القادة يقيمون فقط في دمشق، لن يغيّر من

الحال شيئًا. ولن يكون هناك تفريق عند الأشخاص الذين نتعامل معهم. وما دام هؤلاء في دمشق فسوف تظلّ تعاني المشكلة نفسها. ليست لديّ النيّة للحديث فقط عن المكاتب، لأنّي لن أضع نفسي في موضع الحديث عن إغلاق المكاتب نهائيًا. كنت دومًا سعيدًا للتحدّث عن تسوية سلمية شاملة في المنطقة. أنتم من سيقرّر ما إن كان راغبًا في فعل ما تحدّثنا بشأنه في لقائنا هذا أم لا. ليس كمطلب أميركي بل كأسلوب أو كاقتراح لكيفية الخروج من هذه الأوقات العصيبة جدًا وإقناع الأميركيين. أقصد ليس إقناع الرئيس أو الجناح اليميني في الحزب الجمهوري فحسب، بل وإقناع المتحرفين بأنّ سورية تحاول فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة. وأنا أنتظر جوابكم.

بشّار الأسد: إطلاق عملية السلام هو الجواب.

كولن باول: الرئيس بوش راقب عملية وضع خريطة الطريق.

بشّار الأسد: ليس مع سورية.

كولن باول: ما قلته على الدوام هو أنّ خريطة الطريق هي الطريق إلى الأمام بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي مجرّد جزء من حلّ شامل يجب أن يتضمّن سورية.

بشّار الأسد: لكن ليس هناك حيّز في خريطة الطريق يذكر سورية.

وليام بيرنز: اسمحوا لي سيادة الرئيس بأن أقول لكم إنّي سبقت الوزير باول، وتحدّثت إلى الصحافيين عن التزامنا بالسلام الشامل، وذكرت أيضًا الجولان والمسار السوري.

كولن باول: إذن ما يريده بوش هو تغييرات جوهرية. هل تمانعون سيادة الرئيس، إن تحدّثنا قليلًا عن لبنان، ورؤيتكم لما ستكون عليه

الأوضاع؟ أعلم أنّكم قمتم بإعادة انتشار الجيش السوري، لكن السؤال الدائم هو عن الانسحاب السوري من لبنان وحلول القوّات المسلّحة اللبنانية محلّ القوّات السورية.

بشّار الأسد: نحن حتى الآن قمنا بثلاث خطوات أساسية من إعادة الانتشار. طبعًا هناك خطوات أخرى صغيرة لم نعلن عنها. الجيش اللبناني بات قادرًا على أن يحلّ محلّ القوّات السورية والوضع السياسي أصبح أفضل، الآن فعليًا قمنا بتطبيق اتّفاق الطائف أو بقي القليل لكي يُطبّق. طبعًا، الأفضل بالنسبة إلى قوّاتنا ألا تكون موجودة في لبنان لأسباب لها علاقة بالتدريب أولًا ولكي تكون قريبة من مهامها الحقيقية في سورية.

كولن باول: نحن نسعى لأن نطوي صفحة ونبدأ صفحة جديدة بالنسبة إلى العلاقات الأميركية السورية، لكنّنا في الوقت نفسه نتطلع للحصول على أجوبة منكم بخصوص هذ القضايا وسنتابع اتّصالاتنا وحواراتنا.

بشّار الأسد: أنتم دائمًا تقولون نريد المزيد، أمّا هذه المرّة فسنقول لكم إنّنا نريد المزيد منكم.

كولن باول: إنّ الرئيس بوش يطلب منكم أن تقوموا بخطوات جريئة سيادة الرئيس في الوقت الحالي، وهو يدرك ما هي مطالبكم السياسية وسياساتكم الداخلية، كما أنّه يعتقد أنّ الوقت حان الآن للقيام بخطوات جريئة، حتى نتمكّن من فعل أشياء لمصلحتكم. وأمام سورية الآن فرصة كي تؤدّي دورًا هامًا في المنطقة، إذا ما شعرنا بأنّكم تعملون وتتعاونون بصورة شراكة مع الولايات المتحدة، طبعًا نحتاج الآن إلى سورية كي تساعدنا على خلق الظروف الصحيحة في المنطقة، ليس بالنسبة إلى

تشكيل حكومة جديدة في العراق فقط، بل لتحقيق السلام بالنسبة إلى الفلسطينيين وإيجاد حلّ لمرتفعات الجولان.

سيادة الرئيس أنا أشكركم على هذا اللقاء.

يكشف هذا اللقاء المفصلي بين الأسد ووزير الخارجية الأميركية في خلال الحرب على العراق، أنّ أميركا تضع أمن إسرائيل في صلب أولوياتها، لا بل إنّ هذا الأمر كان أهمّ من العراق كله في الحديث مع الأسد، وأنّها وضعت شروطًا تعجيزية على سورية من شأن تنفيذها أن يلغي الدور الذي أرادته دمشق لنفسها كجزء داعم لـ«محور المقاومة». فإدارة بوش تريد إغلاق مكاتب حماس والجهاد والمنظمات الفلسطينية والجبهة الشعبية – القيادة العامّة، المستمرّة في المقاومة المسلّحة، وطرد قادتها من دمشق، وتريد أيضًا وقف أيّ دعم لحزب الله، ونشر الجيش اللبناني عند الحدود مع إسرائيل، ما يعني إنهاء أيّ دور لاحق للمقاومة. يكفي أن نقرأ مثلًا كم مرّة ذكر باول قضيّة المكاتب في هذه الجلسة المفترض أنّها الأولى، والأهمّ بين مسؤول أميركي والرئيس السوري بعد احتلال العراق، لنفهم الهدف الأميركي الأبرز. وقد كان مثيرًا ولافتًا أيضًا أنّ باول ذكر اسم القيادي الفلسطيني محمد دحلان 3 مرّات، وكأنّه يقول للأسد، هذه هي القيادة الجديدة التي يجب أن تتعاملوا معها وتطردوا الآخرين، تعاملوا مع محمود عباس ودحلان فقط.

الملاحظ في هذا السياق أنّ باول الذي حرص على القول إنّه ينقل رسالة من الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، كان يستخدم عبارة «نريد، ونطلب» لا «نتمنّى» خلافًا لما هو متعارف عليه في مثل هذا النوع من اللقاءات، خصوصًا أنّ العلاقة ليست بين شخصين من المستوى السياسي نفسه، بل بين وزير ورئيس دولة. لا بل إنّ لهجة باول لم تخلُ من التهديد المباشر تارةً عبر قوانين وإجراءات في الكونغرس، وأخرى

من خلال النموذج العراقي. أمّا الجزرة الكبيرة المقرونة بالعصا في كلام الوزير الأميركي، فهي الحديث عن دور كبير لسورية في الشرق الأوسط، وعن فتح صفحة جديدة ومهمّة في العلاقات الأميركية السورية. يكاد يربط كلّ ذلك بإقفال مكاتب التنظيمات الفلسطينية وطردها.

كانت الخارجية الأميركية تسعى لإقناع الأسد بإجراء تحوّل استراتيجي والتعاون الفعلي مع أميركا، كما فعل الرئيس حافظ الأسد حين وقف إلى جانب واشنطن في حربها ضدّ صدّام حسين في الكويت. وكانت آنذاك تحاول إرسال الإغراءات عبر السفير السوري في واشنطن وليد المعلم، الذي كان من الفريق الصغير الذي تعارف جدًا إلى فريق التفاوض الأميركي برئاسة بيل كلينتون أثناء مفاوضات الأخير مع حافظ الأسد وإسرائيل. هذه العلاقة التي ربطت المعلم بثلاثة من يهود الإدارة الأميركية هم دنيس روس وميلر ومارتن إنديك، والتي توقفت بعد سحب المعلّم، قبل أن يتولّى وزارة الخارجية في بلاده لاحقًا. وحين ذهب كولن باول للقاء بشّار الأسد، والطلب إليه موقفه من أميركا في العراق، ووقف أيّ مساعدة لحزب الله والاندماج في منظومة الاعتدال والانفتاح على إسرائيل، كانت عينه على جواب الأسد، وعينه الأخرى على أولئك الصقور الأميركيين في وزارة الدفاع، ولكن أيضًا على من هم في البيت الأبيض الذين لم يرحّبوا كثيرًا بمثل هذه الاتصالات، وكانوا أكثر ميلًا لاستخدام العصا ضدّ سورية وليس الجزرة. وهو كان يشير مرارًا إليهم كما لاحظنا في محضر الجلسة هذا.

كان المحافظون الجدد في أميركا أو التبشيريون ومصنّفو العالم بين الخير والشرّ، يعتبرون ضمنيًا الأسد وإيران عدوّين يجب القضاء عليهما بعد العراق. تقارب هؤلاء أيضًا وكثيرًا مع إسرائيل شارون، وراحوا يروّجون معلومات عن الخطر السوري في العراق، ويردّدون خطايا كان

الأسد قد ألقاه ضدّ إسرائيل وعنصريتها في خلال استقباله البابا يوحنا بولس الثاني في دمشق في 5 أيّار/مايو 2001.

سورية، التي كانت منذ مطلع الثمانينيات، مدرجة على لائحة «الدول الداعمة للإرهاب»، صارت إذن هدف المحافظين الجدد، خصوصًا حين يرفع الأسد الصوت ضدّ الاحتلال ولعلّ أحد الأخطاء السورية هنا، هو أنّ دمشق ربّما كانت تتوقع صمودَ جيش صدّام لسنوات أو أقلّه لأشهر طويلة، وتحوُّل الحرب على العراق إلى مأزق، فتعود واشنطن لتطلب مساعدة بشّار الأسد. حدث العكس تمامًا عادت واشنطن تهدّد الأسد إن لم يتعاون، وفق ما نلاحظ في هذا اللقاء المفصلي الذي جمعه مع كولن باول. ونلاحظ في هذه الجلسة كيف أنّ باول بدأ حديثه بشرح مفصّل لانهيار الجيش العراقي، واحتمال أن يكون صدّام تُوفي، وكأنّه كان يقول للأسد، إنّ صدام وجيشه لم يصمدا طويلًا وأنتم أيضًا لن تصمدوا فلا داعي لمساعدة من انتهى.

جاء باول إذن في محاولة أخيرة، حاملًا القليل من الجزر والكثير من العصي، راوح كلامه بين الإغراءات والتهديدات. ثمّ إنّ الأسد فوجئ، وفق ما روى لاحقًا، أنّ الأميركيين «طلبوا من سورية أن تمنع دخول العلماء وأساتذة الجامعات وذوي الكفاءات العلمية العالية، وهو ما اعتبرناه لاحقًا من أخطر الطلبات، وكنّا على حق حيث جرت لاحقًا عمليات تصفية بحق المئات من الكفاءات العلمية في سياق خطّة ممنهجة لتدمير العراق، أمّا ردّنا نحن فكان أنّنا أدخلنا من نستطيع من أصحاب تلك الكفاءات وفسحنا لهم في المجال في الجامعات والمعاهد السورية».

الملاحظ كذلك في هذا اللقاء الحاسم بين الرئيس السوري ووزير الخارجية الأميركي، أنّ الأسد، برغم كلّ التهديدات المبطّنة والمعلنة لباول، بقي مصرًّا على أنّه لن يقوم بأيّ شيء فعلي ضدّ هذه المكاتب، إلّا في ظلّ إعادة إطلاق عملية السلام على أن تشمل سورية.

من المهمّ أيضًا، لفهم عقلية الزائر الأميركي، ورسائل التهديد التي حملها في تلك اللحظة المفصلية من تاريخ المنطقة بعد احتلال العراق، أنّ باول لم يشكر سورية في ذاك اللقاء على التعاون الأمني، فاضطرّ الأسد نفسه لتذكيره بأنّ بلاده أنقذت حياة أميركيين، وحينئذ فقط اعترف باول بذلك، لا بل أزال هو نفسه كلّ التهم عن سورية، بالنسبة إلى نقل أسلحة دمار شامل أو غيرها، ما يعني أنّ هذا الأمر في ذاته كان ثانويًا خلافًا لكلّ ما قيل سابقًا.

تفسير هذه اللغة المتعجرفة لباول أمام الأسد، هو أنّ سرعة الغزو الأميركي والبريطاني للعراق جعلت إدارة بوش تتعامل مع سورية والدول الأخرى على أنّ أميركا هي «القوّة العظمى» والأمر الناهي كما قال الوزير نفسه، وأنّ على الآخرين أن يقوموا بواجباتهم من دون تلقّي أيّ شيء في المقابل.

هذا ما بدا واضحًا ممّا كشفه الرئيس اللبناني السابق إميل لحود أكثر من مرّة. ففي حديثه مثلًا لقناة «الميادين» في برنامج «وثائق حول القرار 1559»، قال لحّود:

«عام 2003، عندما سقطت بغداد في أيدي الأميركيين، طلب وزير الخارجية الأميركي كولن باول المجيء إلى لبنان بعد شهر من سقوط العاصمة العراقية. دام اللقاء نصف ساعة فقط. كنت أنا ورئيس مجلس النوّاب ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ووزير الخارجية اللبناني. قال لنا عام 2003، الآن وقد سقطت بغداد، جئت أبلّغكم بما تريده الإدارة الأميركية منكم: أولًا: لم يعد هناك من شيء تسمّونه المقاومة، إنّهم مجموعةٌ من الإرهابيين. ستضعون حدًّا لعلاقتكم بهم. ثانيًا: على سورية أن تخرج من لبنان. وثالثًا سيتم تحويل الشرق الأوسط إلى نظام

ديمقراطي. جاء وأملى علينا شروطًا كما لو كنّا في عهد الانتداب. قال لي إنّه ليس لديه سوى نصف ساعة لأنّه سيتوجّه بعدها إلى إسرائيل»[7].

هذا هو منطق باول أيضًا حين جاء لمقابلة الأسد، لكنّه لم يتصرّف طبقًا مع دولة بحجم سورية كما كان يستطيع أن يتصرّف في لبنان. وبالرغم من اعتراف الوزير الأميركي بأنّ الأسد على حقّ في مسألة نقل الأسلحة، وبالرغم من أنّ الرئيس السوري قال بصراحة بقرب الانسحاب السوري من لبنان، كلّ ذلك لم ينفع، فسارع الكونغرس إلى التصويت على «قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» الذي عُرف باسم Syria Accountability and Lebanese Sovereignty restoration Act.

لم يكن العالم قد اكتشف بعد أنّ أميركا وبريطانيا قد احتلتا العراق بناءً على كذبة أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع تنظيم القاعدة. ولم يكن باول نفسه قد اعترف بعد بأنّ إدارته بنت مبرّراتها لاحتلال العراق على تقارير كاذبة.

أُقفل اللقاء بين الأسد وباول، ليفتح باب الإعداد لإضعاف الدور السوري، وإخراج الجيش السوري من لُبنان وما سبقه من مشروع أميركي-فرنسي للقرار الدولي 1559، القاضي بإخراج القوّات السورية، وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وما تخلّل ذلك من اغتيال لرئيس الوزراء اللبناني السُنّي رفيق الحريري. بدأ إعداد الأرضية المناسبة لتطويق المحور الذي تقوده إيران والذي انخرطت سورية فيه بالكامل، وهو المحور الذي عرّفه البعض ومنهم الرئيس المصري السابق حسني مُبارك والملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس الفرنسي جاك شيراك بـ«الهلال الشيعي».

---

[7] إميل لحّود في فيلم وثائقي عن القرار 1559، قناة «الميادين»، عُرض في 2013/4/14.

ما لم يتوفّر قبل عام 2011، جاء على طبق من ذهب مع دخول نُذر الانتفاضات والربيع العربي إلى سورية، ولا يُمكن مُطلقًا فهم الحرب السورية الضروس والأشرس في مستهلّ العقد الثاني من الألفية الثانية، بدون العودة إلى التصادم بين مشروعين على مستوى الإقليم والعالم. صحيح أنّ الأسد بعد الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله في عام 2006، انخرط عبر تُركيا في مفاوضات مع إسرائيل منذ نهاية عام 2007، لكنّ الصحيح أيضًا أنّ اندماجه أكثر في العلاقة مع إيران وحزب الله ابتداءً من ولايته الثانية، جعل العالم الغربي ينظر إليه بكثير من الريبة، ولم يكن خافيًا أنّه منذ تلك الفترة ذهب الأسد لفتح خطوط تحالف جديد مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ثمّ أيّده في حربه ضدّ الشيشان وجورجيا. إنّ هذا التوجّه السوري نحو المحور المواجه للغرب، وكذلك ملفّ أنابيب النفط، وانهيار المفاوضات السورية الإسرائيلية، هي عوامل يجب عدم إغفالها أبدًا في البحث عن أسباب تدمير سورية، حتى ولو أنّ القيادة والمعارضة يتحمّلان أيضًا قسمًا لا بأس به من الانزلاق إلى فِخاخ الفتن والاقتتال منذ ربيع دمشق إلى الربيع العربي (وهذا يُمكن مُراجعته في كتابي السابق عن الحرب السورية).

هجرة المسيحيين من مهد الأديان

أنا من قرية في جبل لبنان اسمها نيحا الشوف، ومنها الفنّان الكبير الراحل وديع الصافي. يلاصق بيتُ أهلي وأجدادي كنيسة القرية. وقد ترعرعت على رؤيتها أمامي مضاءة بالشموع وزاخرة بالقداديس كلّ أحد. كنت أرى من خلال جرسها النحاسي الكبير الذي كبرنا على صوتِ قرعه في الأعياد والآحاد والمناسبات الجميلة، مقام النبيّ أيّوب الذي يقال إنّه مرّ وعاش في جبالنا وصبر حتى أكل الدودُ جسده. حين غادر المسيحيون قريتنا المشتركة لفترة، بسبب الحرب الأهلية بعد الاجتياح الإسرائيلي، فقدنا الكثير من الروح والألق في البيوت الوادعة بين الجبال والأشجار الوارفة.

حين نقول إنّ الشرق بلا مسيحيين يفقد كثيرًا من روحه، لا نغالي في الكلام، ففي العلوم كانت معظم الترجمات الأولى من الفلسفات اليونانية وغيرها تتم على أيادي المسيحيين، وفي النضال والعروبة والقومية والنهضة كانت الأسماء المسيحية طليعية، وفي مقاومة الاستعمار والظلم والإرهاب كان المسيحيون في المقدّمة. وفي مناهضة

إسرائيل تصدّر عدد لا بأس به من المسيحيين مشهد المقاومة في فلسطين ولبنان لسنوات طويلة.

لا شكّ في أنّ هجرةً أو تهجير المسيحيين من هذا الشرق إذن، هما جزء من مُخطّط اغتيال الوطن العربي.

لكن لا بُدّ من التوضيح استهلالًا لهذا القسم بالقول إنّه إن كان المسيحيون ضحايا الكثير من ويلات هذه المنطقة، فإن بعضهم أيضًا شارك في هذه الويلات، واخترع مبرّرات، كما حصل مثلًا مع فريق في لبنان حين تعامل مع إسرائيل، وطحن مخيّمات فلسطينية طحنًا، وجاء برئيس للبنان على ظهر الدبّابة الإسرائيلية، وذلك تحت ذريعة الخوف من الفلسطيني والسوري واليساري ثمّ من المُسلم. ثمّ إنّ بعضهم الآخر، يقول اليوم في سورية والعراق وغيرهما، نحن لسنا عربًا، وقد غزانا العرب وعلينا العودة إلى ما كنّا عليه، لأنّ العروبة ظلمتنا، وهو ما قد يقوله بعض الأمازيغ أيضًا في المغرب.

لعلّ في ما يقولونه شيئًا من الصحّة، ذلك أنّ بعض الأنظمة والأحزاب التي رفعت شعارات العروبة، حوّلتها إلى مطيّة لمصالح خاصّة واحتكار السُلطة وطمست الهويّات الأخرى، بدلًا من أن تجعل العروبة مشروعًا جاذبًا يحتضن الجميع، ويعطي كلّ ذي حقٍّ حقّه، وفي هذا بالضبط وجدت الخططُ الخارجية لتدمير الوطن العربي واغتياله أرضًا خصبة لتوسيع هامش الفتن، وتعزيز الفرقة وتأجيج الخصام والحروب والتباغض والتناهش. لكنّ خطأ البعض لا يُقابل بالخطأ، ومن واجب المسلمين والمسيحيين والعرب والكرد والأمازيغ وغيرهم من أبناء هذه المنطقة، البحث عن مشاريع تنهض بهذه الأمّة جمعاء، بدلًا من الاختباء خلف هويّات قاتلة وطوائف ومذاهب وأعراق متقاتلة، فهذه الأرض العربية لنا جميعًا ولا فضل لأحد على آخر، إلّا بقدر ما خدم هذه الأرض والوطن العربي عمومًا.

المسيحيون ذُرّة العلم

إنْ ذهبنا إلى مصر، الدولة التي تضمّ أكبر نسبة عددية للمسيحيين، فإنّ كلّ أهلها كانوا يُسمّون الأقباط، من دون أن يشير الاسم إلى المسيحيين منهم فقط. وثمّة دراسات تقول إنّ أصل مصر مشتق من اسم قبطي، بينما يقول بعض الباحثين المسلمين إنّ الاسم جاء من مصر بن حام بن نوح. المهمّ أن الأقباط يعتبرون أنفسهم في أصل مصر.

وإنْ ذهبنا إلى سورية، فإنّ مؤرّخين مرموقين يؤكّدون أن اسم سورية مشتق من «أسيريا» السرياني... ولم تعرف سورية تفرقة بين مسيحي وغير مسيحي، بل كانوا جميعًا أبناء وطن واحد يعملون لأجله.

وإن مررنا إلى الأردن، فهناك نجد المغطس الذي تعمّد فيه السيّد المسيح على يد يوحنّا المعمدان. يقول الملك عبد الله الثاني: «إنّ قبر سيّدنا نوح هو في الكرك، وسيّدنا إبراهيم جاء من العراق عبر الأردن في طريقه إلى الخليج، وسيّدنا موسى توفّاه الله في جبل نيبو في الأردن، والسيّد المسيح عُمّد في الأردن على الضفّة الشرقية لنهر الأردن على يدَ يوحنا المعمدان. والرسول محمّد قدم إلى الأردن مرّتين، مرّة برفقه عمّه وكان صغير السنّ، وعندها رآه راهب بيزنطي وشهد أنّه سيكون نبيًّا، وبعدها قدم إلى الأردن حين كان تاجرًا شابًّا. اللقاء الأول الذي جرى تحت شجرة ما زالت باسقة في الصحراء الأردنية حتى يومنا هذا، هو لحظة التأسيس للعيش المشترك والوئام بين المسلمين والمسيحيين في الأردن[1]». هذا ما أكّده أيضًا رئيس الوزراء الأردني السابق، الدكتور معروف البخيت، في محاضرته القيّمة بعنوان: «تطوّر الشخصية

---

[1] الملك عبد الله الثاني، خطابٌ لمناسبة تسلّمه جائزة مؤسسة جون تمبلتون لعام 2018 في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. يمكن قراءته كاملًا على الرابط الآتي: https://kingabdullah.jo/ar/news/.

الأردنية»، فقال: «إنّ لقاء الرسول الكريم النبيّ محمّد بالراهب بحيرا تمّ في الأردن، إمّا في منطقة أم الرصاص ناحية مادبا أو في منطقة حوران الأردنية[2]».

إنّ المسيحيين الأردنيين هم من أصحاب أقدم وجود مسيحي في المنطقة، منذ بدايات القرن الأول الميلادي، كثيرهم ينتمون إلى القبائل العربية الشهيرة. وقد أسهموا في الفتوحات الإسلامية، وكانوا دائمًا منحازين إلى العرب في فتوحاتهم ضدّ البيزنطيين والفرس والعثمانيين، وأدّوا أدوارًا طليعية في الاستقلال وفي الدفاع عن عروبة فلسطين، فضلًا عن أدوارهم في الأحزاب السياسية وفي نهضة الاقتصاد وانتشار التعليم وبناء مجتمع موحّد برغم التعدّد، حتى بات الأردن مثالًا يُحتذى بهذا الانسجام الديني الكبير والعميق والحقيقي.

وإن ذهبنا إلى فلسطين، فبرغم كونها مهدَ السيّد المسيح، لم يبق في المهد ومحيطه في الأرض السليبة المظلومة أكثر من 40٪ من عدد السكّان الأصليين وربّما أقلّ.

أمّا في العراق، الذي تكاد الهجرة تقضي على القسم الأكبر من مسيحيّيه، فإنّ حركة الترجمة والنقل والتلاقح بين الحضارات والفلسفات القديمة من البابلية إلى اليونانية إلى العربية ما كانت لتحصل لولا المسيحيون الذين هاجر أكثر من نصفهم تمامًا، كما هي الحال في سورية أو حتى في لُبنان.

---

[2] د. معروف البخيت، رئيس الوزراء الأردني السابق، كلمة في منتدى الفكر العربي في عمّان، 14آب/أغسطس 2017.

لنطرح السؤال الأول: ماذا قدّم المسيحيون لهذا الشرق؟

• يقول أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام»، إنّه في عصر الدولة الأموية، استعان معاوية بسرجون بن منصور رئيسًا للديوان، وقنان بن متّى كاتبًا، وابن أثال طبيبًا. وفي العصر العباسي، استقدم أبو جعفر المنصور الطبيب جورجيس بن بختيشوع إلى بغداد، وبقيت عائلته لثلاثة قرون تتمتّع بمكانة علمية كبيرة عند الخلفاء العباسيين، وأسهمت في بناء الحضارة العربية الإسلامية، فمنها مثلًا يوحنّا بن ماسويه، الذي عيّنه المأمون رئيسًا لدار الحكمة، أكبر مؤسّسة ثقافية علمية في العالم، في ذلك العصر.

• يقول إفرام يوسف في كتابه القيّم جدًّا بعنوان «الفلاسفة والمترجمون السريان»: قبل نهاية القرن الثامن الميلادي، بلغ عدد المترجمين في بغداد خمسين مترجمًا سريانيًا، واصلوا الجهد الذي كان قد بدأه سرجيوس وبروبا، في إنجاز الخلاصات الفكرية والشروح الفلسفية، فضلًا عن وضع قاموس للمصطلحات المترجمة، وهكذا ترجم «سلام الأبرش» الكاتب السرياني كتاب الطبيعة لأرسطو إلى العربية، وأصبح الماروني «تيوفيلوس الرهاوي» فلكيًا لدى الخليفة المهدي، ونقل إلياذة هوميروس والأوديسة إلى اللغة السريانية، كما ترجم أيضًا أحد كتب أرسطو.

• ابن النديم وضع في كتابه «الفهرست» قائمة بأسماء الكتّاب والمترجمين السريان الذين كانوا يتقنون العربية، وبفضل هؤلاء نُقلت بعض كتب أفلاطون إلى العربية ومن بينها «الجمهورية»، «نصيحة لتربية الشباب»، «الميتافيزيقا»، «الكون والفساد»، و«فنّ الشعر».

يوافقه على ذلك الدكتور والباحث العريق يعقوب رزق الله نامق الذي فنّد الإنجازات التالية للمسيحيين في الشرق:

1. قام علماء السريان بنقل القسم الأكبر من التراث اليوناني إلى لغتهم السريانية، بغية احتواء ذلك التراث وتعليمه في مدارسهم. وعندما فُقِدَ الأصل اليوناني، كان هذا التراث محفوظاً باللغة السريانية. وفي العهد الإسلامي العربي قام السريان بدور الترجمة مرّة ثانية. ونقلوا هذا التراث من السريانية وأحيانًا من اليونانية إلى العربية، وهكذا انتقل هذا التراث إلى أوروبا في القرون الوسطى وما بعدها، فكان ذلك عنصرًا فعّالًا في قيام النهضة هناك.

2. عمل السريان على التنسيق بين الفلسفة اليونانية والفقه المسيحي. وأشهر من قام بهذه الأعمال سويرا سابوخت، مار يعقوب الرهاوي، سرجيس ريشعيني، حنين بن إسحق، يوحنّا بن ماسويه، وابن العبري.

3. قام السريان بتعليم عظماء الفلاسفة والعلماء المسلمين، فقد تتلمذ الفارابي على يد متى بن يونس في بغداد، ثم يوحنا بن خيلان في حران، وكذلك تعلم الجيل الأول من الأطبّاء المسلمين الطبّ من الأطبّاء السريانيين في بيت الحكمة في بغداد، أمثال سرجيس بختيشوع وأولاده، وحنين بن إسحق.

4. أتقن السريان الطبّ وبرعوا فيه. نقلوا الطبّ اليوناني إلى لغتهم وإلى اللغة العربية وأضافوا عليه الكثير من الطبّ البابلي. ويُعدّ الطبّ السرياني أساس الطبّ العربي. ومن أشهر أطبّاء السريان نذكر: حنين بن إسحق، وسرجيس بختيشوع وأولاده، وثابت بن قرّة الحرّاني وأولاده.

5. يُعدّ جابر بن حيّان الحرّاني، مؤسّس علم الكيمياء عند السريان والعرب، وقد اشتهر أيضًا في علم الكيمياء والعقاقير.

6. للسريان دور هام جدًا في تطوير الرياضيات وعلم الفلك، وبرع الحرّانيون خاصّة في هذه العلوم لأنّهم كانوا ضليعين في الرياضيات والفلك البابلي. وأشهر العلماء في هذا الحقل هم ثابت بن قرّة وأولاده، ومحمّد بن جابر بن سنان البتاني وهو حرّاني اعتنق الدين الإسلامي. ويُعدّ البتاني من عظماء الفلكيين والرياضيين في العالم.

7. سويرا سابوخت، رئيس دير ومدرسة قنسرين، هو أول من أدخل الأرقام الهندية إلى الأوساط السريانية، وكتب عن مميّزاتها، فأخذ العرب هذه الأرقام عن سابوخت لا عن الهنود مباشرة. ومار يعقوب الرهاوي، الذي كان تلميذ سابوخت، استنبط الأرقام المعروفة بالأرقام العربية السورية، ومنه أخذ الأمويون هذه الأرقام معهم عندما انتقلوا إلى الأندلس، ومن ثمّ انتقلت هذه الأرقام إلى أوروبا وتطوّرت إلى الشكل المستعمل في عصرنا الحاضر.

8. رغم استخدام السريان الأرقام الهندية أو السورية في الرياضيات والفلك، استمرّوا في استخدام الأحرف السريانية الفينيقية، في تسجيل التواريخ وفي حساب الجمل في أشعارهم. ولا يزال هذا التقليد مستخدمًا في العربية لبيان ترتيب المقاطع في النصوص المكتوبة أو المطبوعة ومثال ذلك أنّنا نكتب (أ، ب، ج، د، هـ، ...) وليس (أ، ب، ت، ث، ...).

9. عندما انتشرت إرساليات السريان المشرقيين في الأقطار الآسيوية حمل الرهبان معهم الخط السرياني، مما أدّى إلى اشتقاق الخطوط المغولية والتترية والتركية القديمة في أواسط آسيا من الحروف السريانية الفينيقية. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الرهبان السريان في الصين أخذوا التقليد الصيني فكتبوا السريانية بخطوط عمودية، من الأعلى إلى الأسفل، لا من اليمين إلى اليسار.

10. لقد تأثّرت اللغة العربية الفصحى بالسريانية بالنواحي التالية: دخول ألفاظ سريانية عديدة إلى اللغة العربية، وطبعًا منها المفردات

العلمية. وثانيًا، تنظيم الصرف والنحو العربي على مثال نظام الصرف والنحو عند السريان. ويقال إنّ سيبويه تعلّم ذلك من يوحنّا بن ماسويه. وثالثًا، اشتق الخطّ العربي الكوفي خاصّةً من الخطّ السرياني.

11. كان السريان أصحاب تقنيّات صناعية وزراعية وهندسية ويدوية في جميع مراحل تاريخهم الطويل. فاشتهروا بصناعة السجّاد، والتطريز، ودبغ الجلود، وتحضير الرق للمخطوطات، وحياكة النسيج، وصناعة الفخّار، وتحضير الأدوية والمأكولات، إلى ما هناك من إنجازات. وقد ابتكروا الكثير من هذه التقنيّات الحرفية، وأخذت عنهم الشعوب التي اتّصلت بهم. ويكفي أن أذكر لكم القماش المسمّى «موصلين»، وهو ابتكار قام به سريان الموصل في شمال العراق، وكذلك مشتقات البرغل والمأكولات التي تُحضّر منه.

حين قابلت قسمًا وافرًا من المفكّرين والرهبان الأقباط في مصر أواخر القرن الماضي، قال لي الأستاذ الجامعي والمسؤول الإعلامي في الكنيسة الإنجيلية، إكرام لمعي إنّ «الإنجيليين حين أتوا إلى مصر، كانوا أوّل من ترجم الكتاب المقدّس إلى اللغة العربية. وقد ترجَمَه أحدُ أعضاء الإرساليات الأجنبية، واسمه فان دايك، وعاونه في الترجمة في بيروت مفكّرٌ مسيحيٌّ هو بطرس البستاني. واليوم، كلّ الكنائس، بما فيها الكنيسة الأرثوذكسية، تستخدم هذا الكتاب، والإنجيليون هم أول من فتح مدارس للبنات في مصر، على غرار رمسيس كوليدج، ومدارس الأميركان، وهم أوّل من قدّم الخدمة الاجتماعية للناس».

كيف لنا أن نذكر العربية في هذا الشرق من دون المعلم بطرس البستاني، مؤسِّس أول مدرسة عربية حديثة، وأول معجم عربي هو «محيط المحيط». كيف لنا أن نذكر صحافة هذا الشرق، من دون سليم وبشارة تقلا مؤسِّسي جريدة الأهرام المصرية. كيف لنا أن نذكر

فقه اللغة العربية من دون إبراهيم وناصيف اليازجي. كيف لنا أن نذكر مطابع الفكر والكتب في حلب من دون ذكر المطران ملاتيوس نعمة، الذي أدخل المطبعة الأولى بأحرف عربية إلى بلاد الشام. كيف لنا أن نذكر الأدب الحديث الجميل من دون جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة ومي زيادة وأمين الريحاني وبطرس غالي وفارس النمر وشكري غانم ويعقوب الصروف وغيرهم كثيرون.

كيف لنا أن نذكر استقلال الدول العربية من دون أن تعود إلينا صورة فارس الخوري وهو يدخل مجلس الأمن، بطربوشه الأحمر الشامي، يوم حصول سورية على استقلالها يمثّل المسيحيين والمسلمين جميعًا. كيف لنا أن ننساه وهو الذي ترأس مجلس الوزراء مرّتين ومجلس الشعب لا بل إنّه هو المسيحي الذي وصل حبُّ المسلمين له إلى حدّ تولّيه وزارة الأوقاف الإسلامية، وحين اعترض البعض، قام عبد الحميد طباع يقول باسم الكتلة الإسلامية في المجلس: «إنّنا نؤمّن بك فارس الخوري على أوقافنا أكثر ممّا نؤمّن أنفسنا». كيف لنا أن ننسى دور المسيحيين في النهضة العربية، ومقاومة الذلّ والاستعمار، فالمسيحيون في الشرق طليعيون في مناهضة كلّ استعمار وانتداب واحتلال، وها هو الشاعر العربي المسيحي القومي المناضل إبراهيم اليازجي يستصرخ العرب قائلًا:

تنبّهوا واستفيقوا أيُّها العربُ … فقد طمى الخطبُ حتّى غاصتِ الرُّكبُ
فيمَ التّعلُّلُ بالآمال تخدعُكم … وأنتم بينَ راحاتِ القنا سلبُ
اللهُ أكبرُ ما هذا المنامُ فقد … شكاكُمُ المهدُ واشتاقتكُم التُّربُ
كم تُظلَمونَ ولستم تشتكونَ وكم … تُستغضَبونَ فلا يبدو لكُم غضبُ
ألفتُمُ الهونَ حتّى صارَ عندكُم … طبعًا، وبعضُ طباعِ المرءِ مُكتسبُ
وفارقتْكُم لطولِ الذُّلِّ نخوتُكُم … فليسَ يؤلمُكم خسفٌ ولا عطبُ
صبرًا هيا أمّةَ التُّركِ التي ظلمتْ … دهرًا فعمّا قليلٍ تُرفعُ الحُجُبُ
لنطلُبنَّ بحدِّ السّيفِ مأربَنا … فلنْ يخيبَ لنا في جنبِهِ أربُ

كيف لنا أن نسلك طريق النضال الفلسطيني والقومي والعربي والحديث والكفاح المسلح من دون أن نتذكّر أسماءً مسيحية كبيرة: أنطون سعادة، الأنبا شنودة في مصر الذي عاش ومات رافضًا الذهاب إلى إسرائيل برغم الصلح، وبرغم ذهاب رئيس مصر حسني مُبارك إلى إسرائيل. كان يقول: «لستُ أنا من سيخون العرب»، ثمّ ألم يكن كبارُ القادة الفلسطينيين أو المناضلين أيضًا من المسيحيين، ومنهم مثلًا: جورج حبش ونايف حواتمة وجورج حاوي ووديع حدّاد وتيريز هلسا وجورج إبراهيم عبد الله، وخصوصًا اليوم الأب عطا الله حنّا، الذي يقارع الاحتلال، كما قارعه حتى الرمق الأخير من الداخل والخارج المطران المناضل هيلاريون كبوجي.

لنطرح الآن السؤال الثاني: ما أسباب الهجرات؟

• أولًا: إسرائيل، فهي المسؤولة الأولى عن تهجير مسيحيي فلسطين وزرع الأسافين في الوطن العربي، بغية التفتيت والتقسيم، فضلاً عن تهويد أرض السيد المسيح. وهي التي أغرت، مثلًا في لبنان، من وُصِفوا بعملاء جيش لحد، للتعامل معها، ثمّ رمتهم على قارعة الطريق وانسحبت، وذلك بعد فشلها في إقامة دولة مسيحية بقيادة بشير الجميّل، الذي يقال إنّه رفض قبيل اغتياله الاستمرار في المشروع الإسرائيلي، وتلقّى نصحًا من الأميركيين بالابتعاد عن إسرائيل، والذهاب صوب الخيارات الأميركية والعربية[4]، وفق ما روى لي السفير الأميركي السابق في لبنان جون غونتردين. قال لي غونتردين في حوار أجريته معه في فرنسا قبل سنوات: «ذهبت إلى بشير الجميّل وقلت له إنّك تصيب أبناء طائفتك

---

[4] جون غونتر دين، السفير الأميركي السابق في لبنان، مقابلة مع المؤلف في أيلول/سبتمبر 2003.

بالأذى في الشرق الأوسط عامّة، ويجب على كلّ الأطراف من كلّ الطوائف أن تدعم الدولة، ولا يمكن في دولة كلبنان إيجاد سياستين مختلفتين، وحين تقيم علاقات مع إسرائيل فإنّ بعض اللبنانيين يعتبرون أنّك تتعامل مع العدوّ، وبالفعل قدّمت له عرضًا، حاولت القيام بشيء ما، وكنت حاصلًا آنذاك على دعم الرئيسين الأميركيين الديمقراطي والجمهوري، قلت لبشير: إذا أردت العمل والحصول على دعم فتعالَ إلى أميركا...».

أضاف السفير الأميركي السابق: «كانت إسرائيل تنظر إليّ كأنّني الشيطان، رغم أنّني لا أنتعل حذاء الشيطان، كانت إسرائيل تنظر نظرةً سيئة إليّ، كانت تعتبرني خائنًا، وتعتبر أنّي أقوم بسياسة مناهضة لها، وهذا غير صحيح فأنا مهمّتي كانت تنحصر بلبنان، وكنت معتمدًا لدى لبنان، وهكذا إذن حين قدّمت لبشير الجميّل العرض، ذهب لاستشارة رفاقه، وجاءني إلى منزلي في اليرزة وجلسنا نناقش. حاولت إقناعه، ذلك أنّ عمي كان يفترض أن أجعل السياسة الأميركية تتقدّم في المنطقة، فأنا أمثّل السياسة الأميركية ولا أمثّل الدولة الإسرائيلية ولا سورية، بالنسبة إليّ، كانت مصلحتنا الأميركية تقضي بأن يعمل كلّ اللبنانيين معًا وألّا ينقسموا، وليس أن نقسّمهم لنسيطر عليهم».

• ثانيًا: الاجتياح الأميركي البريطاني للعراق. فمنذ حصوله هُجّر قسم كبير من المسيحيين العراقيين، بعدما كان أبناؤه قد وصلوا سابقًا إلى احتلال مناصب عليا في الدولة، وبينهم مثلًا نائب رئيس الوزراء طارق عزيز.

• ثالثًا: منذ الربيع العربي والصراعات الإقليمية والدولية على أرض العرب، وما تخللها من تجديد للفتن النائمة، هُجّر المسيحيون من سورية، وفُتحت لهم أبواب غربية كثيرة، بعدما كانوا ينعمون بدولة علمانية منصفة لهم عمومًا.

• رابعًا: لا بدّ من الاعتراف بأنّ انتهازية السياسات العربية أسهمت أيضًا بتهجير المسيحيين في تاريخنا الحديث، فمثلًا حين انفتح الرئيس المصري أنور السادات على إسرائيل، سعى لمهادنة الحركات الإسلامية لضرب اليسار في مصر. أصدر قرارات أعجبت الإسلاميين وأغضبت الأقباط، مثل اقتراح مشروع قانون يقضي بإعدام المرتدّ عن الإسلام سنة 1977 وإثارة نقاش سنة 1980 حول اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع، بدلًا من أن تكون مصدرًا أساسيًا في التشريع، كما كانت في السابق. وفي تلك الفترة تعرّض الأقباط للظلم، قبل أن يتحسّن وضعهم قليلًا لاحقًا، ثمّ جاء الدستور الأخير لينصفهم نسبيًا. وفي أواخر عهد السادات كانت النفوس مشحونة، ووقعت مشاكل كثيرة بين الأقباط والمسلمين. وفي عهد مبارك رأينا أيضًا بعض اللوبيات القبطية تتحرّك بقوة في أميركا، وتبثّ أفكارًا عنصرية وطائفية بغيضة ضدّ المسلمين، وترافقت مع توتّرات أمنية عديدة، خصوصًا حين رفعت الكنيسة الصوت عاليًا ضدّ زواج المسيحيات بالمسلمين، والقول بأنّ بناء الكنائس وغيرها تعترضه عوائق كثيرة.

• خامسًا: إنّ رميَ كلّ مآسي مسيحيّي الشرق على إسرائيل إنّما يعفي الدول العربية من مسؤولياتها التاريخية، فحين غزا الإرهابُ المتلبّس زورًا رداء الإسلام المنطقة العربية، ونكّل بالمسلمين قبل المسيحيين، ومارست أطرافُه كلّ الجور والسبي والقتل، تعرّض المسيحيون للكثير من الاعتداءات، طبعًا كما تعرّض الكثير غيرهم. فاختار كثيرهم الهرب أو الهجرة أو الحصول على تأشيرات دخول أجنبية استعدادًا للهجرة في أيّ وقت.

• سادسًا: التهميش، فالقول إنّ مسيحيي الشرق كانوا ينعمون بالسعادة والعدل والمساواة قبل الربيع العربي، غير صحيح، ذلك أنّهم، في الكثير من المراحل التاريخية، لم يتمتّعوا بالأدوار التي يستحقونها

في وطنهم، الذي كان ولا يزال لهم فضل كبير في نهضته اقتصاديًا وتربويًا وسياسيًا، فقد كان مثلًا على المسيحي أن يجاهد فعلًا لبناء كنيسة في مصر سابقًا، أو في الوصول إلى منصب على غرار مواطنيه الآخرين.

لن أناقش هنا قضيّة دين الدولة ورئيسها، فهذه خاضعة لدراسات كثيرة وآراء متناقضة تمامًا وتؤسّس لحساسيات كثيرة، لكنّ الأكيد أنّ المسيحيين في عدد من دولنا، لم يحصلوا على المساواة في حقوق المواطنة بالنسبة للكثير من الوظائف. في المقابل، فإن بعضهم ظلم المسلمين حين حكم. ولعلّ تجربة لبنان في مراحل معيّنة لا تزال حاضرة في الأذهان والذاكرة، قبل أن يصبحوا هم أنفسهم في مراحل لاحقة أيضًا ضحايا.

اللافت أنّه إذا قرأنا التاريخ الحديث، رأينا أنّ وضع المسيحيين كان قبل عقود أفضل ممّا صار عليه لاحقًا. كانت وزارات عديدة مثلًا تُسند إلى المسيحيين، حتى في مصر، حيث أُسندت إليهم سابقًا وزارتا الخارجية والمال، كما وصل ويصا واصف إلى رئاسة مجلس النوّاب، وصار بطرس غالي أمينًا عامًا للأمم المتحدة، بعد تولّيه وزارة الخارجية. لماذا تراجع دورهم في الوطن العربي؟ الأكيد ليست إسرائيل المسؤولة الوحيدة. يدفعنا الإنصافُ إلى القول إنّ المسيحيين كانوا فريسة إسرائيل وفريسة الإرهاب وعصور الظلامية وفريسة الإهمال والتهميش في وطننا العربي، وفريسة الروايات الجديدة في الغرب، التي تقول إنّ عودة السيّد المسيح لن تحصل بدون اليهود (وهذا سنعود إليه لاحقًا في الكتاب)، وهم أيضًا فريسة بعض المسيحيين أنفسهم، فهل نستغرب إذن الهجرات الواسعة للمسيحيين، أنستغرب أن تتحوّل مدينة كاملة مثلًا في السويد (مدينة سوديتللي) إلى معقل مسيحيي العراق وسورية؟

لنطرح السؤال الثالث: ماذا حصل خلال الربيع العربي؟

لعلّ القسّ متري الراهب في كتابه الجميل بعنوان «الربيع العربي ومسيحيّو الشرق الأوسط» كان منصفًا في التعبير عن ارتباك المسيحيين، كما الكثير من العرب حيال الربيع العربي. يقول:

«إنّ المرء يكتشف في مواقف المسيحيين ألوان الطيف كافة، فمن خائف من هذه الثورات إلى معارض، إلى مؤيّد ومشارك، وإنّ المسيحيين أسوة بالمسلمين منقسمون في نظرتهم حول هذه الظاهرة، هذا إضافة إلى أنّ رؤية المسيحيين للربيع العربي ليست بالرؤية الستاتيكية والجامدة، بل هي متغيّرة وديناميكية وتتغيّر بتغيّر الظروف المحيطة بهذا الربيع».

لنأخذ بعض الأمثلة:

في عام 2012 قال بابا الفاتيكان، بنديكتوس السادس، مشيرًا إلى الربيع العربي:

• من الصعب في الوقت الراهن وضع تقييم نهائي لهذه الأحداث، والإدراك الكامل لآثارها الكاملة في تحقيق التوازن في المنطقة.

• إنّ التفاؤل المبدئي، على أيّ حال، فتح الطريق للاعتراف بالصعوبات الراهنة لعملية التحوّل والتغيير. وإنّ الطريق الأمثل لمواصلة المسيرة التي انطلقت، يمرّ من خلال الاعتراف بكرامة الإنسان غير القابلة للمساومة والحقوق الأساسية لكلّ فرد.

• إنّي أحثّ المجتمع الدولي على إقامة حوار مع الجهات الفاعلة في مناطق الربيع العربي، في ظلّ احترام الشعوب، والإدراك أنّ مجتمعات مستقرّة تعيش في وفاق، بعيدًا عن كلّ تمييز ظالم، ولا سيّما الأنظمة الدينية النهج.

من جانبه، قال البطريرك الماروني اللبناني، مار بشارة بطرس الراعي، في العام نفسه، في خلال زيارة بابا الفاتيكان للبنان، إنّ الربيع المسيحي يشكّل مقدّمة للربيع العربي المنشود. لكن في عام 2013 قال إنّ الربيع العربي الذي تكلموا عنه عندما بدأت التظاهرات الشعبية المحقة والمطالبة بالإصلاحات، تحوّل إلى شتاء، بسبب الحرب والسلاح والعنف والحركات الأصولية والتمادي على الحياة البشرية. وفيما كان للرئيس اللبناني المسيحي، ميشال عون، موقف رافض لهذا الربيع، ولما يحصل خصوصًا حيال سورية، فإنّ خصمه السياسي، رئيس الهيئة التنفيذية في القوّات اللبنانية، سمير جعجع، ذهب بعيدًا في تأييد الربيع العربي، لكن من زاويته السورية ربّما لتصفية حسابات قديمة مع دمشق ولمناهضة حزب الله وليس إيمانًا بالربيع، فهذه كانت فرصة لمواجهة حزب الله بعد تدخّله في سورية، بدون قرار رسمي لبناني. وقال جعجع: «في الوقت الذي بات هذا الشرق يشبهنا ويطالب بالحرّية والديمقراطية، نعلن نحن رفضنا وعدم رغبتنا بهذا القول، فيما هذا هو الدور الأساس للمسيحيين في المنطقة، وهو دور حضاري طليعي متقدّم قائم على أسس الحرّيات والديمقراطية. هذه هي رسالة المسيحي الحقيقي، وهذا هو جوهر وجوده وجوهر رسالته وهنا لا يعود للعدد معنى أو قيمة». وقال أيضًا: «إنّ الخوف من وصول أصوليات معيّنة إلى السلطة قد يكون مبرّرًا، ولكنّه لا يبرّر المحظورات خصوصًا أنّ المسيحيين موجودون في هذه المنطقة منذ ألفي سنة وقبل ظهور الإسلام».

الكثير من الأقباط في مصر خرجوا عن تحفّظ الكنيسة، فنزلوا إلى الشوارع مع غيرهم من المنتفضين. لكن حين وصل الإخوان إلى السلطة، عادوا يدعمون الجيش ضدّ الإخوان. أمّا مسيحيو سورية، فهم في غالبيتهم بقوا إلى جانب الدولة السورية، ذلك أنّ المسيحي السوري لم يشعر يومًا بأنّه من درجة ثانية. وقد سنحت لي الفرصة أخيرًا للذهاب

إلى مارمريتا ووادي النصارى السوريين، ففوجئت بأنّ القسم الأكبر من المسيحيين هناك، شارك في الحرب إلى جانب الجيش السوري، وقدّموا الكثير من أبنائهم قربانًا على مذبح الوطن. لكنّ قسمًا منهم أيضًا ذهب إلى المعارضة، ودخل المجلس الوطني ثمّ الائتلاف، وهناك أسماء مسيحية يسارية بارزة التحقت بما كانت تراه «ثورة سورية مُحقّة». وفي مقدّمة هؤلاء ميشال كيلو وجورج صبرا وغيرهما، قبل أن يعودا وينتقدا هيمنة التيّار الإسلامي، وكذلك تخاذل دول غربية وشرقية، تبيّن أنّ هدفها ليس الحرّية والديمقراطية، بل البحث عن مناطق نفوذ وتغيير معادلات ورسم خرائط جديدة. هناك، بقيت القيادة الدينية المسيحية ورجال الأعمال عمومًا، إلى جانب القيادة السورية. ففي مؤتمر لبطاركة من سورية ولبنان، عُقِد في جنوب إيطاليا، بدعوة من بابا الفاتيكان، لبحث موضوع عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، قال رئيس أساقفة حلب للروم الكاثوليك إنّه «من أصل وجود 170 ألف مسيحي في حلب قبل الحرب، لم يبقَ سوى 60 ألفًا تقريبًا، والذين غادروا إلى الغرب لن يعودوا، لكنّ الأمر مختلف بالنسبة إلى الذين لجأوا إلى دول مجاورة، والبديل الوحيد من نظام الأسد هو بديل إسلامي متطرّف، وسورية غير جاهزة بعد لتطبيق الديمقراطية على الطريقة الغربية». أمّا بطريرك أنطاكية للسريان الأرثوذكس، أغناطيوس إفرام الثاني، المقيم في دمشق، فقد قال إنّ «الغرب ركّز كثيرًا على تغيير النظام، بينما خوفنا الأكبر هو باستبدال نظام علماني بحكومة إسلامية على الأرجح».

لنسأل الآن السؤال الرابع: هل الهجرة فعلًا أمر سيّئ؟

ليس دائمًا، بل على العكس، قد تكون مفيدة إذا ما بقيت أواصر العلاقة قائمة مع الوطن الأم. فالمهاجرون خدموا أوطانهم عبر التحويلات

المصرفية، وارتقوا في سلّم العلوم، وأسهموا برفع أسماء بلادهم. شكّلوا عبر التاريخ منارات سياسية ونضالية في الخارج، ربّما أكثر ممّا كان شأنهم في بلادهم، ثمّ إنّ أروع الأدب كتبه مهاجرون مسيحيون في بلاد الاغتراب، وكان جزء كبير منه عن بلادهم. لذلك لا يمكن القول إنّ كلّ الهجرة سيئة.

إنّ الوطن العربي بحاجة إلى التفكير في الإفادة من هذه الهجرة، وتشجيع المسيحيين على إبقاء صلات الرحم مع دولهم، وتعزيز وجودهم وتشجيعهم ودعمهم. لكن من الضروري أيضًا التفكير في عمل مسيحي مشترك، في هذا الشرق، يؤسّس لمنطق جديد يُنهي رواية الضعف والهجرة والخوف والقلق، ويضغط على المؤسّسات الدينية والسياسية الدولية. ومن الضروري إعادة التفكير من قبل الجانب المسلم في هذا الشرق، بتوسيع قاعدة التمثيل المسيحي، بحيث تنتفي الفروقات بين مسلم ومسيحي إلّا بقدر ما يقدّم لوطنه وشعبه.

في كتابهما القيّم، بعنوان «السريان أعمِدة الحضارة الإسلامية»، يقول الأب جورج رحمة والأب سهيل قاشا: «ما زلنا نصرّ نحن السريان، رغم كلّ ما أصابنا عبر التاريخ، على أنّ لنا بصمة لا تُمحى في الشرق، في الحضارة وفي الهويّة، ربّما لأنّه لم يبقَ لنا إلّا الماضي نتغنّى به، نسكر على بطولات، على مُساهمات، على ترجمات، على لغةٍ مُقدّسةٍ، على انتشار. ربّما من فرطِ مآسينا والمذابح الكثيرة نفتّش عن بصيص نورٍ من أمس وربّما من تهجيرنا وهُجراتنا ومن خسارة الأرض والأوطان والقلَم والحلم والمُستقبل، من ذوباننا في صقيع الدنيا نتمسّك بما قد يجمعنا وهو التراث». وقال لي حبيب افرام رئيس الرابطة السريانية في لبنان[4]: «إنّ هذه منطقة تضجّ بالتنوّع والتعدّد، بالقوميّات والإثنيّات والأديان

[4] افرام حبيب، رئيس الرابطة السريانية في لبنان. مقابلة مع المؤلف 2018.

والمذاهب والحركات وكلّ شيء. نحن لم نعرف كيف نُدير هذا التنوّع، وهذه هي أزمة العقل العربي الآن بالإضافة إلى الاستعمار، بالإضافة إلى النفط، بالإضافة إلى «إسرائيل»، بالإضافة إلى أمور كثيرة، ولكن في جوهر النظرة نسيَ العالم العربي كيف يتعامل مع تاريخه الحقيقي ومع واقع مُجتمعاته؟ إنّ المسيحيّين مساهمون في المطلق في الفِكر، في السياسة والفِكر والأدب والنهضة والشعر والنضال. يحق للمسيحيين، بكافّة انتماءاتهم وكافّة قوميّاتهم وكافّة لغاتهم وكافّة كنائسهم، أن يكونوا مواطنين كاملي المواطنة، لكن يا للأسف هذا طبعًا غير مُطبّق، ولا نظام يُعامل المسيحيين كمتساوين حقيقةً، بل على درجات في هذه المنطقة. إنّ حقّ المسيحي هو حقّ كلّ جماعة أُخرى، في أن تكون المُساواة كاملة في دولة ترعى حقوق الجميع بالتساوي، وهذه ثابتة ويجب أن تبقى في عقلنا، وعلى المسيحيين أن يكونوا كما كتب الأُستاذ طارق متري، «مدينة على جبل»، لا يستطيع المسيحي بسبب عدده وبسبب تكوين هذه المنطقة إلّا أن يؤدّي دورًا كبيرًا على كامل المستويات التي أدّاها قبلًا، في السياسة، في النهضة، في الفِكر، في الترجمة، في الجسور مع الخارج، في التوازن في ظلّ الصراع في المنطقة، الصراع الإيراني السعودي، الصراع السنّي الشيعي، صراع الغرب وما يريده من المنطقة، الصراع الفِكري الثقافي مع إسرائيل، في هذا كلّه دورٌ مركزيٌ للمسيحي. أنا أخشى أنّ غالبية المسيحيين استسهلوا العيش العادي من دون أن يكون لهم دور كبير ورائد، من دون ريادة الفكر المسيحي».

لقد سرق أعداء الأمّة أرضنا ونفطنا، وحوّلونا إلى أسواق نخاسة لبيع السلاح ولتجارب الحروب، ويريدون اليوم سرقة مسيحنا ومهد السيّد المسيح، وأرض الأديان السماوية وتفريغ شرقنا من المسيحيين. إن لم ننتبه، فلن يبقى عندنا مسيحي واحد، وقد لا يعود مسيحي واحد إلى وطنه. من هذا المنطلق نجد مثلًا أنّ د. سمير القطامي، الأستاذ الجامعي

ورئيس النادي الأرثوذوكسي في الأردن، يشدّد على الانتماء العربي لمسيحيي الشرق، فيقول: «أولًا، نحن عرب أصلاء في هذه المنطقة ولا بدّ من أن نُحافِظ على عروبتنا وأن نكون جديرين بالحياة، هذه واحدة[4].

أمّا الثانية فأودّ أن أقول إنّ للمسيحيين العرب دورًا مهمًّا في الحفاظ على اللغة العربيّة، ولو حاولت يا أستاذ سامي أن تستعرض الكتابة العربيّة في القرن الثامن عشر، ومطلع القرن التاسع عشر، لفُجِعتَ في المُستوى المتردّي والمتدنّي، وإن كانت الظروف تسمح بأن أتوقف عند نصٍّ قصير لترى كم كانت اللغة العربية هزيلة وضعيفة، وكيف استطاع المسيحيون العرب أمثال آل البستاني والشدياق وغيرهم، أن يرتقوا بها ويرفعوها. يقول هذا النصّ: إنّ أبدع ما تزيّنت به صحائِف المداد وأبرَع ما استهلّ به متمسّك بذيل الولاء والاعتقاد وأحلى ما سارت به سائرة الأقلام وأحلى ما تراسلت به القراطيس في لُطفِ أمان الأحلام، شرايف تحيات نشرُها عميم وصالح دعوات تتنافسُ كما الدرّ النظيم، تُهدى إلى جانب وليّ النِعَم كريم الشيَم، إلى آخره. هكذا كانت الكتابة العربية في القرن الثامن عشر قبل أن يأتي رجالٌ أفذاذ أمثال ناصيف اليازجي وإبراهيم اليازجي وفارِس الشدياق وغيرهم، ليرتقوا بهذه اللغة ويقدِّموا نصوصًا رائِعة ومُشرِقة. ناصيف اليازجي كان أعجوبة عصره في القرن التاسع عشر، وكان يكتُب قصائِد لا يستطيع الآخرون أن يُضاهوه بها». يضيف القطامي: «في إحدى المرّات كتَب اليازجي للأمير بشير الشهابي الكبير قصيدة عدد أبياتها ثمانية وعشرون بيتًا، كلّ بيت فيها ينتهي بكلمة الخال، وكلّ كلمة يختلف معناها عن الأُخرى، فجاء الأمير بشير وقال للشعراء الآخرين: هل تستطيعون أن تكتبوا مثلها؟ قالوا له: «لا نريد أن نكتب شعرًا تنصّر». هذه الصورة تؤكّد لك المُستوى الراقي الذي

[4] د. سمير القطامي، مقابلة مع المؤلف، الأردن 2019.

وصلت إليه اللغة العربية في تلك المرحلة. أمرٌ آخر لا بدّ من أن أشير إليه، أنّ صحيفة «الوقائع» المصريّة التي صدرت في مصر مطلع القرن التاسع عشر، بين 1820 أو 1822 تقريبًا، لم يجدوا في ذلك الوقت من يستطيع أن يُحرّرها بلغةٍ عربيّةٍ سليمة، فكُتِبَت باللغة التركية، ثمّ كُتِبَ نصفها باللغة العاميّة المصرية. وعندما جاء فارس الشدياق إلى مصر، أوكِلَت إليه مُهمّة تحرير صحيفة «الوقائع المصريّة» التي هي الصحيفة الرسمية. هذا يدلّنا إلى أيّ حدّ استطاع هؤلاء الرجال الأفذاذ أن يُحافظوا على اللغة وأن يرتقوا بها، ومن أمثالهم كثيرون في الحقيقة تركوا ذخيرة هائلة من الكتب ومن الإنتاج الأدبي والشِعري الذي لا يُشقّ له غبار، وكما ذكرت بعد ذلك جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وغيرهما، لكنّ هذا كلّه لا يعني أنّنا انكفأنا. أنا أعتقد أنّ المسيحيين لم ينكفئوا لكنّهم تعرّضوا لضغوط هائلة، وأنت تعرف أنّ أربعين ألف مسيحي قُتلوا في سورية على الأقلّ، عدد المسيحيين في سورية الآن أقلّ من أربعة في المئة، وكانوا قبل خمسين أو ستّين سنة نحو عشرين في المئة، هذا أيضًا نتيجة لظروف سياسية كثيرة. أنت عندما تقرأ ما يكتبه الآخرون في الكتب المدرسية وفي المناهج الجامعية تُفاجأ بحملة الكراهية التي يتعرّض لها المسيحيون في الحقيقة. المُستشار أحمد ماهر في مصر، وهو طبعًا مُسلِم، متخصّص في تتبّع الكُتب التي تُدرّس في المدارس المصرية وفي جامع «الأزهر»، ليُبيِّن لنا فيها كيف يُعلِّم هؤلاء أطفالهم وأبناءهم على كراهية المسيحيين وكراهية كلّ ما له علاقة بالمسيحية. فهذا أيضًا لا بدّ من أن يُعاد النظر فيه».

بقعة ضوء مسيحية في الخليج

في مقابل الواقع المؤلم لهجرة المسيحيين من الشرق، ومن مهد السيد المسيح وأرض الأديان ومنشئها، وضرورة استنهاض مشروع عربي حداثي تنموي اقتصادي فكري ثقافي وسياسي جديد، نُلاحظ أنّ ثمة بوادرَ إيجابية تُشكّل سابقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث بدأنا منذ سنوات نشهد على بناء كنائس جديدة، ليس في مصر أو في الدول التي فيها مسيحيون منذ فجر التاريخ، ولكن أيضًا في دول لم تكن فيها كنائس إلّا ما ندر، ولا كانت الشعائر المسيحية العلنية مُحبّذة فيها.

كشف تقرير لوكالة «رويترز» مع انطلاقة شرارات «الربيع العربي» في 2010، أن نحو 3.5 ملايين مسيحي، غالبيتهم من الوافدين، يتوزعون على 6 دول خليجية، يقيم غالبيتهم في السعودية والإمارات العربية المتّحدة، وتتنوع جنسياتهم ما بين العرب، الآسيويين، والأوروبيين، كما تتوزع طوائفهم بين الأرثوذكس، الكاثوليك، الأقباط، موارنة لبنان، والبروتستانت. وقد شكّلت زيارة البطريرك الماروني اللبناني مار بشارة بطرس الراعي للمملكة العربية السعودية في عام 2017 حدثًا مسيحيًا كبيرًا في الخليج، حيث إنّها كانت الأولى من نوعها، وجاءت في سياق الانفتاح الكبير الذي بدأه، بجرأة استثنائية، وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مجالات عديدة. كذلك، أنشأت الكنيسة القبطية المصرية في السنوات الأخيرة الكثير من الكنائس في دول مجلس التعاون الخليجي، حتى بات البابا تواضروس، كما قال في لقاء له مع جريدة «الدستور» المصرية، يفكّر جدّيًا في سيامة (تعيين) أسقف لكنائس الخليج، وهي المرّة الأولى التي يُرسم فيها أسقف مقيم بالخليج منذ قرون عدّة. وهو نفسه أوضح أنّ الأقباط يمارسون طقوسهم بحرّية

في الكنائس الموجودة على أراضي هذه الدول. وتحدّثت تقارير إعلامية عن أنّ معظم هذه الكنائس تبرّعت بأراضيها حكومات دول المنطقة.

وقالت «الدستور» في تقرير لها إنّ «الأقباط يمارسون طقوسهم بحرّية في الكنائس المقامة على أرض هذه الدول»، لافتةً إلى أنّ «معظم هذه الكنائس تبرّعت بأراضيها حكومات دول المنطقة، فهناك كنيسة مار مرقس في الكويت، وأخيرًا حصلت الكنيسة المصرية على موافقة من ملك البحرين حمد بن عيسى لبناء كنيسة، وتوجد كنيسة للأقباط في سلطنة عمان، أمّا في قطر ففي عام 2005، تبرّع أمير قطر السابق حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، بأرضٍ مخصّصة كمجمّع لبناء مجموعة من الكنائس لمختلف الطوائف المسيحية، كان نصيب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية منها كنيسة. وبالنسبة للإمارات، فمنذ تأسيسها على يد الشيخ زايد، تمتلك فيها الكنيسة القبطية سبع كنائس، أولاها باسم العذراء مريم والملاك ميخائيل في رأس الخيمة، والعذراء وأبو سيفين في الشارقة، والعذراء مريم والأنبا شنودة في العين، ومار مرقس والأنبا بيشوي في دبي، وكنيسة مار مينا في دبي، وكنيسة مار جرجس والأنبا أنطونيوس في الفجيرة، والأنبا أنطونيوس في أبو ظبي.

وفي عام 2021 خطت البحرين خطوة مهمّة ولافتة في هذا الاتجاه المسيحي، حيث أعلنت افتتاح «أكبر كنيسة كاثوليكية» في شبه الجزيرة العربية في منطقة العوالي جنوب العاصمة المنامة. وهي تتّسع لأكثر من 2300 شخص وتقع على بعد حوالي 1.6 كيلومتر من مسجد كبير وعلى مقربة من آبار نفط في جنوب البلاد. ويقدّر الفاتيكان وجود نحو 80 ألف كاثوليكي في البحرين، هم بشكل أساسي عمّال آسيويون من الهند والفيليبين. ويُشكّل المسيحيون في البحرين ومعظمهم من الوافدين نحو 10٪ من سكّان البلاد. وفي تقرير ترحيبي بهذه الخطوة البحرينية كتبت صحيفة «La Croix» الفرنسية المسيحية: «إنّ هذا

المشروع الطموح والهامّ كان قد حمله طويلًا المونسنيور الإيطالي كاميلو بالين، الذي كان يُشرف على المسيحيين الكاثوليك في شبه الجزيرة العربية خصوصًا في السعودية والبحرين وقطر والكويت».

كذلك، تعدّ كنيسة مار مرقس في الكويت من أبرز الكنائس المنتشرة في منطقة الخليج، أمّا في قطر، ففي عام 2005، تبرع أمير قطر السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، بأرضٍ مخصصة لبناء مجمّع يضم مجموعة من الكنائس لمختلف الطوائف المسيحية. أما الامارات العربية المُتحدة التي تُشكّل فيها المسيحية ثانية الديانات بعد الإسلام، نظرًا للعدد الكبير من الوافدين والعمّال والشركات والموظفين الأجانب المسيحيي الديانة، فقد كانت سبّاقة في هذا الجانب المسيحي، وذلك بفضل رئيسها الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. ذلك أنّه منذ تأسيس الإمارات، قامت فيها 7 كنائس، لا بل إنّ كاتدرائية القدّيس يوسف في أبو ظبي، تعود إلى عام 1965، وكانت أول كنيسة كاثوليكية تحتضنها الدولة وتتبع الفاتيكان مباشرة. ووفق موقع «العين» الاخباري، فإنّ الإمارات تضمّ 76 كنيسة ودار عبادة لمختلف الديانات، ما يترجم عراقة قيم التسامح والتعايش السلمي وحرّية المعتقد في الدولة. وقد تبرّعت السلطات الإماراتية مرارًا بالأرض وأسهمت بتكاليف بناء هذه الكنائس، وهو ما يلاقي أصداءً إيجابية جدًا في الأوساط المسيحية الغربية والشرقية.

هذا الاحتضان الخليجي للكنائس ولملايين الموظفين والعمّال المسيحيين، نقل مركز الثقل الوظيفي المسيحي إلى الخليج نظرًا لاستقرار الأوضاع ولظروف العمل، والحرّيات المجتمعية والدينية والثقافية والفنّية التي تزداد عامًا بعد آخر. وهذا بحدّ ذاته يُخفّف من كارثة الهجرة المسيحية من الشرق، التي تُعدّ أيضًا عاملًا من العوامل المؤلمة لاغتيال الوطن العربي.

بين الوليّ والحاخام والإنجيليين الجُدد

لم تكن القرارات الشرق أوسطية للرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وتشريع الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتلّ، وتأييد التهويد وزعزعة الأونروا وحق العودة، من قبيل الصدفة، أو لمجرّد ترسيخ التحالف الأبدي مع إسرائيل، بل هي نتاجٌ لمعتقد ديني أعمق بين الإنجيليين الأصوليين (البعض يصفهم بالصهاينة) واليهود المتشدّدين والسلطات الإسرائيلية المتعاقبة. مفاد هذا الاعتقاد أنّ عودة السيّد المسيح لن تتمّ دون قيام الهيكل، وأنّ الهيكل لا يمكن أن يقوم إلّا في القدس، وأنّ القدس لا يمكن أن تكون إلّا يهودية.

يتزامن تظهير دور الإنجيليين الأصوليين في القضايا العربية والإسلامية، مع 3 تطوّرات دينية خطيرة في العالم:

1. جعل الإسلام مقرونًا بالإرهاب في أذهان الكثيرين، وتحميل أتباعه مسؤولية معظم الإرهاب العالمي. صحيح أنّ مسلمين متطرّفين أو مغسولي الأدمغة أسهموا بتقهقر صورة الإسلام الشريف والمُمندل عبر تصرّفاتهم الإجرامية، لكنّ قلّة قليلة من المسلمين أو مُدّعي الإسلام هي

التي مارست فعليًا هذا الإرهاب، وقتلت في دولها وفي الغرب والشرق الكثير، بينما الإرهاب الآخر اختفى عن وسائل الإعلام لضرورات السياسة (مجازر الروهينغا مثلًا).

2. تشويه صورة الكنيسة الكاثوليكية العريقة، بحيث إنّك إذا ذهبت اليوم إلى أيّ مكتبة أوروبية، فستجد أنّ نسبة كبيرة من الكتب المعروضة، تمامًا كما هو الشأن على الشاشات وفي الصحف، تتحدّث عن «التحرّش الجنسي». وقد صدر تقرير في فرنسا في نهاية عام 2021 تحدّث عن 250 ألف حالة اعتداء أو تحرّش جنسي في الكنائس الفرنسية منذ عام 1950 حتى اليوم. لا شك في أنّ التحرّش جريمة شائنة وينبغي إنزال أقصى العقوبات بفاعليها، لكنّ هذا لا يبرّر أبدًا أن تُصبح الكنيسة بمجملها هدفًا لتحطيم صورتها، خصوصًا أنّ الفاتيكان اتّخذ عقوبات صارمة بحق المتحرّشين.

3. تقسيم الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية الضاربة جذورها في القدم والمرافقة، بغية تفكيكها وشرذمتها، عبر منح كنيسة أوكرانيا استقلالها، ومن خلال التدخّل الكبير للكنيسة القسطنطينية. وهذا ما يرى فيه الروس أصابع أميركية، وما يؤيّدهم فيه مسؤولون أرثوذوكسيون في الشرق، ومنهم مثلًا نائب رئيس مجلس النوّاب السابق والسياسي اللبناني المُخضرم إيلي الفرزلي، بالحديث عن عقول أميركية وصهيونية تريد ضرب الكنيسة الأرثوذكسية، لحسابات ضدّ روسيا، ولتسهيل حماية إسرائيل.

شكوكٌ يتبنّاها الدبلوماسي الروسي فاتسلاف ماتوزوف، الذي قال لي إنّه «بعد انشقاق الكنيسة الأرثوذوكسية بين اليونان وروسيا نتيجة أحداث أوكرانيا، تتعرّض الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية لإضعاف متعمّد وخطير له علاقة بالشؤون السياسية[1]».

[1] فاتسلاف ماتوزوف، دبلوماسي روسي سابق. مقابلة مع المؤلف 2019.

ممّا تقدّم، نستنتج أنّه مقابل ضرب الإسلام، وتشويه صورة الكنيسة الكاثوليكية، وشقّ الكنيسة الأورثوذكسية، تُصبح النظرية الإنجيلية الأصولية المتحالفة مع الأصولية اليهودية، جاهزة لاحتلال المشهد، وإسكات كلّ من يعترض على إكمال إسرائيل قضم فلسطين وتهويد الأرض، والحجر والتاريخ والجغرافيا.

من هم الإنجيليون الأصوليون؟

في خطابه أمام «الاتحاد المسيحي من أجل إسرائيل» (Christians United for Israel)، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو: «ليس لدينا أصدقاء أفضل من المناصرين المسيحيين لإسرائيل، وأنتم انضممتم إلينا لأنّنا نُمثّل هذا الإرث المشترك للحرّية الذي يعود إلى آلاف السنين». كذلك قال السفير السابق لإسرائيل في واشنطن، رون ديرمر، المقرّب جدًا من نتنياهو: «إنّ المسيحيين الإنجيليين يشكّلون العمود الفقري لدعم إسرائيل في الولايات المتّحدة، وذلك بسبب ارتفاع أعدادهم، وأيضًا بسبب دعمهم العاطفي والقاطع لإسرائيل».

لكي نفهم تمامًا عن أيّ مناصرة يتحدّث نتنياهو، يمكننا أن نقرأ أبرز الخطوات التي قام بها هؤلاء الإنجيليون الأصوليون، وذلك في كتاب «الإنجيليون الأميركيون، الشرق الأدنى ونهاية العالم»، لمؤلّفه وسام معكرون، الذي نشرته جامعة القدّيس يوسف اللبنانية. يقول المؤلّف:

• مع إعلان وعد بلفور، رأى الإنجيليون المحافظون في الأمر انتصارًا شخصيًا كاملًا يسرّع روزنامة النبوّة للوصول إلى إعلان عودة المسيح ونهاية العالم.

• اعتبروا أنّ قيام دولة إسرائيل هو الحدث الأهم منذ عام 70 بعد الميلاد، سنة تدمير الهيكل.

• المنظّمات الإنجيلية الأصولية توسّعت على امتداد الولايات المتّحدة، وجمعت ملايين الدولارات وصارت مجموعات ضغط كبيرة على الإدارة الأميركية.

• ظهرت فعالية هذه المنظمات خلال حرب السويس (1956)، حين وجّهت انتقادات للرئيس أيزنهاور بعد طلبه تراجع الإسرائيليين من سيناء، معتبرين أنّ طلب أيزنهاور قرار يعارض ما يرسمه الله.

• كارل هنري، رئيس تحرير موقع «المسيحية اليوم» (Christianity today) نظّم عام 1971 مؤتمرًا في القدس، شارك فيه 1500 مندوب، من 32 بلدًا، برعاية دافيد بن غوريون، وفيه أُعلن بداية التحالف الرسمي بينهما.

• مع وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام 1977، تنامت العلاقة بين الإنجيليين وإسرائيل، وتنامى ضغط اللوبيات الإنجيلية على الإدارة الأميركية، وهي عارضت اتفاقيات السلام وكامب دافيد.

يقول القسّ الإنجيلي الشهير بات روبرتسون، مؤسّس ورئيس «شبكة البثّ المسيحي» (CBN) إنّ «المسيحيين الأميركيين الإنجيليين يدعمون إسرائيل، لأنّنا نعتقد أنّ كلمات النبيّ موسى وأنبياء إسرائيل القدماء كانت مستوحاة من الربّ. نحن نؤمن بأنّ ظهور دولة يهودية في الأرض التي وعد الله بها إبراهيم وإسحاق ويعقوب لها هدف ومبرّر إلهي. نحن نؤمن بأنّ الله لديه خطّة لهذه الأمّة، التي ينوي أن تكون نعمة لجميع أمم الأرض».

بات معروفًا أنّ مجموعات الضغط الإنجيلية الأصولية، التي أقامت لها أكبر سفارة في القدس، هاجمت حزب الله مرارًا ودعمت بشدّة اجتياح إسرائيل للبنان في عامَي 1982 و2006، واشترت صفحات كبيرة للدعاية في الصحف الأميركية نصرة لإسرائيل وشجبًا لحزب الله وإيران

وكلّ من يناهض إسرائيل. ومع جورج دبليو بوش وتعاظم دور المحافظين الجدد من حوله، دعم الإنجيليون اجتياح العراق «حتى ينتصر الخير» على حدّ تعبير قادتهم. فهم يعتبرون أنّ «العالم منقسم بين أخيار وأشرار» ولا بدّ للخير (الذي يمثّلونه طبعًا) من أن ينتصر ويهزم أعداءه في محور الشرّ. وقبل بوش بسنوات، كان الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان يقول: «أتمنّى أن يكرّمني الله بأن أضغط على الزرّ النووي، حتى تقع معركة هرمجدون وأساعد في العودة الثانية للمسيح». كذلك كان الرئيس جيمي كارتر من هذه الحركة، لكنّه واجه غضبها حين نحا صوب السلام.

يربو عدد هؤلاء الإنجيليين المحافظين على ما بين 70 و80 مليونًا في أميركا، ونحو 30 مليونًا في أميركا الجنوبية وأفريقيا وبعض الدول وبينها عربية. يملكون جيشًا من الإعلاميين والصحف والمجلّات ومحطّات التلفزيون، ولهم مسؤولون كبار في البيت الأبيض والجيش ومجلسي النوّاب والشيوخ وفي السلك الدبلوماسي الأميركي.

كان من نتاج هذا التمدّد أنّ رئيس البرازيل جايير بولسونارو، قرّر نقل سفارة بلاده أيضًا من تل أبيب إلى القدس، ضاربًا عرض الحائط بالعلاقات التاريخية لبلاده مع العرب، والدور الكبير الذي قام به البرازيليون من أصل عربي (خصوصًا سوري ولبناني في نهضة البرازيل). البرازيل، المعروفة تاريخيًا بأنّها مع المكسيك خزّان الكاثوليكية على المستوى العالمي، تشهد نشاطًا مطّردًا للإنجيليين، الذين يتمتّعون بأكثر من 14 ألف كنيسة، ويتزعّمهم الأسقف الملياردير إدير ماسيدو، وهم يتولّون حاليًا رئاسة بلدية ساو باولو، أي أكبر مدينة في البلاد، عبر أسقف إنجيلي. وليس أكثر دلالة على الارتباط بإسرائيل من أنّ الكنيسة الإنجيلية شيّدت في ساو باولو معبدًا مشابهًا لهيكل سليمان المفترض، ويقال إنّ ثمّة مَن جاء بحجارته من القدس.

ترامب إنجيلي؟

سألتُ د. غاري بيرج، وهو بروفسور متخصّص بعلم اللاهوت، يقيم ويـدرّس في نيويورك، وله مؤلّفات عديدة في هذه المسائل الدينية السياسية، عن سبب تأييد الإنجيليين الأصوليين لدونالد ترامب، فقال: «يُمكن أن نقول بسهولة إنّ أكثر من نصف الإنجيليين بالطبع قد دعموا ترامب[2]. وهُم يدعمونه بقوّة. ترامب ماهرٌ جدًّا في اكتشاف طائفة ضمن قاعدته الشعبية، تتجاوب مع بعض المفاتيح التي قد تُغضبها أو تُريحها. وهو وعدهم بخطوات ترضيهم، مثل معارضة الإجهاض، والدعم الكبير لإسرائيل، خصوصًا لجهة التزامه الحاسم بنقل السفارة إلى القدس. لكنّ ما يصدمنا على مستوى الطائفة الإنجيلية، هو أنّ الإنجيليين كانوا مُستعدّين لوضع التزامهم بالأخلاقيات جانبًا أمام رجلٍ يُشكّل قزمًا غير أخلاقي بكلّ بساطة، لذلك أنا أعتقد شخصيًا أنّ دعم الإنجيليين لترامب هو مصدر عارٍ عميق بالنسبة إلى الكثير منّا، وقد أدّى إلى انتقال الكثير من الإنجيليين إلى مكانٍ آخر، حيث ما عادوا يُريدون التماهي مع هذه الحركة».

وهل لدى ترامب فعلًا مستشارون إنجيليون أصوليون؟ سألته. أجاب بيرج: «نعم، فنحن نجد حول ترامب لجنة مُستشارين إنجيليين، يحضرون اجتماعاتنا، وهي مُؤلّفة من إنجيليين في غاية المُحافظة هنا في الولايات المتحدة الأميركية، وهو يُصغي إلى ما يقوله هؤلاء، لكنّنا نتحدّث عن مجموعة فيها مزيجٌ من الأشخاص. من جهة لدينا بعض الذين ينتمون إلى النظريات الاقتصادية والسياسية المُحافِظة، والسياسة الخارجية العدائية مع التزامٍ كبير حيال الجيش، وكلّ ذلك يتمحور حول الالتزام الذي يعتبرونه التزامًا مُطلقًا حيال الكتاب المُقدّس، وأحيانًا

---

[2] البروفسور غاري بيرج، مقابلة هاتفية مع المؤلف 2019.

نرى تظاهرًا بين هذه الاندفاعات وهذه الأفكار، وترامب يُصغي إليهم. لا أعتقد أنّه يُصغي إليهم لأنّهم مُستشارون روحيون، بل لأنّهم يُمثّلون جزءًا من قاعدته السياسية، وبالتالي يُصغي إلى ما يقولونه لأنّه يريد أن يعرف ما الذي تريد هذه القاعِدة أن تسمعه».

ترامب والقدس والإنجيليون

قال لي البروفسور نورتن مزفنسكي، رئيس «المجلس الدولي لدراسات الشرق الأوسط»، وهو صاحب كتاب «الأصولية اليهودية في إسرائيل الصهيونية المسيحية – الأرض الموعودة»: «إنّ الرئيس الأميركي أعلن قراره بشأن القدس قبل أيّامٍ قليلة جدًّا من انتخابات ولاية ألاباما الفرعية لمجلس الشيوخ. كان ترامب يدعم شخصية متطرّفة من المسيحيين الصهاينة، وصودف أنّ المسيحيين الصهاينة في الولاية نفسها كانوا يدعمون الشخص عينه، لذلك لم يكن ترامب مباليًا بالناحية الدينية، بل بتوسيع شعبيته[1]».

يضيف البروفسور مزفنسكي: «ثمّ في الفترة نفسها، كان السفير الأميركي في إسرائيل، دايفيد فريدمان، يؤكّد ضرورة استبدال عبارة الأراضي المحتلّة في الضفة الغربية بـ«الأراضي المحررة»، وذلك فيما رأينا رجل الأعمال الثريّ جدًا، اليهودي المتطرّف، شيلدون أدلسون، صاحب أكبر الكازينوهات في لاس فيغاس، يتبرّع بالملايين لحملة ترامب، ويقول إنّه مستعدّ لتقديم 35 مليون دولار إذا ما نقل ترامب السفارة إلى القدس، واعتبرها عاصمة أبدية لإسرائيل. أقول ذلك لأؤكّد أنّ ترامب أراد لأسباب سياسية وانتخابية، لا دينية، مغازلة الإنجيليين الصهاينة واللوبيات المؤيّدة لإسرائيل».

---

[1] البروفسور نورتن مزفنسكي، مقابلة هاتفية مع المؤلف 2019.

إنجيليون ضدّ إنجيليين

لحسن حظّ الفلسطينيين والمعتدلين في هذا العالم، ولحسن حظّ الفكر الإنجيلي الصافي، فإنّ الكثير من الكنائس الإنجيلية تعارض هذا الشطط في التفسير الديني وفي الدعم الأعمى لإسرائيل. حسنًا فعل مثلًا محمّد السمّاك، الأمين العام للجنة الحوار الإسلامي المسيحي، بتسليط الضوء على هذا التباين. فشرح في دراساته «أنّ الكنائس المسيحية الكاثوليكية الأرثوذكسية، وكثيرًا من الكنائس الإنجيلية، تقف ضدّ هذه الحركة الصهيونية المسيحية، وأنّ مجلس كنائس الشرق الأوسط الذي يمثّل كنائس الشرق جميعها كان قد أصدر بيانًا لاهوتيًا مبنيًا على العقيدة المسيحية ضدّ هذه الحركة».

كان لافتًا أنّ بابا الفاتيكان قد قال في خلال الحملة الانتخابية لدونالد ترامب، التي ساعده كثيرًا فيها الإنجيليون الأصوليون، مقابل شروط دينية وسياسية، وبينها ما يتعلّق بفلسطين: «إنّ الشخص الذي يريد بناء الجدران لا الجسور، لا يُعدّ مسيحيًا، صوّتوا له أو لا، هذا شأنكم أنا لا أتدخّل في هذا الأمر، لكن أقول فقط إنّه ليس مسيحيًا». لعلّ الحبر الأعظم أراد أن يلفت النظر وإن على نحو غير مباشر إلى خطر هؤلاء الإنجيليين الأصوليين في دعم سياسات تسيء إلى المسيح وأرضه.

يقول المطران عطا الله حنّا، رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس، من قلب القدس: «لا نعترف بهذا المُسمّى أو هذا التوصيف الذي يُطلقه هؤلاء الصهاينة على أنفسهم. إنّهم يُسمّون أنفسهم «المسيحيون الصهاينة». هذا المُصطلح ليس موجودًا عندنا، لا نعترف بهذا المُسمّى. هذا المُسمّى ليس موجودًا في قاموسنا الكنسي. لا يُمكن أن يكون المرء مسيحيًا وأن يكون صهيونيًا. المسيحية هي ديانة المحبّة، أمّا الصهيونية فهي حركة سياسية إرهابية عُنصرية كانت سببًا

في النكبات والنكسات التي حلّت بشعبنا الفلسطيني، ولذلك نحن نعتقد أنّ هؤلاء الذين يُطلقون على أنفسهم «إنجيليين» أو مسيحيين صهاينة وما إلى ذلك، نعتقد بأنّ هؤلاء ليسوا مسيحيين على الإطلاق، هم دكاكين مُسخّرة في خدمة المشروع الصهيوني. هؤلاء عندما يأتون إلى فلسطين، إلى الأرض المحتلّة على سبيل المثال، لا يلتقون مع المسيحيين الفلسطينيين ولا يزورون كنيسة القيامة أو كنيسة المهد، ولا يستمعون إلى الشعب الفلسطيني، وإلى المسيحيين الفلسطينيين، بل يذهبون إلى المُستوطنات، يذهبون إلى المُستعمرين، يذهبون إلى المُحتلّين لكي يكونوا إلى جانبهم، وأنا أعتقد بأنّ هذا يتناقض والقِيَم المسيحية والمبادئ المسيحية السامية التي تدعونا دومًا لكي نكون إلى جانب المظلومين لا إلى جانب الظالمين[4]».

أمّا د. سمير قُطامي فقد أكّد لي في المقابلة الآنفة الذكر أنّ «خطر هؤلاء الإنجيليين في الحقيقة على المسيحيّة أكبر من خطرِهم على الإسلام. هم ضدّنا عمومًا ولا نستطيع أن نتعايش معهم. هم الذين يُدمّرون المنطقة، نحن في منطقة مسيحية الأصل عربيّة الهويّة ولا بدّ من أن نُحافِظ عليها، وهم الذين قاموا بعمليات تدمير شاملة للعراق وسورية، وهُم يريدون أن يُدمّروا من بقيَ من المسيحيين في المنطقة. هم ضدّ المسيحيين في المرحلة الأولى قبل أن يكونوا ضدّ المُسلمين، وهذه خطورتهم». ومن جانبه يقول حبيب إفرام: «أُتابع الحراك منذ نشأته، وأنا أقول إنّنا كمسيحيين مشرقيين، النقيض للمفهوم الإسرائيلي. أولًا نحن نقول، لا يُمكن في العقل ولا في الديانات أن يكون هناك شعب مختار عند الله. الله لا يُمكن أن يختار شعبًا، يعني أن يختار سبعة عشر مليون يهودي من أصل سبعة مليارات إنسان، هذا يُحدث خللًا في العقل

[4] المطران عطا الله حنّا، مقابلة مع المؤلف عبر الهاتف 2020.

إن اختار الله شعبًا ولم يختر الباقين. ثانيًا، من غير المعقول أن تكون هذه الدولة إرادة إلهية، هذا هو العقل الآن السائد للإنجيليين الجدد. إنّ إسرائيل بالنسبة إلينا ليست دولة أُقيمت بالسياسة، بل أُقيمت بموجب وعد «بلفور» والاستيطان والسلاح... ويقولون هذه إرادة الله. لا يُمكن أن تكون إرادة الله في كلّ هذا الكون متجلّية ليقيم دولة لليهود فقط، على أنقاض الحق الفلسطيني وحقّ كلّ المنطقة، ولذلك فنحن عندما نتكلّم مع الأميركيين نؤكّد أنّ هذا الدعم الأعمى لإسرائيل يزيد التطرّف الديني، وهو أمر خطير جدًا، لأنّه يستند إلى أوهام إلهية تتحدّث عن شعب الله المُختار، ونعتقد من جهة ثانية أنّنا بحاجة إلى لوبي فاعل لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة».

يومًا بعد آخر، يبرز عامل الدين في احتلال العراق، وتفكيك المنظومة العلمانية البعثية من بغداد إلى دمشق. فجورج بوش الابن، الذي بفضل زوجته انتقل من حياة العربدة والمجون والسُكر إلى الكنيسة، فتتلمذ على يد القسّيس بيلي غراهام، الذي كان يقول بوش عنه إنّه «الرجل الذي قادني إلى الربّ»، ونهل من فكر ابنه فرانكلين، الماقت كما أبوه للمسلمين، كان قد انخرط في صفوف اليمين الإنجيلي الصهيوني في منطقة الجنوب، وحين وصل إلى البيت الأبيض كان يستهلّ نهاره بقراءة الكتاب المقدّس، الذي يشمل التوراة والإنجيل، وتأثّر كثيرًا بالقسّيس أوزوالد شامبيرز، الذي يقال إنّه مات في مصر عام 1917، وهو يدعو الجيوش الأسترالية والبريطانية للزحف إلى القدس وسحق المسلمين. وقد أحاط بوش نفسه بمستشارين من الإنجيليين الصهاينة الذين سرعان ما تبيّن أنّهم صقور الحروب ضدّ العرب والمسلمين.

في كتابه القيّم بعنوان «حروب سورية[5]»، يعود السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو إلى أصل استراتيجية ربط الأفكار التبشيرية والدين برغبات الهيمنة السياسية والعسكرية، فيعود إلى خطاب ألبرت بيفيريدج المقرّب من الرئيس ثيودور روزفلت أمام الكونغرس، الذي يقول فيه: «إنّ الله جعل منّا أسيادًا مُكلّفين بتنظيم نظام حكومي في العالم حيث تسود الفوضى، وأوحى لنا بفكرة التطوّر بغية سحق قوى الرجعية على الأرض». يرى ريمبو أنّ هذه الأفكار المؤسّسة للاستراتيجيات التوسّعية الأميركية هي التي قادت إلى دمار العراق وسورية من منطلق «الخير والشرّ»، وهي التي نرى انعكاسًا لها في الخطاب الإسرائيلي الذي يركّز على فكرة «شعب الله المختار».

ينقل ريمبو عن حاييم وايزمان، الذي أصبح لاحقًا رئيسًا لإسرائيل، ما قاله في خطابه أمام مؤتمر فرساي في عام 1919: «إنّ التوراة شرعنا وهذا ما كرّسه الحاخام الأكبر لفلسطين في عام 1948 بقوله لا أحد يمكنه المساس بدولتنا التي كرّسها الحق الإلهي». يؤكّد السفير الفرنسي السابق أنّ «هذه الشعارات هي نفسها التي تبنّاها المسيحيون الصهاينة لاحقًا».

لعلّ كبار المنظّرين الغربيين، وفي مقدّمهم أرنولد توينبي وبرنارد لويس وصموئيل هانتغنتون، عكسوا في مؤلّفاتهم جزءًا كبيرًا من هذه النظرة الغربية إلى مستقبل العالم، منذ القضاء على الخلافة الإسلامية والإمبراطورية العثمانية بين الحربين العالميتين حتى احتلال العراق. ذلك أنّنا، برغم اختلاف الأزمنة بين المنظّرين الثلاثة، نجد خيطًا رفيعًا يتحدّث عن حتمية صدام الحضارات بين حضارة غربية ثابتة ومتقدّمة

[5] Raimbaud Michel. Les guerres de Syrie. Éditions Glyphe. Paris 2019.

بالعلوم، وحضارات أخرى مضطربة، وفي مقدّمها الحضارة الإسلامية التي تريد اللحاق بالغرب أو الصدام معه.

وبغضّ النظر عن الأسباب السياسية والاقتصادية والنفطية الموجبة لاحتلال العراق، استنادًا إلى كذبتَي أسلحة الدمار الشامل وتعامل صدّام حسين مع القاعدة (اللتين اعترف المُجتاحون أنفسهم بضلالهما)، فإنّ فكرة «التبشير بالخير» التي رفعها جورج بوش الابن والمحافظون الجدد والإنجيليون الصهاينة من حوله، دغدغت عقول كثيرين. لا تزال هذه الأفكار حتى اليوم تجد صدًى كبيرًا، لا بل أكبر من أيّ وقت مضى، من خلال لوبيات مؤيدة لإسرائيل وللإنجيليين الأصوليين.

الوليّ الفقيه ضدّ الحاخام

في خطابه الذي اختتم به مراسم عاشوراء، بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2019، ربط الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ربطًا وثيقًا لا فكاك منه، بين «استراتيجية المقاومة» ومحورية الالتزام الديني والولاء المطلق لمرشد الجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي. قال نصر الله حرفيًا: «نحن هنا من لبنان نقول للعالم كله إنّ إمامنا وقائدنا وسيّدنا وعزيزنا وحُسينَنا في هذا الزمان، هو سماحة آية الله العظمى الإمام السيّد علي الحسيني الخامنئي دام ظلّه، وإنّ الجمهورية الإسلامية في إيران هي قلب المحور وهي مركزه الأساسي وهي داعمه الأقوى وهي عنوانه وعنفوانه وقوّته وحقيقته وجوهره».

تكتسب هذه الصفة الدينية بُعدًا عميقًا في ذهن نصر الله، وأذهان مقاتلي الحزب، حتى تكاد بعض روايات من قاتل منهم إسرائيل وهزمها في عام 2006، تربط الجزء الأكبر من أسباب الانتصار بهذا البعد الديني. فيروي المقاتلون حكايات كثيرة عن رؤى في خلال المعركة،

وعن صاروخ كان يستهدف دبّابة فأصاب بالصدفة منزلًا اجتمع فيه قادة إسرائيليون.

في كتابه «الوليّ المجدّد» يشرح نائب الأمين العام لحزب الله، الشيخ المثقف نعيم قاسم، الأفكار التي نقلها عن السيّد خامنئي بالنسبة للبعد الإيماني في قضيّة فلسطين، فنقرأ أنّ مرشد الثورة يقول[4]:

• إنّ قضيّة فلسطين بالنسبة للجمهورية الإسلامية ليست أمرًا تكتيكيًا، بل هي أمر بنيوي أساسي ناشئ عن الاعتقاد الإسلامي.

• إنّ تكليفنا أن نحرّر هذا البلد الإسلامي من سلطة وقبضة القوّة الغاصبة وحماتها الدوليين ونرجعها إلى شعب فلسطين. إن هذا تكليفٌ دينيٌ وواجبٌ على جميع المسلمين.

• إنّ قضيّة فلسطين قضيّة عقيدة وقضيّة إنسانية وليست مجرّد قطعة أرض، هي ليست قضيّة سياسية أو قضيّة نفوذ إقليمي ودولي، بل قضيّة إيمان واعتقاد، وهي ستتحرّر.

• فلسطين سوف تتحرر ولا يخالجكم أيّ شكّ أو شُبهة في هذا الخصوص، فلسطين ستتحرّر، يقينًا ستعود لأهلها.

هذا اليقين الإيماني بتحرّر فلسطين، يقابله في المعتقدات اليهودية والمسيحية الإنجيلية الأصولية اقتناع بدمار إسرائيل، قبل عودة السيّد المسيح. من الصعب بالتالي فهم هذا الكمّ الهائل من الضغوط الأميركية والإسرائيلية على إيران، من دون متابعة الدوافع الدينية المتجدّدة، من قبل الإنجيليين الصهاينة ومعهم عدد لا بأس به من المنظمات واللوبيات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: «مسيحيون متّحدون من أجل إسرائيل» (Christians united for Israel)، للقسّ جون هاغي، وهي منظمة ينتمي إليها نحو 20 ألف عضو، وتجمع ملايين الدولارات

[4] الشيخ قاسم نعيم، «الوليّ المجدّد». دار المحجّة البيضاء. بيروت 2014.

كلّ سنة، بالإضافة إلى منظمتي International fellowship of christians and jews، وstand for Israel، وكلتاهما تجمع تبرّعات للحكومة الإسرائيلية تصل إلى ملايين الدولارات.

ماذا يعني كلّ هذا؟

نحن أمام فترة خطيرة جدًا، ذلك أنّ كلّ شيء قابل للتسويات إلّا القناعات الدينية. لعل موجات الإرهاب والتكفير الرهيبة التي اجتاحت المنطقة في السنوات القليلة الماضية، وجلبت معها عقولًا مغسولة من أكثر من 80 دولة، وعقولًا أخرى جاهزة، تستند إلى تفسيرات غريبة ومُضلّلة لنصوص إسلامية عريقة، كانت خير شاهد على قسوة ودموية هذه الحروب التي جعلت المسلم يُبسمل ويُحمدل وهو يذبح مُسلمًا آخر في شرقنا، والبوذي المعروف بتسامحه يذبح المسلم ويهجّره ويهدم قراه في بورما، وبوكو حرام وداعش ينهشان أجساد المسلمين والمسيحيين من نيجيريا حتى أدغال أفريقيا ومدنها، والمسلم الأيغوري الصيني والأوزبكي والشيشاني يُؤاخون المسلم الأوروبي في مذابح الدم في ما يصفونه بالجهاد الدموي لإقامة الخلافة المنشودة.

ما كان يُمكن صدُّ هذه الموجات بلا استناد إلى مفاهيم دينية أخرى. الآن ترتسم معالم مشهد مخيف. فمحور «المقاومة والممانعة» المستند خصوصًا إلى عمق ديني (شيعي في إيران وعند حزب الله، وسُنّي عند حماس والجهاد) يواجه جنوحًا يمينيًا متطرّفًا ويهوديًا متعصّبًا لم تشهده إسرائيل حتى في عز أيّام عصابات الهاغاناه وشتيرن. يدعم هذا الجنوح اليميني، أصوليون إنجيليون وصهاينة.

ما دام كلّ طرف يعتبر أنّ هذه فرصته الدينية والسياسية للانتصار على الآخر، فمن الصعب التفكير بمستقبل سلمي. ثمّة من يؤكّد أنّ قناعاته الدينية خدمت الحفاظ على الأرض والمقدّسات الإسلامية والمسيحية

في مهد الأديان السماوية، ولمة من يتسلّح بالدين لسرقة الأرض وتهويد الحجر والشجر والبشر والتاريخ، والجغرافيا. فكيف لا نكون فوق برميل بارود في هذا الشرق الذي تحوّل إلى مهد الحروب ولحد ناسها، بعدما كان مهد الأديان ومنارة للعلوم والحرف والحضارات الإنسانية.

إن كانت كلّ اتفاقات السلام منذ مؤتمر مدريد مروزًا بأوسلو وعمليات التطبيع العربية وقمّة بيروت للسلام عام 2002، لم تؤدِّ إلى أيّ تقدّم على المسار التفاوضي السلمي، وإن كانت القناعات الدينية تزداد حضورًا في المنطقة، يُصبح السؤال المنطقي: من يستطيع بعد اليوم لجم حرب كُبرى تُكمل الدمار وحمّامات الدم والدموع، إن كان كلّ طرف يعتبر أنّه منتصرٌ حتمًا، ويستند في ذلك إلى قناعات دينية؟

ما لم نجد جوابًا سريعًا عن هذا السؤال، ويضع العرب مشروعًا موحّدًا لحلٍّ عادل ومُنصف للقضيّة الفلسطينية قبل كلّ شيء، وإقناع العالم بأنّه لا يُمكن القبول بأيّ حلّ لا يُعطي الفلسطيني دولة كاملة الأوصاف ومُستقلّة، فإنّ المنطقة برمّتها ستبقى فوق بركان قابل للانفجار الديني في أيّ لحظة. فالخطر اليوم لا يُشبه أبدًا مخاطر الأمس، لا بسبب ترسانات الأسلحة الاستراتيجية لدى المحورين، بل لأنّ فوق هذه الترسانات، قناعات دينية سيكون من المستحيل ضبطها في المُستقبل.

الإسلام وثورة الأمير محمّد بن سلمان

لم يتوقع أحد أن تأتي بذور ثورة التغيير المجتمعي والديني من القيادة السعودية. فخلافًا للدول التي عاشت ما عُرف بـ«الربيع العربي»، والتي اندلعت ثوراتها من الناس، لمَ انضمّت إليهم الجيوش، أي إنّها اندلعت أفقيًا، فإنّ التغيير الجذري في السعودية جاء عموديًا، وذلك من خلال خطّة وليّ العهد الأمير محمّد بن سلمان، الذي كان حتى إعدادنا هذا الكتاب قد تخطّى كلّ التوقّعات في الانفتاح المجتمعي، وتوسيع هامش الدور النسائي، وفتح أبواب السعودية للحداثة الثقافية والفنّية، وخصوصًا أيضًا لإعادة النظر في جوهر السمة الوهّابية للدولة والمجتمع، فضلًا طبعًا عن رفع مستوى التحدّي للولايات المتّحدة الأميركية، منذ تولّي الرئيس الديمقراطي جو بايدن السلطة خلفًا لدونالد ترامب.

لم تمض سنوات قليلة على بروز اسم محمّد بن سلمان كملك مُقبل للسعودية، وتولّيه مناصب ولاية العهد ووزارة الدفاع ونيابة رئاسة الوزراء، حتى راح مع كلّ إطلالة تلفزيونية يُحرّك مياهًا كثيرة كانت تبدو راكدة في المملكة المُستقرّة منذ أكثر من قرن كامل. راح يخرج عن مألوف الخطابات الملكية والأميرية، في سياق إصلاحي يقارب «الثورة من

فوق»، في مجالات الدين والنفط والاقتصاد والرؤية للمستقبل. وما إن حلّ عام 2022، حتى تقدّم خطوات إضافية لافتة في مقابلته التلفزيونية الشهيرة مع «أتلانتيك[1]»، داخليًا، في ما يتعلق بخطط الاقتصاد، لكن أيضًا وخصوصًا في النظرة إلى التاريخ الوهّابي، وفي انتقاد اجتهادات دينية خاطئة فرضت نفسها على القوانين، وخارجيًا حيال رفع بطاقة صفراء في وجه أميركا ترفض التدخّل في شؤون الدول وتذكّر بأنّ واشنطن ما عادت وحدها زعيمة العالم وأنّ للسعودية الآن شركاء آخرين من روسيا والصين والهند إلى الاتحاد الأوروبي.

في التوقيت والشكل والمضمون، كانت مقابلة وليّ العهد مقصودة، بعد كلّ الأسئلة التي أثارتها تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن حيال الخليج منذ وصوله إلى السلطة، وفي لحظة استئناف التفاوض حول برنامج إيران النووي، وفي أوج البحث عن مخارج لحرب اليمن.

ماذا في المضمون أولًا خصوصًا ما يتعلّق منه بالإسلام والشيخ محمّد بن عبد الوهّاب مؤسّس الفكر الوهّابي في المملكة العربية السعودية؟

بعدما قال الأمير محمد في منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في السعودية عام 2017: «لن نضيّع 30 سنة أخرى من حياتنا في التعامل مع أفكار متطرّفة، سوف ندمّرهم اليوم وفورًا»، وكان طبعًا يتحدّث عن المتطرّفين والمغالين في الدين، كرّر ذلك في المقابلة وقال: «التطرّف في كلّ شيء غير جائز والرسول صلّى الله عليه وسلّم تكلّم في أحد الأحاديث أنّه يوم من الأيّام سوف يخرج من يتطرّف، إذا خرجوا فاقتلوهم». كان لافتًا أن يقول الأمير الشاب لـ«أتلانتيك» الأميركية: «إنّ الدين الإسلامي يحثّ الناس على احترام الديانات والثقافات أيًّا كانت، وإنّ المملكة تحوي سنّة وشيعة بمختلف مذاهبهم، ولا احتكار للرأي الديني». وإنّ

[1] الأمير محمّد بن سلمان، مقابلة مع «أتلانتيك» الأميركية، 3 آذار/مارس 2022.

«الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب هو كسائر الدعاة وليس رسولًا، بل كان داعية فقط، ومن ضمن العديد ممّن عملوا من السياسيين والعسكريين في الدولة السعودية الأولى». أوضح بن سلمان: «المشكلة في الجزيرة العربية كانت آنذاك أنّ الناس الذين كانوا قادرين على القراءة أو الكتابة هم فقط طلّاب محمّد بن عبد الوهّاب، فكُتب التاريخ بمنظورهم، وقد أساء استخدام ذلك متطرّفون عديدون. إنّني واثق لو أنّ الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب، والشيخ عبد العزيز بن باز، ومشايخ آخرين موجودون الآن، لكانوا من أول الناس المحاربين لهذه الجماعات المتطرفة الإرهابية، والحقيقة في الأمر هي أنّ تنظيم داعش لا يستخدم شخصية دينية سعودية كمثال يتبعه، ولكن عندما نموت هذه الشخصية، يبدأ عناصر داعش بعد ذلك باقتطاع كلماتهم من سياقها، دون النظر إلى ظروف الزمان والمكان التي صدرت فيها».

لم يكن كلام الأمير محمّد بن سلمان وليد صُدفة أو ردًّا عفويًا على سؤالٍ مفاجئ من صحافي أميركي، بل جاء ثمرة قراءة جديدة للواقع السعودي، ولآمال الشباب، ولتحصين الداخل من الخضّات أولًا، ولكن أيضًا وخصوصًا من حركات متطرّفة أو إرهابية تتسلل إلى السعودية بعد انكفائها عن العراق وسورية وأفغانستان وغيرها. فالمسألة الدينية وضرورة إعادة النظر فيها جوهرية في «رؤية السعودية 2030» التي وضعها الأمير والتي طالت جوانب اجتماعية وسياسية وتنموية واقتصادية ومالية، وتكنولوجية، وثقافية، وغيرها.

لذلك فهو تعمّد الذهاب، بجرأة لافتة، إلى جوهر القضيّة، إلى مسألة الوهّابية، فقال إنّ «الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب ليس السعودية، فالمملكة لديها المذهبان السنّي والشيعي، وفي المذهب السنّي توجد أربعة مذاهب، ولدى الشيعة مذاهب مختلفة كذلك، ويمثّلون في عدد من الهيئات الشرعية، ولا يمكن لشخص الترويج لأحد هذه المذاهب

ليجعلها الطريقة الوحيدة لرؤية الدين في المملكة، وربّما حدث ذلك أحيانًا سابقًا؛ خصوصًا في عقدَي الثمانينيات والتسعينيات، ثمّ في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكن اليوم نحن نضعها على المسار الصحيح. والمملكة الآن ترجع إلى الأساس، إلى الإسلام النقيّ، للتأكّد من أنّ روح السعودية القائمة على مستوى الإسلام، الثقافة، القبيلة، البلدة أو المنطقة، تخدم الدولة، الشعب، المنطقة، والعالم أجمع، وتقودنا إلى النموّ الاقتصادي، وهذا ما حصل في السنوات الخمس الأخيرة، ولو عملنا هذا اللقاء في 2016م، فقد تقولون: إنّ وليّ عهد السعودية يضع افتراضات، ولكنّنا فعلنا ذلك، وترونه الآن بأعينكم في السعودية، تعالوا فقط وتفقدوا الوضع، وانظروا إلى فيديوهات للسعودية قبل ستة أو سبعة أعوام، لقد فعلنا الكثير، ولا تزال هنالك أمور باقية لنفعلها، وسنعمل على فعلها».

ماذا ثانيًا في تحليل هذا التحول الجذري في خطاب الأمير؟

نلاحظ أنّ ترديد مفردات «القرآن» و«الدين» و«التطرّف» كان بمعدّل 63 مرّة، ما يشير إلى أنّ هذا الأمر يشغل أيضًا فكر وليّ العهد، لكنّ اللافت أنّه في عودته إلى تفصيل المسألة الإسلامية، وضرورة الالتزام بالقرآن والسنّة والأحاديث النبوية، ميّز بين 3 أنواع من الأحاديث، قبل أن يجزم في المسألة الوهّابية قائلًا: «متى ما ألزمنا أنفسنا بمدرسة معيّنة أو بعالِم معيّن معناه أنّنا ألّهنا البشر. الله سبحانه وتعالى والرسول صلّى الله عليه وسلّم لم يضع بينه وبين الناس حجابًا، أنزل القرآن والرسول صلّى الله عليه وسلّم طبقه على الأرض والاجتهاد مفتوح للأبد، والشيخ محمّد بن عبد الوهّاب – رحمه الله – لو خرج من قبره ووجدنا نلتزم بنصوصه ونغلق عقولنا للاجتهاد ونؤلّهه أو نضخّمه لعارض هذا الشيء، فلا توجد مدرسة ثابتة ولا يوجد شخص ثابت، القرآن والاجتهاد مستمرّان

فيه وسنّة المصطفى صلّى الله عليه وسلّم والاجتهاد مستمرّان فيه، وكلّ فتاوى حسب كلّ زمان ومكان». لكنّ المُلاحظ هنا أنّ الأمير محمّد أدخل أيضًا المشروع العربي في سياق التطرّف قائلًا: «إنّ المشروع العربي والاشتراكية والشيوعية وغيرها من مشاريع في المنطقة أعطت (في سبعينيات القرن الماضي) فرصة لكثير من الجماعات المتطرّفة».

دعونا نلقِ نظرة الآن، من خلال التحليل الكمّي، على المقابلة. فهذا النوع من التحليل يُساعِدنا في الكشف (ولو بشكل غير دقيق تمامًا) عن أبرز الأهداف من خلال عدد مرّات تردّد المفردات:

المُفردة ومشتقاتها	عدد مرّات تردّدها
سعودية	64 مرّة
استثمار	44 مرّة
نفط	40 مرّة
2030	27 مرّة
دين	36 مرّة
رؤية	22 مرّة
قرآن	17 مرّة
مستقبل	15 مرّة
بطالة	11 مرّة
تطرّف	10 مرّات
مشاريع	8 مرّات
إيران	7 مرّات
أميركا	6 مرّات
الصين	5 مرّات
حوثي	5 مرّات

نُلاحظ من خلال تردّد المفردات، أنّ الداخل هو الهمّ الأول والهدف الأسمى للأمير محمّد، وأنّ الخارج يأتي في المرتبة الثانية، ما يُشير إلى أنّ وليّ العهد مُدركٌ أنّه إذا حصّن الداخل واستمرّ في جذب القطاعات

الشابة التي تُشكّل عصب المجتمع وأمله، فإنّ الخارج سيعود إليه بدلًا من ممارسة ضغوط عديمة الفائدة. وهذه فكرة ثابتة في استراتيجيته منذ تولّيه منصب ولاية العهد.

المُلاحظة الثانية، أنّه يُراهن على المستقبل الاقتصادي للمملكة، فهو يُذكّر في المقابلة بأنّ الحاجة إلى النفط السعودي لن تنتفي وأنّ الحاجة إلى النفط العالمي ستزداد حتى عام 2040 خلافًا لكل التوقعات، لذلك فإنّ المملكة ستحتفظ وتطوّر هذه الثروة التي ستبقى بينما تختفي ثروات مماثلة، بما فيها تلك الموجودة في الولايات المتّحدة. يقول الأمير: «الولايات المتّحدة لن تكون دولة منتجة للنفط بعد 10 سنوات... وسيكون على عاتق السعودية لاحقًا في المستقبل زيادة إنتاجها لتقدير الطلب على النفط»، لكنّ النفط لن يكون السلعة الوحيدة في المستقبل بدون سعي حثيث لتطوير قطاعات مرادفة.

في هذا الصدد نجد أنّ رؤية 2030 حاضرة بقوّة، وإن أضفنا إليها مفردَتي «استثمارات» و«مستقبل»، يصل تردّدهما إلى أكثر من 81 مرّة، بينما النفط يتردّد 40 مرّة.

مسائل تعزيز الإسكان (4 ملايين وحدة سكنية للسنوات العشر المقبلة) وخفض البطالة (إلى أقلّ من 7٪) وإيجاد فرص عمل أكبر، والصناديق الاستثمارية، أخذت حيّزًا كبيرًا من مقابلة الأمير محمّد، وهو لم يتحدّث عن أوهام، أو مجرّد وعود رنّانة كما يفعل عادة القادة العرب، بمن فيهم بعضٌ ممّن مرّ على قيادة السعودية نفسها، بل يذكر بالأرقام ما تحقّق حتى الآن خصوصًا في مجالات السكن وخفض البطالة والاستثمارات (مثلًا الاستثمارات الأجنبية تضاعفت 3 مرّات، والإيرادات النفطية ارتفعت من 166 مليارًا إلى 350 مليار ريال سعودي) رغم جائحة كورونا. ولا يوفّر التعقيدات الإدارية السابقة من تحميلها جزءًا كبيرًا من المسؤولية. ويصل به الأمر إلى توجيه انتقادات شديدة للوزراء السابقين

يقوله: «كان عام 2015 صعبًا للغاية، ولديك 80٪ من الوزراء غير أكفاء ولا أعيّنهم حتى في أصغر شركة صندوق استثمارات».

كذلك، حضرت في المقابلة، مشاريع البيئة والتشجير، ووصول 10 جامعات سعودية بدلًا من 5 فقط الآن، إلى لائحة الـ500 جامعة عالمية.

ظهرت دراسات اقتصادية أخرى تُناقض بعض مضمون الإنجازات السعودية، وهذا طبعًا يبقى إطارًا واسعًا لنقاش اقتصادي وإنمائي، لكنّ الأهم في كلّ ما تقدّم هو أنّ الأمير كسر عددًا من المحظورات والمحرّمات، التي بقيت لزمن طويل قيد الصمت في السعودية، وفتح الباب أمام تحوّلات جذرية، جعلت الشباب السعودي (الذي تتخطّى نسبته مع الأطفال 70٪ من عدد السكّان) يؤيّده ويشكّل درعًا واقيةً حوله ضدّ أيّ ضغوط خارجية.

ربّما التقييم النهائي للتجربة السعودية حتى الآن ما زال مُبكرًا، ولا شكّ في أنّ الخضّات الخارجية الكُبرى في بعض الملفّات خصوصًا في الحرب اليمنية، أو في قضيّة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي، أو قبلهما الحرب السورية، أو القطيعة الخليجية مع قطر، وتلاعب أميركا وبعض الغرب على هذه القطيعة، أمور حجبت الكثير عن التطوّرات والتحوّلات المفصلية التي حصلت في السعودية، لكنّ الأكيد أنّ خطوات الأمير محمّد حيال الانفتاح المجتمعي والتحوّلات الدينية وشؤون المرأة، أحدثت ما يُشبه الثورة من فوق، خصوصًا أنّ قرنًا كاملًا مرّ وشهد محاولات خجولة لبعض الانفتاح، لكن لم يتوقّع أحد أن يأتي أميرٌ شابٌ، ويغيّر المعادلة في سنوات قليلة، ويحدث التحوّل الأكبر في تاريخ المملكة اجتماعيًا ودينيًا، وربّما لاحقًا في مجالات كُبرى واعدة.

وإن أضفنا هذا إلى توسيع دائرة العلاقات السعودية الخارجية، والتوجّه نحو شيء من التوازن في السياسة الخارجية بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد الأوروبي من جهة أخرى،

تفهم أنّ شيئًا كبيرًا حدث في المملكة العربية السعودية، وإذا استمرّ فسيكون حدثًا استثنائيًا، لا للمملكة وحدها بل للمنطقة أيضًا.

فلسطين بين السلاح والسلام

تكاد لا توجد قضيّة عربية أو عالمية جذبت هذا العدد الهائل من المؤلّفات والدراسات والكتب والقرارات الدولية كالقضيّة الفلسطينية، لكن بدلًا من أن تُحلّ، ازدادت تعقيدًا، حتى باتت أمام حلّ شبه مُستحيل بين مشروع صهيوني-يهودي يريد فرض واقع الدولة اليهودية، وبين شباب فلسطيني يستمرّ في خوض معركة يومية ضدّ المُحتلّ، على أمل تغيير المعادلة برغم توسّع إطار الدول العربية التي طبّعت علاقاتها مع إسرائيل.

وددت في هذا الكتاب أن أعود بدايةً إلى وثيقة سرّية فيها محضر جلسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والعاهل الأردني الملك حسين. ربّما في بعض مضمونها ما يشي بما آلت إليه القضيّة الفلسطينية، أولًا بسبب الخنق الإسرائيلي الدموي، وثانيًا بسبب موت الضمير العالمي، وثالثًا، بسبب الصراعات الفلسطينية العربية من جهة والفلسطينية-الفلسطينية من جهة ثانية، التي كانت في بعض جوانبها كارثة حقيقية على فلسطين.

وثيقة سرّية: عبد الناصر – الملك حسين 1970

بعد أكثر من 52 عامًا على وفاة الزعيم العربي جمال عبد الناصر، تستمرّ قضيّة الوثائق المتعلقة بثورة 23 يوليو وبالمحاور الكبرى لسياساته الداخلية والعربية، تثير جدلًا يشبه مقولة «المرآة التي انكسرت»، فحصل كلّ شخص على قطعة منها وراح يقول إنّه يملك الحقيقة.

سنعرض هنا وثيقة بشأن ما حصل في الأردن عام 1970، أي المواجهات التي دارت بين الجيش الأردني والمقاومة والفصائل الفلسطينية، أو ما عُرف بـ«أيلول الأسود»، وتصوّر عبد الناصر لمفهوم الحرب والتحرير، بعد قبوله المؤقت بمبادرة روجرز الشهيرة.

الوثيقة هي عبارة عن محضر جلسة، لآخر لقاء عُقد بين عبد الناصر والعاهل الأردني الملك حسين، ودام 4 ساعات كاملة، وهو سبق آخر قمّة عربية عُقدت في القاهرة، وأسهمت بوفاة عبد الناصر بسبب الإرهاق الذي فاقم مرضه (أو ربّما قتله)، وهو أيضًا ما فسّره الملك حسين على أنّه غطاء له لضرب المقاومة، بينما جاهد رفاق عبد الناصر بعد وفاته للقول إنّه حذّر ونبّه الملك الأردني ولم يعطه ضوءًا أخضر ولا أصفر.

في ما يأتي نصّ محضر الجلسة:

عبد الناصر: يا جلالة الملك، نحن في الجمهورية العربية المتّحدة، لا ننسى موقف الأردن عام 1967 حين دخل معنا الحرب رغم أنّي لم أكن آنذاك راغبًا في ذلك، لأنّي لم أكن أريد إقحام الجيش الأردني، ولو سمحت لي الظروف في تلك الفترة، لكنت رفضت إشراك قوّاتكم في العمليات تمامًا كما حدث عام 1956. إنّ هذا التحرّك من جانبكم لن ننساه، وقد اشترك الأردن في العمليات لأجلنا هذه المرّة، كما كنّا شاركنا نحن لأجل سورية، أو بمعنى آخر، فإنّ الأردن دخل الحرب لأجل سورية، والشعب المصري لا ينسى ما تحمّله الأردن لأجله.

الملك حسين: يا سيادة الرئيس، نحن لم ندخل حرب 1967 إلّا تلبيةً لواجبنا ولما تمليه المسؤولية العربية علينا وهي واحدة، ونحن في الأردن نقدّر زعامتك يا سيادة الرئيس، ونقدّر مواقفك الوطنية التي تعبّر عن شعور عربي أصيل تعبيرًا صادقًا. والمهمّ الآن هو أن نبذل أقصى جهدنا ونزيد تعاوننا، وثقة كلّ منّا بالآخر وسأعرض عليكم مشاكلنا السياسية والعسكرية لنجد معًا الحلّ المناسب لها.

(نظر الملك حسين إلى وزير خارجيته عبد المنعم الرفاعي، وأشار إليه بأن يتكلّم شارحًا التفاصيل).

الرفاعي: نحن يا سيادة الرئيس في الأردن، نفتقر إلى وضوح الرؤية بالنسبة للموقف السياسي في الوقت الحاضر، ولدينا بعض التساؤلات، ونريد قدرًا من الوضوح بشأن النقاط التالية:

1. هل حدث اتّفاق مؤخرًا بين روسيا وأميركا بشأن المنطقة؟
2. هل ثمّة تصوّر لدى الاتحاد السوفياتي عن كيفية حلّ المشكلة؟

فعلى ضوء الإجابة عن هذين السؤالين يمكننا تحديد سياستنا العربية المقبلة، حيث إنّ من الواضح لنا، من خلال متابعتنا لسياسة ومواقف الولايات المتّحدة الأميركية والاتّحاد السوفياتي، أو الدول الكبرى، أنّها غير راغبة في إيجاد حلّ سياسي للقضيّة، رغم مرور شهر على موافقتنا على مبادرة روجرز (التي قضت بوقف النار والهدنة المؤقتة بين العرب وإسرائيل ووافق عليها أيضًا الرئيس عبد الناصر). ولذلك نحن في الأردن أوقفنا خطّنا الإعلامي بشأن المبادرة. والمشكلة يا سيادة الرئيس ليست رهن إرادتنا فقط، بل رهن قوًى عديدةٍ بحيث أصبحنا غير قادرين على تحديد سياستنا العربية.

عبد الناصر: الموضوع معقّد والحلّ ليس سهلًا، ولكن أساس المشكلة أنّ ثمّة تفوّقًا عسكريًا إسرائيليًا وتفكّكًا عربيًا، فمثلًا حجم وقوة

الجيوش العربية، يشيران إلى أنّنا متفوّقون، ولكن لدينا في الواقع عدّة جيوش وعدّة قيادات، بينما هم (الإسرائيليون) لديهم قيادة وجيش واحد، وهناك بيننا من يريد تجاهل الاشتراك في المعركة، بذريعة أنّ فلسطين هي من مسؤولية الفلسطينيين فقط.

ويمكن أن نحدّد خطّنا الاستراتيجي حاليًا في مصر على النحو الآتي:

1. العمل على إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية مع عدم التنازل عن أيّ شبر بما في ذلك القدس.

2. تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين.

3. بالنسبة للإعداد العسكري، نعمل حاليًا على بناء قوّاتنا لتصل إلى مليون عسكري، وفعلًا سوف يصل عدد قوّاتنا في خلال شهر ديسمبر إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل.

4. نعمل على عبور قناة السويس وتحرير سيناء، وهذا ليس هدفًا بل واجب علينا.

أمّا عن العمل السياسي، فقد هاجمني البعض في تحرّكي السياسي الأخير (روجرز) وتساءلوا كيف لنا أن نقبل وجود إسرائيل رغم أنّ العرب وافقوا على ذلك في هدنة 1948. وسبق أن قلت لكم أن تذهبوا لعند جونسون، وتطالبوه بإعادة الضفّة الغربية، ولكنّ أميركا تجاهلتكم، لأنّ لديها ما هو أهمّ من ذلك، أي رغبة حليفتها إسرائيل في ضمّ أراضٍ عربية جديدة إليها، وباعتقادي إنّ الحلّ السلمي لا يزال بعيدًا، وإنّ الأميركيين أناس كذّابون، رغم ذلك قبلنا مشروع روجرز لاستكمال إعدادنا العسكري وإنهاء التحضيرات اللازمة لخطّتنا العسكرية، لأنّنا في النهاية سنحارب، وقد وافقت اللجنة التنفيذية العليا للاتّحاد الاشتراكي على هذه المبادرة، وكذلك اللجنة المركزية والمؤتمر القومي بعد حوار طويل ونقاش مستفيض. إنّ ثقتي بالولايات المتّحدة ضئيلة، ولكن يحتمل أن تكون هناك قوّة دولية قد تؤثّر على الحلّ لصالحنا. أمّا عن

سؤال الأخ الرفاعي حول اتفاق روسي أميركي بشأن قضيّتنا. فالإجابة هي، لا، مع تقديرنا لمشاركة ومساندة السوفيات، ولذلك قررنا بعد الخروج من هذه المعركة إقامة نصب تذكاري للسوفيات. والروس يتحرّكون بناءً على الحوار معنا، وبعد موافقتنا على كلّ خطوة، يرفضون ما نرفضه ويوافقون على ما نوافق عليه. أمّا حول السؤال الآخر عمّا إن كان ثمّة حلّ متّفق عليه مع الروس فالجواب هو أيضًا، لا. نحن متّفقون معهم على الحلّ السلمي، ولكنّ كلّ شخص يخضع للحلّ من زاويته الخاصّة، والحلّ السلمي بعيد جدًّا، ولا بدّ من صمودنا أكثر فأكثر، لكي يشعر الأميركيون بأنّ يدهم ليست مطلقة. ونحن ندرك أنّ تحرير فلسطين لن يتمّ في 6 أيّام ولا في 6 أشهر، وإن كان هناك من يقول سنحرّر من النهر إلى البحر فيجب أن توضح ذلك لجماهيرنا، أمّا الآن فعلينا إزالة العدوان، وإعادة الأراضي العربية، ثمّ بعد ذلك نناضل لتحرير فلسطين وحيفا ويافا.

أمّا عن موقف المقاومة، فأنا قابلت القيادات (الفلسطينية) وقلت لهم إنّ بإمكانهم رفض مبادرة روجرز والحلّ السلمي، ومن حقّكم أن ترفضوا ذلك، أمّا عن إذاعة صوت فلسطين، فأنا لم أكن أفكّر في إقفالها، ولكنّنا وجدنا برقيّة موجهة من القيادة الفلسطينية، إلى إذاعة صوت العرب في القاهرة، لرفع مستوى الهجوم علينا، وكان ذلك تصوّرًا خاطئًا منهم وتقديرًا غير سليم، برغم أنّي كما أشرت، قلت لهم إنّ من حقّهم الرفض. لذلك أرجو منك يا جلالة الملك، ألّا تهاجمهم أو تعمل ضدّهم، وأن تحول دون تشنّج بعض المسؤولين الأردنيين ضدّ المقاومة، لأنّ ذلك سيكون في مصلحة إسرائيل. خذهم يا جلالة الملك بالصبر، حتى لو أخطأوا، ولمصلحة شعبكم والشعب الفلسطيني يجب القيام بذلك، فسيّدنا أيوب كان من سكّان نهر الأردن. وأنا واثق من أنّك ستأخذ الأمور بحكمة، حتى مع وجود بعض المتطرّفين. وأنا أعتقد أنّ بينهم متطرّفين، ولكنّ هناك أيضًا متوازنين. وأرجو أن نتشاور دائمًا في هذا الموضوع،

لأنّه أهمّ موضوع في الوقت الراهن. كما عليكم أن تختاروا قيادات أردنية تحوز ثقة الفلسطينيين لحلّ المشاكل، مثل الدكتور النابلسي. والمهمّ أن نستمرّ بالحوار بشأن هذا الموضوع، ولا ننفعل ولا نخطئ الخطوات، وأنا مستعدّ لاستقبال أيّ مبعوث من قبلكم. وبالمناسبة فقد أبلغني الأخ فاروق أبو عيسى (وزير خارجية ثورة السودان) أنّه اجتمع مع اللجنة الخارجية لمجموعة نايف حواتمة، وكان حديثهم معه معقولًا وبنّاءً. لديّ توصية أخيرة يا جلالة الملك، وهي أن تتعاملوا مع هذا الموضوع معاملة سياسية، لا عملًا بوليسيًا، وهذا معناه عدم الوقوف سلبيًا ضدّ العناصر الفلسطينية السيّئة أو الانتهازية، وهذا يتطلّب منكم القيام بتحرّك سياسي ضخم.

أنهى الرئيس عبد الناصر مداخلته بالقول: يا جلالة الملك، انا آسف أن أتكلّم معكم بشؤونكم الداخلية، ولكنّي اضطررت للكلام، لأنّ أيّ ضربة عندكم ستكون لها ردود فعل عديدة عندنا.

الملك حسين: أمّا يا سيادة الرئيس عن صبر أيّوب، فهذا شعارنا منذ أمد طويل، ولكنْ هناك بلا شك حدود للصبر، وإنّ وجود جميع المنظمات على أرضنا نقل إلينا كلّ التناقضات الموجودة في العالم العربي. وأنا أرى أنّ المتاجرة بشعار من النهر إلى البحر، هو عملية مغرضة، الهدف منها نسف ما بقي لدينا من إمكانيات عربية لتحرير أرضنا. والملاحظ أنّ العمل ضدّنا من أفراد المقاومة يتزايد يومًا بعد يوم، في محاولة لإثارة الشعب ضدّنا، حتى من داخل القوّات المسلحة الأردنية، ولكن الحمد لله الوحدات العسكرية في الأردن لا تزال سليمة، وإنّ استفزازات أفراد المقاومة للسلطة الوطنية عديدة، وإن سمح وقتك فسأحكي لك بعض ما يحصل. الواقع أنّه في المدن والقرى تسير سيّارات المقاومة من دون أرقام أو علامات مميّزة ما يجعل قيام السلطات بواجبها مستحيلًا،

عند أيّ اصطدام أو حادث سير. لقد حدثت قصّة غريبة، حيث أطلق بعض أفراد المقاومة النيران من رشاشاتهم، لأنّ صاحب المخبز رفض إعطاءهم الأولوية.

عبد الناصر: لقد سبق أن تحدّثت كثيرًا مع المقاومة بشأن عدم استفزاز السلطات الأردنية، وكانوا مدركين مثلي آثار الاستفزاز، ولكن للأسف كان بينهم من يريد الاستفزاز فعلًا. وقد تكون بينهم قوى مضادّة تخطّط عمدًا لتخريب الموقف السياسي في الأردن، وعمومًا من الممكن أن يعاد بحث هذه الأمور، من دون الوصول إلى التشنّج، مع مراعاة كافّة الأطراف. وأرجوك أن تتسلّح بالصبر والحكمة، وإنّي على ثقة بأنّ ربّنا سينصرنا على إسرائيل، فبعد العمل بجدّ وعرق خلال 3 سنوات (بعد هزيمة 1967)، بات الموقف المصري يتحسّن يومًا بعد آخر، وأنا بحاجة لتنسيق أكبر على المستوى العسكري بيننا، وكلّفت الفريق فوزي التنسيق معكم، بالقدر الذي تطلبونه.

انتهى

الواقع أنّ محضر الجلسة هذا بين عبد الناصر والحسين، يُعطي فكرة أوسع عن الفخّ الكبير الذي وقع فيه الوطن العربي منذ تقسيم فلسطين في عام 1948، مرورًا بحربي 1967 و1973، وصولًا إلى توقيع اتّفاقية كامب دايفيد، ثمّ اجتياح إسرائيل لُلبنان، وختامًا مع القبول العربي بالسلام العربي الشامل مع إسرائيل، منذ مؤتمر مدريد للسلام 1991، وما تلاه من مفاوضات متفرّقة، جعلت إسرائيل تستفرد بكلّ دولة عربية على حدة، وتستطيع أن ترفض وتستهزئ بمقرّرات قمّة بيروت العربية في عام 2002، وتعتبر على لسان آرييل شارون، أنّها لا تساوي الحبر الذي كُتبت به، رغم أنّها وصلت إلى حدود التطبيع الكامل مقابل السلام.

فبدلًا من وضع إطار عربي شامل للسلاح الفلسطيني، وكيفية استخدامه لاحقًا في الصراع المرير مع إسرائيل، تُركت المنظمات الفلسطينية تغرق أولًا بالحرب مع النظام الأردني، ثمّ تتعامل مع الدولة اللبنانية التي وقّعت اتفاق القاهرة مع عبد الناصر في عام 1969، على أنّها تابعةٌ للدولة الفلسطينية، التي أقيمت على الأراضي اللبنانية، بدلًا من أن تقوم في فلسطين، بحيث صار اللبناني يُضطرّ لإبراز هويّته على الحواجز الفلسطينية التي انتشرت في معظم الأراضي، وتمدّدت في كلّ المناطق وامتلكت مالًا وسلاحًا كثيرًا، ووسائل إعلام، وغيرها.

احتضن لُبنان القضيّة الفلسطينية كما لم يحتضنها غيره، وصار لها حلفاء كثيرون في مقدّمهم الحركة الوطنية، بقيادة الشهيد كمال جنبلاط، وامتزج الدم اللبناني بالفلسطيني مرارًا، لا بل إنّ الأمر وصل بلُبنانيين كما في دول عربية أخرى إلى أن يقدّموا القضيّة الفلسطينية على قضاياهم المحلّية، لكنّ التمزّق والفرقة والفتن والتنافس بين المنظمات الفلسطينية من جهة، وصراع العرب على الفلسطينيين بدم الفلسطينيين من جهة ثانية، وغياب خطّة شاملة وصادقة لتحرير الأرض السليبة، أمور جعلت كلّ التنظيمات الفلسطينية تنهار في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للُبنان في عام 1982، وتخرج بالبحر صوب تونس أو تتشتّت في دول أخرى.

غرقت القضيّة الفلسطينية وأهلها، وغرق العرب – أكانوا من الصادقين أم أصحاب القلوب الطيّبة أم المنافقين والمتآمرين – في فخّ تدمير القضيّة في مهدها، وفي فخاخ تدمير أوطانهم، التي اعتقدوا يومًا أنّها قامت واستقرّت، وأنّها ثابتة لقرونٍ طويلة مُقبلة. رفع البعض شعار تحرير فلسطين من منطلق صادق وشريف، ورفعه البعض الآخر شمّاعة لقمع الشعوب، ورفعه البعض الثالث في سبيل مصلحة أو ليبقى شعارًا خاويًا لمجرّد الشعار.

وفيما كان العرب غارقين في وهم بناء دولهم، أو يشنّفون آذان شعوبهم بالقضيّة المركزية، كانت إسرائيل ترسم المخطّطات بدقّة عالية وتطوّر القدرات العسكرية وتصلّب تحالفاتها الدولية، وتمدّد أخطبوط علاقاتها الديلوماسية، وتوسّع مرتكزاتها المالية والإعلامية عبر كلّ أصقاع الأرض. الواقع أنّ كثيرًا من العرب يتحدّثون عن مشروع التقسيم الغربي الكبير المعروف باسم سايكس بيكو، منذ أكثر من 100 عام، لكنّ كثيرين بينهم أيضًا، لا يعرفون عنه غير الاسم، وكذلك الأمر بالنسبة لوعد بلفور، أو لـ«بروتوكولات حكماء صهيون»، التي تبيّن أنّه لا وجود لها بالأصل على أرض الواقع، وهو ما كان قد أكّده لي الكاتب الكبير د. عبد الوهّاب المسيري حين التقيته قبيل وفاته، وهو المتخصّص باليهود واليهودية والصهيونية وإسرائيل، وله موسوعة شاملة حولها.

وأمّا قليلنا الذين عملوا بحثًا وتمحيصًا وجهدًا هائلًا لدراسة مشاريع التقسيم والمخطّطات الأجنبية والآلة الإسرائيلية لهذه المخطّطات، فقد وضعوا مؤلّفات مهمّة وخطيرة، ولكن – يا للأسف – بقي الكثير منها في الأدراج. اليوم، مع هذا الدمار الإنساني والعمراني والاجتماعي الكبير، الذي هشّم الجسد العربي، يستيقظ البعض على حقيقة مرّة مفادها أنّ ما رُسم منذ مئة عام يعود إلينا بأشكال وآلات جديدة، ونحن العرب على مدى مئة عام لا نزال نحارب التقسيم بالخطابات والشعارات، إلّا بعضنا القليل الذي يحاول أن يغالب المشاريع بتقديم خيرة شبّانه قربانًا للحفاظ على الأرض. كيف لا يقول الكاتب العربي الكبير محمد حسنين هيكل رحمه الله: «نحن أمام تقسيم جديد لعالم عربي ضاع منه مشروع نظامه، أو أضاع هو مشروع نظامه، ولذلك جاء إلى فضاء المنطقة من يرسم خرائطها الجديدة، في ظروف جديدة، لها مواصفاتها الجديدة من الكاف إلى الكاف، أي من كاف عكا إلى كاف كركوك». كيف لا يقول ذلك، حين نعلم أنّ بريطانيا العُظمى، صاحبة وعد بلفور

الشهير، والشريكة في سايكس-بيكو، هي نفسها التي شهدت في عام 2006 (عام الحرب الضروس بين إسرائيل وحزب الله في لُبنان) إنشاء أعضاء من حزب المحافظين البريطاني جماعة «أصدقاء إسرائيل الأوروبيون»، والمعروفة اختصارًا بـ«EFI»، إحدى أكثر جماعات الضغط نفوذًا في بروكسل، العاصمة البلجيكية التي تضمّ مؤسّسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية، لتصبح ثاني أقوى لوبي لإسرائيل عالميًا، بعد لوبيها في الولايات المتحدة، وقد أسّس جماعة أصدقاء إسرائيل، بشكل رئيس، ستيوارت بولاك أو البارون بولاك، السياسي البريطاني المحافظ الذي وُلد في ليفربول، وفيها تلقى تعليمه في مجمّع يهودي.

ما السبب في ذلك؟ عبقرية إسرائيل في تعزيز حضورها الدبلوماسي وممارسة ضغوط هائلة على الدول الغربية، أم مصلحة هذه الدول ببقاء إسرائيل متفوّقة على كلّ العرب؟ أم السذاجة العربية المقرونة ببعض التواطؤ وكثير من الجهل في السياسات الدولية؟ كيف يُعقل أن تنجح إسرائيل في فرض نفسها شريكًا عالميًا، وتجعل الشرق والغرب يميلان إلى حمايتها، بينما العرب فشلوا طيلة 100 عام في تغيير مجاري الرياح وتعديل الرأي العالمي رغم كلّ ما يملكونه من عدد ديمغرافي، وثروات ومساحة جغرافية وخبرات؟

لعلّ بعض الجواب نجده أيضًا، في كون الكثير من العرب، ما انتبهوا إلى أنّ المياه تجري من تحت أقدامهم، وهم في مشاكلهم غارقون، أو في أوهامهم حالمون.

سوف أختصرُ هُنا على سبيل المثال لا التوسّع، بعضًا ممّا خُطّط إسرائيليًا، ونُفّذ تمامًا كما خُطّط، من الأردن ولُبنان إلى معظم الدول العربية، التي اهتمّت بالقضيّة الفلسطينية، أو التي وضعتها إسرائيل نصب عينيها.

«استراتيجية إسرائيل خلال الثمانينيات»

صدرت عن المنظمة الصهيونية العالمية عام 1982 وكتبها يورام بيك، رئيس المنشورات في قسم المعلومات في هذه المنظمة، وترجمها إلى الإنكليزية أستاذ الكيمياء في الجامعات العبرية والناشط الحقوقي إسرائيل شاحاك، ونشرت في مجلة كيفونيم «اتّجاهات». وفيها نقرأ التالي:

• إنّ تفكيك سورية والعراق لاحقًا إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان، هو هدف إسرائيل الأول على جبهتها الغربية على المدى الطويل، بينما تفكيك السلطة العسكرية لهذه الدول هو هدفها في المدى القصير. تفتيت سورية سيتمّ على النحو التالي: دولة شيعية - علوية على طول الساحل، دولة سنّية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق معادية لجارتها الشمالية، بالإضافة إلى الدروز الذين سيقيمون دولتهم ربّما في جولاننا، ومن المؤكّد في حوران وشمال الأردن.

• إنّ مصر ممزّقة ومقسّمة، وإذا سقطت فإنّ دولًا مثل ليبيا والسودان وحتى الدول الأبعد لن تبقى على وضعها الحالي وستنضمّ إلى مصر في سقوطها وتفكّكها. إنّ رؤية دولة قبطية في صعيد مصر إلى جانب عدد من الدول الضعيفة مع سلطة محلية وحكومة غير مركزية حتى اليوم، هي المفتاح لتطوّر تاريخي أعاقه اتّفاق السلام، لكن على ما يبدو لا مفرّ منه على المدى الطويل.

• بعيدًا عن مصر، فإنّ دول المغرب تتألّف من خليط من العرب والبربر غير العرب، ويجب تعزيز الشقاق والانفصال.

• العراق، الغنيّ بالنفط من جهة، والممزّق داخليًا من جهة أخرى، مرشّح لأن يكون أحد أهمّ أهداف إسرائيل. إنّ حربًا عراقية - إيرانية من

شأنها أن تمزّق العراق، وتتسبّب بسقوطه، حتى قبل أن يكون قادرًا على تنظيم صراع على جبهة واسعة ضدّنا.

• إنّ شبه الجزيرة العربية برمّتها مرشّحة بشكل طبيعي لأن تتفكّك نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية. هذه المسألة لا يمكن تجنّبها خصوصًا في المملكة العربية السعودية. إنّ الخلافات الداخلية هي تطوّر طبيعي وواضح في ضوء البنية السياسية القائمة. الجيش السعودي بكلّ ما يملك من عتاد، لا يمكنه الدفاع عن النظام من الأخطار الحقيقية التي تحدق به من الداخل والخارج.

• ليست هناك فرصة للأردن لكي يبقى موجودًا ضمن بنيته الحالية لفترة طويلة، والسياسة الإسرائيلية سواء في الحرب أو السلم، يجب أن تكون موجّهة لتصفية الأردن بنظامه الحالي ونقل السلطة إلى الغالبية الفلسطينية. في الأردن فقط ستكون للفلسطينيين دولتهم الخاصّة وأمنهم.

• إنّ حلّ مشكلة العرب الأصليين يكون فقط باعترافهم بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة وصولًا إلى نهر الأردن وما بعده، كحاجة وجودية.

• إنّ تشتيت السكّان هو هدف استراتيجي محلي من الدرجة الأولى، وإن لم يحصل ذلك فسينتهي وجودنا ضمن أيّ حدود. يهودا والسامرة والجليل هي الضمانة الوحيدة لوجودنا القومي.

وثيقة لمعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة حول استراتيجية وخطط إسرائيل لعام 2000

هي عبارة عن توصيات قُدّمت لبنيامين نتنياهو عام 1996 وشارك فيها مسؤولون أميركيون كبار، منهم وفيها ما يأتي:

• يمكن لإسرائيل أن تشكّل محيطها الاستراتيجي بالتعاون مع تركيا والأردن، بإضعاف واحتواء، بل وحتى ضرب سورية. هذا الجهد يمكن أن ينصبّ على إزاحة صدّام حسين من السلطة في العراق، وهو هدف استراتيجي إسرائيلي مهمّ في ذاته، كوسيلة لإحباط الطموحات الإقليمية السورية.

• نظرًا إلى التأثير العميق لمستقبل العراق في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، يمكن فهم المصلحة الإسرائيلية في دعم جهود الهاشميين لإعادة تعريف العراق، وتشجيع الاستثمارات في الأردن، من أجل تحويل الاقتصاد الأردني بعيدًا من الاعتماد على العراق، من خلال تأثير رجال الأعمال الأميركيين.

• لا بدّ من صرف الانتباه السوري باستخدام شخصيات المعارضة اللبنانية من أجل زعزعة السيطرة السورية على لبنان.

• لدى إسرائيل مصلحة في دعم أيّ عمل تركي أو أردني ضدّ سورية دبلوماسيًا وعسكريًا وعمليًا، مثل قيام التحالفات القبلية مع القبائل العربية الموجودة في سورية، التي هي معادية للنخبة السورية الحاكمة.

محاضرة لرئيس جهاز الشاباك السابق آفي ديختر بعنوان «العالم العربي وخطط التقسيم» ألقاها في أيلول/سبتمبر عام 2008

• لقد حققنا في العراق أكثر ممّا خطّطنا وتوقعنا، ولهذا أهمّية استراتيجية للأمن الإسرائيلي.

• الاعتماد على الأكراد العراقيين وتوطيد علاقاتهم بإسرائيل والسيطرة على نفط كردستان عبر تمريره بتركيا والأردن.

• أهمّية إدامة تحييد مصر.

• استخدام القوّة ضدّ سورية اذا بقيت عند مستوى تحالفها مع إيران... وإذا احتفظت بعلاقاتها وتحالفها مع حزب الله واستمرّت في إيصال الأسلحة إليه.

• الوصول إلى المعارضة السورية في الخارج وفي الداخل، نحن نقوم بجهود كثيرة في هذا المجال لا نستطيع أن نسلّط الضوء عليها، لأنّ المصلحة تقتضي أن نبقيها بعيدًا عن دائرة الضوء. يبدو لي أنّ هذا الخيار ليس خيارًا إسرائيليًا.

حلقة النقاش التي نظّمها مركز السادات للأبحاث الاستراتيجية في كانون الثاني/يناير 2013

• إنّ إسرائيل لا تمانع أن يتقاتل خصومها، أولًا ليس لدينا حبّ للأسد وثانيًا فإنّ الصراع يغذّي الانقسام السنّي الشيعي، ويشرك إيران وتركيا في هذا الصراع.

• إنّ أيّ نتيجة يمكنها أن تحدّ من التأثير الروسي والإيراني في سورية مرحّب بها.

• إنّ أفضل نتيجة لكلٍّ من إسرائيل والغرب بمعزل عمّن يصل إلى السلطة، هي نظام جديد يهتمّ بالتطورات الداخلية ولا يدعم إيران وحزب الله.

• إنّ إقليم كردستان مستقلًا، يضمّ كرد إيران وسورية والعراق وتركيا، سيكون بمثابة تطوّر جيّد لإسرائيل والغرب معًا.

• إنّ الجيش السوري آخر جيش على الحدود مع إسرائيل يملك فرقًا كاملة مدرّعة وفرق مشاة ومدفعية وقوّات جوّية، وإنّ تفكّكه أمرٌ جيّدٌ لإسرائيل.

وثيقة صحيفة «لوموند»[1] حول الكيماوي السوري
يمكن اختصارها بالآتي:

• نقل جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد» منذ 2010 (أي قبل عام من الحرب السورية) معلومات إلى «الإدارة المركزية للاستخبارات الداخلية الفرنسية» (DCRI التي أصبح اسمها في عام 2014 DGSI) عن المخزون الكيماوي السوري.

• حصلت عملية التجسس من خلال التعاون بين الموساد والاستخبارات الفرنسية تحت عنوان «Ratafia»، وسمحت قبل الحرب السورية وخلالها بالحصول على معلومات دقيقة.

• في عام 2010، وخلال «القمّة العاشرة ضدّ الإرهاب»، اتهم نيتزان نوربيل، رئيس مكتب مكافحة الإرهاب الإسرائيلي دمشق بنقل أسلحة غير تقليدية إلى حماس وحزب الله (لماذا سلّطت إسرائيل الضوء مذاك على هذا السلاح الذي كاد يدفع الرئيس باراك أوباما إلى ضرب سورية، ثمّ دفع ترامب إلى القيام بما أحجم عنه أوباما؟).

• لم يكن هدف العملية التي جمعت الموساد والاستخبارات الفرنسية، تصفية مسؤولي البرنامج السوري، بل إيجاد مصدر سوري لكشف معلومات عن الأسلحة الكيماوية، وعن ارتباط سورية الكيماوي بكلٍّ من إيران وروسيا وكوريا الشمالية.

• في خلال عامين، نجح الموساد عبر شخص في دمشق في الاتّصال بـ«الهدف» السوري (وهو مهندس مرتبط بالبرنامج)، وإقناعه بالخروج من سورية، لكي يقاربه رجال الموساد، وأدّت الاستخبارات الفرنسية دورًا في تسهيل حصوله على التأشيرات المطلوبة للذهاب إلى باريس.

---

[1] Le monde, Armes chimiques: comment les espions français et israéliens ont manipulé un ingénieur syrien. 25.3.2017.

• درس الموساد مكان الضعف النفسي عند الهدف، الذي كان يبدو حالمًا وورومنسيًا، وكشف أنّه ربّما يرغب في الابتعاد عن الإدارة السورية، فجرى إقناعه من خلال صلة الوصل السورية بأنّه يستطيع الاهتمام بمشاريعه الخاصّة، وأنّه يستطيع أيضًا مواصلة خدمة بلاده من الخارج. وهكذا جيء به إلى فرنسا تحت غطاء تأسيس شركة استيراد وتصدير، وجرى تطويقه برجال الاستخبارات الإسرائيلية، الذين كانوا يقدّمون أنفسهم على أنّهم رجال أعمال أو سائقون أو موظفون. أطبق الفخّ عليه وقدّم المعلومات المطلوبة. وهي المعلومات نفسها التي نقلها أيضًا إلى الأميركيين والألمان، الموساد والاستخبارات الفرنسية.

وثيقة ويكيليكس صدرت في كانون الأول/ديسمبر عام 2006

• تفعيل قضيّة التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري للضغط على الأسد ودفعه إلى ردّة فعل لاعقلانية.

• استغلال القلق السنّي بخصوص نفوذ إيران والتركيز على نشاطاتها الدعوية الشيعية. صحيح أنّ هذا القلق مبالغ فيه لكنّ التركيز عليه مهمّ لإثارة النفوذ الإيراني في أوساط السنّة، خصوصًا أنّ السفارتين المصرية والسعودية وقادة دينيين يركّزون عليه، ولذلك علينا العمل بصورة أعمق لتركيز اهتمام المنطقة على هذا النفوذ الإيراني.

• يجب الاستمرار في تشجيع السعوديين على السماح لعبد الحليم خدّام (نائب الرئيس السوري سابقًا) بالظهور عبر وسائل الإعلام، بغية نشر الغسيل الوسخ للنظام بالرغم من أنّ قاعدته الشعبية ضعيفة.

• يجب تسليط الضوء على شكاوى الكرد السوريين، لكن بحذر، لأنّ الأمر قد ينحرف عن مساره ويناقض جهودنا في توحيد المعارضة، انطلاقًا من الشكوك العربية والسورية في أهداف هؤلاء الكرد.

من كتاب بنيامين نتنياهو بعنوان: «مكان بين الأمم» الصادر عام 1996

هذا كتابٌ مرجعي، ينبغي على كلّ عربي أو كلّ باحث عن أسباب انهيار عمليات السلام والتفاوض في الشرق الأوسط، أن يقرأه. صحيح أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نشره في 1996، لكنّ الصحيح أيضًا أنّه لم يجد قيدَ أنملة عن مضمونه، بينما الكثير من دولنا العربية توهّم أنّه يُمكنه تغيير الرأي السياسي الإسرائيلي وتعديل المخطّطات. يتناول نتنياهو في كتابه مواضيع أساسية في الصراع، هذه أهمّها مقرونةً بآرائه في كيفيّة الخلاص منها.

السلام: إنّ السلام الذي تستطيع إسرائيل أن تتوقّع الحصول عليه مع العرب هو سلام الردع فقط، أي تسويات سلمية منوطة بقدرة إسرائيل على ردع الطرف الثاني عند خرق هذه التسويات وشنّ حرب جديدة عليها.

الجولان: لا مقارنة بين الانسحاب من سيناء والانسحاب من هضبة الجولان، ففي الهضبة يدور حديث عن عرض لا يزيد في أقصاه عن 25 كلم فقط، وهي منطقة يستطيع الجيش السوري اجتيازها خلال بضع ساعات إذا انسحبت إسرائيل منها، ولهذا السبب لا بديل لاحتفاظ إسرائيل بمنطقة هضبة الجولان، حيث بواسطتها فقط يمكن صدّ أيّ هجوم سوري في المستقبل.

الدولة الفلسطينية: إنّ المطالبة بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية تتعارض كلّيًا مع السعي لتحقيق سلام حقيقي، إذ إنّ وجودها يضمن حالة عدم استقرار ونزاع مستمر، يؤدّي في النهاية إلى حرب حتمية، وبالتالي فإنّ الفلسطيني الذي اختار العيش في الضفة الغربية،

عليه الاعتراف بأنّه سيكون أقلّية في منطقة خاضعة لسلطة الدولة اليهودية، ولا يحق له المطالبة بدولة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية.

الأردن الوطن البديل: إنّ أرض إسرائيل الانتدابية كبيرة لدرجة تجعلها قادرة على استيعاب دولة يهودية صغيرة هي إسرائيل، ودولة أكبر لعرب فلسطين، تلك التي تُدعى الأردن، وبالتالي هناك حلّ للنزاع بين الشعبين، يتمثّل بإقامة دولتين: الأولى يهودية للشعب اليهودي المقيم غربي الأردن، والثانية عربية للشعب العربي، الذي يقيم معظمه شرقيّ النهر. إنّ القول بأنّ الأردن هو الدولة الفلسطينية، إنّما هو تعريف لوضع قائم فعلًا، وبالتالي فهو ليس دعوة للقيام بأيّ عملية ولا لاستبدال نظام الحكم في هذه الدولة.

القدس: هي مركز الطموح للشعب اليهودي في سبيل العودة إلى أرض إسرائيل، وبعثها من جديد، ولذا يجب أن لا يُطلب من إسرائيل التفاوض بشأن أيّ جزء من القدس، ولا في أيّ ظرف من الظروف، تمامًا مثلما لا يجوز أن نطلب من الأميركيين التفاوض على واشنطن، ومن الإنكليز على لندن ومن الفرنسيين على باريس، وبالتالي لا يجوز مطلقًا لإسرائيل الموافقة على أيّ مساس بالمكانة السيادية في القدس، أو تقسيمها أو على قدرتها على إبقاء المدينة مفتوحة وموحّدة تحت حكم إسرائيل. ويجب على إسرائيل تعزيز حلقة الاستيطان اليهودية حول المدينة للحؤول دون مواجهتها من خلال تجمّعات سكّانية غريبة.

الضفة الغربية: على الأنظمة العربية التي تملك مساحات كبيرة من الأراضي تبلغ 500 ضعف مساحة إسرائيل، أن تتنازل عن أربعة أجزاء من عشرة آلاف جزء يسيطرون عليها، وعليهم بالتالي التنازل عن منطقة الضفة الغربية، قلب الوطن القومي اليهودي، والسور الواقي

لدولة إسرائيل، التي تشكّل استمرار الجدار الواقي في هضبة الجولان. كما يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية، لأنّها حيوية بالنسبة إليها، ومنع إقامة أيّ سيادة أجنبية على هذه الضفة.

غور الأردن: إنّ إسرائيل ملزمة بضمان سيطرتها الحتمية على المناطق الحيوية لصدّ أيّ هجوم من الشرق، وهذا يعني السيطرة الكاملة على غور الأردن وعلى المحاور المؤدّية إليه من وسط البلاد.

اللاجئون: يجب على إسرائيل إقامة مناطق عازلة لمنع عودة اللاجئين، وعليها الاحتفاظ بالسيطرة على المعابر الحدودية، لمنع دخول أعداد كبيرة من السكّان المعادين لإسرائيل، وبالتالي فإنّ واجبها العودة إلى مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التي يوجدون فيها حاليًا، أي لبنان وسورية والأردن وغيرها.

حدود 1967: إنّ حدود ما قبل حرب الأيّام الستّة كانت حدود حرب لا حدود سلام، وبالتالي من غير المقبول الحديث عن السلام والأمن الإسرائيليين، والمطالبة في الوقت نفسه بانسحاب إسرائيل إلى حدود غير قابلة للدفاع عنها. هذا مرفوض رفضًا تامًا.

تعزيز الهجرة اليهودية: حين يصبح عدد سكّان إسرائيل ما بين 8 و10 ملايين يهودي بعد بضع عشرات من السنين، يمكن لدولتنا التمتّع بالاستقرار والازدهار، وسيضطرّ العالم العربي في نهاية الأمر إلى إبرام سلام حقيقي معها، ولذلك علينا إعادة إحياء الفكرة الصهيونية في الخارج، وتشجيع اليهود على العودة. إنّ من شأن موجات الهجرة الجماعية أن تضع حدًّا للحلم العربي برؤية دولة اليهود تنهار كدولة الصليبيين التي ظلّت تصغر وتتقزّم حتى تلاشت تمامًا.

رولان دوما يكشف

كتاب جريء عمومًا ومنصف للعرب على وجه الخصوص، نشره وزير الخارجية الفرنسي العريق رولان دوما في عام 2011 بعنوان: «لكمات وجروح» (Coups et blessures). أراد من خلاله أن يكون وثيقة صادقة لتاريخ غالبًا ما يجري تزويره. وفيه يروي أسرارًا كثيرة عاصرها أو شارك فيها، منذ دفاعه عن مناضلي جبهة التحرير الجزائرية في ستينيّات القرن الماضي، حتى عمله السرّي والعلني إلى جانب الرئيس الراحل فرانسوا ميتران. ونحن إذ نعود إلى هذا الكتاب[2] اليوم، فلكي نفهمَ بعضًا من كيفية التفكير الغربي بالعرب وأسباب كوارثنا.

«الإسرائيليون يفعلون ما يشاؤون في فرنسا، ويحرّكون الاستخبارات الفرنسية (DST) كيفما يحلو لهم»، بهذه الصراحة تحدّث رولان دوما عن إسرائيل منذ عام 2011، حيث لم يكن أيّ مسؤول آخر يجرؤ على ذلك، وأشار إلى تأثيرها على ساحة بلاده، وذلك في سياق روايته عن بداية العلاقة الطويلة التي جمعته أولًا بالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، ومن ثمّ بالرئيس الحالي بشّار الأسد. يقول دوما إنّ «الإسرائيليين يخطئون في عدم التفاوض مع بشّار الأسد، حتى لو أنّه يرفض التوقيع على اتّفاق بأيّ ثمن. وأنا أقمت علاقات متميّزة معه كتلك التي أقمتها مع والده. وبشّار يمتلك فكرًا أكثر انفتاحًا من والده... ذهنه متّقد ولا يرفض المسائل المحرجة». يعود رولان دوما إلى بداية علاقته مع حافظ الأسد. يروي كيف أسهمت السيدة ناهد العجّة (ابنة وزير الدفاع السوري السابق مصطفى طلاس) في تعبيد الطريق بين فرنسا وسورية. ونفهم أنّ دوما ذهب في المرّة الأولى إلى دمشق وكان الأسد مريضًا ويكتفي بأكل الألبان. بقي عنده أسبوعًا كاملًا. وهو يكشف أنّ الرئيس

[2] Roland Dumas. Coups et blessures. Éditions Cherche Midi, Paris 2011.

الإسرائيلي السابق، شمعون بيريز، هو الذي نصحه بتلك الزيارة، حين كان الرجلان وزيري خارجيتي دولتيهما. حصل ذلك في عام 1992. كان بيريز يدرك أنّ الأميركيين يبحثون عن وسيلة للتفاهم مع دمشق، فارتأى أن تجني فرنسا أيضًا مصلحة في ذلك، من خلال اندماجها في مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وافق الأسد على الفكرة، لكنّه تمنّى أن يكون اللقاء ثنائيًا فقط، بوجود مترجم واحد، ومن دون حضور وزير خارجيته.

تمّ اللقاء واستمرّ سبع ساعات متواصلة. استهلّه الأسد بسؤال ضيفه الفرنسي: «مَن طلب مِنك المجيء؟». شرح له دوما اقتراح بيريز. سأله الأسد ثانية: «هل حصل بيريز على موافقة رئيس الوزراء إسحق رابين؟». قال دوما إنّه لم يلتقه، فتابع الأسد: «سيكون مفيدًا أن تراه». كان الرئيس السوري الراحل قليل الثقة ببيريز، ويعرف دهاليز العلاقات الإسرائيلية الداخلية، ويدرك أنّ وزير الخارجية الإسرائيلي ربّما يتّخذ مبادرات وحده، وأنّها بالتالي لا تؤدّي إلى شيء فعلي. يروي دوما أنّ الحديث الأول مع الأسد غرق طويلًا في الشأن اللبناني. يقول: «شرح لي الأسد لمدّة ساعتين نظريته القائلة بأنّ لبنان هو أرض سورية، وأنّ المشاكل جاءت من البريطانيين والفرنسيين الذين رسموا تقسيمًا مجحفًا (سايكس-بيكو)، لكنّني شعرت بأنّ الأسد يريد إثارتي ولن يذهب إلى حدّ إعادة التشكيك في الحدود الموروثة من عهد الاستعمار».

في الواقع، دوما ليس وحده من سمع هذه النظرية من حافظ الأسد، فقد سبقه إلى سماعها وزير الخارجية الفرنسي السابق كلود شيسون. قال الأسد آنذاك لضيفه الفرنسي: «فرنسا اقتطعت من سورية أربعة أقضية منحتها للبنان، وكلّ ما أفعله حاليًا هو استعادتها» (الحوار الذي أجريته مع شيسون موجود في أرشيف صحيفة «السفير»). كان الأسد يمارس ضغوطًا كبيرة على الفرنسيين بشأن لبنان، كي لا يعيقوا حركته فيه، أو يحوّلوه إلى مقرّ لأعدائه.

رواية رولان دوما عن مقتل القذافي

يكشف رولان دوما بعضًا من لقاءاته مع رجال وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه»، حين زاروه في مكتبه في باريس، في محاولة لإقناعه بأنّ لدى العقيد معمّر القذّافي مختبرات لتخصيب اليورانيوم وتصنيع أسلحة كيميائية. يقول: «لقد استمعت إليهم بتهذيب فائق لكنّي لم أصدّق كلمة ممّا قالوه». ويؤكّد في هذا السياق أنّ الأميركيين قرّروا فعلًا قتل القذّافي عبر قصفه بالطائرات في عام 1986، وأنّ فرنسا رفضت السماح لهم باستخدام مجالها الجوّي لذلك، وقد شكر القذّافي طويلًا فرنسا على هذا الأمر، لأنّ تأخير وصول القاذفات الأميركية لأكثر من 15 ساعة بسبب الرفض الفرنسي، مكّنه من مغادرة المكان الذي قُصف. ويروي دوما جلساته الطويلة مع العقيد الذي ارتبط به بصداقة عميقة، حتى ولو أنّه في بعض المرّات كان يذهب إليه حاملًا تهديدًا بقصف القوّات الليبية بسبب تدخّلها في تشاد. اللافت هنا هو سعي فرنسوا ميتران للدفاع عن المنطقة المسيحية من تشاد، من دون الأخذ في الاعتبار المناطق المسلمة. واللافت أيضًا أنّ ميتران كان يؤخّر كثيرًا استقبال القذّافي برغم إلحاح الأخير على طلب اللقاء.

عرفات واللوبي اليهودي

ليس أفضل من دوما لرواية قصّة زيارة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فرنسا في عام 1989. هو نفسه كان مهندس اللقاءات مع الزعيم الفلسطيني. وهو نفسه الذي نصح عرفات بكلمة «ملغى» (CADUQUE)، للتأكيد على أنّ شرعة منظمة التحرير التي تقول بتدمير دولة إسرائيل باتت ملغاة. يبدو، وفق هذه الرواية، أنّ ميتران لم يرفض فكرة مجيء عرفات، لكنّه كان يخشى غضبة اللوبي اليهودي.

يقول دوما: «كان اللوبي اليهودي، كما يسمّيه ميتران نفسه، يعمل بكدّ. كانت الضغوط كبيرة جدًا حين أعلنت أنّني سأقابل عرفات خلال زيارته البرلمان الأوروبي في أيلول عام 1988. حصلت من الرئيس ميتران بعد محادثات صعبة على إذن باستقباله. وبعدما كرّر ميتران التحذيرات، قال لي: حسنًا، لكن تحمّل المسؤولية... ربّما كان يقصد بذلك استقالتي إذا ساءت الامور». يوضح دوما أنّ «ميتران كان قريبًا من الإسرائيليين وإن لم يكن يجاهر بذلك»، ويروي الوزير الفرنسي كيف تعرّض شخصيًا لغضب اللوبي اليهودي، برغم أنّ عائلة دوما كانت قد ساعدت اليهود كثيرًا خلال الحرب (الإبادة) النازية عليهم في أوروبا، وأنّه هو نفسه سمّى ابنه دافيد. لكنّ ذلك لم يمنع المتطرّفين من اقتلاع شجرة مقدسية عريقة من حديقة والده، لأنّه استقبل عرفات، وصار عرضة لانتقادات سياسيين وكتّاب يهود وفرنسيين قريبين من إسرائيل. في هذا الصدد، يقول «إنّني لا أوافق على السياسة الإسرائيلية، وأنا كنت وفيًا بذلك لمبدأ التوازن الذي أسّس له الجنرال شارل ديغول في الشرق الأوسط. يحق للشعوب العربية أيضًا الاحترام. والسياسة الإسرائيلية الحالية المستوحاة من الناشطين المقرّبين من الصهاينة لا تسير في الطريق الصحيح».

الوزير المخضرم، الذي لا يزال حتى اليوم يدافع عن حق الجزائريين في محاسبة فرنسا، على تاريخها الاستعماري الدموي في بلادهم، وإعادة الأرشيف لهم، توقّع منذ سنوات ثورات في الجزائر والمغرب ودول أخرى، ويكشف كيف أنّ الملك المغربي الراحل الحسن الثاني أكّد له موافقته على أن تصبح القدس عاصمة لإسرائيل، بشرط أن تمنح الفلسطينيين حقهم في الأماكن المقدّسة، محذّرًا من أنّ الصراع قد ينتقل يومًا ما من صراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى صراع بين الإسلام وإسرائيل. وفي توصيفه للثورات العربية الراهنة يقول دوما إنّ «ثورات تونس ومصر وليبيا، وإن لم تكتمل بعد، هي أحد أكثر الأحداث

أهمّيةً التي عاصرتها منذ انتهاء الاستعمار وسقوط جدار برلين. إنّنا في بداية تحوّل عميق، يطال حتى الدول الأكثر انغلاقًا كاليمن. وإنّني موافق على القول إنّ الأمر يتعلّق بانتفاضة جيل الإنترنت ضدّ البؤس والفساد لا بحلم أصولي».

السرّ الأهمّ

أمّا السرّ الأهمّ الذي كشفه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق رولان دوما، فهو ذاك الذي نجده في كتابه الثاني الذي صدر تحت عنوان: «صائب سياسيًا» (Politiquement correct). فهو يروي القصّة الخطيرة التالية التي حصلت معه في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2000، أي قبل 11 عامًا من اندلاع شرارة الحرب السورية. يقول: «كنت أقوم برحلة عمل إلى لندن، حيث إن أحد موكّليّ (دوما محامٍ أيضًا) كان يواجه خلافًا تجاريًا يتعلّق ببيع معدّات لسكك حديدية مع شركة جزائرية. وفي اليوم التالي، على غير عادته، دعاني موكّلي إلى فطور صباحي مع شركائه البريطانيين للحديث في السياسة. وأثناء المحادثة معهم حول الشاي والكعك ولحمة البايكون، قال لي إنّ ثمّة تحضيرًا لشيء ما في سورية. فوجئت وسألته عن ماهية ذاك الشيء، فقال لي بوضوح إن الأمر يتعلّق بإطاحة بشّار الأسد، واستبداله بجنرال متقاعد من الجيش السوري. ونريد أن نعرف منك أولًا: ما احتمالات ردّة الفعل الفرنسية، وثانيًا هل أنت مستعدّ للمشاركة في هذا المشروع من قريب أو بعيد؟ فأجبته بأنّي لا أريد أبدًا المشاركة في انقلاب، وأعتقد أنّ ذلك سيكون خطأً كبيرًا، ثمّ عدت إلى باريس، ولم آخذ الكلام على محمل الجدّ. نسيت الأمر حتى بداية الصراع السوري الذي أعدّ له الغربيون، وهذا يؤكّد أنّ الانقلاب كان مُعدًّا

منذ فترة أطول بكثير من تلك التي يراد أن نصدقها[3]. يقول دوما أيضًا إنّ الصراع السوري وغيره من الصراعات الإقليمية، هو النتيجة المنطقية لتلك العبارة الشهيرة التي أطلقها جورج بوش الابن حين قال: «سوف ننشر الديمقراطية في كلّ الدول العربية»، وكأنّها ملائكية السياسة، مضيفًا إنّ «الحروب الأهلية في أوكرانيا وسورية والعراق وليبيا، يجمعها رابط واحد، هي أنّها جميعها أعدّ لها الغرب».

لم يكن رولان دوما وزيرًا عاديًا في فرنسا، بل يُعدّ أكثر وزراء الخارجية الأوروبيين حنكةً وثقافةً ودهاءً. وقد أثار ضدّه مرارًا إسرائيل والجالية اليهودية في فرنسا، بسبب تقاربه مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ثمّ بسبب وساطته مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، الذي يبدو من خلال كتابه أنّه أعجب به كثيرًا، فهو يصفه بأنّه «رجل دولة حقيقي» وبأنّه «بسمارك سورية[4]». ويروي أنّ الرئيس الفرنسي الراحل، فرانسوا ميتران، قال لجورج بوش في عام 1991 إنّ «المسألة بسيطة بالنسبة لحافظ الأسد، ذلك أنّه يعتبر لبنان وإسرائيل (فلسطين) هما سورية وإنّ يسوع المسيح كان سوريًا». ويكشف دوما أنّ ميتران، حين عاد من زيارته الأولى لسورية، قال له إنّ «الأسد هو ملك يجب الاعتماد عليه بالنسبة لخريطة الشرق الأوسط». لا شكّ في أنّ فرنسا لو سمعت رأي دوما، ولو لم تغلب فيها المصالح، وصفقات وعقود الأسلحة والطائرات وغيرها، على المبادئ في خلال السنوات العشر الماضية، لكان موقعها في الوطن العربي أفضل بكثير. غير أنّ دورها هُمّش كثيرًا وضعف جدًا، حتى تكاد تفقد كلّ دورها في الشرق الأوسط بسبب تخبّط

---

[3] Roland Dumas. *Politiquement correct*. Éditions Cherche Midi, Paris, 2015.

[4] أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك، رجل دولة وسياسي بروسي - ألماني شغل منصب رئيس وزراء مملكة بروسيا بين عامي 1862 و1890، وأشرف على توحيد الولايات الألمانية وتأسيس الإمبراطورية الألمانية، أو ما يسمّى «الرايخ الألماني الثاني». وأصبح أول مستشار لها بعد قيامها في 1871. عُرف لاحقًا بلقب «المستشار الحديدي».

سياستها منذ آخر الولاية الثانية للرئيس جاك شيراك، وبسبب الجنوح أكثر خلف أميركا والتعاطف السياسي مع إسرائيل رغم أنّها لا تزال أفضل من غيرها في رفض الاستيطان ورفض نقل السفارات الغربية إلى القدس ورفض الخطط الإسرائيلية الأحادية... على الأقلّ في التصريحات.

إنّ هذه الكتب القيّمة لرولان دوما تضاف إلى كتب شريفة أخرى ظهرت في الغرب (وكنت قد نشرت الكثير منها في صحف لُبنانية وعربية وعلى صفحاتي على الشبكة العنكبوتية وفي كتبي السابقة)، لتؤكّد أنّ ما جرى ويجري في وطننا العربي ليس مسألة ديمقراطية وحريات، ولا رغبة في إيصال المعارضة إلى السلطة، بل إنّ الهدف هو تدمير الدول، ونهب ثرواتها وإبقاؤها تحت نير الاستعمارات الجديدة. فالمطالب المشروعة للناس شيء والخطط الكبيرة شيء آخر. وحين تحضر الخطط الكبيرة تُرمى المعارضات على قارعات الطرق كمادّة فقدت صلاحيتها. المشكلة أنّنا في الوطن العربي، قلّما نترجم كتبًا قيّمة كهذه، وإذا ترجمناها نسرق حقوقها... فحين يزداد الوعي، تشتدّ حصانة الشعوب والدول ونعرف حقيقة ما جرى وما يمكن أن يجري.

القاتل الاقتصادي

عودًا على بدء: ماذا عن النفط؟

قد يكشف التاريخ يومًا، إذا أنصف طبعًا، أنّ أحد الأسباب الرئيسة للصراعات الإقليمية والدولية في الوطن العربي وعليه ومن خلاله، كان وما زال النفط (رغم تراجع الحاجة الأميركية إليه). فهذا الذهب الأسود كان منذ منتصف القرن الماضي سببًا رئيسيًا للانقلابات ومحاولات الانقلاب التي قادتها الاستخبارات العالمية.

لا يهمّ الدول الكُبرى غربًا وشرقًا من سيحكُم هذه الدولة العربية أو تلك، الأهم هو قدرة هذا النظام أو ذاك على تأمين المصالح الدولية. في هذا الإطار، يكشف الكاتب الأميركي، البروفسور دوغلاس ليتل، قصةً خطيرة ومهمّة، يقول: «في عام 1949 كانت سورية الدولة العربية المستقلة حديثًا، مسرحًا لتجربة أولى محاولات الانقلاب السرّية الأميركية. وأمّا السبب فيعود إلى عام 1945. آنذاك قدّمت شركة النفط العربية-الأميركية آرامكو خططها لبناء خط أنابيب، يصل المملكة العربية السعودية بالبحر الأبيض المتوسط. وقد نجحت هذه الشركة، بفضل مساعدة واشنطن، في الحصول على تراخيص من لبنان والأردن

والسعودية، لكن البرلمان السوري رفض ذلك، فكان لا بدّ من تشجيع انقلاب اليمين السوري».

يضيف الكاتب الذي يُدير قسم التاريخ في جامعة كلارك الأميركية: «إنّ خطّة الانقلاب تكررت في عام 1957، حين قرّر الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء البريطاني قلب النظام الحاكم في دمشق، لكنّ الخطّة اكتُشفت وتوقفت، وطوّق الجيش العربي السوري مبنى السفارة الأميركية متّهمًا إيّاها بالتخطيط لقلب الرئيس شكري القوتلي وتنصيب نظام غربي الهوى مكانه، وطرد رئيس مكافحة الاستخبارات عبد الحميد السرّاج 3 دبلوماسيين أميركيين».

ثمّ تكرّر الأمر مرّة ثالثة في عام 1991 من قبل المحافظين الجدد الأميركيين، ثمّ تكرّر مرّة رابعة ابتداءً من السنوات القليلة الماضية، حيث كشفت وثائق معهد ستراتفورد الأميركي عن لقاءات في وزارة الدفاع الأميركية، بين معارضين سوريين ورجال استخبارات أميركية وبريطانية، وذلك بغية إطاحة القيادة السورية الحالية والرئيس بشّار الأسد. هنا أيضًا، النفط هو أحد أبرز الأسباب. ذلك أنّ الرئيس بشّار الأسد، الذي عقد تحالفًا استراتيجيًا مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، رفض مشاريع كثيرة إقليمية ودولية، لقطع الطريق على أنبوب النفط الروسي.

الذهب الأسود والغرف السوداء

يقول السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو إنه «في خلال بحث ملفّ النفط، اكتشف استراتيجيونا الجيولوجيون فجأة الموقع – المفتاح لسورية، ذلك أنّه لتمرير النفط والغاز من الخليج وإيران وقطر والشركات الأميركية والروسية إلى أوروبا، يجب المرور حكمًا بالأراضي السورية». وقد اكتشف معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، المرتبط باللوبي

اليهودي الأكثر تأثيرًا في أميركا «إيباك»، أنّ الأراضي السورية تضمّ احتياطات نفطية هائلة، وكذلك دول الجوار، حيث بدأت «إسرائيل» منذ عام 2009 باستخراج الغاز. وبدأت رحى الحرب تدور لأجل ذلك، كما أنّ قطر كانت بحاجة إلى ضمان تصدير غازها إلى أوروبا، لمواجهة المنافسة الروسية والإيرانية، وحاولت بالتالي الحصول بالقوة على طريق لأنبوب الغاز عبر سورية». وكتب مهندس السياسة التركية الأردوغانية، أحمد داوود أوغلو، في كتابه «العمق الاستراتيجي» أنّ «روسيا تسعى إلى الدفع بشرق المتوسط إلى خارج مناطق المرور النفطي، من خلال خلق أزمة مزمنة عند نقطة نزول خط باكو-جيحون، الذي سيوجّه ضربة لاستراتيجيتها النفطية».

في شرحه للأهداف الأخرى للحرب على سورية، يتوقف الكاتب الفرنسي جان بيار إستيفال، طويلًا عند مسألة البحث عن الطاقة. يقول: «في سياق البحث اليائس عن مصادر الطاقة في العالم، فإن سورية، بعد أن تكون تخلّصت من النظام المعادي (لأميركا) وتقوم مكانه حكومة صديقة، تشكّل الفريسة الفضلى. ذلك أنّ السيطرة على منطقة غنيّة بمصادر الطاقة التي توحي الاكتشافات الحديثة فيها ببداية عصر ذهبي، كانت بالنسبة إلى الولايات المتّحدة الأميركية فرصة جيوسياسية حقيقية. ثمّ إنّ الوضع الجغرافي لسورية مثالي، ذلك أنّ سورية هي المنفذ الأرضي الوحيد إلى ثروة آبار الطاقة في عراق ضعيف وممزّق بالحرب الطائفية، وكان بدوره أيضًا باب الدخول إلى ثروات إيران المعادية التي ينبغي (بالنسبة إلى أميركا) إخضاعها سريعًا. إنّ هذه المسوّغات الجغرافية الأساسية والسرّية، لا يمكن استبعادها أبدًا، لا بل إنّها أقوى من الأهداف المستوحاة من الدفاع عن حقوق الإنسان[1]».

---

[1] Jean-Pierre Estival, La Tragédie Syrienne, *Révolte Populaire ou Complot International*. L'Harmattan, Paris 2013.

كان لافتًا أنّ اندلاع أولى الأحداث في سورية في ربيع عام 2011 سبق بشهرين فقط توقيع إيران اتفاقيات لنقل غازها عبر سورية، في سياق الالتفاف على العقوبات الدولية التي تمنعها من تصدير النفط وبيعه، كما سبقت بـ3 أشهر إعلان وزير النفط السوري عن اكتشافات غازية هامّة في منطقة قارا قرب حمص، تصل إلى نحو 400 ألف متر مكعب في اليوم الواحد.

ونقرأ في مقالة فرنسية بعنوان «كلّ الرهانات في سورية» للكاتب جيروم أنريك أنّه «بعد رفض السعودية مشروع الأنابيب الأرضي الذي طرحته قطر عام 2009، والذي كان من المفترض أن يربطها بتركيا، اختارت أن يمرّ عبر أراضي العراق والأردن وسورية، وفي هذا الإطار تقاربت الدوحة مع سورية عام 2010، في سياق اتفاقية الدفاع، لكنّ سورية اختارت في نهاية الأمر الحلف الغازي مع العراق وإيران. وقد نظرت كلّ من قطر وتركيا وإسرائيل إلى هذا المشروع الإيراني العراقي السوري بعين الريبة، لأنّه سيكون مستقلًا تمامًا عنها في طريقه إلى أوروبا، بينما أوروبا كانت تعمل على تنويع مصادرها والتقليل من الاعتماد على الغاز الروسي. وأمّا أميركا فكانت تشرف على كلّ ذلك من خلال دعم حلفائها إسرائيل وتركيا وقطر، وإضعاف الخصوم روسيا وإيران، وهكذا فإن مسألة الغاز صارت جزءًا مفصليًا من الصراع الدائر حاليًا في روسيا. كما أنّ بروتوكول الدوحة الموقّع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 من قبل غالبية أطراف المعارضة السورية، يلحظ أنّه في سورية ما بعد الأسد، سيُسمح لأنبوب النفط القطري بالمرور عبر سورية صوب تركيا ثمّ أوروبا».

نفهم ممّا تقدّم، أنّ النفط ما زال منذ عام 1949، سببًا رئيسيًا في السعي لقلب أنظمة عربية، ومن السذاجة التفكير بأنّ مثل هذه الخطط

قامت فقط عام 2011، بغية نشر ربيع عربي زاخر بياسمين الديمقراطية وأريج الحرّيات.

هذا أيضًا الوزير اللبناني السابق، والكاتب الموسوعي، د. جورج قرم، يقول (في مقابلة مع المؤلف) عن علاقة النفط بمحاولة قلب القيادة السورية الحالية: «إنّ الخطّة قديمة منذ سنوات وهي أن يُستغنى عن الممرّات، لا عن الغاز الروسي، بل عن الممرّات الغازيّة فقط التي تأتي من آسيا مثلًا أو من إيران أو عبر روسيا، وأن تذهب هذه الممرّات عبر دول صديقة في المتوسّط. يبدو أنّه قبل أن تنفجر الأوضاع في سورية كان هناك طلبٌ قطري بمرور أنابيب غاز ضخمة من قطر عبر إسرائيل على الأرجح والأراضي السورية، ويقال إنّ الرئيس الروسي أصرّ حينها على عدم حدوث ذلك وأوقف الصفقة، ما أغضب القطريين إلى أقصى الحدود، وأحد أسباب غضب فرنسا على سورية في أيّام الرئيس نيكولا ساركوزي وقبله الرئيس جاك شيراك، هو صفقة مُقرّرة للتنقيب عن النفط والغاز في سورية لشركة «توتال». لكن هذه الشركة لم تنل هذه الصفقة في آخر لحظة، وتمّ تلزيمها إلى شركة كنديّة. بسبب ذلك طار عقل الرئيس الفرنسي ضدّ الرئيس الأسد».

نذكر أنّ دولًا عديدة نجحت وكالة الاستخبارات الأميركية «سي آي إيه» في قلب أنظمتها بسبب النفط، أو بسبب رفض عقود نفطية، من قبل دول أرادت استقلال قرارها وشيئًا من كرامة، من حكومة مصدّق في إيران إلى أميركا اللاتينية والكونغو وساحل العاج وفيتنام والعراق وصولًا إلى سورية وليبيا.

هجرة العقول والحرفيين: ألمانيا مثالًا

في خضمّ الفتن العربية والاقتتال بين الشقيق والشقيق، كان الشباب العربي يموت في البحار وهو ينشد الحلم في موسم الهجرة إلى الشمال. لم يحسن العرب في كلّ تاريخهم تثبيت الشباب العربي في وطن الجنوب، فالشمال الغربي يزداد وهجًا في عيون تبحث عن أمل، وحيث البطون خاوية والمجتمعات ينهشها الفقر والفساد والحروب. فتح العرب معظم شاشات تلفزاتهم للأبواق وتعزيز الفرقة والخصام والتنافر والتباغض، وجعلوا من وسائل التواصل الاجتماعي وسائل للتباغض الاجتماعي والتشاتم الاجتماعي، بينما كانت شاشات العالم تنقل صورًا مأساوية ومذلّة للشباب العربي يموت في البحار، تتلاعب به أمواج البحر، وتتقاذفه الرياح، ويأكل السمك جسده الفقير.

هاجر العراقيون ثمّ السوريون صوب دول الجوار ثمّ أوروبا. صاروا صورًا وأخبارًا على الشاشات. قبل أكثر من نصف قرن كانت صور أُخرى تُشبهها، لنازحين من فلسطين إلى دول الجوار، بينما أوروبا تورّد للعرب (عن عمد أو تقصير) غزاةً جاؤوا لاقتلاع البشر واحتلال الأرض والحجر، ونهب شجر التين والزيتون والليمون والرمّان في فلسطين، ثمّ في سورية وليبيا والعراق. لا تُصدّقوا أنّ ثمّة إنسانيّة في العالم تريد للمهاجرين واللاجئين والنازحين العرب الهاربين من جحيم الموت، أو الحالمين بحياةٍ أفضل، أن يجدوا أرضًا أجمل من أرضِهم، ووطنًا أكثر رحمةً من وطنهم، وتاريخًا أفضل من عراقة تاريخهم وحضارتهم. قد يكون جزء من أسباب إطالة الحرب العالميّة في عدد من الدول العربية مثلًا أسهم كثيرًا في سدّ حاجةٍ أوروبيّة لليد العاملة والكفاءات. ذلك أنّ دول الاتّحاد الأوروبي تشيخ وهي بحاجةٍ إلى مُهاجرين، فلا بأس إن غضّت الطرف عن هجرة مئات الآلاف عبر تركيا واليونان وغيرهما صوب أوروبا، لو كان

الدافع إنسانيًا فعلًا فلماذا تركوا الصومال يتضوّر جوعًا، واليمن يتضوّر فقرًا، ثمّ لماذا لم يأخذوا مهاجرين من دول فقيرة مستقرّة يعلّمونهم ويمنحونهم أملًا جديدًا في حياة أفضل؟

وهنا لا بُدّ من السؤال: ما دور الأُمم المتّحدة والمُنظّمات الدوليّة والمُنظّمات غير الحكوميّة؟ ما دور المفوّضيّة السامية لشؤون اللاجئين وأين أصبح دور «الأونروا»؟ هل هذه المُنظّمات تنظّم فعلًا اللجوء لإعادة من هاجر إلى وطنه؟ أم هي صارت، من دون أن تدري أو تدري، تُسهّل مشاريع التوطين، ليسهُل التقسيم لاحقًا، وفق ما حذّر كثيرون، بعدما علّمهم التاريخ أنّه قلّما عاد نازحٌ أو مُهاجر إلى وطنه، حين تكون المشاريع والمخطّطات الدولية الكُبرى تريد لهؤلاء أن يبقوا خارج أوطانهم لحاجة صناعية، أو للضغط، أو لتبرير المبالغ المالية الهائلة التي تُصرف على اللاجئين والنازحين وعلى الموظفين الكبار في المنظّمات الدولية؟ لكن لو لم توجد هذه المنظّمات والمفوّضيات، ألم يكن المُهاجِر واللاجئ مات جوعًا وبردًا ومرضًا؟

لنترك الأسئلة وندخل في عالم الأرقام، ولنأخذ ألمانيا مثالًا على حاجتها للمهاجرين والحرفيين:

• عدد السكّان 46 مليون شخص من القادرين على العمل ويستطيعون العمل، وقد ينقلّص هذا العدد إلى النصف تقريبًا بعد نحو ربع قرن.

• حاجة ألمانيا للمِهن التخصّصية ارتفعت من 391 ألفًا عام 2010 إلى 589 ألفًا في عام 2016.

• توقّعت المؤسسات الاقتصاديّة العالمية أن ينقلّص عدد العاملين في الاقتصاد الألماني عام 2020 (كان ذلك طبعًا قبل جائحة كورونا) إلى أقلّ من 1.8 مليون شخص – ما يعادل تقريبًا عدد السوريين الذين كانوا

في تلك السنة يدخلون ألمانيا – وفي عام 2040 قد يتقلّص العدد إلى أكثر من 3.9 ملايين شخص.

• إذا رُفع سنّ التقاعُد إلى 70 عامًا وتساوى عدد النساء والرجال في العمل، فقد يتراجع عدد العاملين نحو خمسة ملايين فقط في ألمانيا.

• كلّ طالِب لجوء إلى ألمانيا يُكلِّف الدولة نحو 12,500 يورو في العام، ما يعني أنّ ألمانيا أنفقت تقريبًا في عام 2017 نحو عشرة مليارات يورو.

• تتقدّم ألمانيا على اليابان في انخفاض مُعدّل الولادات. عدد سكّانها البالغ حاليًا 80.8 مليون نسمة قد يتراجع إلى أقلّ من 67 مليونًا في السنوات اللاحقة.

• نسبة الأطفال الذين يدخلون المدارس انخفضت بنحو 10٪ خلال عشر سنوات.

تفيد هذه الأرقام وتؤكّد أنّ الحاجة إلى مهاجرين من الجنوب الفقير، ومن دول الحروب، كبيرة لدى المجتمعات الأوروبية الهرمة. ولعلّ الكارثة العربية الكبرى أنّ كثيرًا من هذه العقول، ولكن أيضًا الحرفيين، وفي مقدّمهم حرفيّو حلب ودمشق مثلًا، ربّما ما عادوا يرغبون في العودة إلى بلادهم، بعدما اعتادوا حياةً أفضل، ووضعوا أبناءهم في المدارس الغربية، وصار الجيل الجديد من الأبناء لا يتحدّث، وربّما لا يريد أن يتحدّث العربية.

قال لي علي هويدي، وهو ناشِط ومُنسِّق إقليمي لـ«مركز العودة الفلسطينيّ»، فرع المركز الرئيسي في لندن، إنّه «في عام 1948 كان عدد اللاجئين يبلغ 935 ألف لاجئ فلسطيني، والآن نحن نتحدّث عن أكثر من ثمانية ملايين لاجئ فلسطيني. ولكنّ وكالة «الأونروا» تعترِف بـ760 ألف لاجئ فلسطيني سنة 1948، لأنّنا نتحدّث عن نحو خمسة

ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني مسجّل طبعًا، هذا بالنسبة لوكالة الأونروا، والوكالة بالنسبة لنا، هي أداة لتواطؤ دولي للقضاء على إحدى المفردات الرئيسيّة والأساسيّة للقضيّة الفلسطينيّة التي هي قضيّة اللاجئين وحقّ العودة». وحين قلت لهويدي إنّ الأونروا قدّمت مساعدات كثيرة للفلسطينيين، وإنّه لولاها لكان الفلسطيني اليوم ينوء تحت الفقر والجوع والمرض، وسط التخلّي العربي، خصوصًا عمّن هم داخل المخيّمات، الراغبين أكثر من غيرهم في الهجرة إلى أوروبا أو أميركا أو أيّ دولة أخرى تستقبلهم، قال: «إذا عُدنا إلى خلفيّة نشأة وكالة «الأونروا»، في اعتقادي بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1945، نجد أنّه كان هناك شغل خلال ثلاث سنوات على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أُطلِق في 10-12-1948. ولكن خلال هذه السنوات الثلاث كان ثمّة تحضير لإطلاق هذه الوكالة. بمعنى آخر، طبعًا عندما انتهت الحرب العالميّة الثانية، كانت هناك عمليّة تهجير ومفقودين ودمار وإلى آخره، فكانت هناك ثورة شعبيّة لكلّ دولة تأثّرت بهذه الحرب. وبالنسبة إلينا، الرؤية الاستراتيجية لإنشاء وكالة «الأونروا» هي لتوطين اللاجئ الفلسطيني في مناطق عمليّات «الأونروا»، وطبعًا هذا موثّق سواء بالتعريف عن ماهية وكالة «الأونروا» أو حتّى في القرارات الصادرة بعد إنشائها في 08-12-1949، فالقرار 393 مثلًا الصادر في 12-12-1950 ينصّ بصراحة على دعوة «الأونروا» لدمج اللاجئ الفلسطيني في مناطق عمليّات «الأونروا». وأكثر من هذا أيضًا، اللجنة التي كلّفتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بدراسة اقتصاديات المنطقة وهي لجنة United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP) المعروفة أيضًا بلجنة mission for the Middle East (CLAPP) الأميركيّة، عندما أتت إلى المنطقة وأجرت دراسة لها رفعت

تقريرًا وتوصية بالعمل على دمج اللاجئ الفلسطيني في اقتصاديات دول المنطقة بصندوق».

ربّما لم يكن الأمر بحاجة إلى تفكير كبير، لنُدرك أنّ الكثير من العقول والحرفيين العرب هاجروا ففُتحت لهم الأبواب، وكثيرٌ من المصانع غادر دول الحرب واستقرّ في دول أخرى. والأخطر من ذلك أنّ هجرة بعض الطوائف، كالمسيحيين الذين تحدّثنا عنهم في باب سابق، لم تكن وليدة الصُدفة، وهم باتوا جزءًا من نسيج دول غربية (السويد مثلًا)، ففقد نسيج بلادهم الأصلية كثيرًا من تماسُكه.

كارثة الغذاء العالمي... من المسؤول؟

ما إن اندلعت الشرارات الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا، حتى فتك القلق بالوطن العربي. من أين سيستورد العرب القمحَ والذرة، وهل يستطيعون رفض الضغوط الأطلسية للتعويض عن النقص في الغاز والنفط الروسيين ورفع الإنتاج؟ إن دلّ ذلك على شيء، فهو يدلّ حتمًا على أنّ الأمن الغذائي العربي مرتبط أكثر من أيّ وقت مضى بالوضع العالمي، وأنّ كلّ اهتزاز دولي سينعكس كوارث على الرغيف العربي، بسبب غياب أيّ مشروع اقتصادي تكاملي، يستطيع استغلال الثروات العربية الهائلة وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، على الأقلّ في قضايا الغذاء.

غالبًا ما نرى فقط من حروب العالم وجهها العسكريّ البغيض، لكنّ ثمّة حروبًا تُخاض ضدّ الفقراء وضدّ دول العالم النامي، من الشرق الأوسط، إلى أفريقيا فأميركا اللاتينية وغيرها، ولا نرى لها وجهًا. هذه حروب تُخاض في الغُرَف السوداء، تُسرَق الأراضي، تُنهب الثروات الغذائية، تُحرَق حقول الحبوب لرفع أسعارها، تُنهب حقول الذرة أو قصب السُكّر لتحويلها إلى وقودٍ للسيّارات في الدول المتطوّرة والغنيّة.

إنّنا في الوطن العربي والعالم النامي، أمام كارثةٍ غذائيةٍ حقيقية. تخيّلوا أنّ مصر مضطرّةٌ لاستيراد عشرة ملايين طنّ من القمح سنويًا، والجزائر خمسة ملايين، وكذلك المغرب والعراق وغيرهما. السعودية تستورد سبعة ملايين طنّ من الشعير. لو أحسن العرب الاستثمار في أراضيهم الشاسعة والخصبة لحقّقوا حتمًا، اكتفاءً ذاتيًا من الحبوب واللحوم، النفط، الكهرباء، والماء. ليس صحيحًا أنّه لا توجد ثروات كافية لإطعام العالم. هذا مثلًا جون زيغلر[2]، من أهمّ الكُتّاب ذوي الضمائر الصاحية، وهو عالِم اجتماع وأستاذ جامعي، يؤكّد لي في حوار طويل معه، أنّ في هذا الكون ما يكفي لإطعام أبنائه لولا جشع الكبار، ويفنّد ذلك بأرقام واضحة سوف نعرضها بعد قليل، ثمّ إنّ الغذاء أداة حرب مُجرِمة يُغمِض عنها العالم المتقدِّم عينيه حين يشاء متذرّعًا تارة بحقوق الإنسان التي اخترقها طولًا وعرضًا، ومرّةً أخرى بتغيير نهج نظامٍ كان هو نفسه قد دعمه وسانده لعقودٍ طويلة.

لنأخذ غزّة مثالًا، التي تعيش كارثة إنسانية منذ آخِر حربٍ همجيةٍ إسرائيليةٍ عليها، فإلى بيوتها التي لا تزال مُدمَّرةً، نجد أنّ مياه الشفة فيها غير صالحة للشُرب نهائيًا (1٪ فقط من مياهها صالحة للشرب). تعمّد الاحتلال قصف مطحنة القمح الأهمّ ومصنع تكرير المياه الوحيد فيها، في آخر حروبه عليها عام 2014. أمّا في العراق، وكما ذكرنا سابقًا، فقد فكانت كارثة القرن الكُبرى أنّ أكثر من نصف مليون طفل، استُشهدوا بسبب سوء التغذية بين عامي 1996 و2000، والأسوأ أنّ هذه الجريمة ارتُكِبت باسم قرار من الأُمم المتحدة اسمه «النفط مُقابل الغذاء».

---

[2] جون زيغلر هو المُقرِّر الخاص السابق في لجنة الحق في الغذاء التابعة للأمم المتحدة والمستشار لدى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أيضًا. يحمل دكتوراه في القانون وعلم الاجتماع، وهو نائب في البرلمان السويسري رغم نقده اللاذع للسرّية المصرفية في بلاده. درس مصادر الثروة والغذاء وانعدام الأمن الغذائي في العالم وقدّم كُتبًا ودراساتٍ ووثائق كثيرة عنها.

قال لي زيغلر: «لا شكّ في أنّ المجاعة التي نشهد عليها عبر المذبحة اليومية في العالم كارثة حقيقية. فبحسب الأرقام الأممية، ثمّة عدد كبير من أبناء البشر يعيشون حال جوع مُزمن، مليار بشري يعيشون حال شلل حقيقي بفعل المجاعة. وتقرير الغذاء العالمي الصادر عن مُنظّمة الأغذية العالمية للأمم المتّحدة، يُظهِر أنّه كلّ خمس ثوانٍ يقضي طفل بفعل الجوع، بينما الوضع الزراعي العالمي في الطور التنموي الحالي قادِر على إطعام 12 مليار بشري أي ضعف عدد أبناء المعمورة. ولذلك أقول إنّه لا نقص في مصادر تغذية وثروات، بل ثمّة نهب وجشع وتنافس عالمي شرس على حساب الفقراء والعالم الثالث أو النامي أو الذي في طور النموّ». ويضيف: «لذلك أنا أتحدّث عن عملية قتلٍ يومي للناس وموجات جوع، وهذه العمليات اليومية للقتل تطال شمال كينيا واليمن والصومال وجنوب السودان رغم الغنى الهائل لثرواته الزراعية، والحيوانية والأراضي الخصبة والأنهار. نعرِف مثلًا أنّ 46 مليون شخص في هذه البلدان الأربعة يعيشون على عتبة الموت نتيجةً للمجاعة».

في مؤلّفه، الذي يحمل عنوان «التدمير الشامل: جيوبوليتيك الجوع»[7] (Destruction Massive)، يكتب زيغلر:

• قُتِل في العراق 550 ألف طفل بسبب سوء التغذية بين عامي 1996 و2000.

• انتقلت حالات وفاة الأطفال من 56 طفلًا من كلّ ألف إلى 131 من كلّ ألف بسبب الجوع ونقص الأدوية. وصف أحد كبار القُضاة الدوليين الأمر بأنّه تصفية جماعية.

[7] Jean Zigler. *Destruction Massive. Geopolitique de la faim*. Éditions du Seuil. Paris. 2011.

• أقلّ من 60٪ من الأدويـة الضرورية للسرطان هي فقط التي سُمِح بها.

• مُنِعَ منعًا تامًا استيراد أجهزة غسل الكلى، وحين سُمِحَ بـ11 جهازًا منها بقيت عالقةً عند الحدود الأردنية وتوفّي عشرات الآلاف بسبب ذلك.

• لجنة العقوبات التابعة للأُمم المتّحدة رفضت طلب اليونيسف استيراد أجهزة لتغذية الأطفال الذين يُعانون سوء التغذية.

• دُمّرت المحطّات الضخمة لتصفية المياه في دجلة والفرات وشطّ العرب، لكنّ لجنة العقوبات رفضت السماح باستيراد مُعدّات البناء وقطع الغيار الضرورية لإصلاح ذلك.

• حين وصلت الحرارة في العراق إلى أكثر من 45 درجة مئوية، مُنِع استيراد قطع الغيار للبرّادات وأجهزة التكييف، ففسدت اللحوم والفواكه والحليب وغيرها.

• مُنِعَ استيراد أقلام الرصاص للأطفال في المـدارس بذريعة استخدامها لأهداف عسكرية.

• حين سُئلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت «هل موت نصف مليون طفل عراقي كان الثمن الواجب دفعه؟»، قاطعت أولبرايت الصحافي قبل أن يُكمِل السؤال وقالت، «نعم، أعتقد أنّه يستحق ذلك».

سألتُ السيد زيغلر: من الذي ينهب الأراضي والثروات؟ من الذي يُحوّل الكثير من الإنتاج الزراعي في العالم إلى وقود للسيّارات في دول لا علاقة لها بنا إلّا بنهبنا فقط؟ أجاب المسؤول الدولي والكاتب الشهير: «لنعد قليلًا إلى غزّة المُحاصرة منذ عقود، فإسرائيل لا تقوم فقط بتحويل مسارات المياه حيثُ إنّ 80٪ من المياه الجوفية والمياه الصالحة للشرب تحوّلها القوات الإسرائيلية، بل إنّها مسؤولة أيضًا عن

نقص الغذاء وما يترتّب عليه من كوارث إنسانية الآن وفي المستقبل، وما أقوله ليس اتّهامًا شخصيًا، بل يستند إلى الأرقام الدقيقة التي وصلتنا من الأمم المتّحدة، وهي مبنيّة على الوقائع التي لا يُمكن لأحد أن يُشكّك فيها، وهكذا نعرف مثلا أنّ الطفل إن لم يكن يحصل على تغذية مناسبة بين عُمر السنة والسنتين، يكون معتلًا طوال حياته، لأنّ الخلايا الدماغية تتطوّر لدى الإنسان بين عُمر السنة والسنتين، إضافةً إلى ذلك دُمّرت مُعظم محطّات تكرير المياه، وقوّات الاحتلال أعطت الأوامر بذلك».
تجدُ إنذارات زيغلر هذه صداها في التقارير الدولية الكثيرة عن قضايا الجوع والغذاء والأمن الغذائي في العالم. ذكر مثلًا تقرير النظام العالمي للمعلومات والإنذار المُبكّر الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» التابعة للأمم المتّحدة في عام 2018 معلومات صادمة عن أحوال الجوع عند العرب بعد انطلاق ما سُمّي الربيع العربي. فبالإضافة إلى اليمن، الذي يقول التقرير إنّه يُعاني مجاعة واسعة بسبب الحرب، كانت الأرقام كارثية وبينها الآتي:

• كانت ليبيا في عام 2017 تضمّ نحو نصف مليون شخص بحاجة لمُساعدات غذائية طارئة وعاجلة بينما في عام 2015 لم تكن ضمن هذا التقرير.

• في العراق مليونان وأربعمئة ألف شخص، كانوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي، تبعًا للتقديرات، منهم مليون ونصف مليون شخص يواجهون انعدامًا شديدًا في الأمن الغذائي.

• في سورية، توالت الكوارث الغذائية، فهذه الدولة التي كانت قد وصلت إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء والدواء والتعليم والطبّ، واجه فيها في ذلك العام ما يُقارِب سبعة ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي، وتعرّض مليونا شخص آخر لانعدام الأمن الغذائي الشديد. وفي

عام 2016 كان الرقم الدولي يتحدّث عن 13 مليونًا ونصف مليون شخص بحاجة إلى مُساعدات إنسانية طارئة.

• في السودان، عام 2017، كان 7.9 ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، منهم 4.9 ملايين يُعانون انعدامًا شديدًا في هذا الأمن.

• في الصومال المنسيّ، كان مليونان وتسعمئة ألف شخص في حاجة إلى مُساعدات طارِئة جدًا، وكان الكثير من الناس يموتون بسبب الجوع.

• في موريتانيا، هذا البلد الذي يتمتّع بكثير من الثروات البحرية والمعدنية، كان ما يزيد على 119 ألف شخص في المرحلة الثالثة من انعدام الأمن الغذائي.

في شرحه لهذه الكوارث قال لي د. جان زيغلر: «على وجه المعمورة ومن بين عدد السكّان الإجمالي، لدينا مليار شخص يعيشون حالة انعدام أمنٍ غذائي، أي لا يحصلون على عددٍ كافٍ من السُعرات الحرارية يوميًا للتعويض عن السُعرات والطاقة التي يحرقها الجسم، والتي يحتاج إليها هذا الجسم لكي يبقى شغّالاً. مليار شخص. وفي الوقت عينه لدينا نوعان من الجوع بحسب المُفردات التقنية للأُمم المُتحدة. لدينا من جهة الجوع الهيكلي، وهو الجوع الكامن في الهيكليات غير المُطوّرة بشكلٍ كافٍ في اقتصاديات البلد. مثلًا في جمهورية مالي هناك 27 في المئة من النساء فقط يلِدنَ وتكون لديهنّ القُدرة على الإرضاع الطبيعي، بينما الأُمّهات الباقيات لا يحظين بالغذاء الكافي ليكُنّ قادرات على إرضاع أطفالهن، ونتيجةً لذلك، هؤلاء الأطفال يُعانون الضرر والتلف الدماغي، نتيجةً لعدم الحصول على الحليب، ومن جهةٍ أُخرى، إلى جانب الغذاء أو الجوع الهيكلي، لدينا الجوع المؤقت، الذي نشهد عليه مثلًا في اليمن وجنوب السودان وغزة وسورية والصومال وشمال كينيا، حيث فجأةً يتمّ القضاء على اقتصادٍ ما أو ينهار اقتصاد ما نتيجة لفعل الحرب أو نتيجةً

لحالات الجفاف». يشرح دكتور زيغلر مسألة أخرى، أكثر خطورة من الجوع الناجم عن الحروب والجفاف، وهي ذاك الجوع الذي يحدث بسبب حرق مساحات غذائية واسعة في العالم لإنتاج الوقود كتحويل مزارع الذرة مثلًا إلى أحد أنواع وقود السيّارات. يكتب زيغلر:

• قال باراك أوباما في عام 2011 إنّ هذا التحويل قضيّة قومية أميركية.

• إنّ الشركات الأميركية التي حصلت على ستّة مليارات دولار من الخزينة العامّة للدولة، أحرقت فقط في عام 2011 ما مقداره 38.3٪ من محاصيل الذرة، فرفعت أسعاره في العالم بنسبة 48٪.

• إنّ الولايات المتحدة الأميركية، التي تضمّ 300 مليون نسمة، تُنتج 25٪ من كلّ الممتلكات المُصنّعة في العالم، وهي تحرق يوميًا عشرين مليون برميل من النفط، أي رُبع إنتاج العالم، بينها 12 مليون برميل يوميًا مستوردة، لذلك هي فكّرت وتُفكّر في بدائل.

• جورج بوش الابن، كان المُبادِر إلى برنامج الوقود الحيوي أو العُضوي أو الطبيعي، وقد قال عام 2007 إنّه «في خلال عشر سنوات، ستُقلّص الولايات المتّحدة الأميركية 20٪ من استهلاكها للطاقة وتُضاعِف سبع مرّات إنتاج الوقود الحيوي».

• لكي توفّر الولايات المتحدة 50 ليترًا من الوقود الحيوي للسيّارة، عليها أن تُدمّر 358 كيلوغرامًا من الذرة. يُمكن لهذه الكمّية من الذرة أن تؤمّن حياة سنة كاملة لطفل في المكسيك أو زامبيا.

• تُحرَق ملايين الأطنان من الغذاء في العالم، بينما يموت طفل كلّ خمس ثوانٍ في العالم، وهذا أمرٌ مثيرٌ للغضب.

وحين طلبتُ من الدكتور جان زيغلر أن يُفسّر لي ما يحصل، ولماذا يصمت العالم، قال: «المؤكّد في كلّ ذلك هو أنّنا نشهدُ على حالة جوعٍ

حقيقية، وقتل يومي لمئات ملايين الأشخاص، وهذه هي الفضيحة الحقيقية في عصرنا الحالي، حيث نحن نعيش على وجه أرض تفيض فيها المُنتجات الغذائية، وقد اختلف وضعنا الحالي. اليوم ما عُدنا نعيش نقصًا في الغذاء أو في الإنتاج الغذائي، الجوع باتَ بفعل البشر ويُمكن القضاء على الجوع غدًا صباحًا بإرادة البشر. لقد تحدّثنا كذلك عن مُشكلة الوقود الحيوي وأنت مُحِق. منذ سنة (أي في عام 2016) من الزمن، أحرقت الولايات المتحدة الأميركية مئة وثمانية وثلاثين ألف مليون طنّ من الذرة، أيّ ثلث الإنتاج من الذُرة، لإنتاج هذا الوقود الحيوي لاستخدام السيّارات، وإن كنّا نعرف طبيعة الولايات المتحدة الأميركية بين بالتيمور ونيويورك، فهناك الساحل الشرقي والتلوّث كبير، لدرجة أنّنا في بعض الأيّام لا نستطيع التنفّس. بالتالي، لا بدّ من خفض هذا التلوّث الذي يتأتّى من الوقود الأُحفوري، ولا بدّ إذن من الحدّ من ثاني أكسيد الكربون الذي يتطاير في الهواء واستبدال ذلك بحرق الوقود الحيوي أي الطاقة النباتية. يُمكن أن نتفهّم ذلك، هذه الحاجة إذن لاستبدال الطاقة الأُحفورية بالطاقة النباتية، لأسبابٍ مُرتبطة بالصحّة العامة، ولكن في حقيقة الأمر هناك أسباب أخرى أكثر خُبثًا وخطورةً، وربّما لا ينتبه إليها كثيرون. ولذلك، لا يتحدّثون عنها، أو هم يخشون من ردّة فعل أميركية، فمثلًا، الولايات المتّحدة الأميركية، وإن لم تكن البلد الأكثر كثافةً على مُستوى السكّان، فإنّها الأكثر إنتاجًا وتصديرًا، وهي بالتالي، لكي تُشغّل هذه الآلة التصنيعية الهائلة والمُذهلة على مستوى التكنولوجيا والابتكارات اليومية، تستخدم 20 مليون برميل نفط في اليوم، بينها ثمانية ملايين برميل تُنتج محليًا على الأراضي الأميركية بين ألاسكا وتكساس. وبالنسبة إلى الكمّية الباقية أي 12 مليون برميل نفط، 65٪ من الإنتاج المطلوب، يتأتّى في الواقع من الخارج، ولا سيّما من مناطق تشهد على حالات انعدام أمنٍ عسكري وأزمات، مثل الشرق

الأوسط ودلتا النيجر ومناطق مشابهة. هذا كلّه يُجبر أميركا على الحفاظ على تمويلها في الواقع للدولة القاتلة المُسمّاة مثلًا إسرائيل، التي أريدُها شُرطيًا بديلًا في منطقة الشرق الأوسط، للحفاظ على التدفّق النفطي المطلوب، وهذا بالطبع يُكلّف أميركا نحو 5 مليارات كلّ عام لتسليح الاستخبارات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، فضلًا عن دفع مليارات الدولارات إلى دولٍ أخرى في المنطقة مثل مصر، للحفاظ على تحالفها معها».

يشرح زيغلر أيضًا:

• بعد 26 عامًا من الحرب في السودان التي كلّفت مليون قتيل ومعوّق، وُلِدت دولة جنوب السودان في عام 2011. لكن قبل ولادتها، اشترت «الشركة الأميركية للغذاء» (Nile Trading and Development)، 600 ألف هكتار من الأراضي، أي 1٪ من كلّ أراضي جنوب السودان بمبلغ زهيد، يبلغ 25 ألف دولار فقط، أي ما قيمته 3 سنتيمات للهكتار الواحد، أي إنّ هذه الشركة اشترت أكثر من نصف مساحة لُبنان بـ25 ألف دولار.

• بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2016، فإنّ 41 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، تحصّلت عليها البنوك الكُبرى والشركات المتعدّدة الجنسيات وصناديق التحوّط، وقد طُرِد الفلّاحون إلى مدن الصفيح حول المُدن الكُبرى. وهذه الصناديق، أي صناديق التحوّط، والشركات المتعدّدة الجنسيات، قامت في الواقع بتحويل هذه الأراضي القابلة للزراعة إلى أراضٍ لإنتاج قصب السُكّر وزيت النخيل، وهما المادّتان الأساسيتان لإنتاج الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي أو المازوت الحيوي.

• نتيجةً لذلك، فإن 37.2٪ من السُكّان في القارة الأفريقية يعيشون حاليًا نقصًا مُزمنًا في التغذية، وبالنسبة إلى الدول الأفريقية الـ45، فقد استوردت الأغذية لقاء 24 مليار دولار. فمثلًا تستورد السنغال 75٪ من حاجاتها الغذائية، كالأرزّ وغير ذلك، من تايلاند وفيتنام وكمبوديا، والأمر نفسه ينطبق على مالي والتشاد والنجير وبوركينا فاسو.

• إنّ العقل الاستعماري المتعدّد الجنسيات، المتمثّل بصناديق التحوّط، يشتري هذه الأراضي الخصبة الزراعية، ومن ثمّ يمارس المُضاربة عبر الأسواق العالمية، لرفع أسعار المواد الغذائية، وهو بالتالي مسؤول بطريقة مُباشِرة تمامًا عن المجاعة التي تنتشر أكثر فأكثر في أفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، رغم أنّ هذه الدول لديها الثروات الطبيعية والبشرية والخبرات الكافية كي تعيش على نحوٍ جيّد.

في مقابل كلّ هذه الأرقام والأسباب المتعلّقة بالجوع، والتي يذكرها الكاتب ذو الضمير الحيّ والمسؤول السابق في الأمم المتحدة، رأينا قبل اندلاع الربيع العربي أنّ عدد أغنياء العالم كان في عام 2001 يبلغ 497 ملياردير، يملكون 1,500 مليار دولار، فصاروا في عام 2010 تقريبًا 1,210 مليارديرات، يملكون 4,500 مليار دولار.

تمرّد ضدّ من؟

لَفتني، وأنا أعدّ لهذا الكتاب، الكثير من المؤلفات والدراسات التي تشرح بوضوح أسباب الجوع والفقر، ونهب الثروات في الوطن العربي، ولا شك في أنّ الكثير من الأنظمة التي كانت استبدادية حيال شعوبها كانت بحاجة لأن تفتح أبوابها للشركات العالمية الغربية والشرقية على السواء، ذلك أنّ الإغراءات الاقتصادية تُسهم عادةً في غضّ طرف الدول عن ممارسات هذه الأنظمة.

لعلّ هذا بالضبط ما قصده العالِم الاقتصادي الأميركي والخبير الاقتصادي العالمي سابقًا جون بيركنز في كتابه المهمّ والخطير «اعترافات جديدة لقاتل اقتصادي» (The New Confessions of an Economic Hit Man)، حين شرح كيف تتحرّك الشركات العالمية، وكيف تدعم أنظمة أو تقتل أخرى، لأسباب دائمًا ما تكون اقتصادية ومصلحية. وقد تواصلتُ معه لمعرفة المزيد، فقال لي في حوار هاتفي طويل من الولايات المتّحدة الأميركية إنّ «الدوافع العالمية حيال اقتصادات العالم ترتبط بالمصالح العُليا للمُنشآت الكُبرى، لكن بالطبع قد تتعارض هذه المُنشآت، ومسألة النفط حاسِمة وأساسية في «وول ستريت»، بالتالي أعتقد أنّ العالم اليوم مُسيّرٌ بهذه المُنشآت الكُبرى. أنا لا أُطلِقُ هنا نظريّة المؤامرة، لا أقول إنّ الرؤساء التنفيذيين يجتمعون بين الحين والآخر في غُرفةٍ قاتِمة ويُخطّطون لأمرٍ شرّير، لكنّهم بكلّ بساطة يُقادون بشعورهم الأساسي المُرتبِط بتحقيق المنفعة الاقتصادية بغضّ النظر عن الكلفة الإنسانية والتكاليف الأخرى. هذا النموذج انطلق عام 1976 في الواقع في مجال علم الاقتصاد وجرى تحوير الأُمور خلافًا لما تعلّمناه في كلّيات الاقتصاد بالنسبة إلى تحقيق الربح المقبول، لكنّه أيضًا نموذجٌ يؤدّي إلى الاهتمام بالموظفين. ويقول أصحاب هذه الفِكرة إنّ المسؤولية الوحيدة للمُنشأة تتمثّل بتعظيم أرباح أصحاب أو حملة الأسهُم بغضّ النظر عن التكاليف الاجتماعية والدينية، وهكذا تبدّلت الأمور برمّتها، وما أنشأناه في مُختلف أنحاء العالم هو اقتصادٌ قاتِل، اقتصاد يستنِد بشكلٍ أساسي إلى الحروب وخطر الحروب، إلى تحقيق المنافع الاقتصادية الكُبرى عبر التهويل بالحروب أو شنّها، اقتصاد يستنِد كذلك إلى تآكل الأرض والموارِد والمُقدّرات الطبيعية، ولذلك كتبتُ هذا الكتاب بعنوان «اعترافات قاتل اقتصادي» بكلّ بساطة لكي أُقدِّم بدائل مُختلفة من النظام الاقتصادي

لتنظيف البيئة*». قلت له: «لكن يا سيّد بيركنز اسمح لي بالسؤال، أنت عمِلت فترة طويلة كما تفضّل وتقول كقاتل اقتصادي، ما الذي جعل ضميرك يصحو فجأةً لتوقف هذا العمل وتكتب كتابًا وتفضح ما حصل؟ هل تأثّرت بعملية مُعيّنة؟ بشيء مُعيّن دفعك إلى هذا الاتجاه؟ أو خلص شبعت؟»، فأجابني: «في الواقع، لقد عمِلت في هذا المجال فقط عشر سنوات وخرجتُ من هذا المجال عام 1981، بعدما دخلتُه عام 1971، وتخرّجتُ من كلّية الاقتصاد وتعرّفتُ إلى مفاهيم أخرى. وإذا ما أردنا أن نفيد الدول الفقيرة نستثمر في مشاريع البنى التحتية، وهذا ما يقوله البنك الدولي والمؤسّسات الكُبرى. لكن بعدما زرت الكثير من الأماكن والأماكن النائية في أميركا اللاتينية، وأنا أتحدّث مثلًا الإسبانية بطلاقة، وكان بإمكاني أن أرى الحقيقة بأمّ العين على مرّ هذه السنوات العشر. ما رأيته هو أنّ ما كنّا نفعله عبر المؤسّسات والمنظّمات المختلفة، أسوةً بالبنك الدولي، هو أنّنا من خلال إطلاق هذه الاستثمارات، لم نكُن نسمح لهذه البُلدان وهذه الشعوب بالتحرّر من قبضة الفقر. ربّما على مُستوى الإحصاءات كنّا نفعل ذلك، لكنّ الإحصاءات كانت كاذبة، وكان الأمر ينعكِس على مُستوى الأُسر الأكثر ثراءً، لأنّ مفهوم إجمالي الناتج المحلّي محوّرٌ لمصلحة النُخبة من الأُسر. وهذا يصحّ خاصّةً في البلدان النامية وفي مُختلف بقاع العالم، وبدأتُ أوقن ذلك على مرّ الوقت، على مرّ السنوات العشر التي أمضيتها في هذا المجال. ومن ثمّ بالطبع، عشتُ لحظة يقظة ووعي حقيقي. كنتُ مستاءً جدًّا من طبيعة هذا النظام، وذهبتُ في رحلةٍ للإبحار في الجزر العذراء في منطقة الكاريبي، ووصلت إلى مكانٍ حيثُ رأيتُ هضبةً وأراضي مزروعة. كان المكان خلّابًا وكانت الأراضي مزروعة بأجمل الزهور، وهذه المنطقة من الكاريبي كانت

---

* John Perkins. *The New Confessions of an Economic Hit Man*. Berrett-Koehler. 2016.

مثالية، لكنّي تيقنتُ وقتها أنّ هذه الأراضي الزراعية قد بُنيت على جُثث آلاف العبيد. وهكذا بُني نصف الكرة الأرضية الغربي. هذا يعود بنا إلى فكرة «العبودية المُعاصِرة». كنّا نستعبد الأشخاص عبر الدَين، وعندها اتّخذتُ قرارًا بألّا أمارس هذه المِهنة مرّةً جديدة، وأردتُ أن أعود إلى مكتبي، إلى مقرّي، بعد هذه العُطلة، وقدّمتُ استقالتي، ثمّ كرّستُ مُعظم ما بقي من حياتي في مُحاولةٍ لكشف النقاب عن حقيقة هذا النظام، في مُحاولةٍ لتحويل هذا الاقتصاد القاتل إلى اقتصادٍ ينفُخُ الحياة في قلوب الناس، إلى اقتصادٍ يحتاج إليه الجميع، ولذلك نحن في حاجة لفهم تبعات هذا النظام برمّته، ونعرف أنّه يجذُر بنا ويُمكننا أن نُغيِّر الواقع». يضيف بيركنز: «إنّ ثمّة منظومة عقوبات فُرِضت على مرّ السنوات، وعرفنا حال دولٍ مُختلفةٍ مثلًا في الشرق الأوسط، حيثُ شهِدنا على حركة راديكالية أساسية من الطرفين. من الطرف الأميركي، عبر الراديكالية العسكرية والمُشاركة والضلوع العسكري الأساسيين، ومن الطرف الآخر عبر الراديكالية الإرهابية وغيرها. لكن هناك أيضًا دول أخرى في أميركا اللاتينية، انتفضت في وجه الهيمنة الأميركية، كما حصل مثلًا في بوليفيا وإلى حدٍّ ما في الإكوادور. وأخيرًا، أُعلِنَ أنّ فنزويلا قامت بتأميم شركة «جنرال موتورز». بالتالي، الآن، لا شكّ في أنّنا سنرى الرئيس مادورو ونظامه أمام خطر الإطاحة». يختم بيركنز ناصحًا العرب: «دعني أقُل لك شيئًا مُهمًّا، عليكم أنتم العرب، أن تنتبهوا جيّدًا إليه، فعندما يقوم رئيس بتأميم شركة أميركية عريقة مثل «جنرال موتورز» فهو يُقدِّم دعوة مباشرة للقتلة الاقتصاديين للمجيء. بالتالي، نرى في مُختلف أنحاء العالم هذا الميل للتمرّد على النظام السائِد، وما نشهدُ عليه في رأيي هو أشبهُ بصحوةٍ حقيقية في مُختلف بقاع العالم، من الصين إلى روسيا إلى أميركا اللاتينية إلى الكثير من أنحاء الشرق الأوسط. لقد بدأنا نرى الناس ينتفضون ويصحون أمام هذا النظام، الذي يرون أنّه

ما عاد نافعًا. هو نظامٌ إمبريالي، ولا يرتبط الأمر بالإمبريالية الأميركية فحسب، بل هي إمبريالية الشركات، الشركات التي لا ولاء لها لأميركا، فهي لا تدفع الضرائب مثلًا، ولديها الكثير من الملفّات الضريبية، ولديها مفازٌ في أماكن أخرى في العالم، تهرب إليها، ومنها دول في الخليج».

ما يُشير إليه بيركنز في مؤلّفه، أو في حواري معه، يؤكّد حقيقة جديدة، هي أنّ عددًا من دول العالم، صار يتمرّد على النظام الأميركي، ليس فقط من قبل روسيا والصين وأميركا اللاتينية، لكن أيضًا حتى في دول حليفة سابقًا لواشنطن، ولعلّ الجرأة التي تحدّث بها الأمير محمّد بن سلمان عن مُستقبل بلاده، وعن رفضه التدخّل الأميركي فيها، وعن أنّ أميركا نفسها ما كانت لتصبح على نحوها الراهن، لو أنّ الرياض منحت تاريخيًا عقود النفط لشركات بريطانية أو غيرها، يُشير بوضوح إلى أنّ الوطن العربي بحاجة إلى إعادة التموضع، أو على الأقلّ إلى ضرورة تنويع خياراته الخارجية بين الغرب والشرق. هذا بالضبط يطرح اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى السؤال حول مستقبل المال العربي، وارتباطه بالدولار وسط تنامي حركة العُملات الأخرى من اليورو الأوروبي والين الياباني، إلى توسيع التعامل الدولي باليوان الصيني، خصوصًا بين الدول القريبة من الصين أو المتحالفة معها، أو المضطرّة لإقامة علاقات أقوى مع بكين.

عبر تاريخه، نجح الدولار الأميركي في أن يُصبح مُحرّكًا ووسيلة اقتصاد العالم الأولى. ولنذكر هنا بعض التواريخ المهمّة:

• في الأربعينيات، كانت الولايات المتحدة الأميركية تملِك 25 مليار دولار من الأرصدة العالمية البالغة آنذاك 38 مليار دولار، أي ما قدره ثلثا ذهب العالم تقريبًا.

• كما قال ضيفنا بيركنز، ألغى الرئيس نيكسون في عام 1971 ارتباط الدولار الأميركي بالذهب.

• 90٪ من العقود التجارية في العالم تستخدم الدولار.

• نسبة الاحتياطي النقدي من الدولار الأميركي في البنوك المركزية العالمية تزيد عن 62٪.

بالاعتماد على هذا الدولار وعلى نظام السويفت المصرفي العالمي، ما زالت واشنطن قادرة على تطويق أيّ نظام، أو شخصية، ومعاقبتها وشلّ قدراتها الاقتصادية، وهذا بحدّ ذاته ما جعل الكثير من قادة الوطن العربي ونخبه ورجال أعماله، يسكتون على الكثير، كي لا تُعاق حركتهم المالية والمصرفية، والسؤال المركزي اليوم: هل مع الاتّجاه نحو تعدّدية قطبية عالمية، ومع اتّجاه بعض الدول، وإن بخجل، إلى الاعتماد على عُملات أخرى للتبادل، يُعدّ العربُ لشيءٍ ما، أم هم غدًا سيكتشفون أيضًا أنّ القطارَ فاتهم، فلا دولار بقي ولا خطط قامت لمواجهة ما قد يحدث؟

حروب المُستقبل تكنولوجية، ماذا سيفعل العرب؟

تخيّل عزيزي القارئ ولو لُبرهة واحدة أن تصحو يومًا، فتجد أنّ كلّ حساباتك على الإنترنت وحساباتك المصرفية وصورَ ملفّاتك الشخصية وكلّ معلوماتك الهامّة والحسّاسة قد سُرقت، وقد تمّ تعطيل شيفراتك وكلّ كوداتك وأرقامك السريّة. ستشعر حتمًا بأنّك أصبحت عاريًا تمامًا، وبأنّك ما عدتَ تملكُ شيئًا، وبأنّ كلّ حياتك الشخصية والمهنية وحياة مقرّبين منك صارت في خطرٍ كبير.

ما عاد الأمر بحاجة إلى خيال، فهذا حصل في أكثر دول العالم تقدّمًا تكنولوجيًا، حيث تضاعفت الجرائم الإلكترونية في الولايات المتحدة الأميركية مثلًا في الأعوام الماضية بنسبة 20 ألف مرّة. وهنا نسأل: إن كانت الدول المتقدّمة على المستوى التكنولوجي، والدول التي اخترعت كلّ هذه الثورات المعلوماتية مُعرّضة للنهب الإلكتروني

والابتزاز، فكيف ستكون صورة الوطن العربي بعد سنوات قليلة، وهو الذي يشتري كلّ التكنولوجيا ولا يُصنّع منها شيئًا؟ لنتخيّل ما هو أخطر من ذلك، أن نصحو يومًا فنجد مثلًا عُشرَ طائراتنا العربية قد سقطت فجأة، ويتبيّن أنّه قد عملت على التحكّم بها عن بعد، مجموعاتٌ إرهابيةٌ تملك عقولًا إلكترونية جهنّمية، أو دولةٌ مُعادية. ماذا نفعل كمرب؟ لنتخيّل أكثر فأكثر، أنّ مجموعات من الناس تُوفيت بسبب الكهرباء أو الوباء أو تعطّل أجهزة الإنعاش في المستشفيات، بسبب هجوم إلكتروني، أو تسميم المياه عن بُعد، أو لأنّ مقرصنًا إرهابيًا تفنّن في تفجير شيء ما عن بُعد.

هذه جميعًا ما عادت مجرّد خيالات أو أوهام، بل إنّها أخطار قائمة، وقد تتفاقم في المرحلة المقبلة، حيث يتوقع كثيرون أن تنتقل حروب العالم من حروب السلاح التقليدي أو الحديث إلى حروب إلكترونية مـدمّرة. لن ينفعنا بعد اليوم عنترةُ وسيفُه، ولا تيّاراتٌ وأحزابٌ وميليشياتٌ مُقاتِلةٌ بأسلحة تقليدية، فغدًا قد نجد أنفسنا عبيدًا عند صانع التكنولوجيا والمتحكّم بها، أو ضحايا إرهابيين اخترقوها وحوّلوها باتّجاه أيديولوجياتهم الخارجة من عصور الظلام.

ولكي نُقرّب صورة الخطر أكثر، دعونا نعرض بعضًا ممّا تعرّضت له الدول المتقدّمة مُباشرةً قبل جائحة كورونا.

• في 21 نيسان 2009، تعلن وزارة الدفاع الأميركية تعرّض أحدث طائراتها المقاتلة Lightning IIF35 لاختراق إلكتروني في 2007. كان الأمر كارثة حيث بلغت تكاليف المشروع 230 مليار دولار.

• في حزيران 2009، أوقف مكتب التحقيق الفدرالي «أف بي آي» المدعوّ جس ماكغرو Jesse McGraw، وذلك لاختراقه مستشفى

في دالاس، وتزوير ملفات المرضى، وصياغة تقارير أخرى عن بعد، عن أحوالهم الصحّية والوصفات الطبّية.

• في 2010، اخترق الفايروس Stuxnet المفاعل النووي الإيراني «ناتانز»، ما أدّى إلى شلله لمدّة 18 شهرًا، وكان الاختراق حصيلة تعاون إسرائيلي أميركي.

• في كانون الثاني 2013 أدّت تغريدة واحدة مزوّرة، إلى خسارة شركة البورصات العالمية Muddy Waters نحو 25٪ من قيمتها.

• في 17 تشرين الثاني 2013، تعرّضت مجموعة Target الأممية لاختراق إلكتروني، فسُرق منها 40 مليون معلومة مصرفية، و70 مليون معلومة عن الأشخاص.

• في نهاية 2014 تعرّضت شركة «سوني» العالمية لاختراقٍ خطير، طال كلّ بريدها الإلكتروني، ومعلوماتها المصرفية، وكلمات المرور التي نُشرت على مواقع عامّة. وُجّهت أصابع الاتهام إلى كوريا الشمالية.

• في تشرين الأول 2017، اعترف فايسبوك أمام البرلمانيين الأميركيين، بأنّ 126 مليون أميركي تلقوا 80 ألف رسالة كاذبة من ناشطين روس تتعلق بالانتخابات.

• رفعت وزارة الدفاع الأميركية وحدة الحرب الإلكترونية إلى مصاف قيادة موحّدة مستقلة، وقال مسؤولون في البنتاغون إنّ الولايات المتحدة، باعتمادها على شبكات الإنترنت، أصبحت أكثر عرضةً للاختراق من خصومها.

• كثّفت واشنطن اتهامها لروسيا باختراق الانتخابات ودعم دونالد ترامب، وهو ما نفته بشدّة موسكو أكثر من مرّة.

• أعلنت روسيا عن «جيش إلكتروني» تقول إنّه «أكثر فعالية وقوّة من أجهزة الاستخبارات في الجيش التقليدي».

• قال وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، إنّ روسيا تعمل على تشويش الملاحة عبر الأقمار الصناعية وأنظمة الرادار وأنظمة الاتصالات مع الطائرات، التي تستهدف منشآت في سورية من فوق مياه البحر المتوسط.

• وفق تقرير للبنتاغون نشرته صحيفة «التايمز» البريطانية، فإنّ الصين تعمل لتخطّي كلّ خصومها في مجال الحرب الإلكترونية قبل عام 2050، وإنّ قراصنتها هاجموا بنجاح عبر الإنترنت كلًّا من أميركا وبريطانيا وألمانيا في السنوات الماضية، وإنّ الجيش الصيني أعدّ خطّة لشلّ القوّات الجوية الأميركية في أيّ صراعٍ محتمل.

• تؤكد التقارير الأطلسية أنّ روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران صارت الأكثر قدرة على تهديد أميركا وحلفائها الأطلسيين عبر الإنترنت.

• في فرنسا، كان عدد مجرمي الإنترنت الذين استخدموا شبكة Tor لتزوير جوازات سفر وهويات وفتح حسابات وهمية 10 آلاف شخص قبل عام 2020، الآن تضاعفوا وربّما تخطّى عددهم 130 ألف شخص.

ما تقدّم يُشير إلى حقيقة واحدة بالنسبة للوطن العربي، مفادُها أنّنا مُقبلون على مستقبل قاتم، بحيث إنّ كلّ ما نملك سيكون مكشوفًا، وكلّ دفاعاتنا صارت بالية، وإنّنا سننشد الحماية من كلّ الدول المتقدّمة، بحيث نُصبح في حالة «قابلية الاستعمار» الطوعي، التي حذّر منها الفيلسوف وعالِم الاجتماع الجزائري الفذ مالك بن نبي رحمه الله. ولذلك نرى منذ فترة قصيرة، أنّ ثمّة دولًا تعتمد على إسرائيل، وأخرى على إيران، وهو أمر سيتوسّع أكثر في المراحل المتقدّمة، ويزداد وضعُنا هشاشةً وخطورة.

إنْ أخذنا حال إسرائيل مثلًا قبل 4 سنوات فقط، أي في عام 2018:

• يُصرّح بنيامين نتنياهو: حجم الصادرات الإسرائيلية في مجال السايبرنت خلال عام 2018 بلغ 5 مليارات دولار. وحجم الاستثمارات تخطّى المليار، ما يشكّل نموًّا بنسبة 22٪ مقارنة مع عام 2017.

نقرأ على موقع السفارة الإسرائيلية في بلجيكا[5]:

• إسرائيل هي ثاني أكبر مصدّر للأمن الإلكتروني في العالم.

• تسيطر على 5٪ من كلّ الصادرات العالمية في هذا المجال.

• تطمح لأن ترفع النسبة إلى 10٪ في السنوات المُقبلة (على الأرجح وصلت إلى ذلك).

• الصادرات الإسرائيلية في مجال الأمن الإلكتروني تفوق بثلاث مرّات صادرات بريطانيا.

• استثمرت الشركات الإسرائيلية ما يقارب 165 مليون دولار في تمويل استثمارات في الأمن الإلكتروني.

• 14,5٪ من الشركات العالمية التي تجذب استثمارات مرتبطة بالأمن الإلكتروني هي إسرائيلية.

• يتّهم نتنياهو إيران بشنّ هجمات إلكترونية يومية على إسرائيل، وأنّ المجال الأكثر عرضة هو الطيران المدني، ولكن هناك عشرات المجالات الأخرى. لكن إسرائيل هاجمت إلكترونيًا، من خلال برنامج Stuxnet، مواقع نووية إيرانية عديدة.

---

[5] https://embassies.gov.il/Bruxelles/EspritInnovateur/Pages/Isra%C3%ABl-deuxi%C3%A8me-pays-au-monde-en-mati%C3%A8re-d%E2%80%99exportation-de-cyber-s%C3%A9curit%C3%A9-I.aspx

أما إيران فيُمكن رصد المعلومات الإلكترونية الآتية عنها:

• وفق «مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي»، التابع لجامعة تل أبيب، فإن إيران طوّرت برامج محوسبة لحماية برنامجها النووي، وخصّصت لهذا المجال مليار دولار أميركي.

• عمل الإيرانيين لا يقتصر على الدفاع فقط، بل يشمل تنفيذ الهجمات أيضًا.

• تعمل إيران على إقامة منظومة حواسيب مستقلّة، لا يُعرف عنها شيء، وفي حال تصعيد الأمور بين واشنطن وطهران، فإنّ الأخيرة لن تتورّع عن القيام بهجماتٍ إلكترونيّةٍ ضدّ منشآتٍ حيويّةٍ وحسّاسةٍ في أميركا، مثل البنية التحتية للطاقة، مؤسّسات اقتصاديّة، منظومات السير، ومنظومات أخرى.

• إنّ منظومة «السايبر» الإيرانيّة غير واضحة المعالم، ولكن من المُمكن التأكيد أنّ قدرات الحرس الثوري الإيراني في هذا المجال كبيرةٌ وخطيرةٌ جدًا، وبالتالي يُمكن اعتبار الجمهوريّة الإسلاميّة دولةً متطورةً جدًا إلكترونيًا، وقد تمكّنت من تطوير برامج وفيروسات هجوميّةٍ لتعطيل منشآتٍ غربيّةٍ وأيضًا إسرائيليّة.

• اعترف نتنياهو بأنّ محاولات شنّ هجماتٍ إلكترونيّةٍ على الأنظمة المحوسبة في إسرائيل تتصاعد، وكان مصدرها أكثر من 180 دولة، وخاصّة ضدّ مواقع حكوميّة وأمنية.

• لم تتوانَ إيران عن اختراق شركة أرامكو السعودية للنفط.

• هاجمت إيران عشرات المرّات منشآت لتصنيع المياه في إسرائيل خصوصًا في عام 2020.

يخطو العالم خطوات هائلة صوب تطوير التكنولوجيا، من الغرب الأطلسي إلى الصين والهند وصولًا إلى إسرائيل وإيران. سيكون العرب بحاجة إلى سنوات ضوئية بعد فترة قصيرة، كي يواكبوا شيئًا بسيطًا من

لغة العصر، ما لم يسارعوا منذ الآن وبلا أيّ تأخير أو تردّد إلى البحث عن وسائل تصنيع التكنولوجيا، وتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي في مجالاتها، حتى ولو اعتمدوا على مساعدات غربية وشرقية. إنّ مصيرَهم مرتبطٌ بهذا التطوّر إلى حدٍّ كبير، فإمّا أن يصبحوا مشاركين في تقدّم العصر أو عبيدًا للآخرين.

العرب سوق سلاح... وأطفال يقاتلون

لا تستطيع الدول العالميّة أن تدّعي الحفاظ على السلم العالمي، فكلّ طفلٍ يُقتّل إنّما يُقتل بسلاحها، وكلّ امرأةٍ وشيخ وبريء يخترقه الرصاص أو تمزّقه شظايا القذائف المتطوّرة هو ضحيّة مصانع السلاح العالمية، الغربية والشرقية على السواء. هذه المصانع القاتلة حوّلت دولنا العربية ودولًا فقيرة كثيرة في العالم إلى مُستهلكة لآلة القتل التي نتقاتل بها اليوم. مصانع السلاح هذه تُقرّر حروبًا، تخترق قوانين، لها مافياتها التي تضغط حتّى على أكبر رؤساء العالم. لا تصدّقوا الشعارات الإنسانية المشغولة بدقة دعائية عالية. ليس عند هذه الدول فرقٌ بين ديمقراطيّ وديكتاتور، فإنّ مَن يشتري السلاح هو الصديق والحليف. كان صدّام حسين صديقًا للغرب، ووصل الأمر بفرنسا أن باعته مفاعلًا نوويًا قبل أن تُدمّره إسرائيل بمعلومات غربية. وفُرِش السجّاد الأحمر قبل ذلك بعامين أو ثلاثة أعوام أمام العقيد مُعمّر القذّافي، حين فتح صناديقه للغرب، وبعدما سلّم السلاح الذي اشتراه من الغرب، ليشتري غيره لاحقًا، أيضًا من الغرب.

الآن، في أوج الصراع بين إيران والسعودية، أو في الحرب السورية، أو في ليبيا واليمن ومصر، وصولًا إلى المغرب العربي، راقبوا كم بيعَ من السلاح في سنوات ما سُمّيَ «الربيع العربي». أكثر من ثلاثمئة مليار دولار كانت قيمة شراء الأسلحة في الدول العربية في السنوات القليلة الماضية. هل حمى السلاح شجرة زيتون واحدة في فلسطين، أو أوقف بيتًا من سرطان المستوطنات؟ هل حقّقت طهران شعاراتها ضدّ إسرائيل، أم بقيت شعارات؟ هل نجح السلاح في الخليج في صدّ التمدّد الإيراني أو استرجاع ثلاث جزر تعتبرها الإمارات لها وتعترض على ذلك إيران، وهي طنب الكُبرى وطنب الصُغرى وأبو موسى؟ بالتأكيد لا.

إسرائيل نفسها، تُصدِّر السلاح لمن يشتري. باتت تُشارِك المصانع العسكرية الغربية الكُبرى تطوير أحدث تكنولوجيا الأسلحة، وآلات القتل، ولا بأس إن باعت أيضًا بعض ما تطوّره إلى روسيا والصين. أمّا المُصيبة التي تضرب الآن هذا الوطن العربي، الذي تحوّلَ إلى أوطان، فتكمُن في عدد الأطفال الذين دخلوا أتون الحرب والسلاح. تُغسَل عقولهم ليتحوّلوا إلى آلةٍ للقتل، يذبحون ويضحكون أمام الكاميرات، فتنتشي مصانع السلاح لأنّها تعرف أنّ حروبنا باتت طويلة وأنّ غباءنا بات أطول.

في سورية مثلًا، وفقط في عام 2015، حسب تقارير الأمم المتحدة، جُنّد 362 طفلًا معظمهم في تنظيم «داعش». وفي اليمن، أيضًا في عام 2015، جُنّد 762 طفلًا أي بزيادة خمسة أضعاف عن أرقام عام 2014 (وطبعا ازداد العدد كثيرًا في السنوات اللاحقة في البلدين)، ولا يستطيع أيّ طرف من المتقاتلين أن يدّعي العفّة، فالأطفال كانوا وقودًا عند الحوثيين واللجان الشعبية وخصومهم على السواء.

قال لي الدكتور حسن أبو هنيّة، الخبير في شؤون الإرهاب في الأردن، إنّ «مُعظم الذين انخرطوا في صفوف الجماعات الجهادية والتكفيرية هم من الشباب، الذين تراوح أعمارهم بين 16 و26، ولكن مع

ذلك هناك تحوّل في نمط الانماء واستخدام الأطفال. تاريخيًا، كان هناك وجود دائم لتجنيد الأطفال، ليس فقط في جماعات مُسلّحة ذات طبيعة إرهابية، بل حتّى في الجيوش النظامية. حسب الإحصاءات، أكثر من 800 ألف منخرط من الأطفال يُستخدمون في النزاعات المُسلّحة، إمّا من قِبَل جيوش نظامية أو من قِبَل جماعات مُسلّحة. في الفترة الأخيرة مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وسيطرته على الموصل ومساحات واسعة في العراق وسورية، أعتقد أنّ الظاهرة أصبحت ضخمة جدًا، بحيث إنّ عمليات التجنيد لها أسباب عديدة، منها مثلًا أنّ بعض هؤلاء هم أبناء الجهاديين أنفُسهم. هناك آخرون ممّن فقدوا أهاليهم أو ليس لهم أهل على الإطلاق، وبالتالي يُستثمَرون ويُستغلّون. هناك أسباب تُجبر الأهالي أحيانًا على تسليم أبنائهم إلى المسلّحين، لأنّهم لا يستطيعون أن يرفضوا ذلك، فتنظيم داعش مثلًا يفرض أحكامه، وبالتالي يفرض نمط تصوّره عن الحياة وعن الموت. لا توجد أرقام دقيقة، لكنّنا نعلم أنّ هناك بضعة ملايين من السكّان يخضعون لسيطرة تنظيم الدولة، وبالتالي جميع أبنائهم يذهبون إلى مدارِس التنظيم، ويتلقّون تعليمًا دينيًا وكذلك تدريبًا عسكريًا في التنظيم، وبالتالي قد يُصبحون لاحقًا جزءًا من منظومة «أشبال الخلافة»، وهذه بالتأكيد ظاهرة مُقلِقة، حيث إنّنا نتحدّث عن عشرات الآلاف من الأطفال».

الجميع يضربون بالاتفاقيات الدولية عُرض الحائط حين يتعلّق الأمر ببيع الأسلحة وإنعاش مصانعها في الغرب والشرق. مثلًا، اتفاقية الأمم المتّحدة، التي دخلت حيّز النفاذ في ديسمبر/كانون الأول من عام 2014، تهدف إلى حظر ومنع بيع هذه الأسلحة الفتّاكة إلى الحُكّام المُستبدّين، وفي ظروف النزاعات المُسلّحة، لأنّها قد تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب ضدّ الإنسانية، وفي جرائم الإبادات الجماعية. الأخطر من ذلك هو أنّ 5 دُوَل فقط، من بين أكثر عشر دول في العالم

تصديرًا للسلاح، صادقت على هذه الاتفاقية، وهي فرنسا وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبريطانيا، بينما أكبر ثلاث دول، أي روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأميركية، والصين، لم تُصادق عليها.

ثمّة مثالٌ لافت حصل بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر حول تناقض المصالح العسكرية مع احترام الحرّيات والديمقراطية. فالمعروف أنّ مذكّرة تفاهم عُقدت بين أميركا ومصر في 1980، تقضي بأن تكون مصر الدولة الثانية في العالم، بعد إسرائيل وقبل الأردن، في حجم تلقّي معونات عسكرية من الإدارة الأميركية، وذلك بغية تحفيز القاهرة على المُحافظة على مُعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقّعة في مارس/آذار عام 1979. لكن في عام 2012، إبان انعقاد المجلس الأعلى للقوّات المُسلّحة، جمّدت الإدارة الأميركية، لأوّل مرّة، حجمًا كبيرًا من المعونات العسكرية للدولة المصرية، تنفيذًا لقانون صدر عن الكونغرس الأميركي يربط المعونات العسكرية والاقتصادية، لأيّ دولة، بمدى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. فما كان من وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في ذلك الوقت إلّا أن ذهبت إلى الكونغرس، وقالت في جلسة استماع، إنّه بالرغم من ذلك القانون الوطني الصادِر عن الكونغرس، تغضّ الإدارة الأميركية الطرف عنه، من أجل المصالح الاستراتيجية والعسكرية والأمنية العليا للإدارة الأميركية مع جمهورية مصر. وهناك عدد كبير من المُعاهدات الدولية التي تمنع تجنيد الأطفال، ومنها المُعاهدة الدولية لحقوق الطفل، وهي مُعاهدة مهمّة جدًّا، لأنّ جميع دول العالم صادقت عليها ما عدا أميركا. ولكي نفهم لماذا أميركا لا توافِق على المُعاهدات، يجب الإشارة إلى أنّ الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور الذي حذّر في تصريح علنيّ عام 1961 من سطوة وخطورة المصانع العسكرية على القرار السياسي، كان قد قال بالحرف الواحِد:

• علينا الحذر في البرلمانات من التأثير المُتعاظم المُعلَن والمخفيّ لجماعات الصناعات العسكرية أو للمُجمّعات الصناعية العسكرية.

• ثمّة خطر حقيقي في تعاظُم سُلطة هي بين أيادٍ خطيرة وسيكثر خطرها في المُستقبل.

• علينا السهر لمنع هذه السلطة للمصانع العسكرية من تعريض حرّياتنا ومؤسّساتنا الديمقراطية للخطر.

ونكتشف، أنّه في أواخر عام 2015 (أي في أوج غرق العرب بشعارات الربيع والانتفاضات والثورات والمؤامرات)، اضطرّت مصانع الأسلحة الأميركية إلى مضاعفة ساعات العمل، وتوظيف المزيد من العُمّال، لأنّ الساحات العربية كانت تتطلّب مزيدًا من الأسلحة، كي يقاتل العرب عربًا، والمسلمون مسلمين. لا بل إن بعض الدول الكُبرى سمحت بما كانت تمنعه في السابق، وهو نقل التكنولوجيا والقنابل الذكيّة التي تقتل ألف مرّة أكثر من أيّ قنبلة أخرى إلى دول أخرى. ذلك أنّ المال هو الأساس، لا الأخلاق ولا المبادئ.

لم يستطع أيّ رئيس أميركي، حتى اليوم، الشروع بمواجهة حقيقية مع مصانع الأسلحة. ليس تلك التي تبيع أدوات قتلها لدول أخرى، ولكن حتى تلك التي تُنتج وتبيع أسلحة للأميركيين، الذين غالبًا ما يقتلون بها أبناء وطنهم.

وهذه بعض الإحصائيات:

• 310 ملايين قطعة سلاح موجودة بين أيدي الأميركيين، أي تقريبًا قطعة لكلّ فرد.

• كلّ عام يُقتل 18 ألف طفل ومُراهق بهذه الأسلحة. أمّا عدد القتلى الإجمالي بسبب هذا السلاح فيصل إلى 30 ألف شخص، وعدد جرحى الأطفال يفوق سبعة آلاف كلّ عام.

• وفق جمعية «نيويوركيّون ضدّ عنف السلاح» (New-Yorkers Against Gun Violence)، كلّ نصف ساعة يُجرح طفل بسبب السلاح في أميركا، والسلاح هو السبب الثاني للموت هناك.

• وفق دانيال غروس، وهو رئيس إحدى المنظّمات المُناهِضة لحمل السلاح، 9 أطفال يتعرّضون لإطلاق الرصاص كلّ يوم.

• في 2015 حصلت 300 عملية إطلاق نار بأسلِحةٍ رشّاشة في أميركا.

• حمل السلاح مشرّع بأسطرٍ قليلة، تعود إلى القرن الثامن عشر، تقول بحقّ كلّ مواطن في حمل السلاح لتأمين حماية نفسه.

• حين أتت البوارج الأميركية مع التوماهوك إلى شواطئ المتوسّط من أجل نزع السلاح الكيميائي من سورية، حقّقت شركة Raythen التي تنتج التوماهوك أرباحًا كبيرة، وارتفعت قيمة أسهمها في سوق الأسهم 10 دولارات فورًا، أي 10٪. وعندما لم يُستعمَل هذا الصاروخ انخفضت قيمة أسهمها.

• حين جرت مُحادثات سريّة في سلطنة عُمان، تمهيدًا للمحادثات النووية بين إيران والدول العالمية الخمس، تقدّمت 110 شركات عسكرية أميركية بالتماس للرئيس الأميركي، تستوضحه عن مآلات هذه المحادثات، مُحذِّرة من أنّها ستؤثر سلبًا على مصانع السلاح والعاملين فيها، وعلى الصفقات مع دول الشرق الأوسط وغيرها.

حاول الرئيس باراك أوباما فرض قانون لمراقبة مُسبقة للسوابق القضائية والنفسية لكلّ شخص يريد شراء السلاح، أي معرفة ما إن كان لهذه الشخص سوابق قضائية أو إن كان مُختلًّا نفسيًا، لكنّ لوبي المصانع العسكرية منع القانون. كيف لا يمنعه حين نعرف تأثير لوبيات السلاح على الانتخابات وصنّاع القرار؟ وكيف لا يمنعه وهذا السوق يجني 7 مليارات دولار تقريبًا.

في عام 2008 صدر قانون أميركي يمنع إرسال مساعدات إنسانية أميركية إلى الدول التي تُجنِّد الأطفال. لكن في كلّ سنة يُضطرّ الرئيس الأميركي إلى عدم تنفيذ هذا القانون على بعض الدول، ويستمرّ في إرسال المساعدات الإنسانية.

قال لي الكاتب الفرنسي جورج مالبرونو الذي ألّف عددًا من الكُتب المُهمّة مع زميله كريستيان شينو، عن الشرق الأوسط والخليج والعراق والحرب السورية وقطر، إنّ عقود السلاح الفرنسية مع عدد من الدول العربية لا تلتزم بحقوق الإنسان ولا بالدكتاتوريات أو الديمقراطيات، ذلك أنّ الكثير من الأنظمة العربية التي تشتري سلاحًا فرنسيًا تسهم بتخفيف الصعوبات الاقتصادية، وتُشكّل سوقًا واسعةً للصناعات العسكرية والمدنية الفرنسية، وبينها مجالات الطيران، ولذلك رأينا كم كان الاهتمام الفرنسي كبيرًا في السنوات القليلة الماضية ببيع طائرات «رافال»، خصوصًا بعدما بدأت تتسرّب أخبارٌ وتصريحات عن توتّر العلاقات بين بعض دول الخليج والولايات المتّحدة الأميركية. يضيف مالبرونو: «دعنا نتذكّر أنّ فرنسا قدّمت مُساعدة كبيرة لنظام صدّام حسين في ثمانينيات القرن الفائت، وأسهمت كذلك بإبرام عقودٍ هامّة مع دول عربية أخرى في تسعينيات القرن الفائت، ولم تكن هذه الدول معروفة بحبّها لحقوق الإنسان والحريّات. ثمّ إنّه في فرنسا لا وجود لإنذاراتٍ واضحة أو لتصريحاتٍ علنية تُحذّر هذه البُلدان من أيّ تقويضٍ وانتهاكات لحقوق الإنسان. فالاستراتيجية الفرنسية اعتمدت في الواقع على بيع هذه المُنتجات لامتصاص إنتاجنا العسكري من طائرات ونقّالات من نوع «رافال» وغيرها. صحيح أنّ بعض المنظّمات غير الحكومية تنتقد الأمر بالطبع، وكذلك بعض أهل السياسة، الذين بدأوا يتململون بعض الشيء ويطرحون هذه التساؤلات، ولكنّهم يربطون الأمر أكثر بمسألة تمويل الإرهاب في عمليات إبرام عقودٍ مع دولٍ لا

تحترِم حقوق الإنسان. فصحيحٌ أنّه لو كنّا نُبرم العقود فقط مع دولٍ تحترِم حقوق الإنسان لما وجدنا الكثير من الدول التي يمكننا التعامل معها، وصحيح أنّه في فرنسا قليلة هي النقاشات حول هذه المواضيع».

لكي نفهم أكثر كيف تعمل مصانع الأسلحة وفي أيّ زمان ومكان تُعقد الصفقات، قد يكون من المهمّ الاطلاع على ما حصل في السنوات الخمس الأولى لـ«الربيع العربي».

ذلك أنّ التقرير المسكري للصادرات الدولية للسلاح، الذي يصدر عن «معهد ستوكهولم للسلام» (SIPRI)، ويُعدّ من أهمّ التقارير الدولية كلّ عام وأكثرها دقةً ومصداقيةً، يشير إلى أنّ كلّ دول العالم، غربًا وشرقًا، استفادت من أسواقنا وحروبنا العربية. وكانت الأرقام كالآتي:

• صدّرت أميركا 33٪ من السلاح إلى العالم، روسيا 25٪، الصين 5.9٪، فرنسا 5.6٪، ألمانيا 4.7٪، بريطانيا 4.5٪، إسبانيا 3.5٪، وإيطاليا 2.8٪.

• الدول المُستورِدة للسلاح: الهند 14٪ من كلّ سلاح العالم، تليها مُباشرةً السعودية 7٪ أي إنّها زادت مشترياتها بنسبة 275٪، كما زادت الإمارات مشترياتها بنسبة 35٪ وقطر بنسبة 279٪ والعراق بنسبة 83٪ ومصر بنسبة 37٪، أمّا المملكة المغربية والجزائر فقد أصبحتا من أكبر مستوردي الأسلحة في أفريقيا حيث احتكرتا 56٪ من كلّ مشتريات أفريقيا من السلاح.

• وفق تقرير للأمم المتحدة، ارتفع الإنفاق العسكري ما بين 2009 و2014 بنحو 21٪.

• بلغت النفقات العسكرية للمنطقة العربية بين عامي 1988 و2014 ما يقرُب من ألفي مليار دولار أميركي.

• تضاعف الإنفاق العسكري للفرد في عام 2014 مرّتين ونصف مرّة عمّا كان عليه قبل 25 عامًا.

قالت لي السيدة حليمة قعقور، الأستاذة في القانون الدولي العام (أصبحت نائبة في البرلمان اللبناني في ربيع عام 2022): «في كلّ دقيقة يموت شخص من جرّاء الأسلحة غير الشرعية في العالم، وهم أشخاص مدنيون. من أجل هذا كانت ضرورة وجود اتّفاقية دولية مُلزمة بالقانون، ترعى وتُنظّم استيراد وتصدير هذه الأسلحة الكلاسيكية لا فقط النووية، منها السفن والطائرات والأسلحة الخفيفة. هذه الاتّفاقية، Armed Trade Treaty (A.T.T.)، عُقِدت في عام 2013 بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتّحدة، وواجهت اعتراض ثلاث دول، هي سورية وإيران وكوريا الشمالية، وبموافقة 154 دولة وعدم تصويت 23 دولة. تُنظِّم هذه الاتّفاقية استيراد الأسلحة الكلاسيكية وتصديرها، وتمنع أيّ دولة من إرسال هذه الأسلحة وتصديرها إلى مجموعات إرهابية، يُمكن أن تخترق القانون الدولي الإنساني، وأن ترتكب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية أو الإبادة الجماعية. الدول العشر الأولى لتصدير السلاح لم تُصادق عليها. ثمّ صوّتت عليها أميركا، بعدما عطّلتها عدّة مرّات، وعارضتها بقوّة، ويُلاحظ أنّه بعد انتخاب باراك أوباما، تمّ توقيع الاتّفاقية، لكن كما كان متوقّعًا، لم يصادق عليها مجلس الشيوخ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى روسيا والصين، اللتين لم توقّعاها ولا صادقتا عليها».

خُلاصة ما تقدّم تُفيد بأنّ جزءًا من اغتيال الوطن العربي، ونهب ثرواته، يكمن في إبقائه بؤرةً للحروب والصراعات، ذلك أنّ مصانع الأسلحة العالمية تنتعش بلحم شعوبنا، ونحن نفتح لها الأبواب على مصاريعها، وغالبًا ما نقع في فخاخ منصوبة بدقّة لهذا الوطن العربي، وهي فخاخ تقوم في معظمها على شعارات وذرائع واهية، تُعزّز الفتن، وتزيد شراء الأسلحة، وترمي جيلًا كاملًا من الأطفال في أتون الجهل

والإرهاب والعنف، بينما الأطفال الآخرون، حيث المصانع الكُبرى، ينعمون بالحدائق العامّة والحياة المُرفّهة والألعاب المتنوّعة وبصحّةٍ جيّدةٍ ومستقبلٍ واعد.

الشباب العربي والإرهاب

بعد أن ينجليَ الغُبار عن الدمار الكبير الذي يحلّ على شرقنا العربي منذ عقود، سنكتشف الكارثة التي حلّت بشباب العرب. مَن لم يُهمّشه الفقر والبطالة والأُميّة جذبه السلاح، أو التهمه إرهاب وتكفير الظلامية الجديدة، فأيّ مستقبلٍ للشباب العربي بعد أن تخمُد النار؟

يبلُغ عدد سكان الوطن العربي حاليًا 370 مليون نسمة. تشير الإحصائيات التي قدّمها تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة إلى أنّ أعمار ثلثي سكان المنطقة العربية تقلّ عن ثلاثين عامًا. هذه أكبر كُتلة بشرية عرفتها المنطقة العربية على مدى السنوات الخمسين الماضية. نسبة البطالة فاقت 70٪ في دول فقيرة مثل اليمن، وتخطّت 50٪ في الدول التي انهارت اقتصاديًا مثل لُبنان، أو التي غرقت في الحروب كسورية وليبيا وغيرهما.

أين يذهب هؤلاء الشباب إن لم يحملوا السلاح لقوتِ يومهم؟ في الوطن العربي أيضًا، كما أسلفنا في المُقدّمة، ما يُقارِب مئة مليون أمّي. كيف لا تُغسَل الأدمغة الشبابية بسهولة لتتبنّى أفكار التكفير والإرهاب؟ يقول برنامج الأُمـم المتّحدة الإنمائي إنّ نسبةً كبيرةً من الشباب العربيّ مُهمّشون عن المناصب السياسية رغم مُشاركتهم الفاعلة في الاحتجاجات والتظاهرات. اللافت أيضًا أنّ نسبةً كبيرةً من الشباب العربي يريدون إبعاد الدين عن السياسة، ويعتبرون «داعش» إرهابيًا، لكنّ الوطن العربي في حاجة تقريبًا إلى 80 مليون وظيفة ليستوعب

الشباب في السنوات المُقبلة. ما الحلّ؟ هل تستمرّ الحروب بسبب التهميش، أم يصحو هذا الوطن العربي ويستغلّ خيراته ويُصحّح الخلل ويُنهي الحروب والفساد بدلًا من هذه الفِتَن البغيضة؟

سألت عادل عبد اللطيف، وهو كبير مُستشاري الشؤون الاستراتيجية في المكتب الإقليمي للدول العربية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنسّق تقرير التنمية الإنسانية، عمّا إن كانت هذه الكوارث التي حلّت على الشباب العربي حديثة العهد، وقد تفاقمت بعد الربيع العربي، فقال: «إنّ التراكمات الموجودة قبل عام 2011 وبعده، تؤدّي إلى هذا الوضع الذي نعيش فيه. لكن من المُهمّ جدًّا أيضًا أن نرى أنّ الحال الاقتصادية العالمية غالبًا ما أضيف وضعًا صعبًا جدًّا إلى الحال العربية. ذلك أنّ الاقتصاد العالمي لا يتيح الكثير من هامش المناورة لمُعظم الدول العربية، سواءً أكانت مُنتِجةً للنفط أم غيرَ مُنتِجةٍ له، وهذا يُمثّل طبعًا بالنسبة إلينا قلقًا كبيرًا جدًّا. الدول العربية حاولت أن تجد حلولًا ووصلت إلى حلولٍ رشيدة للغاية، لكنّ الاقتصاد المُحيط في العالم لا يسمح بذلك. المُشكلة أيضًا أنّه قبل عام 2011، قبل الأحداث، كنّا نعتمد إلى حدٍّ كبير على الدافع في قضيّة التكامل الاقتصادي العربي، الذي من المُمكن أن يوجِد مساحةً أكبر لخلق فُرَص عملٍ ووجود نوع من التكامل الاقتصادي العربي الذي بإمكانه أن يوسّع السوق العربية. لكن في الحال الموجودة حاليًا، المسألة تبدو طبعًا في غاية الصعوبة بسبب الحروب، وبسبب أنّ هناك دُوَلًا عديدة أيضًا أغلقت المنافذ التي يُمكن أن يحصل فيها انسياب تجاري في الدول العربية، والتدابير التي حصلت أيضًا للإمكانيات الاقتصادية، حتّى وإن كانت ضئيلة، عادت في دول عربية إلى حدود ربّما لم تكن موجودة حتّى في فترة الخمسينيات والستينيات، هذا هو المُقلِق صراحةً». يضيف المستشار الدولي: «منذ تسعينيات القرن الماضي، انخفض عدد قتلى الحروب في

معظم دول العالم باستثناء العالم العربي، وحال السلم العالمية كانت عمومًا أفضل ممّا هي عليه في الدول العربية، وأمّا النزاعات الأخرى كتلك المندلعة مثلًا في أفريقيا فهي مستقرّة نسبيًا ولم تتضاعف». لكن في أفريقيا، النزاعات لا تزيد وما زالت النزاعات الموجودة والمعروفة في أماكن مُعينة مستمرة، مثل الكونغو أو في أماكن أُخرى، لكن في المنطقة العربية، منذ 2011 هناك تزايد في أعداد النزاعات السابقة، كما يحدث في سورية والصومال أو ليبيا واليمن، أو في موضوع «الصحراء الغربية». كلّ هذه النزاعات لم تُحلّ حتّى الآن. بمعنى آخر، وخلافًا للسياق العالمي، هناك سياق عربي يذهب في اتّجاه آخر، ويهدر كلّ المُكتسبات التنموية التي حصلت في العقود الستة الماضية. طبعًا هذا يدعو إلى القلق، لأنّنا لا نجد أفقًا للحلول في أماكن عديدة. كما أنّ المُشكلة التي دائمًا نُحذّر منها أكثر، هي التأثير الكبير على الأطفال في المنطقة العربية، لأنّ هذا يعني أنّ هذه النزاعات يُمكن أن تستمرّ إلى عقودٍ مقبلة. الطفل الذي لا يذهب إلى المدرسة، الطفل الذي لا يلبس جيّدًا، كلّ هذه الأشياء ستجعل من العالم العربي في المُستقبل غير قادرٍ على المنافسة العالمية، ولن يكون له وضع يمكّنه من أن يبني اقتصادًا قويًا يمكّنه من الوقوف ضدّ أو في مواجهة الدول الأُخرى في العالم. ثمّة تقديرات دولية تقول إنّه حتّى عندما يتوقّف النزاع، ستحتاج الدولة في معدّل وسطي إلى ما بين 10 و15 عامًا حتى تتعافى، ويعود الوضع إلى سابق عهده».

في شرحه لهذا الواقع، وفي مقابلة أجريتها معه عام 2019، قال لي د. محمّد الجويلي، وهو دكتور علم الأنثروبولوجيا ورئيس «المرصد الوطني للشباب» في تونس إنّ «الكارثة التي نحن فيها الآن تعود بالأساس إلى غياب استراتيجيات لدول المنطقة، لا في ما يتعلّق فقط بالمسألة الشبابية، بل باستراتيجيات سياسية مُجتمعية شاملة. لا توجد

مشاريع مُجتمعية واضحة المعالِم تبني المُجتمع وتبني الفرد داخل المُجتمع بما في ذلك الشباب، بما في ذلك المرأة، بما في ذلك الأطفال، بما في ذلك كلّ الذين ينتمون إلى المُجتمع عمومًا، مؤسّسات، قوانين، دساتير، احترام هذه الدساتير واحترام هذه القوانين، احترام مسألة حقوق الإنسان. لا نجد مشاريع مُجتمعية بأتمّ معنى الكلمة. ما نجده هو فقط ربّما رغبة في تسيير الأمور يوميًا، في تسيير بعض الأزمات والكثير من الأزمات، ولا توجد استراتيجية واضحة، وذلك بسبب غياب الرؤية الواضحة لعلاقة الدولة بالمُجتمع. هذا يُنشئ أزمات كبيرة على جميع المستويات، أولاها أزمة التعليم، أزمة مخرجات التعليم عمومًا بسبب الأميّة، لكن أيضًا جودة التعليم وانفتاح التعليم على سوق العمل وفُرص العمل اللائق، هذه هي الأزمة الكبيرة. أُعرّج فقط على أنّه في المنطقة العربية، لو قسّمناها إلى مناطق إقليمية، لوجدنا أنّ هناك كلفة كبيرة الآن نسمّيها في تونس «كلفة اللامغرب»، أي كان هناك طموح دائمًا أن تكون منطقة المغرب العربي، أي موريتانيا والجزائر والمغرب وتونس وليبيا، منطقة فيها الكثير من التكامل، لا الاقتصادي فقط بل الاقتصادي الاجتماعي السياسي الثقافي، وأنت تعلم العلاقات الجزائرية المغربية، وتعلم ما يقع في ليبيا. المبادلات التجارية بين دول منطقة المغرب العربي هي أضعف المبادلات الاقتصادية والتجارية في العالم، لذلك نحن نعيش الآن كلفة باهظة جدًا هي كلفة اللامغرب».

ولكن هل كلّ هذه العوامل هي التي ترمي الشباب العربي في أتون الإرهاب، أم هم يتحرّكون باقتناع بسبب غسل أيديولوجي وديني للأدمغة؟ يجيب د. جويلي: «طبعًا المسألة مُعقدة جدًا، هناك من هم مقتنعون بذلك، بمعنى أنّهم أولئك الشباب الذين مرّوا بتجربة سلفية، بتجربة دينية، وعندهم رؤية أيديولوجية تدفعهم إلى البحث عن كيفية مُحاربة العدوّ عمومًا كما يقولون. هؤلاء هم الشباب الذين مرّوا بتجربة



دينية سلفية، ويحوّلون سلفيتهم من سلفية أفكار وتشدّد إلى سلفية جهادية. هذا هو الصنف الأول من الذين ذهبوا إلى سورية والعراق للقتال، وهناك الصنف الثاني وهو الذي يُمكن أن نُسمّيهم «أسلمة الراديكالية»، بمعنى هؤلاء الشباب الذين ينتمون إلى الأحياء الشعبية، إلى أحزمة المُدن الكُبرى، والذين طاقة العُنف عندهم والتفكّك المُجتمعي الذي يعيشون فيه، والانحراف والتهميش، أمور سبقت قناعات الذهاب إلى بؤر التوتّر. بمعنى أنّه جرى استغلال هشاشتهم الاجتماعية والنفسية، وأعطوا نوعًا من الشرعية لعنفهم المُجتمعي، والذهاب به إلى بؤر توتّر تحت غطاء إسلامي أو ديني، ولهذا نُسمّي العملية «أسلمة الراديكالية». هذا من جهة، ومن جهة ثانية هناك الشباب العقائديّون المُنخرِطون في التيّار السلفي، الذي يتّجه شيئًا فشيئًا إلى أن يكون جهاديًا. إذن، المُقاربتان مُختلفتان، ونحن في تونس لدينا الاثنتان، لدينا شباب أعجبتهم السلفية وفي مراحل ذهبوا إلى سورية والعراق، وهناك شباب من الأحياء الشعبية يمرّون بسرعة شديدة من حال الانحراف للذهاب إلى سورية، والفارق الزمني لا يتعدّى شهرًا أو شهرين».

وفق تقارير الأمم المتحدة فإنّ حصّة المنطقة العربية من النزاعات والهجمات الإرهابية والنزوح الداخلي واللجوء والوفيات في المعارك هائلة: 17.6٪ من النزاعات في العالم حدثت في الوطن العربي بين عامي 1948 و2014، حصّة المنطقة العربية من سكّان العالم 5٪، بينما نُلاحِظ أنّ 47٪ من نازحي الداخل في العالم هم في الدول العربية. وفي ما يتعلّق بالهجمات الإرهابية، فإنّ 45٪ من هذه الهجمات على مستوى العالم حصلت في الوطن العربي في عام 2014 مثلًا. كذلك فإنّ 57.5٪ من اللاجئين في العالم هم في الوطن العربي، و68.5٪ من الوفيات في المعارك في العالم هم أيضًا في الوطن العربي.

هذه الأرقام المُخيفة دفعت الكثير من الكُتّاب والباحثين إلى التفكير في أبعد من شعارات «الربيع العربي»، والسؤال: هل ما حصل هو فقط بسبب نقمة الشباب على أحوالهم، وبسبب الفساد وسوء الإدارة والقمع؟ أم ثمّة خططٌ لتدمير هذا الوطن العربي وجدت في النقمة الشعبية المُستجدّة مسرحًا لها، كي تنتعش وتحقّق ما لم يتحقق سابقًا.

من هؤلاء الباحثين مثلًا د. أحمد بن سعادة، وهو كاتب وأستاذ جامعي يعيش بين كندا والجزائر، ووضع عددًا من الدراسات والكتب عن الربيع العربي والمنظّمات غير الحكومية، وفي مقدّمها كتابه الشهير «أرابيسك أمريكاني». في مقابلة أجريتها معه عام 2018، قال: «لا أقبل أن يقال إنّ كلّ ما حصل في الوطن العربي هو ربيع، فهذا تسخيف لعقولنا نحن الباحثين وتضليل للحقائق، وعلينا كباحثين ومفكّرين وإعلاميين وسياسيين عرب أن ندقق أكثر في كلّ هذه الكوارث، وسوف نستنتج أنّه إن كانت بعض التظاهرات المليونية حدثت فعلًا بسبب الاحتقان وسوء الأحوال، أو بسبب الفساد والفقر والبطالة، فالأكيد أنّ الكثير منها حصل بتخطيط دقيق. الوطن العربي يا أخي مُخترق بالمنظّمات غير الحكومية التي إن كان بعضها جاء تحت شعار مساعدة المجتمعات، فإنّ كثيرها مشبوه ومرتبط بأجندات دولية خطيرة، ولذلك نرى أنّ مثل هذه المُنظّمات قد طُرد من روسيا والصين، ومن بلدان أميركا اللاتينية مثل كوبا وفنزويلا وبوليفيا وبعض الدول الأفريقية. وحين أدقق مثلًا في ما حصل في مصر، فإنّي أجد الشعارات نفسها والتدريب نفسه والتغطية الإعلامية عينها، التي قامت بالتدريب عليها في صربيا منظّمتا Outpour وكانفاس أو انطلاقًا من نظريات جين شارب وغيرها، وهي الشعارات عينها التي انتقلت من دولة عربية إلى أخرى، وفي دول مُحدّدة فقط، وإلّا فلماذا لم نجد مثل هذه التظاهرات والشعارات والمنظّمات مثلًا في الممالك والإمارات وفي دول أخرى؟ وعندما

تُشاهِد الشاشات الأجنبية تجدها كلّها تتحدّث مع ناشطين. من أين أتوا بأرقام هواتفهم بهذه السرعة وعرفوا من هم؟ لماذا ينتقون أشخاصًا محدّدين يقولون دائمًا كلامًا مُتشابهًا ومنطلقًا من شعارات رأيناها في أوروبا الشرقية؟».

الواقع، كما تقول تقارير الأمم المتحدة، وبينها تقرير التنمية البشرية المذكور أعلاه، فإنّه مع تراجع دور الدولة وانهيارها في بعض البلدان العربية، اندفع المزيد من الناس إلى الاعتماد أكثر فأكثر على شبكات تُديرها جماعات دينية، للحصول على الحماية والخدمات، وهذا ما جعلهم أكثر عرضةً لأيديولوجياتٍ تُباعِد بين الناس. مثلًا في الجزائر، في عام 2010، كان الدين مهمًّا، كما يقول الذين استُطلعت آراؤهم، وهم يشكّلون نسبة 94٪ في 2010 و93٪ عام 2011 و92٪ في 2012. في السعودية بلغت النسبة 98٪ في عام 2006، وفي عام 2009 انخفضت إلى 94٪. في السودان كانت 95٪، وفي لبنان وصلت إلى 87٪ في عام 2010، ثمّ 84٪ في 2011 و85٪ في 2012 و84٪ في 2013. في عام 2010 كانت في الإمارات 95٪، وفي تونس 93٪، وفي اليمن 96٪، وفي السودان 97٪ وتراجعت في عام 2012 إلى 95٪.

السؤال إذن، انطلاقًا من هذه الأرقام، لا يتمحور حول أهمّية الدين بالنسبة للشعوب العربية، وهو كان مُهمًّا وسيبقى كذلك، لكن كيف استُخدم الدين وفي أيّ اتّجاهات. وهذا ما دفع ويدفع الكثير من الحريصين على صفاء الدين، وعلى سلامة الوطن العربي، للتفكير في إعادة قراءة النصوص والفتاوى التي ظهرت في العقود الماضية، والتي شرّعت الإرهاب على أساس أنّه من الجهاد، بينما الجهاد الإسلامي الحقيقي منه براء.

لكن لحسن الحظ فإنّ التقارير الدولية الموثوقة، التي صدر بعضها عن الأمم المتحدة، تؤكد وفقًا لإحصائيات دقيقة، أنّ غالبية الشباب في

المنطقة العربية يعتبرون أنّ «داعش» يُمثّل الإرهاب والقتل، ويعتقدون أنّ البطالة والفقر ونقص الوعي والإغراءات الماديّة كانت من الأسباب التي حفّزت بعض الشباب على الانضمام إلى المجموعات المتطرّفة. وهو ما يؤكّده الباحث الاجتماعي محمّد الجويلي بقوله: «هذا صحيح تمامًا، فنحن مثلًا في «المرصد الوطني للشباب»، الذي أُشرِف شخصيًا على تسييره، قمنا منذ سنة ونصف السنة تقريبًا بدراسة حول مواقف الشباب من الظاهرة السلفية. وجدنا أنّ هناك تعاطفًا على الأقلّ بنسبة أكثر من الثلث بقليل مع الظاهرة السلفية في بُعدها الديني، وكذلك هناك تعاطف مع الظاهرة السلفية في بعدها الاجتماعي لكن بنسبةٍ أقلّ، وعندما دخلنا في علاقة الظاهرة السلفية بكلّ ما يتعلّق بالدولة، بالديمقراطية، بالبعد السياسي، تراجعت النِسَب إلى أدنى مستوياتها. وفي هذا رسالةٌ واضحةٌ من شباب تونس، بأنّه لا بدّ من الفصل بين الجانب الديني في كلّ أوجهه بما في ذلك المسألة السلفية، والجانب المتعلّق بالديمقراطية والسياسة ومجالات الدولة، وخصوصًا الأمن، الذي تُشرِف عليه الدولة. وقد قمنا بهذه الدراسة على عيّنة من شباب تونس تشمل 1,200 شابّ وشابّة، من بينهم أيضًا شباب «حركة النهضة الإسلامية»، وقد وجدنا عند الشباب وكذلك عند عدد لا بأس به من السياسيين، أنّ الفصل ضروري جدًّا بين المسألة الدينية والمسألة السياسية، لأنّنا جرّبنا، في مرحلةٍ ما في تونس، اختلاط المسألتين الدينية والسياسية، فقادتنا هذه المرحلة طبعًا إلى صراعات سياسية كبيرة، وانزلقنا إلى أزمات سياسية كبيرة. لهذا، الآن، ثمّة شبه قناعة تونسية بأنّه لا بدّ من الفصل طبعًا بين المجال الديني الدعْوي وما إلى ذلك والمجال السياسي. حتّى «حركة النهضة» في مؤتمرها، على سبيل المثال، تبنّت ذلك، وقالت إنّه حان الوقت للفصل بين البُعدين، البُعد الدعْوي والبُعد السياسي».

إذا ما أضفنا إلى كلّ ما تقدّم أنّ تكلفة الفساد فقط في الوطن العربي تخطّت ألف مليار دولار، نفهم أكثر سبب الاحتقان والغضب، وسهولة تأليب الشباب على الدولة وتقديم بديل وحيد، هو البديل الديني، خصوصًا منذ اندلاع الربيع العربي في الكثير من الدول. في تقرير الأمم المتحدة نجد أنّ أهمّ التحدّيات في رأي الشباب في الوطن العربي هي كالآتي:

- الفساد 14.78٪.
- تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي 2.99٪.
- تعزيز الديمقراطية 2.5٪.
- الوضع الاقتصادي 75.77٪.
- التحدّي الديمقراطي 2.35٪.

المُلاحظ إذن في هذه التقارير، التي صدرت في أوج الربيع العربي، أنّ التحدّي الاقتصادي كان الأهمّ بالنسبة إلى الشباب العربي، ولعلّ عدم وجود حلول لهذا التحدّي هو الذي دفع الكثير منهم للقبول بكلّ ما يُعرض أمامهم، أكان ذلك من منظمات غير حكومية، أم من منظّمات وميليشيات متطرّفة أو إرهابية. وهو ما يؤكّده أيضًا عادل عبد اللطيف بقوله: «من الطبيعي أنّه عندما ينتقل الشاب من التعليم إلى الدخول في سوق العمل يكون همّه أن يجد فُرصة عمل، وأن يتزوّج ويجد مسكنًا، وطبعًا المُشاركة السياسية تكون مهمّة، لكنّها تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة أو أكثر. إنّ أهمّ أمر يؤرّق الشباب العربي، سواء الرجل أو المرأة، هو الحصول على فُرصة عمل. الحصول على فرصة عمل يؤهّل الشباب لأن يتزوّجوا، وأن يكون عندهم مسكن، وأن يبني الشاب كيانه، ويكون منفصلًا عن أسرته التي يعيش معها. عندما تجد مثلًا بعض الشباب في بداية الثلاثينات من أعمارهم، ولا يزالون يعيشون مع أهلهم، وليس

لهم أيّ مسكن وأيّ عمل، هذا يؤرّق أيضًا أيّ شخص لأنّه يمنعه عن استقلاليته، ويمنعه عن بناء كيانه الشخصي. لذلك نجد أنّ التركيز على الوضع الاقتصادي يكون أهمّ بكثير، ومسألة الفساد، التي في باله، تُعدّ عائقًا لوصوله إلى ما يريده، تتصدّر اهتماماته. لأنّ الفساد هنا لا يُمثّل فقط الناحية المالية، بل يمثّل عائقًا أمام وصول الشباب إلى الوظائف، ذلك أنّ المحسوبيات والعلاقات العائلية والاجتماعية والشخصيات غالبًا ما تُقدّم شابًا عربيًا على آخر، في سياق الحصول على وظيفة. هناك مجموعات من الشباب، خاصّةً في الطبقات الفقيرة والمتوسّطة، يكونون أقلّ حظًا من أبناء النُّخب في الدول أو في المنطقة العربية عمومًا وغيرها، وهو ما يزيد نقمة الشباب ويفتح أمامه الأبواب للارتماء في أحضان كلّ ما يشفي غليله، بغضّ النظر إن كان متطرّفًا أو إرهابيًا أو يساريًا أو متديّنًا».

يقول عالم الاجتماع الفرنسي إيمانويل تود إنّ المجتمعات تتّجه عادة إلى الثورات، حين يتراجع فيها الإنجاب إلى ولدين أو أقلّ، وذلك لأنّ نسبة الوعي المجتمعي تكون قد زادت، ولأنّ قلّة الإنجاب تعكس أيضًا ارتفاع نسبة التعليم والوعي عند المرأة، ومشاركتها في سوق العمل، وفي بعض المرّات تكون قلّة الإنجاب أيضًا مرتبطة بالقلق من المستقبل الاقتصادي، ما يعني أنّ كلّ ذلك يؤدّي إلى تأجيج الغضب وزرع بذور الثورات. في الدول العربية، خلافًا للكثير من دول العالم، نلاحظ أنّ نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية أو في سوق العمل، لا تزال أقلّ من الرجل، رغم كلّ التقدّم الذي يحصل منذ سنوات في دول الخليج مثلًا. كالإمارات وقطر وكذلك السعودية التي تحسّنت ظروف المرأة فيها كثيرًا مع الأمير محمّد بن سلمان.

ووفق تقارير الأمم المتّحدة، فإنّ 24٪ فقط من سوق العمل مخصّص للمرأة، وهي النسبة الأدنى في العالم، بينما في معظم دول العالم تصل

النسبة إلى ما فوق 50٪، أي إنّ واقع المرأة في الدول العربية في هذا المجال، هو نصف نظيره في باقي دول العالم. وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ نسبة البطالة عند الشباب العربي تطال 30٪ منهم وقد تصل في بعض الدول إلى ما بين 60 و70٪، نفهم تمامًا كيف أنّ النقمة تشتعل كالنار في الهشيم، وكيف يسهُل تجنيد الشباب في منظمات إرهابية أو متطرّفة، أو في ميليشيات تُريد أن تصبح بديلًا من الدول، أو تعمل مع منظّمات غير حكومية، وهي في الواقع أكثر من حكومية و«تخدم دولًا عديدة إلّا الدول العربية التي تعمل فيها»، وفق ما يقول أحمد بن سعادة.

أطفال داعش... أيّ مصير؟

وسط الدمار والخراب اللذين لحِقا بعددٍ من الدول العربية في العقود الثلاثة الماضية، ثمّة قضيّة إنسانية واجتماعية وسياسية وأمنية وأخلاقية خطيرة وُلِدت من رحمِ هذا الخراب، ولا تزالُ قليلة التناول عبر إعلامنا العربي. هي قضيّة من يُسمّون «أبناء الخلافة» أو «أشبال الخلافة» أو «أطفال داعش». بعضُ هؤلاء سيق إلى جبهات القتال بتأثيراتٍ من أهلِهم، الذين جذبتهم شعارات «داعش»، وبعضهم الآخر تأثّرَ مُباشرةً بالدعاية الداعِشيّة، عبر وسائِل التواصل الاجتماعي، التي تحوّلَ مُعظمها في مُجتمعاتنا إلى وسائِل تباغُض وتقاتُل وتشاتُم وتنافُر اجتماعي. وبعضهم الثالث وُلِدَ في الجبهات من زيجاتٍ آنيّة غريبة، أو من عمليّات اغتصابٍ وسبيٍ وغيرهما. أين هؤلاء الأطفال الآن؟ كم عددهم؟ ما جنسيّاتهم؟ هل يختبئ جزء منهم في مكانٍ ما استعدادًا لتنفيذ ما تعلّمه من وسائِل التفجير، والقتل والذبح وغيرها؟ هل صارَ بعضُهم ضحايا لنظرة المُجتمع إليهم، لأنّهم وُلِدوا في ظروفِ العار كما تقول بعض الدراسات؟ ثمّ ماذا عن الأوضاع النفسية لمثلِ هؤلاء

الأطفال؟ من يهتمّ بهم في مُجتمعاتنا المُدمَّرة التي تُغالِب الموت يوميًا كي تنهض من تحت غبار المعارك والإرهاب؟ إنّهم باختصار ضحيّة لعبة أمم أرادت لوطننا العربي أن يعود إلى مجاهِل التاريخ ليُنجِبَ أطفالًا مُشرّدين على قارعات الطُّرق أو قتلى في المعارك أو حاملين بصمات ذلٍّ ليسوا في الأصلِ مسؤولين عنه. ثمّ هل إمكانية استيعاب أطفال «داعش» والتنظيمات المُماثلة لا تزالُ قائمةً وكيف؟

في مقابلةٍ أجريتها معها عام 2019، تقول الباحثة الجامعية، رئيسة قسم علم النفس في الجامعة اللبنانية، والعضو في جمعية معالجة أطفال الحروب في لبنان، الدكتورة بهاء بحيبي: «بدايةً دعونا نتكلّم عن الأطفال عمومًا، قبل أن يكونوا أطفال حروب. عندما نتحدّث عن أطفال وعن طفل، أنا أُريد أن أؤمِّن لهذا الطفل، وأنا مسؤولة عن ولادته كأهل، بيئة سليمة مُعافاة أمنيًا ونفسيًا وعاطفيًا وماديًا، لكي ينشأ في جوٍّ سليم ويصِل إلى أن يصير راشدًا سويًا في المُجتمع. عندما أتحدّث عن أطفال حروب، إن كانوا أطفالًا عاشوا في أجواء حرب هو شيء وعندي ردود فعل عليه، وإن كانوا أطفالًا مارسوا عملية الحروب بضغطٍ أو بطبيعة انتمائهم لهذه البيئة التي تفرض عليهم المُشاركة في العمليّات الحربية هو أيضًا أمرٌ آخر، أي إنّ المُعاناة وطريقة الحياة تكون مُختلفة. الأطفال الذين يُعانون من ضغوط الحرب كما هي الحال عندنا، نحن في بلدنا لبنان، عشنا سنوات طويلة من الحرب وأطفالنا عاشوا هذه الضغوط، وعاشوا نتائجها من تهجيرٍ ومن قصفٍ ومن حرب، كذلك الأمر حصل مع الإرهاب والحروب في العراق والجزائر وفلسطين وليبيا والسودان واليمن وسورية، هؤلاء الأطفال عاشوا ويعيشون أوضاعًا استثنائية، لكن نعم يوجد حلّ، ولا شيء مُستحيل، وبالتالي كلّما كان التدخّل مبكرًا مع هؤلاء الأطفال لمُعالجتهم بطُرق مُختلفة على الصعيد النفسي وكلّما كان الدعم النفسي-الاجتماعي ممكنًا، من خلال المدارِس، أنقذناهم،

وخصوصًا لإنقاذ وطننا العربي من كوارث جيلٍ كاملٍ ستصيبه ما لم نبدأ المعالجة منذ الآن لأنّها طويلة».

بدورها، تضيء الكاتبة المتخصّصة بشؤون الإرهاب والتطرّف، نيكيتا مالك، مُديرة «مركز دراسات التطرّف والإرهاب»، ولها مؤلفات كثيرة بهذا الشأن، على مسائل دقيقة جدًا بالأرقام والوثائق. نشرت في المُجتمعات الغربية معلومات مهمّة وخطيرة عن هؤلاء الأطفال الذين وُلدوا في الحروب، أو مارسوها أو عاشوا ويلات الإرهاب وربّما شاركوا فيه. في مقابلة خاصّة أجريتها معها في 2019، قالت لي «نحن في المجتمعات الغربية أيضًا يُقلقنا هذا الوضع لأطفالٍ وُلدوا في الإرهاب ومارسوه، ونعرف مثلًا أنّ منظّمة كمُنظّمة «الدولة الإسلامية» (داعش) كانت تستهدِف جهات وأفرادًا، منهم أفراد غربيون وأُسَر غربيّة. لدينا العديد من الأولاد البريطانيين، الذين انتقلوا من المملكة المتّحدة للانضمام إلى صفوف «داعش» في العراق وسورية. بعض هؤلاء قد ذهبوا إلى هناك وحيدين، وآخرون كانوا مرافقين لأسرهم، وبالتالي نتحدّث عن وضعٍ معقّد حيث الأولاد يتركون بلدانًا لا يواجهون فيها الكثير من المشاكل، ومع ذلك ينضمّون إلى أيديولوجيّة سياسية في منطقة حرب، وهذا سيكون كبير الخطورة على الأولاد أنفسهم الذين يحتاجون إلى سنوات طويلة من المُعالجة والمرافقة، كي يستعيدوا حياةً شبه طبيعية. هذه الخطورة كبيرة أيضًا على المجتمعات التي سيعيشون فيها، ما لم تجرِ معالجتهم ومرافقتهم بدقة، بأساليب علمية وطبّية، خصوصًا أنّ قسمًا آخر من الأطفال لم يذهبوا إلى الحروب، ولم ينخرطوا في الإرهاب طواعية، بل خُطفوا ودُرّبوا على أقسى درجات العُنف، وتعلّموا في مدارس غسلت أدمغتهم. ليست لدينا أرقام كافية وشاملة، لكنّنا نتحدث عمّا بين 15 و20 ألف طفل، وهذا بحدّ ذاته كارثة فعلية، وجب على العالم مواجهتها ووضع خطط اجتماعية وأمنية

ونفسية وتربوية وطبّية للتعامل معها». تُشدّد السيّدة نيكيتا، وكذلك الدكتورة بهاء، على إتقان الكذب عند هؤلاء الأطفال، الذين تربّوا في ظروف الحروب والإرهاب ومارسوا أعلى أنواع العُنف، فكيف لمن تدرّب على السلاح والذبح والقتل وأتقن فنون الكذب والتخفّي، ألّا يكون فتيل انفجار مُتحرّكًا في الوطن العربي أو في الدولة الأجنبية التي أتى منها، وينتظر بالتالي اللحظة المناسبة للتحرّك كذئبٍ مُنفرد أو من خلال أوامر مجموعات إرهابية أو متطرّفة من التي عرفها الوطن العربي، أو التي قد تظهر عند أول منعطف أو فتنة؟

في دراسة للمركز الدولي لدراسات التطرّف في لندن، نقرأ أنّه «بعد دراسة لحالات عددها أربعون ألفًا من الرعايا الأجانب، الذين انضمّوا إلى داعش في العراق وسورية، منذ أن ظهر هذا التنظيم في نيسان/أبريل 2013، فإنّ ما نسبته 13٪ من أصل 41,490 مواطنًا أجنبيًا كنّ من النساء، و4,440 آخرين كانوا من القاصرين، أي ما نسبته 12٪. وقد وُلد آلاف الأطفال بصورة شرعية، أو غير شرعية، في مناطق ما عُرف بـ«الخلافة في العراق وسورية»، فمن اهتمّ بهؤلاء جميعًا، لا على المستوى الأمني، وهو ربّما الأسهل برغم تعقيداته، بل على المستوى النفسي والطبّي كي لا يكون معظم هؤلاء قنابل موقوتة لاحقًا؟

يقول د. بسّام حايك، المتخصّص بالمعالجة النفسية، وعمل في مستشفيات حلب السورية: «يجب أن نُميّز بين نوعين من الأطفال، الأطفال الذين عاشوا في كنف «داعش» والأطفال الذين درّبتهم «داعش». الأطفال الذين درّبتهم، كانت أعدادهم كبيرة وعملت معهم مُباشرةً. ومن المؤكّد أنّ الأطفال في سورية وغيرها، سيُعانون لفترة طويلة في المستقبل. وسوف تظهر بعض الردود النفسية لاحقًا، عندما تتكوّن النفسيّة بشكلٍ كامل، وسنشهد مثلًا أمراضًا كثيرة، مثل «اضطراب الكرب الحادّ»، «اضطراب الشدّة النفسية»، حالات شديدة

من الهلع والقلق والعنف، حالات انتحار متكررة، عدم نشوء علاقات واضحة وتشوّه جميع المفاهيم والقيَم. لذلك نحن، بعدما تعاملنا مع آلاف الأطفال، كنّا إمّا نترك الطفل مع أهله إن كانوا قادرين على حضانته وإعادته إلى نوع من المسار السليم، إن لم يكن شارك في القتل والعنف، أو نضطرّ إلى وضعه في مصحّات خاصّة، لإنقاذه ممّا عاش وتعرّض له، ومعالجته من آثار ما تدرّب عليه. فالطفل الذي تدرّب على القتل ومارسه يُشكّل خطرًا على نفسه، وعلى المجتمع، ولذلك وجب حجزه في مأوى طبّي احترازي».

التقينا بالفتى أحمد خلال إعدادنا وثائق هذا الكتاب، وهو صبيّ سوري ما زال يعاني من آثار واضحة من القلق والخوف والاضطراب. روى لنا التالي: «كنّا نعيش بسلام. دخل «داعش» دير الزور وحدثت المشاكل، وصاروا يجنّدون الشباب الصغار والكبار، ولم يعد أحد يجرؤ على الخروج إلى الشارع أو أيّ مكان. طلبوا منّي أن أنخرِط معهم وأنا رفضت، فأخذوني وبقيت مسجونًا عندهم عدّة أشهُر. مكثنا في مكان كلّه تعذيب وبرد، وفي نفس المكان وإلى جانبنا كان هناك مُعسكر؛ كنّا في الليل نسمع الرصاص وإطلاق النار، وكان المعسكر مليئًا بالأولاد الصغار الذين جنّدوهم وأعمارهم كانت تراوح بين عشر سنوات واثنتي عشرة سنة. كانوا يعلّمونهم كيف يضربون بالبندقية، وجاؤوهم بألعابٍ مجسّمة، هي لعبة ويأتي المدرّب بساطور، ويعلّم الولد كيف يقطع رأس اللعبة، هذه كلّها حضرناها نحن. أتى أمنيون من «داعش» وحقّقوا معي في عدم رغبتي في الالتحاق بهم، فقلت لهم إنّي لا أريد أن أصير مع «داعش»، فجاء أحدهم وضربني على يدي هنا وكسرها، ضربني بالمهدّة. بعدها أدخل فتيلًا في يدي هنا، وأشعلها فأحرقها. في الآخِر أقاموا محكمة وقالوا لي: أنت منفيّ من دير الزور ومن المناطق التي تُسيطر عليها الدولة الإسلامية. ذهبت إلى دير الزور لعند والدي،

فوجدت أبي قد غادر، ووجدت أنّهم قتلوا أخي وكسروا رأسه لأنّه رفض أن يكون معهم».

في شرحها لأحوال أطفال مثل أحمد وغيره، ممّن التقيناهم وعرضوا قصصًا مشابهة وفي غاية القسوة، تقول الدكتورة بهاء يحيى: «بدايةً، إنّ هؤلاء الأطفال ما زالوا في طور النموّ، أي إنّ جهازهم الجسدي والنفسي لا يزال يتطوّر، وعندما يُعايشون حالات عنيفة وقويّة جدًا كهذه سيُعانون من صدمة عميقة، لكونهم تعرّضوا هم أيضًا للعنف الجسدي بمختلف أنواعه، وعندما يشهد الطفل على مقتل الأهل، فهذا أيضا يُشكّل صدمة قويّة جدًّا له. صحيح أنّنا نستطيع المُعالجة بعد مواكبة طويلة، لكن الطفل الذي تعرّض للعُنف ورأى بأمّ عينيه أقرب الناس إليه يُقتل أو يُعنّف، أي الأهل، فهذا بلا شك يترك صدمات عميقة، يبقى أثرها طويلًا، وعلى الأرجح لمدى الحياة، ومن ذلك مثلًا عوارض ما تسمّيه الـP.T.S.D.، أي «اضطرابات ما بعد الصدمة». في حالة الاضطرابات الجسدية، مروحة العوارض واسعة، وقد تظهر مثلًا عبر الامتناع عن الأكل، أو الامتناع عن النوم، أو بحصل العكس، أي شهيّة زائدة، بحيث يملأ الطفلُ الخوفَ بالأكل، وقد نُشاهد حركةً زائدة، وعدوانية، واكتئابًا. أحيانًا عندما نكون مع أعمار أقرب إلى المُراهقة، في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة وما فوق، فاحتمال الانتحار يُصبح قائمًا بقوّة، فضلًا طبعًا عن الشرود والقلق، وفقدان متعة العيش. نحن نعرف أنّ مرحلة المُراهَقة في حدّ ذاتها حرِجة وفيها أزمات نفسية، وغالبًا ما يطرح المراهق على نفسه أسئلة كثيرة، فكيف إن كان يعيش تحت ضغطٍ وعنفٍ وتدريب وإرهاب ومعسكرات ويريد أن يتماهى مع الراشدين».

الواضح أنّه خلافًا للمُتعارف عليه، فليس كلّ الإرهابيين أو المتطرّفين فقراء، أو جاؤوا من عائلات وأوساط فقيرة ومعدمة ومتواضعة، فقد بيّنت دراسات كثيرة وُضعت حول هذه القضية، أنّ 60٪ من الذين يحملون

مع تنظيمات إرهابية هم مهندسون وأوضاعهم المالية جيّدة، لذلك فإنّ الكثير من الأطفال خضعوا حتى داخل عائلاتهم لغسل أدمغة وبروباغندا متطرّفة، وقرأوا الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي والمجلّات، وهو ما تشير إليه السيّدة نيكيتا، حين نتحدّث عن التحاق مراهقين طواعية بالتنظيمات الإرهابية، وهؤلاء من الصعب أن نعرف من يؤهّلهم أو يراقبهم، أو يعرف أين سيصبحون، وكيف ستتغيّر عقولهم التي اعتادت الإرهاب كوسيلة بالنسبة إليهم للذهاب إلى الجنّة، فهم كانوا وقد يبقون جمرًا متفجّرًا تحت الرماد، بانتظار فرصة أفضل، أو دولة تستخدمهم بعدما أصبحوا يافعين ورجالًا».

تبيّن من خلال معالجة مئات الأطفال الذين نجوا من التنظيمات الإرهابية، أنّ عمليات تدريبهم النفسي حصلت وفق معايير موجودة على الإنترنت، كانت تلجأ إليها دول أو تنظيمات أو استخبارات عالمية في أوقات الحروب. وأظهرت المُعالجات وفق ما روى لنا أطبّاء مُعالجون أنّه عندما يكون المريض من ذوي شخصيّة خاصّة، مثل «اضطراب الشخصيّة الحديّة» أو «اضطراب الشخصية المُضادّة للمجتمع» غالبًا ما يكون العلاج صعبًا جدًّا. وإن كان علاج المرضى العاديين الذين لم يتعرّضوا للحرب صعبًا، فكيف تكون حال مَن تعرّض لغسل دماغ؟ والحالات التي شُفيت هي حالات متوسّطة الشدّة، أمّا الحالات الخطيرة فهي غير قابلة للمعالجة والشفاء قريبًا، خصوصًا حين يُقدم الطفل على قطع رأس أو الاغتصاب أو الإعدام، وغالبًا ما يكون الطفل الذي مارس القتل خطيرًا حين يراوح عمره بين 14 و15 عامًا، وهو ما ظهر من حالات في حلب والرقة ومنطقة الباب وغيرها في سورية.

صحيح أنّ بعض الدول، وبينها سورية والعراق مثلاً، كانت قد بدأت، بالتعاون مع منظمة الصحّة العالمية، بتأسيس مراكز مُعالجة نفسية لأطفال الحروب، لكن هذا ليس إلّا نزرًا قليلًا أمام الكارثة. تقول

الدكتورة بهاء يحيى: «في عام 1996، حين نفّذ العدوّ الإسرائيلي ما سمّاه عملية «عناقيد الغضب»، وكان مجزرةً موصوفة وجريمة كُبرى، فتحت الحكومة الفرنسية، عبر دائرة الشؤون الإنسانية، مستوصفاتٍ للصحّة النفسية في جنوب لبنان، لمتابعة الضحايا، وكانت تلك أول محاولة لإقامة مراكز تُعنى بالصحّة النفسية، أمّا قبل ذلك فلم يكن أحد يعير اعتبارًا لهذا الأمر الهامّ، الذي ترك ويترك آثارًا نفسية طويلة المدى في مجتمعاتنا العربية، فالطفل الذي عاش الحرب أو الإرهاب أو مارسهما، سيكبر ويتزوّج ويُنجب. وما لم يُعالج فهو سيبقى خطرًا على نفسه وعائلته ومجتمعه، لذلك علينا نحن العرب أن نؤهّل أطبّاء ومعالجين نفسيين محليين، لأنّ هؤلاء يعرفون مجتمعاتهم أكثر من المُعالج الذي يأتي من دولة أجنبية. من الضروري أن نُسلّحهم بالعمل والمعرفة وطرق المُعالجة، لكنّنا في الوطن العربي نحتاج إلى عشرات آلاف المُعالجين، وهذا أمرٌ طارئ لا بُدّ من العمل عليه في أسرع وقتٍ ممكن، ويجب أن تُستحدث في المُستشفيات وفي مراكز الشؤون الاجتماعية، مؤسّسات للعناية بهؤلاء ولتوجيه الدعم».

سألت السيّدة نيكيتا مالك عن كيفية نجاح وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لمنظمات متطرّفة وإرهابية في غسل عقول الأطفال، ولماذا لم تُمنع مثلًا كما يُمنع أيّ شيء مُسيء، فشرحت قائلة: «أعتقد أنّ شركات التواصل الاجتماعي باتت أفضل أداءً اليوم ممّا كانت عليه منذ سنوات في ما يتعلّق بحذف المُحتوى العنفي والمرتبط بالمنظمات الإرهابية، فهذا طبعًا يتطلّب جهدًا مُنسّقًا على مُستوى شركات التكنولوجيا هذه، وبالتالي نختلف في الرأي صراحةً. الآن إذا دخلت إلى «فايسبوك» وبحثت عن أيّ مقطعٍ مرتبط بالدولة الإسلامية، أو بأيّ موادّ تدعو للكراهية ربّما ضدّ المُسلمين أو مجموعات أُخرى، فسيكون أصعب عليك أن تجد هذه الموادّ، ممّا كانت الحال عليه منذ سنوات،

وذلك يرتبط بمسعى شركات مواقع التواصل الاجتماعي. ولا بدّ من القول إنّ «الدولة الإسلامية» كانت المُنظّمة الإرهابية الأولى التي أُطلِق حملة بروباغاندا فعلية وتُنتِج الفيديوهات المتمّقة، وتُضيف هذه المُحتويات المُدقّقة أسوةً بأفضل المجلّات، والصحف كانت تُغطّي هذه المواد، لأنّها لم تكن تشهد على أيّ شيءٍ كهذا في السابق، وكانت القاعدة تقوم بذلك إلى حدٍّ ما من خلال مجالاتها الخاصة، لكن لم ترتقِ إلى مُستوى «الدولة الإسلامية» على صعيد البروباغندا، وهذه المُنظمة قد شكّلت إلهامًا لمجموعاتٍ أخرى تُطلِق حملاتها البروباغندية، وقامت بذلك من خلال تطويع عدد من الاختصاصيين الغربيين. لقد رأينا الكثير من الفيديوهات التي تُروّج مثلًا للنظام الطبّي للدولة الإسلامية، وكيف أنّ النظام الطبّي مجّاني ورائع بالنسبة إلى أهل الخلافة، وهذا يستند إلى نظام الصحّة العامّة في بريطانيا، والذي قام بذلك هو في الواقع جهادي بريطاني، انضمّ إلى الدولة الإسلامية، وقام بإنتاج هذه المواد. نتحدث عن مُحتوى لم يكن موجودًا في السابق، وبات متاحًا عبر منصّات في الإنترنت، ولم تكن لدينا فكرة عن كيفية إدارة وتنظيم هذا المُحتوى قبل سنوات، والشركات لم تكن تعرف حدود مسؤولياتها بالنسبة إلى المُحتوى. واليوم، المحتوى الذي يُسمح به مثلًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي في بريطانيا كان مُختلفًا عمّا كان مسموحًا عبر المنصّات في لبنان، أو إسرائيل مثلًا، وبتنا نرى أكثر كم أنّ هذه المواد تُثير جدلية وإشكالية حقيقية. هذه المواد كانت مُتاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فضلًا عن وجود موادّ كانت تُنتج خصّيصًا للأطفال، أسوةً بالرسوم المتحرّكة التي تُنتِجها الدولة الإسلامية والموجّهة كذلك للأطفال، وفيديوهات في نُظُم التعليم والتربية في الدولة الإسلامية، وكم أنّ الأُسَر كانت سعيدة في كنف الخلافة. كلّ هذه الموادّ كانت تُنشَر. ولكن الآن، بفضل اللوائح والأنظِمة التي تفرضها الحكومات، وكذلك الرقابة التي تفرضها شركات

التكنولوجيا، تمّ التخلّص من كلّ هذه الموادّ، وبات من الأصعب جدًا العثور عليها. والشركات مثلًا اليوم، إذا دخلت إلى موقع «غوغل» وكتبت، «أريد أن أنضمّ إلى داعش»، بالطبع لن أرى أيّ بروباغاندا خاصّة بالدولة الإسلامية بل سأرى في المراتب الأولى حملة تُبيّن أنّ الانضمام إلى منظّمة كهذه هو أمرٌ سيّئ. بالتالي هذا الأمر تطلّب وقتًا طويلًا بالطبع، وسنوات طويلة من الجهد، لنصل إلى هذا الوضع، فنحن بكلّ بساطة لم نواجه يومًا أيّ منظّمة كهذه في الماضي».

في 2001 أصدرت منظمة الصحّة العالمية، تقريرًا أوضح أنّ نحو 20٪ المئة من الأطفال والبالغين عبر العالم – وقد خصّوا الذين تحت سن 14 عامًا – يعانون من أمراض نفسية. هذا في الظروف العادية للمجتمعات، فكيف شأن الأطفال والمراهقين إذن في مجتمعات الحروب والدمار العربية؟ جميع الدراسات العلمية والطبّية تؤكد أنّ نسبة نجاح معالجة الأطفال الذين عاشوا الحروب والإرهاب أو مارسوها، لا تتخطّى ما بين 70 و80٪ في أفضل الأحوال. فهل ينتبه العرب إلى ذلك، أم فيه أيضًا شيء من خطط تدمير هذا الوطن العربي في السنوات المُقبلة؟

تجارة أعضاء البشر في الحروب العربية

مع تحوّل الجزء الأكبر من العالم العربي إلى ساحات لحروب القرن، والفِتَن أو أسواق للأسلحة، تزايد الحديث عن خطف أُناس أبرياء بغية الابتزاز المالي، أو، وهنا الأخطر، لسرقة أعضاء من أجسادهم، وبيعها عبر مافيات عالمية إلى مرضى أثرياء عبر العالم. وعلى غرار كلّ الإحصائيات العالميّة في شأن مآسي هذا العالم، فكلّما ورَد تقريرٌ دوليّ لا بدّ من أن نجد دولًا عربيّة تتصدّره، بحيث إنّ بيع الكلى مثلًا صار رائجًا في دول عربية أكثر من غيرها، فالمُشتري عديم الضمير، والطبيب الذي يُجري

العملية عديم الضمير، والبائع في كلّ الأحوال شابّ فقير يُريد فقط أن يأكل حتّى لو باعَ أجزاءً من جسده. لكن في مقابل هذه المأساة البشرية، يتطوّر العِلم على نحوٍ سريع بحيثُ إنّ أعضاء شخص ما على فراش الموت، يُمكن أن تُنقِذَ شخصًا في مُقتبل الحياة، أو مجموعةً من الأشخاص. لذلك يزداد عبر العالم عدد المتبرّعين بأعضائهم وتزداد العمليّات الطبيّة الناجحة ويتراجع الخطر. هل هناك أجمل من إنسان يترُك قبل أن يُغادر هذه الحياة ما يُساعِد على إنقاذ حياة أُناسٍ آخرين؟ هل ثمّة أجمل من هذه الرسالة الإنسانية؟ يُساعِدُ في ذلك، أنّ الجانب الديني في مسائل التبرُّع باتَ يُسهِّل هذا الأمر، حتّى إن حافظَ على بعض الشروط. والواقع أنّه بين الاتّجار الجرميّ بأعضاء البشر من جهة، وزرع الأعضاء بطُرُق شرعية لإنقاذ حياة عشرات آلاف الأشخاص سنويًا من جهة ثانية، خيطٌ رفيعٌ لا بُدّ من معرفته تفاديًا لما هو أسوأ في الوطن العربي.

مسألة الاتّجار بالأعضاء البشرية خطيرة جدًّا، وقد نُشرت تقارير كثيرة تشير إلى أنّه أثناء الحروب العربية، حصلت هذه المسألة في مناطق عديدة، وأنّ «داعش» ومنظمات إرهابية أخرى، استقدمت أطبّاء خصّيصًا لهذه المسألة. وقبل ذلك بسنوات، قال الأمين العام السابق للأمم المتّحدة، بان كي مون، في عام 2004، إنّ «الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، لا تقدّم معلومات كافية بشأن قضيّة الاتّجار بالبشر، ما يجعل هذه التجارة غير مستكشفة إلى حدّ بعيد».

في 2017 نشرت «BBC» تقريرًا من المخيّمات السورية في لبنان تقول في مقدّمته: «كان أبو جعفر (وهو اسم مُستعار)، الذي بدا فخورًا بما يمارسه من نشاط، حارسًا في حانة، حين التقى مجموعة من تجّار الأعضاء البشرية. وبعد هذا اللقاء امتهن العثور على أشخاص يائسين، وإقناعهم ببيع أعضاء من أجسادهم، مقابل الحصول على المال. وهيّأ نزوح اللاجئين السوريين إلى لبنان فرصة لممارسة هذا النشاط. ويقرّ

أبو جعفر بأنّه «يستغلّ الناس»، مضيفًا أنّ «الكثير من هؤلاء اللاجئين كانوا عرضةً للموت بسهولة في سورية، وبيع عضو من أجسادهم لا يمثّل شيئًا مقارنةً بما عاشوه من رعب». وفي العام نفسه، نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية تقريرًا استهلّته بقصّة الشابّة السودانية هبة، وكانت مُهاجرة جديدة إلى مصر، وأمًّا لولدين. تقول الصحيفة «ما إن وصلت إلى القاهرة، حتى تقرّب منها اثنان من عُملاء تجارة الأعضاء، وعرضا عليها 1900 يورو مقابل بيع كليتها، وهو أقلّ بكثير من المبلغ الأول الذي كانت قد وُعدت به أي 33،600 يورو، ولكنّها اضطرت إلى ذلك. ليتبيّن لاحقًا أنّ هذا المبلغ الذي تقاضته لم ينفعها بشيء، حيث إنّها صرفت القسم الأكبر منه في الفندق، لأنّها لم تشأ أن يعلم أحد بما فعلت، وهي اليوم تعاني من أوجاع مُبرحة في البطن ولا تستطيع القيام تمامًا بعملها نادلةً في إحدى عُلب الليل[1]». هناك آلاف مثل هبة في الشرق الأوسط، حيث إنّ النازحين والمهاجرين إلى مصر والعراق وسورية، صاروا ضحايا تهريب الأعضاء البشرية، وهو ما سلّط عليه الضوء أخيرًا في القاهرة، عندما أعلنت وزارة الداخلية توقيف 12 شخصًا، بينهم أطبّاء، تبيّن أنّهم جزء من شبكة مُتخصّصة بالاتّجار بالأعضاء البشرية، وهي قضيّة تضاف إلى محاكمة 41 شخصًا، أوقفوا في كانون الأوّل/ديسمبر من عام 2016.

حسب الإحصاءات الرسمية السورية، هناك 18 ألف سوري فقدوا أحد أعضائهم في السنوات الأخيرة، ومعظم هذه الحالات كانت تحصل بشكل غير قانوني، حتى وإن أُدرج بعضها في سياق التبرّع الإنساني، وكذلك الأمر في اليمن حيث استفحلت هذه الظاهرة في خلال الحرب.

وفي مقالةٍ طويلةٍ عن الموضوع، يقول المُفكّر العراقي د. عبد الحسين شعبان: «اكتشفت وأنا أتابع تحقيقاتي أنّ إسرائيل هي البلد

---

[1] Le Monde, Les migrants, cibles du trafic d'organes. 4 septembre, 2017.

الوحيد (المحسوب على الغرب) الذي لا يجرّم سرقة الأعضاء البشرية، وأنّ القانون الإسرائيلي لا يجرّم اتّخاذ إجراءات قانونية عقابية ضدّ الأطبّاء المشاركين في ذلك (أي إزاء الفعل الجنائي)، ويقول تقرير دونالد بوستروم، إنّ نصف الكلى الجديدة المزروعة منذ عام 2000 تمّ شراؤها بصورة غير شرعية وغير قانونية من تركيا ودول شرق أوروبا وأميركا اللاتينية، وإنّ السلطات الإسرائيلية لم تفعل شيئًا لإيقاف ذلك. وحسب تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية، فإنّ إسرائيل هي الدولة الأكثر استهلاكًا لتجارة الأعضاء البشرية، وقد انفضح تورّطها في سرقة أعضاء جثامين شهداء فلسطينيين في نيسان/أبريل 2017، حيث اضطرّت للإعلان عن فقدان 121 جثّة لفلسطينيين كانت تحتجزهم منذ تسعينيات القرن الماضي[2]».

الواقع أنّ هذه الظاهرة تزداد خطورة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصًا في مناطق الحروب والأزمات، وبسبب غياب تشريعات حديثة في العديد من الدول، رغم أنّ الأمم المتّحدة وكذلك منظّمات دولية عديدة رفعت الصوت عاليًا، كما أنّ معظم الدول التي تحترم نفسها فرضت قوانين صارمة لمنع تحوّل أعضاء الإنسان، خصوصًا الفقراء منهم، إلى سلع استهلاكية. فضلًا عن التكاليف الباهظة التي ستترتّب على ذلك في الوطن العربي لاحقًا، لأنّ البائع والمشتري قد يتعرّضان لظروف صحّية صعبة، ما يُكلّف الدول أعباءً إضافية.

تؤكّد منظّمة الصحّة العالمية أنّ ما بين 5 إلى 10٪ من زراعة الأعضاء البشرية عبر العالم، هي ثمرة الاتّجار غير المشروع، أي نحو 15 ألف حالة كلّ عام، بقيمة مالية تصل إلى ما بين 840 مليون يورو ومليار و700 مليون. لكنّ الدكتور ألكسيس جينين مدير تطبيقات الأبحاث،

---

[2] د. شعبان، عبد الحسين، «في خفايا تجارة الأعضاء البشرية» صحيفة الخليج، 26 أيلول/سبتمبر 2019.

في «معهد الدماغ» الفرنسي، يشير إلى أنّ هذا الرقم لا يُميّز عن الواقع، ذلك أنّ زراعة الأعضاء غير المشروعة تشمل 4 ملايين حالة عبر العالم. ومردّ ذلك وفق منظمة الصحّة العالمية إلى أنّ المطلوب هو أقلّ بعشر مرّات من المتوافر.

في دراسة جامعية مهمّة ومُفلِقة للدكتور غربي أسامة، من جامعة المديّة في الجزائر، نقرأ:

• إنّ ظاهرة الاتّجار بالأعضاء البشرية تنتشر خصوصًا في الصين والهند وروسيا (خصوصًا أنّ عدد المتبرّعين أقلّ بكثير من المطلوب مقارنةً بالنسبة العالمية).

• في الصين، تُباع أعضاء المحكوم عليهم بالإعدام، لمن يحتاج إليها، مُقابل عشرة آلاف دولار للكلية الواحدة. ويأتي المرضى إلى الصين من ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة.

• تتصدّر روسيا قائمة الدول التي يتزايد فيها هذا النوع من جريمة الاتّجار بالبشر للتبنّي أو لاستخدام أعضاء الجسم في عمليّات جراحيّة.

• في المنطقة العربيّة، يُنذِر الوضع بمُشكلة خطيرة، حيث تحوّلت عمليات زرع الأعضاء، وتحديدًا الكلى، إلى تجارة، من قِبَل الأثرياء، الذين يعرضون مبالغ خيالية. مثلًا تُجرى عمليّات الزرع في مُستشفيات غير مُعترَف بها وشروطها بالتالي غير مُناسبة.

• قال البرلماني المصري أكرم الشاعري إنّ 10٪ من العمليّات التي تُجرى حاليًا، تُجرى بصورة شرعية، بينما 90٪ هي حالات اتّجار في السوق السوداء.

خلال الحروب العربية، جرت عمليات كثيرة للاتّجار بالأعضاء البشرية، وذلك ليس فقط بين الذين يُقتلون لتوّهم، بل أيضًا عبر انتزاع أعضاء من الأسرى والمحتقلين. لكنّ المصيبة أنّ الإعلام العربي منغمس

في الانقسام بين المحاور، ولا يقدم حتى الآن تقارير موثوقة عن هذا الأمر. بينما نجد أنّ الإعلام الإسرائيلي سلّط الضوء مرارًا على ما يحصل في هذه القضيّة في إسرائيل، ومنها ما نقلته الزميلة أمنية حسن، عن الصحافة العبرية، على موقع «جوار برس» وأبرزه الآتي:

• عام 2003 نشرت جريدة «هآرتس» العبرية تقريرًا يُفيد بإلقاء الشرطة الإسرائيلية القبض على شبكة كبيرة متخصصة في مجال تجارة الأعضاء البشرية، وعندما شرعت المحكمة باتّخاذ الإجراءات القانونية ضدّهم، لم يكن هناك قانون يُجرّم الاتّجار بالأعضاء البشرية، وصرّحت هيئة المحكمة وقتذاك «تُنفّذ العقوبات على المتّهمين وفقًا للقانون فقط، ولا يوجد أيّ قانون يحظر الاتجار بالأعضاء البشرية».

• عام 2004، أفادت صحيفة «هآرتس» العبرية، أنّه عبر شرطة الإنتربول في دولة البرازيل، أُلقي القبض على شبكة إسرائيلية للتجارة بالأعضاء البشرية، يُديرها جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي.

• عام 2009، نشر الصحافي السويدي، يسرائيل شامير، تقريرًا صحافيًا عن تجارة الأعضاء البشرية، أثار جدلًا واسعًا، كاد يُسبّب أزمة دبلوماسية بين السويد وإسرائيل.

• أعلن المدير العام لوزارة الصحّة الإسرائيلية، آفي يسرائيلي، قرارًا مُفاده «إلزام أيّ شخص يسعى لزرع أعضاء، بضرورة تقديم تقرير كامل يشمل معلومات عن جهة التبرّع، والحالة الصحّية للمتبرّع، والمؤسّسة التي تتوسّط في عملية التبرّع»، وكان غرضه من وراء هذا التصريح هو الحدّ من التجارة بالأعضاء البشرية.

• عام 2008، أعلنت هيئة المحكمة الإسرائيلية إصدارها قانونًا من شأنه تجريم الاتّجار بالأعضاء البشرية، وإيقاع عقوبات كبيرة على من تَثبُت إدانته، ونصّ القانون على حظر جميع المؤسّسات الرسمية وغير

الرسمية التي تتوسّط بين المتلقّي والمتبرّع مقابل المال، وحظر التبرّع بالأعضاء لأشخاصٍ آخرين مقابل المال، كما نصّ على حظر التصرّف في أيّ عضو من الأعضاء القابلة للتبرّع بعد الوفاة.

• عام 2015 نشرت جريدة «يديعوت أحرونوت» العبرية تقريرًا صادرًا عن لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، أثبت أنّ الأطباء الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، هُم المسؤولون عن انتشار تجارة الأعضاء على مستوى العالم، ولا سيّما في أوروبا الشرقية (ترتفع معدّلات الإصابة بالفشل الكلوي والتليّف الكبدي في دول أوروبا الشرقية، ولذلك يزداد الطلب على الكُلى والأكباد في تلك الدول).

• عام 2010 نشرت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية، عن الشرطة الإسرائيلية، أنّها ألقت القبض على مجموعة أشخاص بتهمة الاتّجار بالأعضاء البشرية، بينهم ضابط في الجيش الإسرائيلي، واثنان من المُحامين.

• عام 2013، ألقى الإنتربول القبض على شبكة تدير منظّمة للاتّجار بالأعضاء البشرية، في العاصمة الإيطالية روما، وأثبتت التحقيقات أنّ مدير المنظمة كان يمتلك عدّة مستشفيات في دول جنوب أفريقيا متخصّصة في سرقة الأعضاء من المرضى الأفريقيين، وقتلى الحروب.

• نشر موقع «والا» العبري تحقيقًا استقصائيًا، يُفيد بإقدام شبكة إسرائيلية للاتّجار بالأعضاء البشرية بسرقة أعضاء قتلى الحروب الأهلية في كلٍّ من سورية والعراق.

في مقابلة أجريناها معها عام 2018، شرحت لنا رئيسة منظّمة التحالف الدولي لمُكافحة تجارة الأعضاء البشرية، الدكتورة ديبرا بوديان صابر: «أنا أعمل على هذا الموضوع منذ 1999، حينها بدأت بتحديد حالات الذين كانوا يبحثون عن اللجوء في القرن الأفريقي وشمال أفريقيا

والشرق الأوسط، هؤلاء الذين كانوا يخشون تلقّي العلاج في المُستشفيات بسبب الخطر، خطر سرقة الأعضاء، وبدأت بالفعل بتحديد هذه الحالات. آنذاك كنّا نتوقّع أن يتبيّن أنّ ثمّة مُبالغة، ولكن بالفعل لاحظنا طلبًا كبيرًا على زرع الأعضاء، وأيضًا كيفية تصدير الأعضاء من الأشخاص المُعرّضين. وعام 2000 على سبيل المثال، وجدت أنّ غالبية الحالات في بعض الدول، الغالبية الساحقة، حتّى التقديرات من الأطبّاء تقريبًا، تقول إنّ 80٪ من عمليات الزرع هي من الأشخاص المُعرّضين للخطر، لا من خلال التبرّعات. إذن، الأولوية كانت لجني الأرباح، ولم تكن من أجل مصلحة الشخص، وبالتالي، منذ ذلك الحين شاهدنا حالات ثمّ تأكيدات مُستمرّة عن حالات في كلّ أنحاء المنطقة، حيثما رأينا باحثين عن لجوء أو لاجئين أو حتّى طبقة مُتدنّية يبيعون أعضاءهم». بدوره، في مقابلة خاصّة أجريناها معه في 2018، قال مايكل بوس، رئيس اللجنة الأوروبية لأخلاقيات زرع الأعضاء، وهو أيضاً مُستشار أعلى لدى مجلس الصحّة الهولندي إنّ «الاتّجار بالأعضاء وبيع الأعضاء بشكلٍ تجاري ظاهرة عالمية، حيث إنّنا تقريبًا في كلّ قارّة نرى هذه المُمارسات، والمسألة تتعلّق كثيرًا بالفقر، وكذلك بأوضاع الناس. في الكثير من الأحيان، يُحاولون الخروج من أوضاعهم اليائسة أو البائسة، حتى لو باعوا أعضاءهم، سيجدون دائمًا تُجّارًا فاقدي الضمير يبحثون عن المال بأيّ وسيلة عديمة الأخلاق ليشتروا ذلك. وهنا نشير إلى أنّ انعدام الاخلاقيات لا يقتصر فقط على التاجر، بل يشمل الأطبّاء، لأنّ مثل هذه العمليات الدقيقة، لأخذ أعضاء من أشخاص ما زالوا على قيد الحياة، أو زرعها في أجساد أخرى، بحاجة إلى أطبّاء متخصّصين بالعمليات الجراحية، وبالتالي فمن دون وجود الأطبّاء ومن دون استعداد الأطبّاء ليُشاركوا في مثل هذه العمليات، لا تتمّ هذه الأمور الدنيئة. وهذا يتطلّب من الدول، بما فيها دولكم العربية، أن تقوم بعمليات مُراقبة دقيقة لعمل الأطبّاء، فهناك أمثلة معروفة لدينا

لأطبّاء من إسرائيل وتركيا وباكستان والهند يقومون بهذه العمليات يوميًا، أي عمليات الزرع التجارية. وفي كلّ الدراسات التي أجريناها حول الاتّجار بالأعضاء، تبيّن أنّ الموضوع لا يتعلّق بشخصٍ واحد، بل بعصابات، ويُمكن أن نُقارن ذلك بالمافيات».

الواقع أنّ ثمّة دولًا بدأت باتّخاذ إجراءات قاسية أو عقابية، ضدّ أيّ طبيب يُمارس الزرع أو أخذ أيّ عضو بطريقة غير شرعية، وثانيًا من خلال ملاحقة مافيات الاتّجار بالأعضاء، وصارت عملية زرع أيّ عضو تحتاج إلى تحقيقٍ طويل، لا فقط مع الذي سيُزرع فيه العضو، بل أيضًا لجهة حماية الواهب الحيّ، الذي يجب أن يخضع لتعبئة استمارة صحّية كاملة، بإشراف لجنة طبّية ولجنة أخلاقية. يُلاحَظ مثلًا أنّه في لبنان، بعد المراقبة، انخفضت نسبة الكلى المزروعة بطُرقٍ غير قانونية من 52٪ عام 2012 إلى 3٪ فقط عام 2017، وصارت دولٌ عربيةٌ عديدة تعتمد في هذا الشأن على منظومة القوانين المرعيّة في أوروبا وخصوصًا في فرنسا وإسبانيا.

في مصر، على سبيل المثال، أُدين 37 شخصًا، بعدما تبيّن أنّهم تورّطوا بهذه المُمارسات، بينهم أطبّاء وممرّضات، وعام 2013، صدرَ تقرير المقرّر الخاص للأُمم المتّحدة، ليؤكّد أنّ الاتّجار بالأعضاء البشرية ينطبق عليه القانون المتعلّق بالاتّجار بالبشر من أجل الأغراض الجنسية أو العمالة. وقد أشادت منظمة الصحّة العالمية بقانون تنظيم التبرّع بالأعضاء البشرية وحظر الاتّجار بها، الذي أصدرته مصر عام 2010. وقال الدكتور حسين الجزائري، المدير الإقليمي لشرق المتوسّط لمنظمة الصحّة العالمية، إنّ «صدور القانون خطوة رائعة تبعث الأمل في نفوس آلاف المرضى الذين يحتاجون إلى نقل الأعضاء لإنقاذ حياتهم، كما يقضي على التجارة غير المشروعة في هذا المجال، التي كانت تجري في أجواء تضرّ بكلّ من المنقول إليه والمنقول منه على حدّ سواء». وكانت

نقابة الأطبّاء المصرية هي أول من اقترح قانونًا لتنظيم التبرّع بالأعضاء في مصر، في عام 2011، لعدّة أسباب، من بينها مكافحة التجارة غير القانونية بالأعضاء، وإنقاذ نحو 42 ألف مريض في مصر يحتاجون إلى نقل الأعضاء.

ما تقدّم غيضٌ من فيض ما عُرف حتى الآن في الدول العربية، خصوصًا تلك التي عانت الحروب والويلات، ولا شكّ في أنّه حين يهدأ غُبار المعارك، قد نكتشف ويلاتٍ كثيرة. ولذلك من واجب الدول العربية أن تتشدّد في محاربة هذه الآفة، وتضع قوانين صارمة حيالها. تُشبه تلك المُطبقة في حالة القتل (لم نقم في الواقع بدراسة عميقة عن القوانين الموجودة حاليًا في العالم العربي)، ذلك أنّ الفقير الذي يُضطرّ لبيع كليته مقابل إطعام أولاده قد يموت تحت العملية غير الشرعية، أو يعيشُ مريضًا جدًا. وهذا يُعيدُنا إلى نقطة الانطلاق، وهي أنّ الوطن العربي بحاجة إلى مشاريع اقتصادية وتنموية عاجلة، للحدّ من البطالة والفقر، عبر التكامل الاقتصادي ومحاربة الفساد والتنمية المُستدامة وتشريعات صارمة ضدّ كلّ أنواع التهريب والاتّجار غير المشروع. كما أنّ على الإعلام العربي أن يزيد من نسبة برامج التوعية، بدلًا من الضياع في متاهات البحث عن التفاهات التي تزيد عدد «اللايكات» وتقتل المجتمعات والأخلاق.

هنا معلومات سريعة عن بداية عمليات زرع الأعضاء في العالم:

– في 1933: حاول جرّاح أوكراني، زرع أوّل كلية من إنسان لإنسان، بعد تجارب نقل من الحيوان إلى الإنسان، بدأت منذ عام 1902، لكن كلّ مُحاولاته باءت بالفشل.

– في 1952: جرت في فرنسا أوّل مُحاولة لزرع كلية في مُستشفى Necker أجراها البروفسور جان هامبورغر، وتكللت في البداية بالنجاح، لكنّ الشاب المريض تُوفّي بعد 21 يومًا على زراعة الكلية.

– في 1967: زرع البروفسور كريستيان برنار أوّل قلب في جنوب أفريقيا.

– في 1968: قام البروفسور كريستيان كابرول بأوّل عملية زرع قلب في أوروبا، وبعدها بعامٍ واحد، جرت 202 عملية زرع قلب عبر العالم.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، ظهَر مفهوم موت الدماغ، وجرى تقبّله والتشريع له، ما سهّل أخذ الأعضاء وهي بحالٍ جيّدة.

– لأنّ مسألة الدين كانت تطرح الكثير من القضايا، يجب الإشارة إلى أنّه، على المُستوى الإسلامي، أصدَر مجمع الفقه الإسلامي، في عام 1986، قرارًا يُقرّ بالموت الدماغي ويُساويه بتوقّف القلب والتنفّس.

– نجحت عمليات زرع القلب حاليًا، لا فقط أعضاء أخرى في دول عربية، وينبغي تشجيعها.

لذلك، يجب تشجيع التبرّع بالأعضاء، لأنّ ذلك يُنقذ حياة بشرٍ آخرين، كما يخفف كثيرًا من ظاهرة الاتّجار غير المشروع بالأعضاء، ويمنع العمليات غير الشرعية لزراعتها.

كارثة البحث العلمي: صراعٌ عشوائي لا علاقة له بالفكر

إن قلت اليوم عزيزي القارئ إنّك عروبي أو عربي تعتزّ بانتمائك، فقد تجد عربًا مثلك يكيلون لك كلّ الاتّهامات، ويُسارعون إلى القول، «يا أخي، نحن لا نريد العرب ولا العروبة، ما يهمّنا هو الاهتمام ببلادنا». صارت العروبة تُهمة، قد لا نلوم عربيًا يتعرّض للقصف والضرب والفِتن والإرهاب يقول مثل هذا الكلام، لكن ماذا عن النُخَب والمُثقفين والمتعلّمين وطلّاب الجامعات؟ من يُنتِج هذه الأفكار الجديدة وينشُرها في أوساط النُخَب العربية وفي عقول الرأي العام؟ لماذا تظهر فجأةً مراكز دراسات تشتري أو تُغري الكثير من النُخَب والمثقفين والكُتّاب والإعلاميين العرب،

بينما تتراجع وتضعف أو تنهار مراكز أخرى عريقة في دفاعها عن قضايا العرب والعروبة والنضال؟ لماذا، ما إن ظهر «داعش» في العراق وسورية، حتّى انتشرت عشرات الكُتب وتُرجمت عشرات أُخرى، تشرَح ماهية هذا التنظيم الجديد؟ ربّما تنتقِد لكنّها تروّج وتُسهم بالدعاية له، على نحوٍ غير مُباشر والتعريف به. لماذا، في فترةٍ مُعيّنة، انتشرت عشرات الكُتب التي تؤيِّد الإخوان المُسلمين في مصر ودولٍ عربية عديدة من المشرق إلى المغرب، ثمّ فجأةً وربّما في بعض مراكز الدراسات نفسها صدَرت كُتب تُناهض «الإخوان» وتشجب ما فعلوا؟ من ينشُر كلّ هذه الكُتب والدراسات؟ هل الهدف زيادة المعرفة أم صارت الكُتب مُجرّد مطيّة سياسية تُغذّي ما يُراد لها أن تكون فتنًا بين العرب والعرب وبين المسلمين والمسلمين والمسيحيين والكرد والأمازيغ والعرب وغيرهم؟ ولماذا يقف الكثير من المثقفين العرب اليوم على أبواب هذا المحور أو ذاك يبيعون أفكارهم وضمائرهم بأبخس الأثمان لمن يدفع أكثر؟

كشف التقرير السنوي لمؤشّر نيتشر العالمي لعام 2021، أنّ الدول العربية العشر الأولى في ترتيب حصّة الأبحاث العلمية هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، قطر، عُمان، المغرب، لبنان، تونس، الجزائر، والكويت. وأكّد التقرير تقدّم السعودية في البحث العلمي، على باقي الدول العربية، بدخولها قائمة الـ50 العالمية لأكثر الدول حصّةً في جودة البحث العلمي، وحصولها على المرتبة الـ29 على الترتيب عالميًا. كان فيها إسهام المملكة بـ64٪ من إجمالي حصّة البحث العلمي في العالم العربي. ونشرت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية على صفحتها الرسمية الرسم البياني الآتي نقلًا عن المؤشّر العالمي الذي يعتمد في تصنيفه على «الحصّة» التي تُخصّص للأبحاث.

nature

index

وزارة التعليم

Ministry of Education

ريادة المملكة في جودة البحث العلمي

حسب مؤشر نيتشر

1. أسهمت المملكة بـ64% من إجمالي حصة البحث العلمي في العالم العربي
2. المملكة 29 عالمياً لأكثر الدول حصةً في البحث العلمي
3. حافظت المملكة على مركزها الأول عالمياً كأكبر مساهم في حصة البحث العلمي بين الدول العربية
4. ثاني أعلى مساهم في كل من دول غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

المملكة 1 الأولى عربياً في أبحاث:

الكيمياء

علوم الفيزياء

العلوم الحيوية

علوم الأرض

أبرز الجامعات المتصدرة حسب المؤشر:



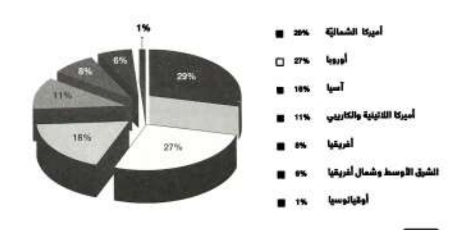
يعتمد المؤشر على:

عدد الأوراق المنشورة في مجلات علمية عالية الأثر والجودة

أمّا المؤسّسات الأكاديمية الـ15 في ترتيب حصّة الأبحاث في الدول العربية، فهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية «كاوست» – السعودية، جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا في الإمارات، جامعة الملك عبد العزيز في السعودية، جامعة الملك سعود في السعودية، الجامعة الأميركية في لبنان، جامعة نِزْوى في عُمان، جامعة حمد بن خليفة في قطر، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في السعودية، الجامعة البريطانية في مصر، جامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة عين شمس في مصر، جامعة القاهرة في مصر، الجامعة الأميركية في القاهرة، جامعة قرطاج في تونس، وجامعة السلطان قابوس في عُمان.

من جانبه، وضع «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في قطر دراسة شاملة لمراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي، ونشر رسمًا توضيحيًا لحال مراكز الأبحاث في العالم لعام 2011، أي في مستهلّ «الربيع العربي» جاء كالآتي:

رسم توضيحي لتوزيع مراكز الأبحاث في العالم لسنة 2011



James. G. McGann (dir.). *2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

تتوزّع مراكز الدراسات العربية بين حكومية وخاصّة أو مُشتركة، وهي توسّعت في السنوات الماضية، بينما نجد أنّ مراكز عريقة تُعاني من أزمات مالية حادّة، ومنها مثلًا «مركز دراسات الوحدة العربية» الذي كان يُعلن في صيف عام 2022 حاجته لمساهمات مالية وهو يواجه خطر الإفلاس والإقفال، رغم أنّه قدّم، لعقود طويلة، وبإشراف مؤسّسه ورئيس مجلس أمنائه د. خير الدين حسيب[3]، مساهمات كبيرة ورائدة في مجال الفكر، حيث جعله حسيب صرحًا علميًا وثقافيًا رائدًا، إضافة إلى مساهمته الكبيرة في تأسيس المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي.

لا شكّ في أنّ مراكز الدراسات والإعلام ودور النشر والجامعات والتعليم شهدت تحوّلات كُبرى في العقود الماضية، كما عرفت حركة انتقال جُغرافي حاملة أكثر من رسالة على مستقبل وتوجّهات هذه المراكز، وذلك بسبب الحروب أو الأزمات الاقتصادية الخانقة، التي شهدتها دولٌ كانت معروفة بنشاطها الكبير في هذا المجال، أو بسبب تغيير خريطة مصادر التمويل، فصار معظم هذه المراكز والمؤسّسات الإعلامية والتعليمية الكُبرى تنتعش في الخليج مع استمرار مصر طبعًا على حركة جيّدة، بينما تعاني المراكز في دول أخرى بينها لُبنان والعراق. كما أنّ دول الخليج عزّزت في العقود الثلاثة الماضية اهتمامها بالبحث والإنتاج العلميين، واستيراد وتطوير التكنولوجيا، وجذبت الكثير من الباحثين والمفكّرين ورجال الإعلام، إضافة إلى رفع مستوى تأهيل أبنائها في هذه المجالات. ومن المراكز الحديثة مثلًا التي أصدرت مئات الكُتب البحثية، عن مختلف الشؤون العربية والإسلامية والفكرية والثقافية والقضايا العالمية، برز «المركز العربي للأبحاث ودراسة

---

[3] مفكّر قومي عربي، وُلد في العراق عام 1929 وتُوفي في بيروت عام 2021.

السياسات»، بتمويل قطري وإشراف د. عزمي بشارة، وذلك في لحظة عربية مفصلية شهدت توسّع رقعة الانتفاضات والثورات في سياق ما عُرِف بـ«الربيع العربي».

مع التحوّلات العربية والإقليمية والدولية الكُبرى، التي حصلت في العقود الماضية، منذ الاعتـداءات الإرهابية على مركز التجارة العالمي في نيويورك، مرورًا باجتياح العراق وحروب إسرائيل في لُبنان وغزة، وصولًا إلى عمليات التطبيع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، و«الربيع العربي»، كان لا بُدّ من مواكبة كلّ هذه التطوّرات، بإنتاج فكري – ثقافي – سياسي، يرقى إلى مستوى هذه الزلازل الجيوسياسية والثقافية والاجتماعية الكُبرى. ومع أنّ الكثير من الكُتب العربية صدرت في عدد لا بأس به من الدول العربية، فإنّ مقارنتها بالإنتاج الأجنبي حول العالم العربي ما زالت تُعطي الأوّلية لهذا الإنتاج الأجنبي، ولا بُدّ من انتظار سنوات طويلة أخرى كي نجد كُتُبًا قادرة على شرح كلّ ما حصل بشيء من الموضوعية البحثية والتوثيق العلمي، بعيدًا عن الأهواء والانقسامات المحورية الكُبرى، التي حصلت في الفكر والإعلام والثقافة، تمامًا كما حصلت في السياسة والأمن والاقتصاد والمجتمع والدين وغيرها.

في هذا السياق المتعلّق بتنوّع مراكز الأبحاث والدراسات والإعلام وتعديل الخريطة الجغرافية لذلك، قال لي د. يونس أبو أيّوب، وهو مثقف عربي من طراز رفيع، حاصل على دكتوراه من جامعات أميركا حول النظام السياسي فيها، وموظف كبير في «إسكوا»، وكان نائبًا للمبعوث الدولي إلى ليبيا واليمن، إنّ «هذا في الحقيقة انعكاس لصيرورة تاريخية. منذ انهيار التيّار القومي العربي وانهيار فكر جمال عبد الناصر والستينيات والسبعينيات، تغيّرت الأوضاع لنصِل اليوم إلى أنّ من يملك الأموال قادر على توظيف الفكر والثقافة لمصلحته. كان

هناك مشروع في الخمسينيات والستينيات، ولم يعُد هناك مشروع حقيقي حاليًا في المنطقة العربيّة، وبالتالي ما يحصل الآن هو ردّة على ما كان في السابق. لا أظنّ أنّ في إمكاننا أن نُسمّي ما يحصل اليوم فكرًا، بل مُحاولة لترسيخ وضعٍ قائمٍ لهزيمةٍ فكريّةٍ وهزيمةٍ نفسيّةٍ في المنطقة العربيّة، وهذا هو المؤسف. لا أظنّ أنّه فِكرٌ جديدٌ برغم بعض الحالات الجيّدة وهي نادرة[4]».

في دراسة قيّمة للدكتور عبد القادر محمد عبد القادر السيّد، أستاذ المناهج وطرق تدريس الرياضيات في جامعتَي بنها بمصر وظفار في سلطنة عُمان، نقرأ أنّ «حجم الإنفاق على البحث العلمي على مستوى العالم يُقدَّر سنويًا بنحو 2،1٪ من الدخل الوطني للدول، أي نحو 536 مليار دولار، ويُقدَّر حجم إنفاق الولايات المتّحدة وأوروبا بما نسبته 75٪ من الإنفاق العالمي، حيث يصل إلى 417 مليار دولار، كما يصل حجم إنفاق الولايات المتّحدة وحدها إلى 168 مليار دولار أي 24٪ من إجمالي الإنفاق العالمي، ثمّ يتوالى بعد ذلك ترتيب دول العالم المتقدّم كالآتي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا، ليكون مجموع ما تنفقه هذه الدول أكثر من 420 مليار دولار. وحرصت معظم دول العالم المتقدّمة على زيادة ميزانية البحث العلمي، فبلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي للبحث العلمي خلال الفترة من 2007 إلى 2010، نحو 300 مليار يورو، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الصين أخيرًا إلى ما يقارب 2.5٪ من إجمالي الإنفاق القومي، فبلغت ميزانية الصين للبحث العلمي ما يقرب من 136 مليار دولار، في الوقت الذي لم تكن تتجاوز فيه هذه الميزانية 30 مليار دولار فقط في عام 2005. أمّا في باقي دول العالم بما فيها الدول العربية، فلا يتجاوز الإنفاق على البحث العلمي

[4] د. أبو أيوب يونس، مقابلة مع المؤلف 2020.

أكثر من 116 مليار دولار، وهذا المبلغ ليس للعالم العربي فيه سوى 535 مليون دولار، أي ما يساوي 11 بالألف من الدخل القومي لتلك البقيّة من العالم[5]».

تقول الدكتورة ناجية الوريمي بو عجيلة، وهي أكاديمية وباحثة وأستاذة الحضارة العربية الإسلامية في المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس: «في الثقافة العربية الإسلامية ظلّت الدراسات التي يُنتجها الفِكر الديني المؤسّس، والمتعلّقة بمجال التراث عمومًا، الديني منه وغيره، منغلِقة على مجالِها التداولي التقليدي معيدةً إنتاج ذات المُسلّمات والتصوّرات السابقة على أنّها حقائِق مُطلَقة غير خاضعة للمُساءلة والنقد»، وهي بذلك كانت توجّه انتقادات لصروح ثقافية دينية بينها مثلًا مؤسّسة «الأزهر» في مصر. تضيف بو عجيلة: «في مُجمل دراساتي في الحقيقة، لم أكن أُعارِض مؤسّسةً بعينها أو طرفًا بعينه، بل كنتُ أبحثُ في نسبة التجديد التي حقّقها الفكر العربي المُعاصر، وأُحاول أن أكشِف عن عوامل الشدّ إلى الوراء، وربّما البحث عن عوامل التجديد الفعلي لا مُجرّد التجديد الصوري. في الحقيقة، ذكرت مؤسسة «الأزهر»، وهي بالنسبة إليّ ليست الوحيدة في قفص الاتّهام، وأنا لا أتّهمها، ولكن بالنسبة إليّ هي نموذج من المؤسّسات التي تُعيد إنتاج الفكر الديني التقليدي، الذي لم يعُد يتماشى ومقتضيات الحداثة ومُقتضيات تحديث المُجتمع العربي في المُستوى الثقافي وفي المُستوى الاجتماعي وحتّى في المُستوى السياسي. القضيّة هي أنّ الفكر العربي لم يطرح معنًى مفهومًا للدين: ما الدين؟ ما الظاهِرة الدينية؟ ما علاقة هذه الظاهرة الدينية بالتنظيم الاجتماعي؟ ما علاقة هذه الظاهرة الدينية بالإنسان الفرد؟ ما علاقة هذه الظاهرة الدينية بقوانين الانتظام

[5] د. السيد عبد القادر محمد عبد القادر، البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير. 20.12.2017.

في المجتمع بما فيها الجوانب السياسية والاقتصادية إلى غير ذلك؟ من هذا المنطلق، ينبغي أن نتّفق أولًا إن كان الدين دنيا وآخرة. المسألة هنا لا تتعلّق بما هو شائع حول مفهوم الدين أو بما يريد البعض أن يُكرّسه من مفهومٍ أُحادي للدين وهو إدخاله أو اعتماده في كلّ المجالات التي يعيشها الإنسان. الدين يظلّ في إطار الحرّيات الفردية، يظلّ في إطار حرّية الضمير، وهو شأنٌ فردي ولا علاقة له بالسياسة. السياسة شأنٌ متحوّل، السياسة تبحثُ في المصالح، والدين له جانبٌ آخر روحي لا علاقة له بالسياسة في نظري». توضح الباحثة العربية نفسها: «أنا لا أطرح المسألة من زاوية الثنائية التقليدية – العلمانية والإسلام. أولًا، ليست هناك قضيّة اسمها علمانية وإسلام، هناك قضيّة اسمها العلمانية في علاقتها بالدين عمومًا، الإسلام والمسيحية واليهودية وكلّ الأديان. القضيّة قضيّة تصوُّر تحديثي أو تصوُّر حداثي للمُجتمع وللدولة. ينبغي أن نتّفق على العلاقة التي ينبغي أن تقومَ بين الدين عمومًا مهما كان هذا الدين، الإسلام أو غير الإسلام، والتنظيم السياسي الذي ينبغي أن يسود والتنظيم الاجتماعي أيضًا. قضيّة الديمقراطية اليوم وكلّ الحقوق التي نتحدّث عنها في المجال الدولي لا يُمكن أن نُطبّقها إن كنّا نعتمد المعايير التقليدية في الانتماء الديني إلى الوطن أو نتحكّم في ضمائر المواطنين، القضيّة قضيّة تصوُّر حداثي للمُجتمع وهذا مع الأسف لم يطرحه بجدّية الفِكر العربي إلى اليوم. كأنّما الدعوة إلى العلمانية هي مُهاجمة للإسلام، أبدًا، ينبغي أن نعي جميعًا أنّ المسألة ليست قضيّة مُهاجمة للإسلام من زاوية العلمانية وإنّما هي احترام الأديان، هي احترام للإسلام ولكافة الأديان باعتبار أنّ السياسة هي مُجرّد توظيف للدين ونحن نُريد أن نُبعِد الدين عن هذا التوظيف السياسي، لذلك ليس في القضيّة قضيّة ثنائية تقليدية. القضيّة اليوم تُطرَح بحدّة في الواقع العربي، خاصّةً بعد ما سُمّي ثورات «الربيع العربي»، وينبغي أن نعيد

النظر جذريًا في هذه العلاقة، وهنا أشير مثلًا إلى أنّ الفكرة الإصلاحية في العالم العربي خاصّةً مع الإمام محمّد عبده، والمُصلح الشهير خير الدين التونسي، لم تنجح لأنّها انطلقت من بنًى تقليدية تستند إلى الماضي في مواجهة الحداثة، وكان هدفها الأساس الحفاظ على الهويّة لا تغيير البُنى الفكريّة في الفكر العربي والإسلامي».

يعارض يونس أيّوب ما تقوله بو عجيلة ويوضح قائلًا: «أظنّ أنّ مُشكلتنا في المنطقة العربية أنّنا ما زلنا نخضع، لا لفكر قديم، بل حتّى مُحاولة إنتاج فكر جديد هي نوع من التقليد. ما زلنا مثلًا نُقلّد ما مرّ به الغرب، ونقول بأنّنا إذا تتبّعنا خُطى الغرب فسنصل إلى ما وصل إليه هذا الغرب، أظنّ أنّ هذا تحليل مُبسّط جدًا. المُشكلة ليست في الدين. صحيح أنّ هناك مشكلة في المؤسّسة الدينية، هذا يُمكن الحديث عنه، لكن، حتّى لو أغفلنا الدين، لا أظنّ أنّنا سنخرُج من هذا المأزق. نحن ما زلنا في فترة – كيف أقول ذلك – محاولة الحصول على الاستقلال ونحن لم نستقلّ بعد، فكريًا لم نستقِلّ بعد، ما زلنا حبيسي هذه النظرة الثنائية وما زال عندك أناس يرتمون بشكلٍ كامل في أحضان الغرب، ويظنّون أنّ هذا هو الحلّ، أو أنّ هناك من يكره هذا الغرب، كما لو أنّه شيء واحد موحّد، ويظنّون أنّ هذا هو الخلاص. ما زلنا لم نستطع أن ننتج شيئًا ذاتيًا يُخرجنا من هذه المُشكلة، وهذه تجاوزت مسألة الدين، هذه منظومة اجتماعية سياسية اقتصادية أعقد بكثير من مسألة ثنائية الدين والعلمانية».

الأمير شكيب أرسلان، كاتب ومفكّر عربي استثنائي، عرف في خلال الحرب العالمية وما تلاها أن يقيم جسور معرفة وتقارب وتفاهم بين المشرق والمغرب، حيث عاش طويلًا في المنطقتين، وهو سليل إحدى العائلات الإقطاعية القديمة في جبل لبنان، يقول «ما أُنزِلَ في الإسلام والمُسلمين وفي العرب والعروبة مثل هذا الهوان إلّا الدولُ التي وسمت

نفسها بالديمقراطية، ولا استعبدهم إلّا الزاعمون أنّهم أنصار الحريّة. فعلى المُسلمين عمومًا وعلى العرب خصوصًا إن أرادوا الاستشفاء من مرضِهم أن يُحسنوا تشخيصه*».

وفي السياق، صدرت في بيروت قبل سنوات قليلة دراسة مهمّة بعنوان «صناعة الكتب في لبنان»، يُشرِف عليها الدكتور كمال حمدان، وهي صادرة عن «مؤسّسة البحوث والاستشارات»، وفيها معلومات ربّما تكون مُفيدة لنفهم كيف كان المناخ العامّ في السبعينيات وكيف أصبح اليوم.

تقول الدراسة:

• بعد هزيمة 1967 العربية تأسّس في بيروت 14 دار نشر، وصار لبنان يستحوذ وحده على 75٪ من طباعة الكُتب المدرسية والجامعية العربية.

• شهِدَت سبعينيات القرن الماضي تأسيس 36 دار نشر في بيروت.

• تراجع الإنتاج الثقافي للتيارات القومية العربية واليسارية في لبنان ابتداءً من مرحلة ما بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وأُقفِلَت 10 دور نشر، وبدأ لبنان يشهد ارتفاع أعداد الكُتب الدينية ونشرها، خصوصًا منذ عام 1986 بتأثيرٍ من الثورة الإسلامية في إيران.

• لم يكن في باريس في أواسط ثمانينيات القرن الماضي سوى 3 مكتبات إسلاميّة، ارتفع عددها إلى 50 مكتبة لا تبيع سوى كُتب التُراث الإسلامي الكلاسيكي المُحدّثة التي يعِدّها ناشطون في تيّاراتٍ إسلامية جديدة.

* بيان نويهض، شكيب أرسلان الإنسان، السفير ـ 27 شباط 2008.

تقول الدكتورة بو عجيلة إنّ «الفكر العربي مع الأسف في عصر النهضة، وهو العصر الذي كان من المفروض أن يقعَ فيه حسم العلاقة مع التُراث، أي أن تقع فيه دراسات نقديّة للتُراث حتّى يكونَ مهيّأً لقبول الجديد، لم يقع فيه أيّ حسم. ذلك أنّ عصر النهضة كان فكرًا تبريريًا، ومفكّري عصر النهضة أُعجبوا بمفاهيم غربية وحاولوا أن يوجدوا لها ما يُقابلها في التسمية فقط، في مستوى الاسم، أي عبر بعض المُصطلحات الإسلامية، وبذلك قدّموا التراث في شكلٍ مُجمّل واستمرّ هذا التُراث مع الأسف بكلّ ما فيه من إشكاليات تعوق فعلًا عمليّة التحديث. لاحظ اليوم، بعد ما سُمّيَ ثورات «الربيع العربي»، هذه العودة العنيفة للماضي، في أكثر أشكاله تخلّفًا. والسبب في نظري، هو أنّ الفكر العربي لم ينجح في بناءٍ جديدٍ على عمليّة نقديّة تحسمُ العلاقة بالتراث. لا يُمكن أن نبني جديدًا على قديمٍ لا يسمحُ أصلًا بهذا الجديد، هناك نشاز. اليوم، الفكر العربي يعيشُ نشازًا بين مفاهيم حداثية من ناحية ومفاهيم ماضويّة سلفية من ناحية ثانية. هذا الخليط العجيب الذي ظلّ الفِكر العربي يعيشه لا يُمكن أن تُحلّ المشاكل الناجمة عنه، إلّا إذا ما وضعنا نصب أعيننا الدراسة التفكيكية التشريحية للتراث حتّى نُبيّنَ تاريخه، حتّى نُبيّن أنّه ليس سُلطةً، لا سُلطة أدبية ولا سُلطة مرجعية. يُمكن أن نستفيد منه. التراث لا يُمكن أن نلغيه، ولكن لا يُمكن أن نعترف له بأيّ سُلطة معرفيّة أو مرجعية. الفِكر العربي اليوم لا يستطيع أن يوجِد توليفةً يُمكن أن تستفيد من ناحية من ماضي هذا المُجتمع ومن مُكتسبات الفِكر الإنساني الحديث. لذلك، أعتقد أنّ الفِكر العربي يعيشُ أزمةً مُزمنة لستُ أدري متى يُمكن أن نجِدَ لها حلولًا».

السؤال الذي طُرِح منذ اندلاع الموجات الأولى لـ«الربيع العربي»، كان: هل يُنتج هذا الربيع حركية ثقافية فكرية جديدة ويؤسّس فعلًا لمشروع عربي نهضوي على المستويين الفكري والثقافي وكذلك على

مساحة المُجتمعات العربية، أم يُعيد إنتاج تراث إسلامي سياسي على أساس أنّه الوحيد الصالح لمرحلة ما بعد الربيع؟

في ردّه على هذه الأسئلة وغيرها، يشرح الباحث التونسي د. محرز إدريسي قائلًا: «لنأخذ تونس مثالًا، فهي عمومًا، شهدت تصاعدًا مهمًّا جدًا، خاصّةً من قِبَل دور نشر، وأيضًا لعدد كبير من المراكز البحثية في درجات مختلفة. فعدد الكُتب التي درَسَت مثلًا ما بعد عام 2011 تبلُغ قُرابة 290 كتابًا باللغتين العربية والفرنسية. أيضًا عدد الكُتب التي صدرت تجاوزت أحد عشر ألف كتاب. هناك طبعات مُتعدّدة للعديد من الكتابات الفِكرية والروايات، وثمّة تنامٍ للإنتاجات الثقافية في مُختلف الميادين. ولكنّ هذا الكمّ ربّما لا يُعبِّر عن تونس فقط، بل عن العديد من البُلدان العربية، لأنّ هناك تراكُمًا كبيرًا، لكن من دون أن يُحدِث نقلة نوعيّة في عملية التفكير. بمعنى أنّ هذا التراكُم من حيث أعداد الكتابات وأعداد المنشورات، لم يُغيِّر نظرة الناس إلى تحليل بعض الظواهر الاجتماعية، بعض الظواهر السياسية، بعض مُكوّنات الفكر الديني التقليدي، وبالتالي هذا التحدّي الكبير ربّما بالنسبة للمراكز البحثية، بالنسبة للجامعات، بالنسبة للمخاطِر، بالنسبة للوحدات البحثية، بمعنى كيف يُمكن صوغ الرأي العامّ بطريقة جديدة خاصةً أنّ المعرِفة لا تُراهن فقط على الناحية الكمّية، بل تراهن أيضًا على الناحية النوعية، على طريقة التحديث، على طريقة النقد، على المُقارنة، على الاستنتاج، وهذا ليس فقط ربّما مسؤولية المراكز البحثية والجامعات بل أيضًا مهمّة المدرسة ومهمّة المؤسّسات التربوية منذ السنوات الأولى للنشأة. هذه في تقديري هي المسألة المُهمّة في ما يخصّ تدقيق عملية التفكير».

في السياق نفسه يتحدّث د. أبو أيّوب: «صحيح أنّ هناك طُغمةً حاكمة، وصحيح أنّه يجب التغيير في المنطقة العربية، وهذا أساسي،

ولكن لم يؤسَّس لهذه الانتفاضات العربية بشكلٍ فكري سابق، ولهذا كان من السهل الاستيلاء عليها وتحويلها إلى مآرب أخرى مع الأسف. لو كان هناك فِكر، لو كان هناك تجديد فكري حقيقي يُخرِجنا من هذه التبعيّة لهذه المنظومة السياسية الاقتصادية الغربيّة، التي ما زالت مُسيطِرة إلى الآن، لربّما نجح هذا، وأظنّ أنّه إن لم تكُن هناك ثورة ثقافية حقيقية فكرية في البلدان العربية فلن نستطيع، مهما فعلنا، الخروج من هذا، ثمّ حين نتحدّث عن العلمانية، أيّ علمانيةٍ نقصد؟ هل هي العلمانية الفرنكوفونية التي بُنيت ضدّ الدين، أم العلمانية الأنغلو-ساكسونية التي احتضنت الدين؟ هناك اختلاف كبير جدًا. أعرف أنّنا في شمال أفريقيا عادةً نتحدّث عن المفهوم الفرنسي الفرنكفوني الذي يُحارب الدين، لذلك أظنّ أنّه يجب التركيز على هذا الموضوع، ثمّ أنا لا أظنّ بالضرورة أنّ رمي كلّ ما هو مُكتَسب من التراث هو الحلّ. إيران مثلًا، حقّقت قفزة كبيرة على المستويات العلمية والبحثية والتكنولوجية على الرغم من أنّها دولة دينيّة. أنا لا أقول إنّه يجب أن تكون هناك دولة دينية لكن أقول إنّ الدين ليس في الضرورة هو العائق. في آخر المطاف أظنّ أنّنا لا نستطيع أن نخرج بأيّ فكرٍ جديد لغاية الآن لأنّنا ما زلنا منهزمين فكريًا. «الربيع العربي» لم ينجح لأنّه لم يكن هناك فِكرٌ أسّس له، وفي اعتقادي لم تكُن هذه ثورات، بل كانت انتفاضات». تُعقّب د. الوريمي: «إنّ مفهوم الحداثة ليس قطعًا مع الماضي، ليس قطعًا مع التراث، بل إنّ الحداثة هي رفض أن يكون التُراث نموذجًا يُتّبع، أن يكون التُراث فوق التاريخ. الحداثة هي التجديد، وأن نعتبر أنّ الماضي له سُلطة فهذا نقدٌ لكلّ عمليّة التجديد. عندما أتحدّث عن تحديث ثقافي أو عن تحديث اجتماعي أنا لا أرفُض التراث ولا أرفض الماضي، وكلّ كتاباتي في التُراث وفي الماضي، ولكن أُريد أن أوجِد علاقة متناسبة بين موروث مُعيّن يُمكن أن يُسهِم في بناء الهويّة وبين ضرورة الانخراط في القِيَم الكونية

الحديثة. بالنسبة إلى مفهوم العلمانية، العلمانية ليست نقدًا للدين وليست إقصاءً للدين، العلمانية هي فصلٌ بين ما هو ديني وما هو دنيوي أو ما هو سياسي اقتصادي اجتماعي لا غير ذلك وهذا ليس فيه أيّ مساس بالدين في حدّ ذاته وإنّما هو إعادةٌ له إلى لمجال التداولي الذي ينبغي أن يقتصر عليه».

أمّا بالنسبة إلى نوعية ومضامين الكتب الأكثر مبيعًا في العالم العربي لعام 2016، التي نشرتها «مكتبة الكُتب العربيّة»، فقد جاءت النتائج كالآتي:

• الكُتب الإسلاميّة والروائية هي الكُتب الأساسية.

• الكتب السياسية تبتعد إلى مراكز أبعد خلف الكُتب الإسلامية.

• كتب الأبراج والطبخ من الكتب الأساسية، ولكن تقدّمت عليها منذ منتصف «الربيع العربي» كتب الإسلاميات.

وفي مؤشّر الإنفاق على البحث العلمي الصادر عن مركز اليونيسكو للإحصاء عام 2018[7]، نجد أنّ الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول العربية لا يزال أقلّ من 0.5٪ من الناتج القومي، مع بعض الاستثناءات في تونس ومصر والمغرب والسعودية والإمارات، حيث تراوح النسبة بين 0.6٪ إلى 1.0٪.

وأمّا ترتيب الدول العربية الأكثر انفاقًا على البحث العلمي فهو كالآتي:

– السعودية: 12.513 مليار دولار

– مصر: 6.116 مليارات دولار

– الإمارات: 4.250 مليارات دولار

7 http://uis.unesco.org/en/news/rd-data-release.

– المغرب: 1.484 مليار دولار
– قطر: 1.280 مليار دولار
– الكويت: 0.832 مليار دولار
– تونس: 0.828 مليار دولار
– سلطنة عمان: 0.337 مليار دولار
– الأردن: 0.263 مليار دولار
– الجزائر: 0.241 مليار دولار
– فلسطين:0.096 مليار دولار

وإذا قارنّا بين البحث العلمي العربي ونظيره الإسرائيلي، نجد أنّ إسرائيل ما زالت متفوّقة بأشواط على كلّ العرب. ففي دراسة لمعهد اليونيسكو للإحصاء، عن إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير العلميين، نجد أنّ:

• إسرائيل وحدها تتصدّر دول العالم (لا فقط العرب) في عدد الباحثين حيث يوجد 8250 باحثًا لكل مليون نسمة.

• تضمّ إسرائيل 8 جامعات، بينها 6 أدرجت على لائحة أفضل 100 جامعة في العالم، وفقًا لتصنيف جياو تونغ شنغهاي، وهو مركز رصد أكاديمي عالمي، متخصّص بالتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم.

• ثلاث من الجامعات الإسرائيلية أدرجت أيضًا على لائحة أفضل 200 جامعة عالمية للتمايز.

• في الفترة الممتدّة بين 1980 و2000، حصلت إسرائيل على 16805 براءات اختراع، بينما مجموع براءات الاختراع المسجّلة للعالم العربي في 20 عامًا كان 370 براءة، مقابل 57968 براءة اختراع لكوريا الجنوبية وحدها، بينما سجّلت اليابان 725866 حالة، وألمانيا 313078 براءة.

• تنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته 0.8 إلى 1.0٪ من مجمل الإنفاق العالمي، بينما تنفق الدول العربية مجتمعة نحو 0.4٪ من الإنفاق العالمي، أي إنّ إسرائيل تنفق أكثر من ضعف ما ينفق كلّ الوطن العربي على البحث العلمي والعلوم والتطوير والتكنولوجيا.

• تُخصّص إسرائيل 4.7٪ من ناتجها القومي للبحث العلمي، بينما يخصّص الوطن العربي بمجمله 0.2٪ من ناتجه القومي على الأمر نفسه.

ويرصد تقرير اليونيسكو للعلوم، الذي نُشر في عام 2015، التطوّر المحتمل للعلوم في العالم حتى عام 2030، فيؤكّد حصول تقدّم ملحوظ عربيًا خصوصًا بعد فورة الربيع العربي، وفي أعقاب إقرار وزراء التعليم العالي والبحث العلمي عند العرب في آذار/مارس 2014 في الرياض، ما سُمّي «الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار»، حيث بدأت الحكومات الجديدة المتعاقبة تسعى لتحقيق اقتصاد المعرفة والنظر إليه كجسر اقتصادي واجتماعي وعلمي هامّ نحو المُستقبل، ويُثني التقرير على مبادرة بعض الدول العربية، وبينها مثلًا مصر والمغرب ولبنان، حيث إنّ هذه الدول أسّست مراصدَ لقياس مؤشّرات النموّ والابتكار، كما نوّه بالعنصر النسائي ومساهمة المرأة في رفع مستوى البحث العلمي، كاشفًا عن أنّ نسبة الباحثات في الوطن العربي بلغت 37٪، أي أكثر من نسبتهنّ في الاتّحاد الأوروبي التي وصلت إلى 33٪. غير أنّ هذه الأخبار الإيجابية والمُنعشة لا تحجب في التقرير نفسه كوارث عديدة، وتراجع مؤشّرات العلوم في العالم العربي، حيث يعزف ما بين 60 إلى 70٪ من الطلّاب العرب عن دراسة العلوم الأساسية والتطبيقية ويتوجّهون إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية، فضلًا عن سوء وجفاف طريقة تعليم العلوم التطبيقية في معظم الدول العربية، وهو ما يسهم بهجرة الكفاءات والأدمغة البحثية الواعدة. وإن أضفنا إلى ما

تقدّم، الحروب والأزمات والفتن والتنافس العربي-العربي، فسنلاحظ أنّ المصائب استحوذت على القسم الأكبر من الميزانيات العربية لشراء السلاح وتغذية الحروب، بدلًا من تطوير العلوم ومواجهة المُستقبل. يمكننا أن نوقن أنّ العالم العربي غارقٌ في أتون كارثة حقيقية في هذا المجال.

يقول التقرير إنّه في مقابل توجّه بعض الدول العربية لإلزامية تحديد ميزانية من الإنفاق الحكومي للبحث العلمي (في مصر والعراق وليبيا مثلًا)، فإنّ حصّة البحث العلمي لم تصل بعد إلى 1٪ من الناتج المحلّي الإجمالي منذ ربع قرن. وفي تقرير آخر لـ«القمّة العالمية للحكومات في دبي، 12-14 شباط 2017»، التي شاركت فيها أكثر من 4,000 شخصية إقليمية وعالمية من 138 دولة، نقرأ الكوارث الآتية:

- 57 مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة.
- 13.5 مليون طفل عربي لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2017.
- ترليون دولار كلفة الفساد في المنطقة العربية.
- 410 ملايين عربي لديهم 2,900 براءة اختراع فقط، بينما 50 مليون كوري لديهم 20,201 براءة اختراع.

لو تمّ فقط ضبط كارثة الفساد في الوطن العربي لخُصّص 1000 مليار دولار للعلم والبحوث العربية والتكنولوجيا والمشاريع الصناعية والزراعية، وحقّق الوطن العربي تقدّمًا صاروخيًا في العلوم والتكنولوجيا، وشبه اكتفاء ذاتي في الغذاء، والدواء، والصناعات الصغيرة، وغيرها.

نستنتج من كلّ ما تقدّم، أنّ الوطن العربي، باختصار، أمام كارثة علمية حقيقية. نحن العرب الذين كنّا نفاخر ونباهي بأنّنا عرفنا عصور الأنوار والتأليف والطبّ والرياضيات وترجمنا معظم فلسفات العالم، وبفضلنا عرف الغرب الكثير من العلوم والطبّ والهندسة والفلسفات،

ما غدنا ننتج اليوم من المعارف الإنسانية سوى 0,02٪، وإذا حاز العربي جائزة نوبل في العلوم، فهو حتماً يكون في دولة غربية، درس ويعمل فيها.

الأمر لا يتعلّق فقط بإسرائيل. ذلك أنّ الأمم الأخرى المحيطة بالوطن العربي مثل تركيا وإيران طوّرت هي الأخرى علومها على نحوٍ كبير، وخصّصت ميزانيات عالية لذلك. ففي عام 2005 وضعت طهران ما سمّتها «رؤية 2025»، بغية توفّق الاقتصاد واعتماد التطوّر الرقمي وخصّصت لذلك 3.7 تريليون دولار. وإذا قرأنا الأرقام أدناه نشعر فورًا بالفارق الكبير مع معظم الدول العربية، باستثناء القليل منها، الذي بات يطوّر علومه وجامعاته كثيرًا، كالخليج على سبيل المثال.

• حسب تقرير لطومسون-رويترز: صعدت إيران إلى المركز الـ17 عالميًا بإنتاج العلوم من مطلع عام 2013، بإنتاجها 2925 مقالةً علميةً متخصّصة.

• تحتلّ إيران المركز الأوّل عالميًا في معدّل النموّ في الإنتاج العلمي المنشور (النموّ وليس الإنتاج)، ويتضاعف الإنتاج كلّ 3 سنوات.

• من عام 1996 حتى 2008 زادت إيران من إنتاجها العلمي 18 ضعفًا.

• المقالات العلمية المتخصّصة كانت تنحصر قبل الثورة الإسلامية بنحو 400 مقالة، ومنذ عام 2015 تخطّت 20 ضعفًا.

• عدد الطلاب قبل الثورة كان يقتصر على 167 ألفًا، ويقارب الآن أربعة ملايين.

• نسبة المتعلّمين ارتفعت من 50٪ قبل الثورة، إلى 86٪ بعدها. وصلت إيران إلى محوٍ شبه كاملٍ للأمّية، و60٪ من المقبولين في الجامعات هم من الإناث.

• عـام 2011 فـقـط، أنـفـقـت إيـران 6.3 مـلـيـارات دولار على البحث العلمي.

• عـام 2012 أصـدرت أكثر من 38 ألف كتاب، وتطبع أكثر من 250 مليون نسخة من كتبها، وهي تحتلّ حاليًا المركز الأول بإصدارات الكتب في الشرق الأوسط، والعاشر عالميًا.

أمّا في تصنيف «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» لأهمّ مراكز الدراسات العربية والشرق أوسطية، الذي أصدره للفترة بين عامَي 2014 و2015 فنقرأ الآتي: «تتركّز أهمّ مراكز البحوث والدراسات في العالم العربي في كلٍّ من المملكة العربية السعودية، الأردن، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لبنان والبحرين». وفي تقرير لجامعة بنسلفانيا الأميركية صدر عام 2016 نجد 5 مراكز دراسات عربية فقط ضمن أفضل عشرة مراكز شرق أوسطية، من بين أفضل 75 مركزًا بحثيًا في المنطقة، والبقيّة تتقاسمها إسرائيل وتركيا، التي خصّصت في عام 2015 فقط أكثر من 20 مليار دولار لهذه الغاية، وشكّل ذلك سابقة في تاريخها. ويقول التقرير إنّ من ضمن المراكز العربية الخمسة الأولى، مركزين يُعدّان فرعين لمؤسّسات بحثية أميركية، هما مركز كارنيغي للشرق الأوسط الذي يتّخذ من بيروت مقرًا له، ومركز بروكنغز في الدوحة. ويأتي في المراتب الثلاث الأولى على مستوى الشرق الأوسط 3 مراكز دراسات رسمية تموّلها الحكومات، وهي: مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية وتموّله الحكومة في المرتبة الأولى، يليه مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر وهو الذي أسّسه الكاتب المصري الشهير محمد حسنين هيكل في عام 1986، ثمّ ثالثًا معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب

الحكومية والمتخصص برصد الصراع العربي الإسرائيلي والتوازنات العسكرية والاستراتيجية في الشرق الأوسط.

وضمن فئة المراكز البحثية المستقلة، نجد مركزًا عربيًا واحدًا ضمن التصنيف الدولي، هو مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة في أبو ظبي، الذي حاز المرتبة الثانية في الشرق الأوسط والـ62 عالميًا في الاستقلالية، كما حاز المرتبة الأولى عربيًا في فئة المراكز ذات البرامج البحثية المؤثرة في صناعة القرار. في المقابل، حصل المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة على المركز الأول عربيًا والـ18 عالميًا في فئة المراكز المهتمة بالدراسات الأمنية والدفاعية، والأول في الشرق الأوسط من بين المراكز الأفضل استخدامًا لمنصات التواصل الاجتماعي.

الواقع أنّ مشكلة الفكر العربي المُعاصر، هي أنّه ضاع وتاه بين الصراعات، فهذا يروّج للحركة الإسلامية، وذاك لربيع علماني، وثالث للثورات والانتفاضات، ورابع للأنظمة المُستقرّة. ولكنّ القضايا الجوهرية التي تؤسّس للنهوض بمشروع فكري ثقافي عربي جامع يُناسب العصر، ويسير في ركب التطوّر الحضاري، ويجذب الشباب، ما زال من باب الأحلام. وفي هذا أيضًا تدمير للوطن العربي، ذلك أنّه حين تُصبح فلسطين تُهمة والعروبة تُهمة، أو يبقيان مجرّد شعارات بلا مشروع، وحين يقرّر كلّ متطرّف إسلامي أن يأخذ من تأويلات الدين الحنيف ما يُناسب تطرّفه ويجد له منظّرين، فإنّ الفكر العربي سيبقى تائهًا وباحثًا عن هويّة، أو يخترع قضايا لا علاقة لها بجوهر المستقبل العربي. وستبقى كتب الطبخ والتنجيم في الطليعة. وإن لم ينتبه العرب إلى مسألة البحث العلمي وتطويرها على نحو جماعي تكاملي لمواكبة عصر التكنولوجيا والتطوّر العلمي والفكري، ويستفيدوا من العقول المحلية والمهاجرة ومن الخبرات الأجنبية لا على أساس كلّ دولة على حدة، فلا شكّ في

أنّنا نكون بصدد دقّ المسمار الأخير في نعش العلوم العربية، وبصدد الجلوس على أمجاد الماضي وأطلاله نقول: «قفوا نبكِ على رسمٍ دَرَس».

ماذا لو تمّ مثلًا تأسيس جامعة دول عربية متخصّصة فقط بالإنتاج العملي والتكنولوجي والاختراعات، وتكون منفصلة تمامًا عن السياسة؟ ربّما هنا تكون بداية الحلّ، فتنتعش المُبادرات وينحصر التمويل وتتوفّر فرص عمل للشباب وتنخفض حتمًا نسبة المشاكل والتطرّف والإرهاب.

ربيع العرب وخريف إعلامهم

أجريتُ في عام 2016 استطلاعًا للرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي وسائل باتت مُهمّة ومفيدة اليوم لرصد الرأي العام العربي، خصوصًا إن كان المُستطلَعون يُعبّرون عن فئات متنوّعة من المُجتمع. وتزامن هذا الاستطلاع مع حروب سورية وليبيا واليمن وتصاعد موجات الربيع العربي، مُقابل تكسّر أمواج الإخوان المسلمين على صخرة بعض الجيوش (كما حصل في مصر مثلًا). وطرحت السؤال التالي: هل تثقون بالإعلام العربي؟

جاءت النتائج صادمة فعلًا، ذلك أنّ 85٪ من المُستطلَعين قالوا: «لا».

في ردّ على سؤال ثانٍ: هل تعتبرون الإعلام سلطة رابعة أم مطيّة للسلطة والمحاور المتقاتلة؟ كانت النتيجة أنّ 90٪ قالوا: «نعم إنّه مطيّة».

بعد مرور شهر على التظاهرات التي صارت ثورة في تونس، والتي أعقبت إحراق البائع الفقير محمد البوعزيزي نفسه ردًّا على تحقيره من قبل شرطية، هرب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية في

14 كانون الثاني/يناير 2011. كان خصمه الإسلامي اللدود زعيم حركة «النهضة» الشيخ راشد الغنوشي يستعدّ للعودة من منفاه البريطاني، بعد 20 عامًا من الغياب. اختار أن يكون تصريحه الأول لقناة الجزيرة القطرية فقال: «إنّ الجزيرة هي شريكة الثورة».

الواقع أنّ قناة الجزيرة أثارت منذ الشرارة الأولى للثورة التونسية، وما حصل بعدها في مصر، الكثير من الجدل حول دورها ودور الإعلام الفضائي، ثمّ وسائل التواصل الاجتماعي، في سياق ما حصل في العالم العربي منذ 2010. فهي، بعدما أحدثت أهمّ اختراق إعلامي عربي ودولي بعيد تأسيسها، وحرّكت مياهًا كثيرةً راكدةً في المجتمع والسياسة والثقافة على المستوى العربي، ونافست كبريات وسائل الإعلام العالمية في تغطية أحداث كثيرة وكبيرة وخطيرة، وصارت مصدرًا للأخبار، واجهت أكبر انقسام عربي حول دورها، بعد اندلاع موجات الربيع، حيث رحّب بها البعض، واعتبرها البعض الآخر معادية وأقفل مكاتبها. ثمّ كرّت السّبحة في الإعلام العربي، الذي انقسم الكثير منه بين محورين، أو ربّما أكثر.

دعونا أولًا نطرح السؤالين الإشكاليين:

هل كان هذا الإعلام مؤجّجًا للثورات والانتفاضات والأحداث في الوطن العربي وداعمًا لها، أم كان مطيّة لمشاريع سياسية؟ وهل فورة الفضائيات العربية كانت أصلًا بالصّدفة، أم هي جاءت منذ تسعينيات القرن الماضي، لتواكب تحوّلات كُبرى، حصلت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، ومؤتمر مدريد للسلام، وما تبعهما من أحداث كُبرى في الوطن العربي والعالم؟

للإجابة عن ذلك، لا بُدّ من قراءة السياق التاريخي لهذا الانتشار السريع للفضائيات العربية قبل الربيع العربي، ولكن أيضًا بالتزامن مع

اندلاع أحداث كبرى، بينها الغزو الأميركي البريطاني للعراق عام 2003.
في تقرير أصدره «اتحاد إذاعات الدول العربية» عام 2015، نكتشف أنّ عدد القنوات الفضائية التي تتولّى بثّها، أو إعادة بثّها، هيئات عربية عامّة وخاصّة، بلغ 1394 قناة، بينها 170 قناةً رياضية، 152 قناةً للأفلام والمسلسلات، 124 قناةً غنائية وفنّية، 95 قناةً دينية معظمها إسلامي، وما يقارب 10 منها فقط مسيحية. أمّا القنوات الإخبارية فلم تكن تتعدّى 68 قناة.

حين نعود إلى الخلفية الجدّية التي سبقت هذا الانفجار في الإعلام الفضائي، نلاحظ أنّ الوطن العربي عاش منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أحداثًا هائلة، أبرزها:

– أهمّ وأخطر شرخ عربي - عربي كبير، تمثّل باحتلال الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين للكويت.

– أول حدث سياسي عربي كبير أيضًا، هو مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر 1991، ثمّ اتفاقية أوسلو عام 1993، التي تبعها، بعد أقلّ من عام، بداية مجاهرة بعض الدول العربية بفتح علاقات مع إسرائيل: الأردن (معاهدة وادي عربة) تشرين الأول/أكتوبر 1994، ثمّ المملكة المغربية، وكرّت السبحة بين علاقات كاملة أو مكاتب تمثيل أو مكاتب تجارية (قطر وتونس وموريتانيا وغيرها).

بعد الشرخ العربي ثمّ المفاوضات العربية الإسرائيلية حدثت الأمور الآتية:

– اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/سبتمبر عام 2000.

– الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتّحدة الأميركية عام 2001، في أعقاب وصول إدارة أميركية محافظة، وذات نزعات تبشيرية وتوسّعية مستندة إلى آراء المحافظين الجدد.

– المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل عام 2002، التي صدرت من قلب بيروت، العاصمة العربية الوحيدة التي احتلّها الجيش الإسرائيلي بعد فلسطين.

– احتلال الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا للعراق عام 2003 بلا شرعية دولية من الأمم المتّحدة.

دخل العالم إذن منذ مرحلة التسعينيات في أتون تحوّلات جديدة ومفصلية، كان سببها الأول على الأرجح تفكّك الاتحاد السوفياتي رسميًا، ابتداءً من 26 كانون الأول/ديسمبر 1991، وتوجُّه أميركا نحو احتكار قيادة العالم، بلا مُنازع، أو هكذا اعتقدت.

كلّ هذه الأحداث تطلّبت مخاطبة الرأي العامّ العربي بلغة جديدة. لم يكن في الوطن العربي في مطلع التسعينيات تلفزات عابرة للدول، وإنّما بعض القنوات المحلّية التي دار معظمها في فلك محلي، إضافة إلى بعض الأبعاد العربية التي غالبًا ما ارتبطت بالتمويل للترويج، أو بعض الأحداث العالمية التي فرضت نفسها. (كثير من الإعلام العربي المحلّي مثلًا في دول عديدة كان يتلقّى تمويلًا من صدّام حسين ومعمّر القذافي وزين العابدين بن علي ومنظّمة التحرير، وبعض دول الخليج في فترة المحاور العربية أو لدعم القضيّة الفلسطينية، وقد كان لُبنان وصحافته خير مثال على ذلك). لعلّ الاختراق الذي أحدث العدوى كان عبر قناة CNN، فرغم أنّ هذه القناة تأسّست في ثمانينيات القرن الماضي، لم يحدث انتشارها السريع في الوطن العربي إلّا حين نقلت أولًا صور الهجمات الإرهابية على أميركا، ثمّ حين غطّت اجتياح العراق، وللمناسبة، هي أول من أجرى مقابلة مع أسامة بن لادن تاريخيًا. وباستثناء بعض الفضائيات المصرية، فإنّ أول دخول عربي كبير على عالم الفضائيات بعد تلفزيون لُبنان في سبعينيات وثمانينيات القرن

الماضي، تمثّل بقناة «MBC» السعودية في 18 أيلول/سبتمبر 1991 بتمويل سعودي غير رسمي، وهي التي كادت عربيًا تتفرد بنقل الحرب اليمنية بين الشمال والجنوب. بعدها تأسّست قناة «الجزيرة»، التي بدأ بثّها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، لتحدث الفرق الكبير في المشهد الإعلامي العربي، وتكسر الكثير من المحرّمات أو التابوهات في علاقة الحكّام بشعوبهم وفي النقاشات الاجتماعية والحزبيات وغيرها. شكّلت «الجزيرة» نموذجًا قُلّد لاحقًا في معظم الفضائيات الأخرى، خصوصًا لجهة البرامج الجدلية والمثيرة للخلافات والاشتباكات الإعلامية، في تقليد ممجوج لبرنامج «الاتّجاه المعاكس»، الذي برز من خلاله فيصل القاسم. أمّا في التغطيات الكُبرى، فقد اشتهرت القناة القطرية، أولًا بتغطيتها حرب أفغانستان، ثمّ في حرب العراق حيث تنافست مع فضائية «أبو ظبي»، وتبنّت تغطية أحداث غزّة بتفاصيلها، فحقّقت شعبية واسعة في الوطن العربي، خصوصًا أنّها اعتمدت على نخبة من الإعلاميين وخبراء المهنة وعلى تقنيّات عالية وتمويلٍ كبير، وخاطبت ضمنيًا الكثير من الوجدان العربي ومن توق الشباب العربي إلى كسر الممنوعات في عددٍ كبير من المجالات الحياتية والاجتماعية والسياسية.

وكان في مصر فضائية لكنّها لم تحدث تأثيرًا كبيرًا خارج مصر أو جالياتها في الخارج.

السؤال الإشكالي الثالث: لماذا حدثت طفرة الفضائيات بعد تلك التواريخ الآنفة الذكر ولم تحدث قبلها؟

لا شكّ في أنّ تفكّك الاتحاد السوفياتي، وانهيار الحدود في العالم على وقع ما وُصف بالعولمة، فرضا نفسيهما على الإعلام. فجاءت الفضائيات إذن وسط طفرة فضائية دولية، وبعد إطلاق أقمار صناعية عربية. هنا تذهب الباحثة الإعلامية الدكتورة الراحلة حياة الحويّك (رحمها الله)

إلى أبعد حدود التشكيك في كتابها القيّم بعنوان «الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين»، وهي درست خصوصًا تجارب الجزيرة وأبو ظبي والعربية والمنار، وقدّمت معلومات ووثائق مهمّة جدًا، عن جنسيات وتمويل وتواريخ وأماكن هذه الفضائيات. تقول إنّ «المسكوت عنه في الفضائيات كان خطيرًا، فثمّة فضائيات عربية خدمت الأفكار والاستراتيجيات الغربية وفي مقدّمها الأميركية[1]»، بينما نُلاحظ من جهة أخرى أنّ فضائيات عديدة انتشرت لاحقًا خدمت تمدّد المحور الإيراني سياسيًا وفكريًا وأمنيًا. تعطي حوّيك عشرات النماذج حول تمرير الحضور الإسرائيلي على الشاشات العربية، وتمرير مشاريع غربية والسكوت عن قضايا كثيرة. وهي تستند في ذلك أيضًا إلى كلام مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، زبغنيو بريجنسكي، بقوله: «أن تهيمن على العالم يعني أن تهيمن على ثلاث: أولًا الفضائيات والمواقع الجيوستراتيجية، ثانيًا الثروات الطبيعية وخاصة موارد الطاقة على امتداد الكرة الأرضية، وثالثًا الأفكار». وتقول أيضًا: «إنّها الحرب العالمية الثالثة التي أحلّت وسائل الإعلام محلّ القوّات المسلّحة موكلةً إلى الميديا مهمّة الهجوم فيما تركت للأولى مهمّة الردع».

تبدو الحوّيك، في مؤلّفها، الذي يقع في أكثر من 500 صفحة، ميّالة إلى تحميل الغرب المسؤولية الأولى في انحراف الإعلام العربي، ولكنّها تُحمّل أيضًا هذا الإعلام نفسه مسؤولية التبعية العمياء، ليس للأخبار السياسية الغربية فحسب، بل أيضًا لأنماط العيش والمجتمعات، والتقاليد، والأفكار وغيرها. وهي في ذلك تبدو مُحقّة بنسبة كبيرة، لكن من الإنصاف القول في المقابل إنّ هذه الفضائيات أدّت دورًا في تشجيع الناس على التعبير، وفرضت حرّيات إعلامية داخل الدول التي

---

[1] حياة الحويك. الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

وسّعت دائرة الانفتاح، وفضحت الكثير من الممارسات الأمنية، وكسرت محرّمات. صحيح أنّها كانت تتجنّب الكثير من الأمور التي تسيء إلى الدول التي ترعاها أو تموّلها، لكنّها أسّست أيضًا لقيام فضائيات أخرى، فكانت المنافَسة، في لحظةٍ ما، مهمّةً لفتح المجتمعات العربية على النقاش والجدل، ثمّ إنّ هذا المسكوت عنه في فضائيات عربية، ليس حكرًا على العرب وحدهم. قد تجد مثيلًا له حتى في أرقى وسائل الإعلام العالمية من الأوسع انتشارًا، من الولايات المتحدة الأميركية إلى أوروبا فروسيا، ذلك أنّ كثيرًا من هذه الفضائيات غالبًا ما يتبنّى وجهات نظر سياسية أو دينية أو فكرية يروّج لها ويسكت عن غيرها، وغالبًا أيضًا ما يبدو انتقائيًا في مسائل حقوق الإنسان، وإن كان هامش الحرّية والتعبير يبقى في الغرب أعلى نسبةً طبعًا، لأسباب لها علاقةٌ بموروث الديمقراطية والحرّيات والاستقرار السياسي والأمني واستعداد المجتمعات لذلك.

المشكلة أنّ هذا الانتشار الإعلامي العربي السريع، لم يتمّ ضبطه، ولم يتأسّس على تراكم معرفي وقانوني وثقافي، فراحت الفوضى التي غذّاها «الربيع العربي» وتصادم المحاور كثيرًا، تتحوّل إلى فتنٍ تغزو الإعلام، خدمةً للمشاريع السياسية المتناقضة والمحاور المتنافرة أو المتقاتلة.

السؤال الرابع: هل أسهمت الفضائيات فعلًا في إطلاق الربيع العربي أم خدمت مشاريع سياسية ليس لها علاقة أصلًا بالديمقراطية والحرّيات؟

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الفضائيات العربية، الأكثر تمويلًا، أي الجزيرة والعربية وسكاي نيوز، وقبلها أبو ظبي وشبكة أم بي سي، إضافة إلى الصحف الكبرى مثل الحياة والشرق الأوسط والعربي الجديد والقدس العربي وغيرها، هي مؤسّسات مموّلة من دول مُستقرّة سياسيًا، وتتمتّع

برفاهية اقتصادية عالية، وبالتالي فإنّ الكثير من شعوبها المرفّهة بفضل الثروة النفطية والاقتصادية لم تسعَ إلى تغيير حاكم أو الانقلاب على «وليّ الأمر». ولم تكن فيها تقاليد أحزاب معارضة أو برلمانات صاخبة (باستثناء الكويت) ولا ظهرت فيها داخليًا، إلّا نادرًا، مطالب علنية صوب الحرّيات العامة والاجتماعية والديمقراطية، وقليلٌ منها مثل البحرين غرق في مشاكل وأحداث داخلية سرعان ما أخذت بعدًا مذهبيًا، وكان إعلام المحورين جاهزًا لدعم هذا الطرف أو ذاك ضدّ الطرف الآخر.

من غير المنطقي إذن أن يفكّر إعلام هذه الدول بأن نجاح الربيع في تونس أو مصر أو سورية واليمن مفيد للديمقراطية والحرّيات. لذلك، باستثناء «الجزيرة» التي سارعت إلى تبنّي وجهة نظر الثوّار، وعزّزت وجود الإخوان المسلمين كأولوية على شاشاتها، فإنّ الفضائيات الأخرى تحفّظت في البداية، ثمّ تغيّرت لاحقًا بناءً على أهداف سياسية وأمنية وربّما أيضًا إنسانية ودينية.

في دراسة وضعها فريق بحثي اسمه «فريق البحث الإسلامي المسيحي» في تونس، اعتبر الباحث عبد الرزاق صيّادي «أنّ الجزيرة مثلًا لم تكن تتحدّث عمّا يحدث في قطر، ولم تذكر الانقلاب الذي قاده الأمير حمد ضدّ والده، وأنّها مع بداية الربيع العربي فقدت الكثير من مصداقيتها، حين تبيّن أنّها طرف، وأنّها تنشط لمشروع اجتماعي يستند إلى الإسلام السياسي، أي الإخوان المسلمين، وعلى شاشتها كان الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، يفتي مثلًا بالحرب ضدّ نظام الرئيس بشّار الأسد». لكنّ باحثين آخرين قالوا العكس تمامًا، وهو أنّ الجزيرة أسهمت بتشجيع الثورات العربية، ومن هؤلاء مثلًا الباحث الأردني محمّد محروم، الذي قدّم دراسة مفصّلة في جامعة دبلن، تحت عنوان «صحفيو اليوم والغد في الأردن... كيف يقيّمون تغطية قناة الجزيرة العربية لأحداث الربيع العربي عام

2011»، قال فيها إنّ «الجزيرة لعبت دورًا محوريًا في نجاح الثورات العربية عبر تقديم تغطية إخبارية متميّزة والاعتماد على التحليل المتعمّق والشامل للأحداث. وأسهمت بالتعبير عن تطلعات الشعوب العربية المتعطشة للحرّية والكرامة والعدل والديمقراطية، كما أسهمت بالتأثير على المواقف العربية والدولية الرسمية والشعبية نحو الشعوب والأنظمة العربية».

في شرحه لما كان عليه موقف قناة «الجزيرة» حيال الربيع العربي والانتفاضات المجتمعية وانبعاث رياح التغيير الإخوانية، قدّم الشيخ حمد بن جاسم، رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر سابقًا، الذي اعتُبر مُهندس السياسة القطرية في العديد من الملفّات، وخصوصًا منها ما حصل في خلال «الربيع العربي»، رأيًا قد يكون مُفيدًا للربط بين البعدين السياسي والإعلامي لموجات الربيع ودور القناة، فيقول: «أولًا قالوا إنّ قطر دعمت الثورات العربية، الحقيقة هي أنّ هذا الإشكال يعود للجزيرة، لأنّ الجزيرة غطّت الأحداث بطريقة قد تكون حرّكت الشارع، لكن لم تكن السبب الرئيسي لهذه الثورات، أي لا أحد يقول إنّ البوعزيزي يحرق نفسه، خمسة قبله أحرقوا أنفسهم ولم تحصل ثورة، حصلت ثورة في تونس، الذين في مصر قرّروا أن يُشعلوا ثورة، في ليبيا قرّروا إشعال ثورة، في اليمن قرّروا إشعال ثورة، في سورية قرّروا إشعال ثورة، وكان هناك غليان حتى في المنطقة عندنا. فأولًا هذه الثورات لم ندعمها ولم نتآمر لإنشائها لكنّها قامت، غطّتها الجزيرة، غُطّيت الجهات التي قامت بالثورات، فهنا قالوا إنّ قطر تدعم فئة على فئة. لو سلّمنا بأنّ هذا صحيح، لكن مثلًا بالنسبة للإخوان في مصر، حصلت انتخابات حرّة فازوا فيها، أنا كنتُ أعتقد أنّه خطأ استراتيجي للإخوان أن يصلوا إلى الرئاسة وكان خطأً، لو بقوا في البرلمان ربّما أفضل لهم. كلّ الأطراف الذين اشتركوا في هذه القضايا، مثلًا في ليبيا، نحن وأبو ظبي كنّا في ليبيا. لنتكلّم

بصراحة، بعد التصادم الدولي الذي حصل، والذي كان لنا دور فيه، لأنّ هناك شخصًا يريد أن يذبح الناس ويتّجه إلى بنغازي لذبحها، وهنا تدخّل الاتّحاد الأوروبي وأميركا والدول ومنها قطر لوقف زحف قوّات القذّافي على بنغازي وارتكاب مجزرة. بعد انتهاء حكم القذافي بدأت تخرج قبائل كثيرة، وأنت تعرف العرب عندهم الكذب والمكر. في ليبيا قبائل كثيرة، قبيلة تأتي إليك وقبيلة تأتي إليّ، فأنت تسمّي فصيلًا وكذا، هذا يسبّ فلانًا وهذا يسبّ فلانًا، وهذا مع فلان وهذا مع علّان، وأعتقد أنّنا لم يكن عندنا خبرة في التعامل مع هذا الموضوع، وأنّ المفروض أن يأتي جهاز أمني أو غيره ليتسلّم إدارة السلطة في ليبيا، رغم أنّه في البداية تبيّن أنّ هناك انتخابات... ولاحقًا تعقّدت الأمور لأنّ هناك سلاحًا منتشرًا من القذافي الذي فتح المخازن وهناك أسلحة حضرت من الخارج... لكن أن تقول لي إنّه لم يحدث خطأ من قطر أو أيّ طرف آخر؟ أقول لك حصلت أخطاء في ليبيا وهناك أناس استخدموا خطأً في ليبيا من كلّ الأطراف، لماذا؟ بسبب جهلنا في هذا الموضوع. تصوّر قطر تريد أن تأتي بحكومة ميليشيات أو حكومة متطرّفة إلى ليبيا، لماذا؟ تريد أن تغزو أفريقيا أو أوروبا؟ ليس عندنا هذا الطموح، بالعكس، نريد الهدوء. لو جئنا إلى مصر لقالوا إنّ هناك دعمًا للإخوان. لا، في مصر كان هناك دعم مطلوب، قبل تسلّم الحكومة الشرعية بدأنا نتساعد قبل المجلس العسكري، يعني أنّنا نتعامل مع مَن هو على الكرسيّ كدول. جاء الإخوان إلى الكرسيّ، فتعاملنا معهم في الكرسيّ كسلطة وكانت هناك قروض وكذا. لكن أن يقول لي أحدهم إنّ هناك دعمًا وأكياسًا من الأموال تُوزّع؟ هذا كلام غير صحيح، لأنّ هناك مطارًا وحدودًا، وهناك مَن يراقبون هذا الموضوع وهناك الدولة العميقة التي بقيت موجودة». وأضاف: «إنّ قطر لا تتآمر، والدليل أنّ أوائل البرقيات والمكالمات للرئيس السيسي كانت من سموّ الأمير الشيخ تميم حفظه الله، لكنّ ما حصل هو شنّ حملة

حيال ما سُمّي الثورة المضادّة، لكن لا أعتقد أنّ أحدًا يعتبر أنّ هناك من أشعل ثورة مضادّة، ولا نحن أشعلنا ثورة في مصر، نحن توهّمنا، وغيرنا توهّم أنّه أشعل ثورة مضادّة. الناس استغلّوا أموال فلان وعلّان، ونحن في النهاية وجدنا أنفسنا أمام حالة خلافية خليجية وحالة خلافية مع إخواننا في مصر».

الواقع أنّ نظرة الشيخ حمد تختلف عن تلك التي قدّمتها أنظمة كانت تقلق من الدور القطري ومن تغطية قناة «الجزيرة». ولذلك وجدنا أنّ دولًا عديدة، بينها مصر والجزائر وسورية وغيرها، اختارت إقفال مكاتب القناة، تمامًا كما فعلت دول الخليج حين أعلنت مقاطعة قطر وحصارها. لكنّ هذا لم يمنع بالطبع بعض الناقمين والمقاطعين من الاستمرار في مشاهدتها. ما قيل عن الجزيرة، شابه ما حصل لاحقًا مع قناة «الميادين»، التي يرأسها الإعلامي السابق في قناة الجزيرة غسان بن جدّو، فبعد فترة قصيرة على انطلاقة بثّها في عام 2012، تعرّضت لانتقادات بأنّها أقرب إلى إيران وحزب الله، وبأنّها داعمة للنظام السوري، ثمّ لاحقًا للحوثيين والحشد الشعبي وغيرهم، ما يعني عمليًا أنّها وُضعت في خانة الوسائل الإعلامية المرفوضة خليجيًا، وأوقف بثّها على قمر «عرب سات»، وهو ما دفع بن جدّو إلى اتّهام جهات عربية بالانتقال إلى الترهيب بعد الترغيب، وبتسريب معلومات في دول غربية تقول إنّ القناة معادية للسامية، وقال بوضوح مُعلنًا اتّجاه قناته: «إنّ الميادين لا تجد حرجًا في أنّها تنحاز للمقاومة».

قد نجد الكثير من الأمثلة طبقًا على عدم حياد الفضائيات العربية الكبيرة، وأيضًا الدولية، حيال ما حصل في الدول العربية منذ 2010. وكانت وسائل التواصل الاجتماعي تبثّ يوميًا، ومن قبل المحورين المتناقضين، تغطيات لتظاهرات مفبركة، وصورًا لضحايا يتبيّن أنّها في غير المكان الذي يُذكر، وشهادات لشهود ليسوا في المكان المكتوب

اسمه على الشاشة، لكنّ الأخطر والأسوأ، هو التوصيفات التي خرجت عن حدود موضوعية الإعلام. وهكذا انقسم الإعلام العربي بين محورين، فهذا يعتبر الرئيس السوري بشّار الأسد «مجرمًا ورئيس عصابة وشبّيحًا» والرئيس اليمني علي عبد الله صالح «المخلوع ورئيس عصابة»، والرئيس المصري حُسني مبارك «المخلوع والفاسد هو وعائلته»، بينما الفضائيات المؤيّدة للمحور الإيراني راحت تتحدّث عن «عدوان سعودي» على اليمن، وعن «مؤامرات سعودية قطرية تركية لدعم الإرهاب» واستبدلت اسم «التحالف العربي» حيال اليمن باسم «التحالف السعودي»، واتّهمت المعارضة السورية بـ«دعم الإرهاب والارتماء في أحضان الأطلسي وإسرائيل»، وروّجت لأنصار الله الحوثيين والحشد الشعبي وحركتي حماس والجهاد، وصار كلّ طرف يعتبر حلفاءه هم المقاومة الفعلية والآخرين دُخلاء أو سفّاحين، من العراق واليمن إلى سورية وليبيا والسودان وتونس وغيرها.

كذلك، تنازعت الفضائيات الضيوف حسب ولاءاتهم. وإذا ما جاءت بضيف من الطرف الآخر، فذلك لم يكن ليؤثر على المناخ العام طيلة النهار، بل كان نوعًا من المساحيق للتغطية والإيحاء بشيء من الموضوعية. وسرعان ما صارت الفضائيات العربية تتناقض في عناوينها، لنجد مثلًا أنّ قناة «العربية» تضع 3 عناوين في نشرة إخبارية، واحدة مناهضة لإيران وحزب الله أو الحوثيين، وقناة «المنار» أو «العالم» 3 عناوين مناهضة للسعودية والبحرين والإمارات ومؤيدة للحوثيين والحشد الشعبي.

فقد الإعلام وظيفته الأولى (أي أن يُعلِم ويشرح بالوقائع والدلائل والوثائق) وانتقل إلى دور سياسي دعائي في ذاك الانقسام الحادّ بين محورين، وصارت الدعاية السياسية هي الأساس، بدلًا من الأسئلة الميدانية الأولى في هذه المهنة وهي: ماذا ومتى وأين وكيف ولماذا؟

انقسام الإعلام على وقع انقسام المحورين

مع ظهور قوّة الفضائيات الداعمة لإطاحة أنظمة، وفي مقدّمها الجزيرة والعربية، والحدث التي حقّقت انتشارًا واسعًا، وكذلك «بي بي سي» و«فرانس 24» و«الحرّة» وغيرها، تكثّفت الحركة الإعلامية عند المحور الآخر، ورأينا إنشاء وانتشار اتّحاد الإذاعات والتلفزات الإسلامية، الممّول معظمه من إيران في حزيران/يونيو 2007، في لبنان والعراق واليمن وسورية وغيرها، إضافة طبعًا إلى وسائل الإعلام الدولية المنضوية في استراتيجية واحدة (وإن مؤقتة مع المحور) مثل «روسيا اليوم».

لا إحصاءات دقيقة للأعداد النهائية لهذه المؤسّسات الإعلامية المموّلة والمدعومة من إيران، وذلك بسبب ظهور وغياب عدد من وسائل الإعلام المنضوية تحت الاتّحاد. لكنّ هذا الاتّحاد كان حتى عام 2020، يضمّ تقريبًا 220 عضوًا من نحو 40 بلدًا، وأسّس نحو 140 تلفزيونًا وإذاعة وأكثر من 40 موقعًا إلكترونيًا. قال علي ولايتي مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية السيّد علي خامنئي إنّ الهدف من هذا الاتّحاد هو «كسر الهيمنة الغربية لإيصال المعلومات ومواكبة الأحداث الجارية في العالم الإسلامي وخاصّة في الشرق الأوسط». أسهم هذا طبعًا برفع نسبة الاصطفاف الشعبي، بحيث إن لكلّ جمهور وسائله التي يشاهدها، ولكلّ شاشة ضيوفها (فضلًا طبعًا عن القنوات الدينية التي خرج بعضها عن أصول التسامح في الدين الحنيف وفعل فعله في المواجهة والفتن). وحين انكفأ الناس عن الصحافة المكتوبة، وبدأوا ينكفئون عن شاشات التلفزة لصالح وسائل التواصل الاجتماعي، انتقل الشرخ أيضًا إلى الشبكة العنكبوتية، حيث بلغت نسبة الشتائم والرغبة في إلغاء الآخر تفوّقًا على كلّ ما عداهما. ذلك أنّ الانترنت انتشر أيضًا على نحو هائل في الدول العربية من دون أيّ تمهيد مسبّق. ارتفع مثلًا عدد مستخدمي الإنترنت

في السعودية من 200 ألف عام 2000 إلى 24 مليونًا عام 2017، ثمّ إلى 30 مليونًا عام 2022، وذلك يعني أنّ نسبة مستخدمي الإنترنت في المملكة سترتفع إلى 82.6٪ من نسبة السكّان، مقارنة بنسبة 73.2٪ عام 2017 (وفق تقرير نشرته صحيفة الرياض السعودية[2]).

حسب موقع Speed test لسرعة الإنترنت في العالم، نجد أنّ دولًا عربية تقدّمت كثيرًا، فمثلًا الإمارات العربية المتّحدة صارت الأولى عالميًا وفق ما نرى في الرسم البياني أدناه:

ترتيب الدول العربية والعالمية بحسب سرعة الإنترنت



ترتيب الدول العربية والعالمية بحسب سرعة الإنترنت*
بناء على سرعة التحميل (ميغابايت في الثانية)

وإن كانت خدمة الإنترنت أسهمت كثيرًا في التواصل العربي، وفي تكثيف مصادر المعلومات والحصول على الكتب والصحف والأخبار بسهولة فائقة، والتبضّع من دون التحرّك من المنازل، ومحاسبة السياسيين والإعلاميين بنحو فوري وتلقائي من خلال التعليقات

---

[2] صحيفة الرياض السعودية: ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة إلى 30 مليونًا في 2022. 20 حزيران/يونيو 2020، https://www.alriyadh.com/1827469

المُباشرة على منشوراتهم أو أدائهم، فإنّها كوسائل الإعلام تمامًا أدّت أدوارًا خطيرة في توسيع رقعة الفتن بين الجمهور العربي، خصوصًا أنّ القوانين المرعيّة ما زالت إمّا غائبة، أو ضعيفة، أو حديثة العهد. وهذه الوسائل استُخدمت بدقة وإتقان أيضًا في تحريك بعض ساحات الربيع العربي.

يقول أحمد بن سعادة في كتابه «أرابيسك أمريكاني» الآنف الذكر إنّ «عملية غسل أدمغة الشباب العربي قد بدأت منذ سنة 2007، مع التركيز خصوصًا على الشباب المستخدم للإنترنت. وتمّ وضع استراتيجيات دقيقة لإضعاف الأنظمة المستهدفة». يشرح كيف «أنّ منظمات مثل أوتبور (Outpor) وغيرها، راحت تجذب الشباب العربي إلى صربيا حيث يدرّبهم مسؤولون في الاستخبارات الأميركية CIA للمودة وتحريك الأوضاع في الدول ذات الأنظمة المتمرّدة على الغرب، أو تلك التي لم تعد تصلح لخدمة مصالح الغرب. هذه المنظمة تم تأسيسها بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية الأميركية، ودعمتها مؤسسات أميركية أخرى منها Open society institute وFreedom House، التي أسّسها الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية جيمس وولسي». لكن دراسات أخرى قالت إنّ «شبكات التواصل الاجتماعي لا تحدث ثورات، بل تسهم في فضح بعض الممارسات، وإنّ المجتمعات إن لم تكن مؤهّلة للثورة فلا تحدث. ففي إيران مثلًا حدثت ثورة قبل الإنترنت ونجحت، وفي مصر كانت حركة «كفاية» بين عامي 2004 و2010 أبرز محرّكي الشارع قبل دخول شبكات التواصل الاجتماعي». كما أنّ حركة 6 أبريل التي بدأت نشاطها كفريق عبر الفايسبوك عام 2008، وحركة «كلنا خالد سعيد»، التي سُمّيت تيمّنًا بالشاب الذي قتلته الشرطة في الإسكندرية في حزيران/يونيو 2010، لم تنجحا إلّا لأنّ المجتمع المصري كان قد ضاق ذرعًا بممارسات الشرطة

وفساد الأجهزة والفقر، ولأنّه كان ضمنيًا مناهضًا لتوريث جمال مبارك الحكم، خصوصًا بعدما فاحت روائح الفساد من السلطة بما يُزكم الأنوف مقابل تضاعف الفقر.

لكنّ اللافت أنّ عدد مواقع الناشطين المصريين على الإنترنت ازداد بسرعة هائلة قُبيل الثورة. في عام 2008، أي مع البدايات الأولى لدخول وسائل التواصل الاجتماعي إلى الوطن العربي، سُجّل في مصر أكثر من 160 ألف موقع.

في كتابه «الوجه المخفيّ للثورة التونسية» (La face cachée de la révolution tunisienne)، يقول مزري حدّاد إنّ «ثورة الياسمين لم تكن أكثر من عملية احتيال واسعة سياسية إعلامية، وتجربة مكرّرة لفكرة الشرق الأوسط الكبير[3]»، وهو يرى أنّ الإدارة الأميركية أرادت إطاحة أنظمة، لإقامة شراكة مع الإخوان المسلمين، ويقدّم لائحة مفصّلة للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالـCIA، التي وظّفت فضائيات لصالحها.

ربّما من الظلم وصف تحرّك الناس المقهورين والمسحوقين بالفقر والاستبداد والفساد والقمع بأنّهم ثمرة مؤامرة أميركية، لكن من المغالاة القول إنّ ما بدأ غضبًا عفويًا وتلقائيًا، بقي كذلك، وتحوّل إلى ثورة كاملة. ذلك أنّ 4 عوامل أدّت أدوارًا مهمّة، وهي: غضب الناس، وسائل التواصل، انضمام الجيوش إلى الثورات، والدعم الخارجي الذي كان مُتردّدًا في بداية الربيع العربي، مثلًا في تونس ومصر، ثمّ التحق بالقطار وكاد يقود بعض التحرّكات.

الخطير في الأمر أنّ هذا الانقسام الحادّ في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حقّق الآتي:

– أفقد الإعلام وظيفته الإخبارية والتنويرية الأولى.

---

[3] Mezri Haddad, La face cachée de la révolution tunisienne, Apopsix, 2012.

– خرق كلّ قواعد المهنة لجهة احترام شرعة حقوق الإنسان واتّفاقيات جنيف (التي تمنع مثلًا إظهار الجثث أو الأسرى، والتي تفرض تدريب الصحافيين على تغطية الحروب ومناطق الصراع... الخ).

– عزّز الفتن المذهبية التي حرفت الصراع عن حقيقته وسكّته.

– أفقد الكثير من الإعلاميين ثقة الناس بهم، خصوصًا أنّ بعضهم تقلّب مع كلّ مُنتصر.

– أضاع القضايا العربية الجوهرية وهموم الناس الحقيقية وخطط التنمية، وغرق في حروب المحاور، وبدلًا من أن تكون وسائل الإعلام جسرًا للوعي والتنمية والتكامل العربي، صار الكثير منها مطيّة للمشاريع السياسية المحلّية والإقليمية والدولية.

النظام العربي الرسمي والإعلام

في 13 شباط/فبراير 2008، نشر قطاع الإعلام والاتّصال في الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية بنود الوثيقة التي اتّفق عليها وزراء الإعلام العرب، مع تحفّظ قطر، وعُرفت باسم «مبادئ تنظيم البثّ الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية»، وذلك بغية «تنظيم البثّ وإعادته واستقباله في المنطقة العربية، وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار الثقافي من خلال البثّ الفضائي».

جاء في البند السادس أبرز المعايير والضوابط المتعلقة بالعمل الإعلامي وهي الآتية:

1. احترام كرامة الإنسان وحقوق الآخر في كامل أشكال ومحتويات البرامج والخدمات المعروضة.

2. احترام خصوصية الأفراد والامتناع عن انتهاكها بأيّ صورة من الصور.

3. الامتناع عن التحريض على الكراهية أو التمييز القائم على أساس الأصل العرقي، أو اللون أو الجنس أو الدين.

4. الامتناع عن بثّ كلّ شكل من أشكال التحريض على العنف والإرهاب مع التفريق بينه وبين الحق في مقاومة الاحتلال.

5. الامتناع عن وصف الجرائم بكافّة أشكالها وصورها بطريقة تغري بارتكابها أو تنطوي على إضافة البطولة على الجريمة ومرتكبيها أو تبرير دوافعها.

6. مراعاة أسلوب الحوار وآدابه، واحترام حق الآخر في الردّ.

7. مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصّة في الحصول على ما يناسبهم من الخدمات الإعلامية والمعلوماتية تعزيزًا لاندماجهم في مجتمعاتهم.

8. حماية الأطفال والناشئة من كلّ ما يمكن أن يمسّ نموّهم البدني والذهني والأخلاقي، ويحرّضهم على فساد الأخلاق أو الإشارة إلى السلوكيات الخاطئة بشكلٍ يحثّ على فعلها.

9. الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي، ومراعاة بنيته الأسرية وترابطه الاجتماعي، والامتناع عن دعوات النعرات الطائفية والمذهبية.

10. الامتناع عن بثّ كلّ ما يسيء إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والأنبياء والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصّة بكلّ فئة.

11. الامتناع عن بثّ وبرمجة الموادّ التي تحتوي على مشاهد فاضحة أو حوارات إباحية أو جنسية صريحة.

12. الامتناع عن بثّ الموادّ التي تشجّع على التدخين والمشروبات الكحولية مع إبراز خطورتها.

وجاء في البند السابع

1. الامتناع عن بثّ كلّ ما يتعارض مع توجّهات التضامن العربي أو مع تعزيز أواصر التعاون والتكامل بين الدول العربية أو يعرّضها للخطر.

2. الالتزام بالموضوعية والأمانة واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية، وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح.

نستطيع الجزم اليوم، بأنّه منذ اندلاع أولى شرارات الربيع العربي، حتى هذه اللحظة، خُرق كلّ ما اتّفق عليه وزراء الإعلام العرب. تحوّل الكثير من الفضائيات إلى منابر للفتن والتحريض والمساس بالرموز الدينية، وانتُهكت كرامات الدول والشعوب وسيادتها، وجرى تناول قادتها ورموزها الوطنية والدينية بالتجريح، وانتُهك التضامن العربي أيّما انتهاك، وبثّت البرامج التي تحتوي على مشاهد فاضحة وحوارات إباحية أو جنسية صريحة. لم تحاسب أيّ فضائية عبر أيّ إجراء قضائي عربي فعلي، باستثناء إنزال بعض الفضائيات عن الأقمار الصناعية المعارضة لمضامينها.

كيفية الخروج من الكارثة

الوطن العربي إذن أمام كارثة إعلامية وأخلاقية ومهنية وإنسانية، نحتاج إلى ربيع إعلامي يبدأ أولًا وأخيرًا من الإعلاميين أنفسهم، لجهة عودتهم هم قبل غيرهم إلى أخلاق المهنة، وشرعتها العالمية والمحلية. فبالرغم من سوداوية المشهد الإعلامي، يبقى إنقاذه ممكنًا، والطاقات والخبرات الإعلامية العربية هائلة، وهذا لا يتمّ على المستوى الرسمي العربي وحده، بل باقتناع الأنظمة والمؤسسات الإعلامية بضرورة التكاتف للتأسيس لمنظومة أخلاقية جديدة، ولخطط وعي ونوعية حقيقية.

صحيح أنّ الإعلام غالبًا ما يكون انعكاسًا لمجتمعاته، لكن في وضعنا العربي التعس، لا بُدّ من أن يؤدّي الإعلام دورًا توعويًا ونهضويًا جامعًا. وعلى الجسم الإعلامي نفسه قبل غيره أن يؤسّس لثورة ونهضة إعلاميتين تستندان إلى الآتي:

• العودة إلى أسس المهنة التي تنطلق من فعل «أعلَم» والاستماع إلى جميع وجهات النظر المقبولة والمفيدة والتي تُغني الحوار ولا تدمّر وتفتن وتزيد الشروخ.

• شرعة إعلام عربية تستند إلى أخلاق المهنة وشرعة حقوق الإنسان وقوانين المهنة العالمية.

• فرض دورات تدريبية على كلّ مؤسسة إعلامية من قبل محترفين أو منظمات حقوق إنسان لمعرفة الشروط الواجب الالتزام بها في معالجة كلّ القضايا. ولتدريب الصحافيين على كيفية التعاطي مع الأحداث في أوقات الحروب أو الأزمات الكبرى.

• الامتناع عن استضافة كلّ من يدعو إلى الفتنة أو الإرهاب.

• وضع شروط علمية ومهنية لكلّ من يعمل في الشأن الإعلامي، لتكون السبيل الوحيد للحصول على بطاقة الصحافة.

• الاتفاق على دفتر شروط للعمل في المهنة، على المستوى العربي، تضمن للإعلامي الضمان الصحي والحماية والحدّ الأدنى المقبول من الراتب وفق كلّ دولة، بحيث يستطيع أن يعيش وعائلته من راتبه، من دون حاجة للرشى والارتزاق بطرق غير أخلاقية ولا شرعية.

• تعزيز مناخات الحوار الإعلامي عبر مؤتمرات دورية للإعلاميين العرب مع نظرائهم الغربيين.

• اقتراح مجموعة من القوانين العقابية لكلّ من يخرق أخلاق المهنة، تُراعى في دولته، وعلى المستوى العربي، ويتمّ تبنّيها لاحقًا عبر المؤسسات المرعيّة في الدول.

• عقد اتّفاقيات تدريب وتعاون بين كلّيات الإعلام العربية والمؤسسات الإعلامية، والتعاون العربي مع دول العالم.

• وضع دفتر شروط حول البرامج الدينية على مستوى الفضائيات.

• الاتّفاق على شرعة أخلاقية ودفتر شروط قانونية حول شبكات التواصل الاجتماعي.

• وضع قانون عربي ملزم لكلّ من يريد تأسيس وسيلة إعلامية تفترض شروطًا مالية ومهنية واضحة، وتلزم صاحب المؤسسة بأن يكون المشرف عليها إعلاميًا لا تاجرًا، يتمتّع بالشروط العلمية والمهنية المطلوبة.

• فرض «كوتا» من البرامج التنويرية والتربوية على كلّ وسائل الإعلام، يكون هدفها رفع المستوى الأخلاقي في المجتمعات العربية، والتقريب بين الشعوب والدول.

• تأسيس مجلس عربي إعلامي لمراقبة الفضائيات والنظر في الشكاوى المقدّمة حول مدى التزامها بأخلاق المهنة خصوصًا لجهة نبذ الفتن والعنصرية والإرهاب والقدح والذمّ.

• تخصيص جوائز تحفيزية للبرامج والأفلام والنشرات والمقدّمين والفقرات التي ترفع مستوى الوعي وتسهم في توحيد الأمة ونبذ الفتن وتعزيز الحوار، وتكون منوطة بمهرجان سنوي برعاية جامعة الدول العربية أو أيّ مؤسسة أخرى ذات طابع عربي عامّ أو دولي. وتكون لجنة التحكيم فيها مُشكّلة من إعلاميين ذوي كفاءة وباع في المهنة.

قد تبدو بعض هذه الشروط منتمية إلى المدينة الفاضلة، لا إلى الواقع الحالي، ولكن بدون العودة إلى أخلاق المهنة فإنّنا نستكمل مشروع

تدميرها والتدمير المُمنهج للوطن العربي. وإذا اتّفق كبار الإعلاميين العرب على هذه الشروط فهم قادرون على فرضها على مؤسّساتهم، ولكن أيضًا على الأنظمة العربية. الحرّية الإعلامية شرطٌ لا تنازل عنه، لكنّ شرط نجاحِ هذا الشرط، هو أن يبقى تحت سقف الأخلاق وشرعة الإعلام.

العربي الضائع

لو سألت مواطنًا عربيًا اليوم: أيّ لغةٍ تُفضّل، لغتك العربية وثقافتك وحضارتك، أم لغةً أجنبيةً والعيش في عاصمة غربية؟ فمن المُحتمل أنّه سيتبنّى وجهة النظر الثانية، ليس لأنّه فقيرٌ في دولته أو محرومٌ من حقوقِه، حيث سنجد أنّ مواطنين في دول عربية غنيّة قد يقولون الشيء نفسه، بل لأنّ حجم الدعاية الغربية والشرقية كان في العقود الخمسين الماضين كبيرًا إلى درجة أنّ العربي صار يُقدّس الأجنبي، ويتنكّر لتاريخه وحضارته وثقافته. وهو ما يصفه الكاتب الفرنسي الشهير إتيان دو لا بويسي Étienne de La Boétie بـ«العبودية الطوعية» وما يقول عنه الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي إنّه «قابلية الاستعمار».

قادني هذا الأمر إلى البحث العميق عن كيفية اختراق مجتمعاتنا باستراتيجيات دعائية مُتقنة تعتمد على قاعدة AIDA الإعلانية، وهي اختصار لأربع كلمات (Attention الانتباه، وintérêt المصلحة، وDésir الرغبة، وAchat الشراء). وقد أخذت الغزو الأميركي البريطاني للعراق نموذجًا، ووصلتُ إلى عدد من النتائج المُذهلة.

يجب الاعتراف أولًا بأنّه لا توجد سياسة بلا كذب، لكنّها تأخذ أشكالًا مختلفة. صار الكذب في السياسة فنًّا قائما بذاته.

يقول الباحث والأكاديمي الأميركي جون ميرشايمر: «كذبت إدارة بوش أربع مرّات أثناء التحضير للحرب على العراق. لقد زعمت شخصيات رفيعة في إدارة بوش، على نحو زائف، أنّ صدّام كان يعلم بكلّ تأكيد بأنّ العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل؛ كما أنّهم كذبوا أيضًا عندما قالوا إنّ لديهم دليلًا واضحًا على أنّ صدّام كان على علاقة وطيدة مع أسامة بن لادن، وأدلوا بالعديد من التصريحات الزائفة التي كانت توصي بتحميل صدّام بعض المسؤولية عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ضدّ الولايات المتّحدة. وأخيرًا زعمت شخصيات عديدة في إدارة بوش بمن فيهم الرئيس أنّهم منفتحون على إيجاد حلٍّ سلمي لنزاعهم مع صدّام، في الوقت الذي كان فيه قرار الحرب قد اتُّخذ في حقيقة الأمر»[1]. ليس مهمًّا ما سيكون عليه الوضع بعد اكتشاف الحقائق، الأهمّ من الخطاب السياسي للقادة الأميركيين في تلك اللحظات هو رفع مستوى القلق إلى أقصاه، للحصول على أعلى تأييد ممكن. هذا في صلب أهداف الخطاب السياسي أوقات الحروب أو أثناء الإعداد لها.

بدوره، يكشف بوب ودوورد، أحد كبار معلّقي صحيفة «واشنطن بوست»، في كتابه الذي صدر تحت عنوان «خطّة الهجوم» عن أنّ «(كولن) باول نفسه الذي ادّعى التعرّض للتدرير، كان يعلم أنّ ما يقوله في خطاباته أمام الأمم المتّحدة لم يكن صحيحًا». كما أنّ مستشارته للأمن القومي كانت متورّطة بالكذب. يقول ودوورد: «في ما يخصّ رايس، كانت عملية الذهاب إلى الحرب شاقّة. كانت تعلم أنّ المعلومات الاستخباراتية ليست حقائق، ومع تعاظم الجدل والخلافات حول أسلحة

---

[1] جون جي ميرشماير، «لماذا يكذب القادة والزعماء، حقيقة الكذب في السياسة الدولية»، ترجمة د. عبد الفتاح عمورة، دار الفرقد، دمشق، 2016، ص. 18 و19.

الدمار الشامل في 2004، عبّر الرئيس عن مخاوفه على مسمع رايس، وكان من شأن الجدل أولًا أن يُفضي إلى تحقيقات برلمانية شبيهة بلجنتي «تشيرتش وبايك» في 1975-1976، اللتين فضحتا قيام وكالة الاستخبارات المركزية بالتجسّس على مواطنين أميركيين، باختبار المخدّرات، وبتدبير مؤامرات اغتيال زعماء أجانب. لم يرد جورج بوش الابن حصول عملية مطاردة سحرة جديدة، متذكّرًا تاريخ التحقيقات[2].

هنا إذن يبرز هدف «التضليل» وتقديم الأكاذيب كحقائق، في جوهر الخطاب السّياسي الأميركي قبل الحرب وفي خلالها. وهو يضاف إلى هدف تشويه صورة الخصم، بحيث يبدو صدّام حسين مجرمًا مدجّجًا بأسلحة الدمار الشامل ومرتبطًا بالقاعدة. كان هذان الهدفان مرتبطين بالأهداف الأخرى الآنفة الذكر، أي التعاطف وتثبيت القناعات والتأثير بغية استحداث أفعال. ذلك أنّ التركيز على أسلحة الدمار الشامل والقاعدة، يرتبط في أذهان الأميركيين والعالم بالهجمات الإرهابية على الولايات المتّحدة الأميركية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، فيجذب التعاطف والتأييد للحرب على العراق. نحن هنا أمام منظومة من الأهداف تُطلق دفعة واحدة، فيجد المتلقّي نفسه غارقًا في سيلٍ من المعلومات التي تنعدم معها قدرته على تحليلها وإدراك صحيحها من خطئها، ولو سعى إلى التدقيق فإنّ فعل الحرب سيكون سابقًا عليه في جميع الأحوال.

لا يستطيع رجل السّياسة في أيّ مكان في العالم إلّا أن يقول، مرّة واحدة على الأقلّ أو مرّات عديدة، عكس ما يفكّر فيه. لكن الكذب هنا قد يأخذ أشكالًا مختلفة. منها ما يُبرَّر بالمصالح العليا للدولة la raison d'État، ومنها ما يكتفي بالصّمت عن الشيء، ومنها ما

[2] ودوورد بوب. «خطة الهجوم»، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية 2004، ص. 627 و678.

يتجسّد بقول عكس ما يفكّر فيه السّياسي. كم من مرّة مثلًا صمتت إسرائيل عن قيامها بعملية اغتيال أو غارة لقصف مكانٍ في دولة أخرى. عدم الإفصاح أو الاعتراف بمثل هذا العمل هو نوع من الكذب غير المباشر، تمامًا كإخفاء معتقل غوانتانامو الأميركي في كوبا، أو معتقل تزمامرت في المملكة المغربية في عهد الملك الحسن الثاني.

باتريك شارودو الذي درس «فنّ الكذب في السّياسة» اعتبر أنّ الكذب أو الامتناع عن قول شيء ما في لحظة ما قد يُنقذ حياة إنسان مثلًا تحت التعذيب، أمّا في السّياسة فيقول: «كلّ سياسي يدرك أنّ من المستحيل قول كلّ شيء في كلّ لحظة، أو قول الأشياء تمامًا كما فكّر فيها، ذلك أنّه ينبغي ألّا تعوق أقوالُه عملَه، ونستطيع القول إنّه ليس على السّياسي قول الحقيقة بل الظهور بمظهر من يقول هذه الحقيقة[9]».

بعد نحو 10 سنوات على حرب العراق، كاد سيناريو الخطاب السّياسي يتكرّر في سورية مع التركيز على الأسلحة الكيماوية، لكنّ روسيا سارعت إلى تفادي الحرب الأميركية على حليفتها وسحبت فتيل هذا السلاح وأخرجته من سورية. هنا تضارب وتصارع خطابان سياسيان بأهدافهما، الأول يَعتبر أنّ الحرب وسيلة للخلاص، أمّا الثاني فيعتبرها وسيلة للدمار، ويرفض التدخّل الخارجي ويناهض تكرار المثال الليبي.

من خطاب الدعاية إلى فنّ الكذب

تبنّى كثيرون تعريف الديمقراطية على أنّها «حكم الشّعب بالشّعب لأجل الشّعب» (تعبير استخدمه خصوصًا الرئيس الأميركي أبراهام لينكولن). بعض الدول قاربت ممارسة هذا الشّعار، وبعضها الآخر حوّل الديمقراطية

[9] Charaudeau Patrick, *L'art de mentir en politique*, Focus, N. 256. Paris, Février, 2014.

إلى حكم الشعب بعيدًا عن الشعب وضدّ الشعب. فنّ الكذب السياسي هو الذي يقود الجماهير كقطعان الغنم لتصديق كذبة حتى لو تسبّبت بالدمار. البعض يسمّي هذا الكذب دعاية سياسية.

الدعاية السّياسية تهدف في الواقع إلى تحويل المواطن إلى هدف، لبيعه الأفكار والبرامج السّياسية، والمشاريع الحكومية، تمامًا كما يبتاع البضائع وقوت يومه. لكن، مع تطوّر الوعي السّياسي وارتفاع مستوى التعليم وتعدّد الثورات العلمية والمعلوماتية والتقنية، بات المواطن أكثر قدرة على التمييز ما بين الدعاية الجيّدة والأخرى السيّئة، وصار بالتالي أكثر حرّية في شراء ما يريد ويرفض ما يشاء. هذا ما وضعَ السّياسيين اليوم أمام مهمّة أكثر صعوبة وتعقيدًا في البحث عن استراتيجيات خطابية جديدة لإقناع جماهيرهم بما سيكذبون به عليها. هنا، كان لوسائل الإعلام، قبل وصول ترامب إلى الرئاسة الأميركية مثلًا، دورٌ كبيرٌ في اختراع فنون الكذب، وأصبحت مطيّة مطواعة للسياسي. في هذا الإطار، يقول نعوم تشومسكي إنّ «الذين يديرون وسائل الإعلام يصرخون عاليًا وبقوة بأنّ خياراتهم التحريرية تستند إلى خصائص غير متحيّزة، ومهنية وموضوعية وهو ما يوافق عليه المثقفون. لكن يبدو على نحو واضح أنّ القوى الكبرى هي في وضع يسمح لها بفرض نسيج الخطابات وتقرير ما ينبغي على الشعب البسيط أن يراه ويسمعه ويفكر فيه. هي التي تدير الرأي العام عبر حملات البروباغندا. هذا يعني أنّ الفكرة المتعارف عليها والمقبولة لعمل النظام ليس لها أيّ علاقة مع الواقع[4]». حين يصل الفيلسوف وعالم اللسانيات والمفكّر الأميركي نعوم تشومسكي إلى هذه النتيجة، بعد خبرته الطويلة في دراسة وسائل الإعلام وأساليب الدعاية والضغط السّياسي، فإنّه يضعنا أمام واحدة

[4] Noam Chomsky, et Edward Herman, *La Fabrication du consentement*, Agone, Marseille, 2008, P. 6.

من معضلات الدعاية السياسية في العصر الحالي. إنها العلاقة المعقدة بين الطبقة السياسية في المجتمعات الحديثة، وبين وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي: من يؤثّر في الآخر؟

لعلّ تجربة قناة الجزيرة القطرية، وفق ما رأينا أعلاه، مع ما سُمّي «الربيع العربي»، كانت لافتة في هذا الاتّجاه. إنّ تحريكها لبعض الشوارع العربية وإيلاءها الأهمّية لدور الإخوان المسلمين، كادا يؤسّسان لرأي عامّ يصبح معه السّياسي مضطرًا لتقديم تنازلات أو للرحيل أو للقتال. صحيح أنّ مثل هذه القناة ما كانت لتنجح لولا قرارات دولية كبيرة لمصلحة الإخوان المسلمين، لكنّ الصحيح أيضًا أنّ القناة أدّت دورًا بصناعتها رأيًا عامًّا في مصر، أسهم بوصول الإخوان المسلمين إلى السلطة. الإخوان ما كانوا مشاركين في ثورة مصر، فكيف نجحت الجزيرة في إقناع الناس بأنهم كانوا في الطليعة؟ يقودنا هذا إلى تعريف قاموس «لاروس» الفرنسي للبروباغندا حيث اعتبرها «عملًا متواصلًا يُمارَس على الرأي العامّ لجعله يقبل بعض الأفكار والنظريات خصوصًا في الحقل السّياسي أو الاجتماعي[5]». لا شكّ في أنّ وسائل الإعلام هذه هي جزء من هذا العمل المتواصل الذي يستطيع السّياسيون ومراكز الضغط الاقتصادي والسّياسي توظيفه لصالحهم.

في تعريفه للخطابة (أو الريطوريقا وفق تسميتها السابقة) يقول الفيلسوف الألماني أرثور شوبنهاور: «هي ملَكة جعل الآخرين يشاركوننا آراءنا وطريقة تفكيرنا في شيء ما، وكذلك إيصال عواطفنا الخاصّة إليهم، وجماع القول أن نجعلهم يتعاطفون معنا. يجب أن نصل إلى هذه النتيجة بغرس أفكارنا في أذهانهم بواسطة الكلمات، وذلك بقوّة تجعل أفكارهم الخاصّة تنصرف عن اتّجاهاتها الأولى لتتبع أفكارنا التي

[5] http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/propagande/64344.

ستقودها في مسارها[*]». نلاحظ في هذا التعريف أنّ المقصود هو إلغاء أفكار الآخر، وزرع أفكارنا مكانها. هذا بالضبط ما يسمّيه البعض «غسل الأدمغة». الخطير في هذا المنحى هو غسل تلك الأدمغة بـ«الإقناع» وفق توصيف شوبنهاور، وليس بالضغط أو القمع. إذا دقّقنا في بعض أساليب الدعاية التي اعتمدتها التنظيمات التكفيرية والإلغائية، التي تبنّت منهجًا إسلاميًا متطرّفًا ودمويًا، في السنوات القليلة الماضية، فسنجد من خلال دعايتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أنّها تبنّت هذا التعريف. هي تسعى إلى إلغاء الأفكار جميعًا من أذهان شبّان مسلمين في الدول العربية والإسلامية وأيضًا الغربية، لتزرع مكانها فكرة جديدة عن الممارسة «الجهادية» الإسلامية تدفع إلى إلغاء كلّ من يعارضها.

الكذب بحاجة إلى بيئة حاضنة

لو لم تكن مثلًا المجتمعات الإسلامية للمهاجرين المغاربة أو الأتراك في فرنسا مهمّشة وفقيرة وناقمة على المجتمع الذي تعيش فيه، وباحثة عمّا يعيد إليها شيئًا من كرامة مفقودة، لربّما كانت فرص الدعاية والكذب في النجاح أقلّ. ولو لم تكن هذه المجتمعات متأثّرة أصلًا بالدين الإسلامي، عبر روايات وممارسات الأهل وخطب الدعاة في المساجد، لما تقبّلت بسهولة دعاية تأخذ من بعض النصوص والأحاديث سندًا لها (عبر تأويلات مختلفة). لا تنجح الدعاية إذن بمعزل عن محيطها وبيئتها مهما بلغت حنكتها. هي تستند إلى موروثات وغرائز وظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها، لتغزو عقولًا وقلوبًا وتحتلّ مكانة أولى فيها. هكذا يمكن أن يصبح «دعاة الحرية»

---

[*] نقلًا عن كتاب «في بلاغة الخطاب الإقناعي»، د. محمد العمري، أفريقيا الشرق، 2002، الدار البيضاء – المغرب، ص. 13، Poetique Schopenhauer, N. 5, P. 105.

في أفغانستان (هو الاسم الذي كان الأميركيون يطلقونه على طالبان أثناء قتالهم السوفيات)، إرهابيين في دولة مالي الأفريقية، أو «ثوار حرّية» في سورية والعراق كما قال عنهم مسؤولون غربيون كثيرون.

إنّ أول شروط الكذب السياسي الناجح يكمن في ألّا يبدو كذبًا. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل مناحيم بيغن يقول: «يجب أن نعمل بسرعة فائقة قبل أن يستفيق العرب من سباتهم فيطّلعوا على وسائلنا الدعائية، فإذا استفاقوا ووقعت بأيديهم تلك الوسائل وعرفوا دعائمها وأسسها فعندئذ لن تفيدنا مساعدات أميركا[7]». هناك اليوم مؤثرات يستند إليها علم النفس، قد نجدها أيضًا بين وسائل التأثير الحديثة. من هذه المؤثرات مثلًا الاعتماد على قاعدة «البرهان الاجتماعي» التي يعتمدها «الذهنيون» (Les mentalistes) أي الذين يعملون على التأثير في أذهان الناس من خلال مؤثّرات اجتماعية أو بصرية وغيرها. تقول هذه القاعدة بأنّ الإنسان الذي لا يملك رأيًا خاصًّا حيال قضيّة سياسية أو اجتماعية غالبًا ما يتبنّى رأي الناس من حوله أو رأي وسيلة إعلامية، أو رأي السياسي الذي يثق به. غالبًا ما نلاحظ ذلك في الصفوف الطويلة التي تقف في المجتمعات الغربية، مثلًا، أمام شبّاك التذاكر في السينما، أو المؤسسات الرسمية، أو عند رجل الأمن الذي يدقّق في جوازات السفر في المطارات. قد نجد صفّين طويلين من الناس أمام شبّاكين، بينما يبقى الشبّاك الثالث فارغًا، وإن لم يدعُ الموظف الناس إلى الصفّ الثالث فقد لا يذهبون إليه من تلقاء أنفسهم، لسبب بسيط هو أنّه لا أحد أمامه. يفضّل الناس الوقوف مع الجماعة، من دون المخاطرة بالذهاب بعيدًا عنها. هذا المبدأ ينطبق تمامًا على الناس في أوقات الأزمات والحروب والشدائد. غالبًا ما يلتحق الناس بقائدهم

---

[7] حجاب محمد منير. «الدعاية السياسية وتطبيقاتها قديمًا وحديثًا»، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 2012، القاهرة، ص. 86.

المباشر أو زعيمهم المحلّي أو المسؤول السياسي الذي يعتقدون أنّه قادرٌ على إنقاذهم.

هو يكذب وهم يتبعون

من المبادئ الأخرى التي نجدها عند «الذهنيين»، مبدأ اختبار ميلغران (L'expérience de Milgran) فهو يقول بأنّ الإنسان «يكون أكثر عرضةً للتأثّر بالدعاية حين يكون في مواجهة شخصٍ له موقعٌ اجتماعيٌ أعلى منه»[8]. لذلك يميل الناس عمومًا إلى التأثّر بكلام رئيس الدولة، أو زعيم الطائفة، أو رئيس العشيرة مثلًا، حتى لو كان الكثير منهم لا يصدّقون ما يقول. فهو يتمتّع بشرعية التأثير انطلاقًا من شرعية موقعه ووظيفته. من المبادئ الأخرى غير المباشرة للتأثير في الآخر في فنّ الكذب السياسي، مبدأ يُسمّى «عدم التناغم المعرفي» (La dissonance cognitive)، مفاده أنّ الشخص الذي يجد نفسه أمام «ذريعة مخالفة لمعتقداته (أو مصلحته) يبحث عن تقليص انعدام التناغم والانسجام ما بين الذريعة ومعتقداته[9]».

غالبًا ما تؤثّر الأزمات والحروب في نفسيات الناس في المجتمع، فنجد هؤلاء أكثر عرضةً لتقبّل أيّ فكرة يرون أنّها تنقذهم ممّا هم فيه، ذلك أنّ ثقتهم بأنفسهم تصبح أضعف منها في أوقات الآلام والرفاهية، وهم يجدون بالتالي بعض الملاذ في رجل السياسة المجرّب، ولا يغامرون بالبحث عن رجل آخر إلّا إذا شعروا بضعفهم الشديد.

لم يكن صعبًا مثلًا إقناع الأميركيين عام 2001، بعد الاعتداءات الإرهابية على بلادهم، بجدوى اجتياح العراق، بعد عامين على تلك

[8] Boussa Felix, *Devenir Mentaliste*, L'Institut Pandore, 2014, Paris, 29.

[9] المرجع نفسه، ص. 30.

الاعتداءات. كانت الآلة الأميركية السياسية والإعلامية جاهزة لتقديم أفضل بروباغندا حول قضيّتي أسلحة الدمار الشامل والتعاون مع القاعدة. لم يظهر الأمر على أنّه دعاية أو خديعة بل حقيقة مطلقة.

الكذب السياسي يركّز إذن على الغرائز والأساطير والموروثات أكثر ممّا يخاطب العقول. هذا ما قصده جاك إلول Jacques Ellul في قوله: «نحن هنا أمام تنظيم للأسطورة، التي تحاول السّيطرة على كامل شخصية «المتلقي». فالدعاية السّياسية تفرض، عبر الأسطورة التي تنتجها، صورة عامّة للمعارف الغرائزية التي لا تحتمل إلّا تفسيرًا واحدًا وحيدًا يستبعد أيّ خلاف مع المُرسِل[10]». تعبير «المعارف الغرائزية» عند إلول يستند إلى واحد من أهمّ أسس تمرير الكذب السياسي ببساطة عند المتلقي. فالتركيز على صورة المرأة مثلًا في الدعاية التجارية يخاطب الغرائز الأولى عند الإنسان؛ ووضع المناظر الطبيعية والمروج الخضراء والأشجار والمراعي خلف صورة الرئيس فرانسوا ميتران في حملات الانتخابات الرئاسية يخاطب الغرائز الأولى عند الإنسان، وعلاقته البدائية بالطبيعة. لا تختلف هنا قاعدة الدعاية التجارية عن السّياسية لجهة الوسائل.

تشمل الغرائز الأولى التي تستند إليها الدعاية السّياسية، حقلًا كبيرًا من المشاعر الإنسانية، بينها الرغبة والخوف والقلق والحبّ والمأكول والمشروب والجنس والامتلاك والنجاح. يكفي أن يضع أرباب حملة المرشّح باراك أوباما عبارة «Yes we can» حتى يخاطبوا الغرائز الأولى أيضًا عند الإنسان، المتعلقة بالنجاح في أمرٍ ما، وبالقدرة والقوّة والعزيمة والانتصار: «حين تُستخدم المشاعر في البروباغندا، تُشلّ أيّ قدرة على النقد، ويصبح سهلًا نقل الشحنات العاطفية إلى المتلقي، ونجد مثلًا

[10] Jacques Ellul, Propagandes, Economica, Paris, 1990, P. 55.

أنّ الشعور بالخوف هو من أبرز المشاعر التي يستخدمها الإرهاب في أوقات الحروب[11]».

تنجح الدعاية إذا ما استندت إلى الغرائز، لكنّها تنجح أكثر إذا ما استطاعت الجمع ما بين الغرائز والمشاعر والعقل. عكس ذلك قد يثير نقمة المتلقّي وينتج ردود فعل معاكسة تمامًا لما أراده الخطيب أو السّياسي. هذا مثلًا كان شأن عبارة «عيشها غير» التي أطلقت عام 2015 في سورية، لتشجيع الناس على عدم الخضوع للحرب، وممارسة حياتهم على نحو طبيعي. صارت العبارة مثارًا للكثير من السّخرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لأنّها تزامنت مع أعنف سنوات القصف على دمشق وحلب وغيرهما. أرادت هذه الدعاية أن تخاطب غريزة البقاء والحياة والرفاهية عند الإنسان السّوري في الحرب، فقتلها العقل حين اكتشف تناقضها مع الواقع.

سعى العاملون في شؤون التواصل ووسائل الإعلام إلى اعتماد وسائل جديدة قالوا إنّها «تخدم الأيديولوجيات الحديثة لإنتاج فكرة جديدة عن العالم تكون قويّة إلى درجة الحلول مكان الدين. حين تصبح الدعاية السّياسية كاملة فإنّها تؤسّس لتقنية حقيقية للتجسيد الأسطوري لهذا العالم والأحداث[12]». الفكرة الجديدة التي يسعى رجل السّياسة اليوم لتقديمها إلى جمهوره تتعلق خصوصًا بقضيّتين أساسيتين: تأمين حقوق المواطن والوعد بجعل حياته أكثر رفاهية وأمانًا. نلاحظ مثلًا أنّ رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، دخل من بوّابة حاجات الناس والشباب، قبل توضيح مشروعه السّياسي. خصّص مبالغ مالية هائلة

---

[11] Alexandre Doma, Quellien Jean, Simonnet Stephane, *La propagande, paroles et manipulation*, L'Harmattan, Paris, 2008, P. 166.

[12] Emmanuelle Danblon, *Rhetorique et vérité*, *Dans Argumentation, manipulation, persuation*, sous la direction de Christian Bolx, L'Harmattan, Paris 2007, P. 55.

لتعليم جيل كامل من الشباب اللبناني في الغرب، ثمّ واكب مشاريعه الإنمائية بحملة من الدعاية المتقنة. يروي مثلًا أحد مستشاريه السابقين مصطفى ناصر[13] أنّ الحريري حين زار إيران في إحدى المرّات، جاءه تجّار السجّاد من البازار الشهير يعرضون عليه شراء شيء من السجّاد الإيراني الشهير، فاشترى كلّ ما عرضوه عليه بأكثر من مليون دولار. وحين سأله ناصر عن شراء كلّ هذا وهو ليس بحاجة له قال: «إنّ الدعاية التي سيقوم بها تجّار البازار له تساوي حملة إعلانية ضخمة في كلّ شوارع إيران». إنّ هذا النوع من التعاطي السّياسي مع الجمهور، أي من موقع الحريص على مصالح الناس، بات أكثر تأثيرًا من الخطابات السّياسية الأيديولوجية في يومنا هذا. هذا هو بالضبط المقصود بكلام أموسي روث Amossy Ruth عن أنّ «رجل السّياسة ينجح في تمرير صورة الأب أو المسؤول الواعي والعارف بخفايا الأمور ومآلاتها، فهو يكتسب موقعًا اجتماعيًا يجعله قادرًا على التأثير في المتلقّي حتى لو مرّر معلومات كاذبة[14]». لذلك نلاحظ أنّ الدعاية السّياسية الحديثة تعتمد على عبارات جاذبة ترتبط بمواطف الناس ومشاعرهم، أكثر ممّا تستهدف إقناعهم بالمنطق. فحين يعتزم الرئيس الأميركي باراك أوباما مهاجمة سورية عسكريًا، فإنّه يرفع مستوى القلق من البرنامج الكيماوي السّوري إلى أقصاه؛ الأمر الذي يحرّك عددًا من الغرائز والعواطف. أولًا يحاكي غريزة الحماية حيال مواطنين أبرياء قد تقتلهم تلك الأسلحة، وثانيًا يحرّك مشاعر التعاطف الأميركي الضمني مع إسرائيل التي قد يهدّدها الكيماوي.

اللافت في هذا النوع من الدعايات والأنباء خلال أوقات الخوف والقلق، أنّ المواطن يستمرّ في تصديقها حتى بعد انكشاف أمرها وافتضاح زيفها. إنّ رفض شريحة من الرأي العام القبول بأنّه كان مُغرَّرًا

---

[13] ناصر، مصطفى، مقابلة خاصّة مع الباحث في صيف 2015.

[14] Ruth Amossy, *La présentation de soi*, P.U.F, Paris, 2010, P. 37.

بها واضح. لكنّ اللافت أنّ هذه الشريحة قد تكون مستعدّة للاقتناع بأكثر ممّا توقعه أصحاب الدعاية، فقد «أثبتت استطلاعات الرأي أنّه بالرغم من الاعترافات الرسمية، بقي قسمٌ من الرأي العامّ الأميركي مقتنعًا لسنوات طويلة بوجود عراقيين من بين انتحاريي 11 أيلول/ سبتمبر أو بأنّ صدّام حسين كان يملك أسلحة دمار شامل[15]» (بينما 15 من أصل 19 انتحاريًا كانوا من السعودية). ربّما لا يزال بعض الأميركيين حتى اليوم يصدّقون أنّه كان في العراق أسلحة دمار شامل وأنّ صدّام تعاون مع أسامة بن لادن. فعلت الدعاية السّياسية المباشرة فعلها في إثارة القلق والخوف. أظهرت الإدارة الأميركية وكأنّها فعلًا الضامن والحامي والحامل للخير ضدّ الشر. كشفت استطلاعات الرأي أنّ «نسبة الأميركيين الذين يؤيّدون الحرب على العراق تصل إلى نحو 60٪ شرط أن تتمّ في إطار الأمم المتّحدة؛ بينما كانت نسبة الفرنسيين الرافضين للحرب والمؤيّدين لقرار رئيسهم جاك شيراك برفضها تصل إلى 77٪» وفق ما نشرته إذاعة فرنسا الدولية عام 2003[16].

إنّ رفع منسوب القلق والخوف عند الناس يزيد فرص نجاح الدعاية السّياسية، ذلك أنّ «حماية النفس» هي من الغرائز الأولى للإنسان إلى جانب البحث عن المأكول. ما كان «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش) لينجح كلّ هذا النجاح ويغزو مدنًا وقرى بهذه السهولة لولا الدعاية الدموية التي سبقته. استسلم الناس له بسبب القلق. لعلّهم صاروا بالمقابل أكثر قبولًا لدخول الجيش السّوري وعودة الدولة إلى مناطقهم أيضًا بسبب القلق والخوف. راح كلّ طرف من المتقاتلين على الأرض

15 François-Bernard Huyghe, *Les armes du faux*, Armand Colin, Paris, 2016, Emplacement sur Kindle 1401.

16 http://www1.rfi.fr/actufr/articles/037/article_19189.asp.

يخاطب هذه المشاعر عند الناس بغية جذبه إليه. تحوّل المشهد إلى دعاية ودعاية مضادّة، والاثنتان مستندتان إلى منسوب القلق.

فاقم هذا الوضع، دخول وسائل التواصل الاجتماعي ساحات الصراع والقتال. أتقن كلّ طرف مفاتيح هذه الوسائل الجديدة التي قدّمت للدعاية السياسية أفضل جسور للوصول إلى عقول الناس وقلوبهم وغرائزهم. أضيفت إليها تقنيات التلاعب بالصور والمضامين والأفلام عبر إعادة التركيب (مونتاج) أو من خلال تعديلات جوهرية على الصور (عبر الفوتوشوب مثلًا)، وإضافة خلفيات وإطار عامّ، بحيث إنّ الراغب في إحداث صدمة مثلًا، يستطيع نقل معركة من ليبيا إلى سورية ببساطة، يكفي أن يغيّر خلفية الصورة ويغيّر الشّعارات والأعلام المرفوعة في المعارك. مئات المرّات حصل هذا في مصر واليمن وليبيا وخصوصًا في سورية.

إنّ خطورة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي هذه، إنّما هي في تأسيسها دعايةً سياسيةً جديدةً مجهولة ومشبوهة الأهداف. صحيح أنّ المعلومة ما عادت حكرًا على من يصدرها أو من يمتلك أجهزة تسويقها القديمة كالتلفزة والراديو والصحف، لكنّ ذلك قد طرح أسئلة كثيرة حول المتحكّمين الجدد بهذه الوسائل وحقيقة نيّاتهم من خلال تشريع هذه الوسائل: هل هي تجارية محض؟ أم هي نوع آخر أخطر من كلّ الأنواع التي عرفناها حتى اليوم من الدعاية السّياسية؟ كيف يمكن مثلًا أن يبقى فيلم إحراق الطيّار الأردني معاذ الكساسبة على الشبكة العنكبوتية لأيّام من دون منعه؟ وكيف يمكن لتنظيم دموي إرهابي أن يوزّع أفلامًا يظهر فيها عناصره وهم يذبحون ويقطعون رؤوسًا ويسبون نساءً، وتبقى هذه الأفلام أيّامًا من دون حظر؟ بينما كان يكفي أن يضع الشخص صورة أو تعليقًا مؤيّدًا للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ليُغلق حسـابه فورًا.

إنّ الذي اخترع هذه الشبكة وحرّر استخدامها، يستطيع في أيّ لحظة إيقافها ومنع ذلك، أو أن يوقفها في أيّ دولة شاء؛ ثمّ إنّ الدول لا تزال قادرة على التحكّم بهذه الوسائل. في هذا الصدد يقول فرانسوا برنار هيوغ في كتابه الآنف الذكر: «كان ثمّة تنبّؤ بأنّ السلطة التحرّرية لوسائل الإعلام ستفجّر الأنظمة المغلقة وتجعل الحدود بلا فائدة؛ ولكن تبيّن أنّ هذه النبوءة اصطدمت سريعًا ببلقنة الشبكة العنكبوتية، سمحت هذه البلقنة لبعض الدول بحماية نفسها من المضامين المسيئة والمشبوهة، فمثلًا الصين التي تعدّ أكبر عدد من الناشطين على الإنترنت في العالم، شيّدت حائطًا عاليًا من المنع بذريعة مكافحة الموادّ الإباحية وخطابات الكراهية والتضليل الإعلامي[17]».

المعلَن والمضمر في الكذب السياسي

هناك جانب آخر مهمّ للدعاية السياسية، يكمن في الدعاية غير المباشرة، أي الاغفال أو الصمت أو السكوت عن الشيء. وفي تعريفه لـ«فنّ الكذب في السياسة» يقول باتريك شارودو: «على حلبة السياسة، من المستحيل عدم الكذب، على الأقلّ عبر الإغفال. ولكي يخفّفوا المخاطر، يتمتّع الخطباء باستراتيجيات خطابية محكمة: النسيان، الضبابية، الإنكار أو المصلحة العليا للدولة»[18]. لنتذكّر مثلًا: كم من السنوات مضت، وكم من الناس ماتوا قبل أن تفرض الدول المتقدّمة على شركات التبغ وضع عبارة تقول «إنّ التدخين يسبّب موتك». فالرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران أخفى طويلًا مرضه، تمامًا كما أخفى لأكثر من عشرين عامًا وجود ابنة غير شرعية له اسمها «مازارين». وحتى اليوم لا يعرف

---

[17] François-Bernard Huyghe, Emplacement 2595.

[18] Patrick Charaudeau, L'art de mentir, Focus, mensuel, n° 256, Février 2014.

أحد كيف مات الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. هل مات مسمومًا كما يقول البعض أم بسبب تفاقم أمراض قديمة عنده؟ قد يكون الكذب السياسي لاإراديًا وفق سقراط. فهو يقول: «بالنسبة إليّ، أنا واثق بأنّه ليس بين الناس العاقلين من يعتقد أنّ إنسانًا يخطئ إراديًا أو يقوم إراديًا بأعمال سيئة ومخزية. إنّهم على العكس يعرفون أنّ جميع أولئك الذين يرتكبون أعمالًا سيئة ومخزية يرتكبونها لاإراديًا»[19]. بينما يعتبر شارودو أنّ «الكذب» هو «فعل كلام يخضع لـ3 شروط: قول عكس ما نعرف ونفكّر، وعي ذلك؛ أي إنّه فعل إرادي، وإعطاء المتلقي إشارات تجعله يعتقد أنّ ما يقال مشابه لما نعرف أو نفكر»[20]، وهو يميّز بين الكذب أمام فرد واحد وأمام جمهور، ذلك أنّه في الحالة الثانية قد يرتّب الكذب مسؤوليات على قائله. هنا يكون الكذب متعمّدًا، نعرف أنّنا نكذب لكنّنا نقول عكس ما نفكّر، لأنّ ما نفكر فيه قد يسيء لنا، فلا بأس أن يصطنع الخطيب فكرة أخرى. المهمّ هو جذب المتلقي إليه. فمثلًا، إذا اعتمدنا على «التحليل الكمّي» وأحصينا عدد المرات التي تتكرّر فيها كلمة «الأبرياء» في أيّ خطاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، فقد نصل إلى نتيجة أنّ الرجل مهتمّ فعلًا بالسّلام مع الفلسطينيين والجوار العربي وبحياة المدنيين، لكنّ الوقائع على الأرض أثبتت دائمًا عكس ذلك (وهو ما أوضحناه أعلاه في عرضنا لكتابه). هو يمارس هنا أقصى أنواع الكذب بمبرّرات تعتمد على كلمات تثير المشاعر، بالرغم من أنّها تناقض كلّ المنطق والعقل. لا شكّ في أنّ الدعاية السياسية في جانبها الكاذب هي الأكثر حضورًا، حين يتعلق الأمر بكلامه عن حماية الآمنين الفلسطينيين من «الإرهابيين» أو «المخرّبين».

---

[19] كسينديس تيوكاريس. سقراط «مسألة الجدل». ترجمة طلال السهيل. دار الفارابي، بيروت، الطبعة الثالثة 2006. ص. 196.

[20] Patrick Charaudeau, l'art de mentir, Focus.

في سعيه لرصد أسباب الكذب السّياسي والمضمر والمسكوت عنه في الدعاية، يقول الكاتب والأكاديمي الأميركي جون ميرشايمر: «يعتقد القادة في بعض الأحيان بأنّ عليهم واجبًا أخلاقيًا لأن يكذبوا لحماية بلادهم، فالقادة والزعماء لا يكذبون دومًا حيال السّياسة الخارجية بالطبع، لكنّهم يقولون أشياء من وقت لآخر، أو يوحون بأشياء عن سابق قصد وتصميم وهم يعلمون علم اليقين بأنّها ليست صحيحة. لا يعاقبهم الجمهور عادة على الخداع الذي يمارسونه ما لم يؤدِّ ذلك الخداع إلى نتائج مسيئة... يبدو أنّ القادة والزعماء وجمهورهم يؤمنون بأنّ الكذب جزء لا يتجزّأ من العلاقات الدولية»[21].

ثمّة من أراد التمييز بين الاحتيال الخطابي المتعمّد وبين السعي للإقناع من خلال مجموعة من الذرائع والحجج. هؤلاء اقتربوا من فكرة سقراط الآنفة الذكر. من هؤلاء Grize الذي يقول: إنّ المحاججة (argumentation) لا تنظر إلى المتحدّث (الخطيب السّياسي مثلًا) بأنّه «عازم على التغرير وإنّما بكونه يضع نفسه مكان الآخر ويحاول مشاركته وجهة نظره»[22]، أي إنّ السّياسي لا يريد بالضرورة التغرير بمتلقّي خطابه وإنّما يسعى عبر ما يتضمّن الخطاب من أفكار واستراتيجيات إلى إقناعه بصوابية ما يطرح على أمل أن يشاركه وجهة نظره.

لا يقول السّياسي عمومًا كلّ الحقيقة وإنّما يختار منها ما يتّفق مع أهدافه. وهو قد يسكت في خطابه عن الأهمّ. هنا يصبح المسكوت عنه أيضًا، لا فقط المنطوق به، نوعًا من التغرير السّلبي (إذا ما اعتبرنا أنّ التغرير الإيجابي هو ذاك المنطوق به). فالصّمت إذن قد يعني «الخوف، أو القبول أو الرفض، أو الاحتقار، أو الانزعاج، أو الارتباك... الخ»[23].

[21] ميرشماير، «لماذا يكذب القادة والزعماء»، المرجع السابق ذكره، ص. 21 و22.

[22] Jean-Blaise Grize, logique et langue, Paris: Ophrys, 1997, P. 41.

[23] Le silence en politique, Mots, E.N.S. Éditions, Lyon, 2013, N° 103, P. 7.

المنطوق به أو المسكوت عنه، أسلوبان في التأثير على الجمهور، هما عمادان من أعمدة الدعاية السّياسية. هنا أيضًا ندخل في صلب مقاصد هذه الدعاية: أي تشويه صورة الخصم أو تغييب صورته لتحسين صورة الخطيب أو صورة حلفائه، وهذه جميعًا من الاستراتيجيات المضمرة لا المعلنة في الدعاية السّياسية.

يقول الباحث الاجتماعي والاقتصادي الجزائري المولد مختار لكحل، إنّ كثيرًا من الخطابات قد «أسهم في إنتاج صياغة شكل متّفق عليه، يبتعد مضمونه كثيرًا عن الحقائق، وتكون وظيفته الأولى هي ما يرسمها له صاحبه: تهدئة عوامل القلق للسماح للسياسي بالبقاء في أروقة السلطة. أمّا الخطابات النادرة الحقيقية والمباشرة فإنّها فاجأت سامعيها، فحين قال شارل ديغول مثلًا عبر خطابه الشهير في الجزائر عام 1959، أمام جمهور من الأوروبيين والمقيمين والحركيين (الذين قاتلوا مع جيش الاحتلال ضدّ بلادهم) «لقد فهمتكم»، فإنّ المعنى الحقيقي لهذه الجملة لم يتحقق إلّا في 5 تمّوز/يوليو 1962 أي تاريخ الاستقلال»[34].

اليوم، مع تغيّر الوضع جذريًا، مع غياب العامل الديني كداعم أساسي للسلطة في الدول المتقدّمة أو في غيرها، صارت الدعاية السّياسية بحاجة إلى جسور أخرى للعبور إلى قلب المتلقي وعقله. يقول نعوم تشومسكي إنّه في الدول المتقدّمة أو تلك التي تتمتّع بهامش كبير من الحرّية، «من الأصعب بكثير ملاحظة كيفية عمل نظام البروباغندا حين تكون وسائل الإعلام عبارة عن مؤسّسات خاصّة وحين تكون الرقابة تقريبًا معدومة»، لكن لا بدّ من الاعتراف بأنّه في الدول المتقدّمة والديمقراطية أو شبه الديمقراطية قد نجحت وسائل الإعلام فعلًا في فرض واقع جديد، ذلك أنّ كسر الحواجز ما بين الناس والسّياسي

[34] Mokhtar Lakehal, *Dictionnaire de science politique*, 4ème édition, L'Harmattan, Paris, 2009, P. 142.

وانهيار الحواجز أمام وصول المعلومة بالاتّجاهين، سمحا للناس العاديين باكتشاف الكثير من التلفيق والمضمر والتمرير في الخطاب السياسي والدعاية المرتبطة به. ما عاد السياسي هنا قادرًا على قول أيّ شيء وفي أيّ زمن ما لم يقرنه أولًا بالذرائع والحجج، ويوصله ثانيًا إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ[35].

بناءً على ما تقدّم يمكن اختصار دور فنّ الكذب في السياسة بالآتي:

• تقديم فكرة أو مجموعة أفكار مستندة إلى حقائق أو أضاليل إلى المتلقي بغية إقناعه بصوابية خيارات المُرسل وجذبه بالتالي إلى تبنّيها والدفاع عنها وتنفيذها.

• استخدام استراتيجيات خطابية حديثة تستند إلى الموروثات الاجتماعية والثقافية والبيئة التي يجري فيها إنتاج الخطاب والقواسم المشتركة التي تجمع الخطيب بجمهوره، لإقناع المتلقي بأنّ ما يشاهده أو يسمعه إنّما يصبّ في خانة ما يطمح إليه.

• التركيز على كلّ ما يحرّك الغرائز والمشاعر والعواطف والعقل مقابل إغفال أو تغييب كلّ ما يسيء إلى أفكار الرجل السياسي. استثارة العواطف تتمّ أيضًا من خلال التركيز على الموروثات الاجتماعية والثقافية.

• الاعتماد على مجموعة من التقنيات في الشكل والمضمون لتبسيط الأفكار وتمريرها إلى المتلقي على أنّها جزء من منظومة أفكاره هو لا سواه، والاعتقاد أيضًا بأنّ الأفكار التي يقدّمها السياسي هي الوحيدة القادرة على الدفاع عن مصالح المتلقي وضمان حياته ورفاهيته والدفاع عنه.

---

[35] Noam Chomsky et Edward Herman, La fabrication du consentement, De la propagande médiatique en démocratie, Agone.

• إقامة سدّ منيع أمام هيمنة أفكار الخصوم وذلك من خلال تجاهلهم أو تسليط الضوء على أخطائهم.

• اختيار الزمان والمكان المناسبين للترويج للخطاب السّياسي بحيث تبدو الدعاية السّياسية في سياق زمني مناسب لحاضر وتطوّر الأحداث.

• تلميع صورة السّياسي المقصود بالدعاية وتقديم أفكاره بأفضل قالب للتأثير على المتلقي.

• تشويه صورة الخصم عبر التركيز على أخطائه وتصويرها على أنّها ضارّة جدًّا بمصالح الناس أو خطيرة على المجتمع والدولة.

• دفع الناس لتأييد سياسة مخاطبيهم وتبنّيها والعمل على تنفيذها.

إنّ السيطرة على العقل الجمعي (la masse) أو على الرأي العام، «باتت في أساس أيّ حكومة من الأكثر تسلطًا إلى الأكثر حرّية، وهي تصبح أكثر أهمّية في المجتمعات الحرّة حيث لم يعد مجال للطاعة بالسوط»[26]. لذلك غالبًا ما نجد في الديمقراطيات الغربية انتشارًا للنوادي السّياسية واللوبيات أو مجموعات الضغط التي تسعى للسّيطرة على وسائل الإعلام والقطاع المالي والصناعات العسكرية. فهذه إذا التقت جميعها أو أبرزها خلف رجل سياسي فإنّه لا يضمن فقط وصوله إلى السلطة والبقاء فيها بل أيضًا إقناع الناس بصوابية خياراته السّياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إنّ كلّ ما تقدّم يشير إلى أنّ السياسي لا يستطيع إلّا أن يكذب، وأنّه لا يستطيع أن يكذب سوى عبر مخاطبة الغرائز والمخاوف والقلق، وأمّا الاستثناءات القليلة التي ذكرناها فلعلّها هي الأخرى لم تشذّ عن قاعدة الغرائز إلّا أنّها كانت أكثر صدقًا في مخاطبتها. وهنا نسأل: هل المواطن

[26] Noam Chomsky, *Dominer le monde ou sauver la planète*, Traduit par Paul Chemla, 2005, Fayard, Paris.

العربي الذي تتدفّق عليه المعلومات من كلّ حَدَب وصوب كلّ لحظة، والغارق بأطنان من المعلومات والمصادر المتناقضة، قادرٌ فعلًا على التمييز بين ما هو صالح لوطنه العربي، وما هو جسرٌ لتحويله إلى مطيّة ضدّ هذا الوطن؟ الأكيد أنّه غير قادر، ولذلك وجَبَ على الحكومات العمل على تعزيز البرامج والخطط الجاذبة (لا القسرية) لجعل الشباب العربي يفخر بانتمائه وبدولته وبوطنه العربي الكبير، فالدعايات المُضادّة شرقًا وغربًا، قد تقضي على آخر أمل بأن يكون لدينا في المُستقبل جيلٌ عربي واعٍ ومثقف ومتعلّم، يميّز بين مصلحة بلاده وتعاونها مع العالم، وبين بيع بلاده لمصالح العالم.

هذا هو الواجب الأهمّ بعد الاقتصاد للأنظمة العربية والإعلام، والمفكّرين، والباحثين، والمثقّفين. وما لم نتدارك ذلك، فإنّ هويّتنا وتاريخنا وحضارتنا ومستقبلنا، حتمًا، في طور الانقراض، أمام دعاية سياسية قادرة على احتلال أحد أوطاننا وقتل نصف مليون طفل فيه، وتصوير الأمر لنا على أنّه مشروع خيري في مواجهة الأشرار.

نخجل بلغتنا والآخرون يتغنّون بها

أنا من جيل درس في الغرب ونهل من معارفه الكثير وعاش فيه، فالمدارس الأولى التي تعلّمت على مقاعدها في لُبنان كانت فرنسية الاتّجاه والمناهج، وتعاقب من يتحدّث بالعربية، ولولا فضل والدي رحمه الله عليّ في تعليمي القواعد العربية وحرصه على أن أقرأ له كلّ يوم على الأقلّ 3 مقالات من الصحف العربية، وأن أقرض وإيّاه الشعر، لكانت لُغتي العربية مُفكّكة، خصوصًا أنّي تابعت دراستي في فرنسا وعشت فيها معظم عُمري.

لكنّي أيضًا، لأنّي عشتُ في الغرب وشكرته على ما أفادني من علوم وعلى الأبواب المعرفية التي فتحها لي وعلى احتضاني حين هجرت الحرب في وطني لُبنان، أيقنتُ أنّ المشكلة ليست في الغرب بل فينا. فقد توقفت العلوم عندنا وكذلك الإنتاج الفكري الإصلاحي الحقيقي والتنويري العميق، وما زال كثيرنا يعيش على الأمجاد وبطولات الأجداد. هم تقدّموا ونحن تخلّفنا، ولذلك فالكثير من العرب يخجل بلغته وثقافته، وحتى بلون سحنته، ويتمنّى ربّما لو يكون أشقر الشعر أزرق العينين.

«لماذا تخلّف العرب وتقدّم الآخرون؟». نجدُ السؤال عنوانًا لكتاب الباحث والأستاذ الجامعي المغربي عبد الحق عزوزي، الذي وضع فيه خلاصات «منتدى فاس» وتوصياته حول مستقبل العالم العربي، فيؤكّد أنّ «مستوى التعليم في الوطن العربي متخلّف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وهو يحتاج إلى إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة والتحديات الاقتصادية»، ويقول: «على الرغم من أنّ معظم الأطفال في العديد من الدول العربية استطاعوا الاستفادة من التعليم الإلزامي، وتقلّصت الفجوة بين تعليم الجنسين، ما زالت الدول العربية متخلّفة عن كثير من الدول النامية، وقد خصّصت الدول العربية 5٪ فقط من إجمالي الناتج المحلّي، و20٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم خلال السنوات الأربعين الماضية، وتوجد فجوات كبيرة بين ما حققته الأنظمة التعليمية في العالم العربي، وبين ما تحتاج إليه المنطقة في عملية التنمية الاقتصادية، وإن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم والنموّ الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم... وهناك تخلّف للمنطقة العربية في اكتساب المعرفة وإنتاجها، وثمّة ضرورة لإعادة النظر في المنظومة التربوية والنموذج المعرفي السائد في الوطن العربي، ويجب الارتقاء بجودة تدريس العلوم والتقنيات على مستوى المناهج وفي جميع المسالك الدراسية»[1].

لعلّ المُحزن أيضًا في هذا «التخلّف العربي» أن يعيش الكثير منّا عُقدة النقص حيال الغرب والشرق في فترة الانحطاط الفكري والمعرفي العربي، فنجد أنّ غربيين وشرقيين يتهافتون على لغتنا أكثر منّا، ولذلك وددت في هذه القسم أن أذكّر بعض الجيل الجديد من الشباب العربي،

---

[1] «لماذا تخلّف العرب وتقدّم الآخرون؟ جذور الاستبداد وبذور النهضة». دراسة نقدية للثقافات الدينية والسياسية، دار نشر أفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 2018.

بأهمّية لغتِنا وفضلها على الغرب وعلومه وفلسفته، ذلك أنّ في ثقافتنا ولغتنا وحضارتنا العربية ما يستحق أن نفخر به لكن علينا ألّا نقف عند حدود التاريخ، لأنّنا نتخلّف والعالم يتقدّم.

في آخر زيارة لي لباريس وأنا بصدد إنهاء هذا الكتاب في صيف عام 2022، وقعتُ على كتاب بعنوان: «أسلافنا العرب، وما ندينه لهم لغتُنا» (Nos ancêtres les Arabes, ce que notre langue leur doit)، للبروفسور جان بروفوست Jean Pruvost، وهو باحث جامعي وكاتب متخصّص بعلم المعاجم والقواميس وتاريخ اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأخرى، وهو يحلل في كتابه أكثر من 400 كلمة أو مصطلح في اللغة الفرنسية ذات أصول عربية.

وقد كان جميلًا منه أن يستهلّ الكتاب بعبارة للباحث والروائي صلاح غمريش، الذي ألّف مُعجمًا هامًا حول الكلمات الفرنسية ذات الأصول العربية والتركية والفارسية. تقول العبارة إنّ في الفرنسية كلماتٍ عربيةً أكثر ممّا في العربية كلماتٌ فرنسية. نفهم من الكتاب، أنّ اللغة العربية هي ثالثة اللغات التي استعارت منها الفرنسية كلماتها بعد الإنكليزية والإيطالية، وأنّ الفرنسي حين يستيقظ يتحدّث العربية من دون أن يدري، فيطرح صباحًا السؤال التالي: Une tasse de café, avec ou sans sucre?، فيأتيه الجواب: Merci, plutôt un jus d'orange أي هل تريد قهوة بالسكّر أم بدونه؟ شكرًا لك، أفضّل عصير البرتقال.

يقول الكاتب إنّ بين السؤال والجواب أربع كلمات من أصل عربي لا يعرف الكثير من الفرنسيين أصلها هذا. وهي القهوة، والسكّر، والطاسة، والبرتقال. وفي فصوله الستّة الغنيّة والعميقة، ينقلنا بروفوست إلى تاريخ حضارتنا وثقافتنا ولغتنا العربية مقارنة بما كان عليه العالم، فيعود بنا إلى المؤرخ الفرنسي إرنست لافيس Ernest Lavisse الذي خصّص قسمًا من كتابه عن تاريخ فرنسا، تحت عنوان: العرب والحضارة

العربية. وبعد أن يشرح كيف أنّ اللغة اللاتينية محت لغة بلاد الغال (وهو اسم قديم لجزء من فرنسا) تمامًا، في أقلّ من أربعة قرون، ولم يبق من تلك اللغة إلّا كلمات معدودات، يقول في القسم الذي يحمل عنوان «العربية، محمّد والإسلام» إنّه «في عهد ملوك الغال الخمولين، كانت بلادُهم جاهزةً للغزو العربي، وكانت اللغة العربية تتفوّق بأشواط على اللغة المحلية، لا بل لا تُقارن بها، والعرب الذين كانوا معتادين على الحروب الطويلة، يظللهم الإيمان وروح الشباب، ويقودهم الخلفاء الأوائل، كانوا في البداية غزاةً لا يُقاومون، ففي عام 711، مرّ العرب بإسبانيا، ودمّروا مملكة القوط البرابرة ولم يتم إيقافُهم إلا في Poitiers، وهكذا فإن الإمبراطورية العربية بعد قرن من مُحمّد تعاظمت حتى شابهت الإمبراطورية الرومانية»[2]. ويضيف: «في البلاد التي غزاها العرب، لمعت سريعًا حضارتُهم التي ارتكزت على دمشق وبغدادَ وبلادِ ما بين النهرين والقاهرة وقرطبة وغرناطة في إسبانيا. فقد كان حرفيو تلك البلاد يُصنّعون أجمل الأسلحة، ومنها مثلًا السيوف الدمشقية، والسيف الفارسي سيمسير، فضلًا عن الغنى في اللغة والمعاني، حيث إنّ للسيوف والجمال مثلًا أكثر من ألف اسم، وكانت أيضًا حرفة الأقمشة من الساتان من الزيتونة والشاش الذي كان يُسمّى La gaze تيمُّنًا بغزة، والموصلين الذي أخذ اسمَه من الموصل، والقطن، وهذه جميعها أسماءٌ ذاتُ أصولٍ عربية، ما زال الفرنسيون حتى اليوم يستخدمونها، وقليلٌ منهم يعرف أصلها، لا بل إنّ اسم الموهير هو بالأصل عربي من كلمة مُخيّر، ويصف لافيس بكثير من الإعجاب حتى الدهشة: «كانت حدائق العربِ في ذاك العصر وبساتينهم التي عرفت زراعات مجهولة في الغرب ومنها الأرز والقطنُ وأشجارُ الفواكه من المِشمش والتمر الهندي والياسمين،

---

[2] Jean Pruvost, *Nos ancêtres les Arabes, ce que notre langue leur doit*, Éditions Points, Paris, 2018.

وما زالت هذه الأسماء كما هي حاضرةً في فرنسا مثل Le tamarin أو Le jasmin. يقول إنّه «بفضل عرب إسبانيا عرفنا في الغرب كثيرًا من روائع الكتب الإغريقية اليونانية القديمة، وهكذا فإنّ متخصّصي الفلسفات القديمة، مثل ابن سينا الذي كان من أشهر علماء الشرق وطبيبًا شهيرًا في عصره، والذي تُرجم كتابه عن الطبّ إلى أكثرَ من ثمانين لغة، وصار بمثابة إنجيلِ طلّاب الطبّ كان له الفضل الكبير على بلادنا. ويعود له الفضلُ علينا أيضًا بشروحاته وتعليقاتِه حيال فلسفة أرسطو، التي سمحت بقيام نهضة فلسفية شاملة في أوروبا، أولًا في إيطاليا وإسبانيا ثم في فرنسا، وكان تأثيرُه كبيرًا إلى درجة أنّه استمرّ حتى القرن السابع عشر».

الشيء نفسُه يُمكن أن يُقال عن ابن رشد، رجل القانون والطبيب والفيلسوف، الذي لاقى شهرة كبيرة بشرحه لميتافيزيقا أرسطو، وهو الشرح الذي أثّر بعمق على التفكير المسيحي واليهودي للقرون الوسطى. وقد وُلد ابنُ رُشد في قرطبة في بلاد الأندلس، التي سُرعان ما صارت قِبلة العلماء والمفكّرين، وقامت فيها أكبر مكتبة في أوروبا، ضمّت بين رفوفها أكثر من 400 ألف كتاب في الفلسفة والحكمة والعلوم والطبّ والهندسة، والأدب، والشعر، وغيرها. ولولا تلك الحقبة والمكتبة، لما عُرف الكثير من فلاسفة اليونان في العالم ولا عُرف الكثير من المؤلفات وعيون الكتب الفارسية والهندسية، وقد وصل الأمر بابن رشد إلى أن قال عنه دانتي: «إنّه الشارح الأكبر»، وتصدّرت صورته لاحقًا لوحة رافاييل المسمّاة «مدرسة الإغريقيين»، التي تضمّ كبار الفلاسفة قرب أفلاطون وفيثاغورس. فكيف لا يقول الكاتب الفرنسي إنّ «الحضارة العربية كانت لفترة طويلة متفوّقة على نظيرتها الغربية، وأسهمت في يقظة الحضارة الأوروبية».

وفي القاموس الفرنسي القديم المعروف باسم Dictionnaire Universel de Antoine Furetière الذي صدر عام 1690 نقرأ التالي: «كان العربُ عُلماء في الطبّ والرياضيات، وكانت لغتُهم غنيّةً لدرجة أنّ فيها ألف اسم للسيف، وثمانين اسماً للعسل، وخمسمئة اسم للأسد، ومئتين للأفعى». وفي القاموس الذي ألّفه سيزار دو روشفور César de Rochefort، والذي يضمّ أبرز الكلمات الأكثر استخدامًا في اللغة الفرنسية، والذي نُشر في عام 1685، يقول إنّ الأسطورة الإغريقية تروي أنّ العملاق Geyron كان لديه ثلاثةُ أجساد، لأنّه كان يتحدّث ثلاثةَ أنواع من اللغات، أمّا ذاك الشاعر الذي كان يُعدّ أبا الشعر اللاتيني كوينتوس إينيوس Quintus Ennius فقد كان يُفاخر بأنّه يملك ثلاثة قلوبٍ لأنّه يتحدّث اليونانية واللاتينية والعربية، وهي اللغات المؤسِّسة، وفق ما كان يُنظر إلى لغات العالم، أي قبل ثلاثة قرون من العصر المسيحي، لأنّ هذا الشاعر الشهير كان قد وُلد قبل 239 عامًا من ولادة السيّد المسيح. وفي مقال خُصّص للمحمّدية كتبه لويس دو جوكور المعروف بـLe Chevalier de Jaucourt في القرن الثامن عشر، وهو كان كاتبًا واسع الثقافة، أشاد بذاك الفنّ الإبداعي في الأدب والشعر العربيين، حيث قال: «إنّه شعر لم يعتمد على وصف الأشياء الساذجة والعامّة من الشمس والقمر والنجوم والجبال والبحار، وإنّما كانت قصائد الحكمة والجمال». وهذا فولتير، أشهر أدباء فرنسا قد تذوّق قصص العرب وشعرَهم وخصوصًا تلك القصّة التي تقول إنّ هارون الرشيد الذي زوّج أخته لرجل شرط ألّا يمسّها، وبعدما أنجبا ولدًا قتله وطرد شقيقته من القصر فصارت عبدة. فولتير تذوّق كلّ ذلك كالعسل واضعًا إيّاه في مصاف التاريخ اليوناني والروماني، وهكذا فإنّ هذه الثقافات الثلاث كانت في أصل الثقافة الفرنسية الكلاسيكية.

تأثير الحضارة واللغة العربيتين والتأثر بهما استمرًا في القرن التاسع عشر، ونقرأ في موسوعة العلوم والأدب والفنون أنّ «اللاتينية كانت تُحكى في الجزر البريطانية والرين والأطلسي، واليونانية كانت تُحكى من صقلية إلى الفرات ومن البحر الأسود إلى الحبشة، لكنّ الحضارتين ما كانتا تقارنان أبدًا بالإمبراطورية الشاسعة للّغة العربية، التي امتدّت من إسبانيا وأفريقيا إلى الإكوادور والجنوب الأميركي إلى آسيا، واليابان، وروسيا وأندونيسيا». وهنا نعود إلى الكاتب جان بروفو، الذي يعرض الكلمات الفرنسية ذات الأصل العربي التي لا يعرف الفرنسيون أصلها: يقول مثلًا إنّ كلمة «أمير البحر» عند العرب، التي ظهرت في قصّة «الأميرال» الفرنسية، هي في أصل كلمة أميرال، ومن كوب القهوة إلى شراب البرتقال، ومن تنّورة القطن إلى سترة الساتان، ومن علم الجبر إلى الكيمياء، ومن المأكول والمشروب والأطباق الشهيّة إلى الحيوان، والنبات، والفنّ، والعطور، والجواهر، والسكن، والنقل، والحرب، نستعمل يوميًا كلمات مستمدّة من العربية، وهذه بعض الأمثلة:

Abricot المشمش

Aubergine الباذنجان

Artichaut خرشوف أو خرشف

Bardot حمار صغير

Bougie الشمعة، جاءت من مدينة بوجي الجزائرية حيث كان يُنقل منها الشمع للشمعدانات

Douane الجمارك من كلمة ديوان العربية

Epinard التي استخدمت في شخصية Popeye منذ عام 1920، أصلها عربي، أي السبانخ وكان العرب يلفظونها إسبيناه في الأندلس

Fanfaron جاءت من العربية، فرفار أو ثرثار، وصارت جزءًا من أماكن الاحتفالات وفي الأدب

Hasard الشدفة من الزهر

Jupe أي التنّورة، جاءت من جُبّة، تبنّتها في البداية صقلية، عبر تحويلها إلى Jupa، ثمّ دخلت إلى اللغة الفرنسية في أواخر القرن السابع الميلادي

Carat التي تُستخدم كمعيار للذهب مثلًا، جاءت من العربية وأصلها قيراط

Lilas وهي كلمة موجودة في كثير من الأغاني الفرنسية وفي الشعر والأدب جاءت من زهرة الليلك العربية

Magasin من مخزن

Orange من الكلمة العربية نارنج

Pastèque أصلها عربي وتعني بطيخ ثم حُرِّفت في البرتغال فصارت Pateca

Sucre من سكّر

Tarif من تعريفة

Zero من صفر، حُوّل أولًا إلى لاتينية القرون الوسطى Zephirum ثمّ إلى الإيطالية Zefiro

Zenit من سمت الرأس

لماذا الاقتباس التاريخي من اللغة العربية؟ هنا الجواب مهمّ، وهو جاء في كتاب Précis de grammaire historique de la langue française، فيقول إنّ «الاقتباس كان للضرورة بالنسبة لكلمات جديدة، مثل الساتان أو الياسمين، وكان لارتباطه بالإعجاب والرغبة في التماثل مع حضارة عظيمة هي الحضارة العربية، ذلك أنّ كلمات فرنسية كانت موجودة مثلًا للتعبير عن الحظ أو الخلاف أو التفسير وغيرها، لكن الإعجاب بالحضارة العربية دفع لتبنّيها». لنتخيّل لبرهة

فقط، كيف انقلبت الأمور. فقد كان الفرنسيون ينطقون كلمات عربية للفخر والاعتزاز والتماثل بحضارة هائلة، صرنا نحن ننطق بكلمات فرنسية أو أجنبية للتعبير عن رقيّ مُجتمعي، أو للتعبير عن عُقَد نقص حيال لغتنا. أمّا أسباب دخول الكلمات العربية إلى الفرنسية فهي كثيرة، منها الحملات الصليبية، والغزوات الإسلامية وفترة حكم الأندلس، والتجارة، وغزو شمال أفريقيا، والهجرة إلى فرنسا، وصولًا إلى الأغاني والفنون.

المقارنةُ الصادمة

• إن كانت اللغة الفرنسية تُدرَّس لنحو 20 بالمئة من تلامذة المدارس في العالم، فإنّ العربية تُدرَّس فقط لنحو واحد بالمئة في العالم الفرنكوفوني.

• إن كانت 40 بالمئة من الكتب المُترجمة في العالم مكتوبةً باللغة الإنكليزية، فإنّ واحدًا بالمئة فقط من الكتب المُترجمة عالميًا هي عربية.

• حين نعلم أنّه في لحظة مجد، وذروة العلماء في العصرين الأموي والعبّاسي، حازت العلوم والآداب نسبةً غير محدودة من الترجمات من العربية إلى اللغات الأخرى، نجد في المقابل اليوم أنّ الترجمة ضئيلة جدًا وشبهُ معدومةٍ من العربية، فكلّ عام يُترجَم 300 كتاب أجنبي تقريبًا إلى العربية، بينما في فرنسا وحدَها يُترجم أكثر من ستّة آلاف كتاب سنويًا. والكتب التي تُترجَم أو تُنقل إلى الفرنسية تفوق بعشرين مرّة الكتب التي تُترجَم أو تُنقل إلى العربية.

اليوم، تعيش اللغة العربية محنة كبيرة. فبسطاء العقل عندنا، يعتقدون أنّ التحدّث بلغة أجنبية هو السبيل لرفع الشأن. هؤلاء ليس عندهم ما يرفع شأنهم غير التشدّق بلغة أجنبية واصطناع جهل اللغة

العربية. ومستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي، يفضّلون التخاطب في ما بينهم إما بلغة أجنبية أو بحروف أجنبية، مع العلم بأنّ الكتابة باللغة العربية متوافرة جدًا وسهلة جدًا وجميلة جدًا. تُضحكني في بعض المرّات مثلًا سيّداتٌ جميلات المظهر الخارجي (ربّما بفضل أحد جزّاري عمليات التجميل أو بالأحرى التبشيع)، لا يتحدّثن مع أولادهنّ إلّا بلغة أجنبية، لكنّهنّ يرتكبن في كلّ جملة أجنبية خطأً أو خطأين في القواعد أو اللفظ. يُضحكني أكثر مسؤولٌ سياسي أو محلّل سياسي من مدّعي الدفاع عن العروبة، يُلقي خطابًا فيه من الأخطاء اللغوية ما يجعل سامعيه يتمنّون لو تحدّث بلغة أجنبية. نحن نعيش عصر الانفصام بامتيازٍ تامّ.

كلّ الدارسات والبحوث تقول إنّ اللغة التي لا تُمارس تموت. ولغتنا وفق الأمم المتّحدة وأبرز الدراسات الغربية والعربية الحديثة معرّضة للوفاة في آخر القرن الحالي، تمامًا كما انقرضت 300 لغة حتى الآن.

طبعًا، ستكون كارثة فادحة لا مجرّد خسارة عابرة. فلغتنا التي نقلنا عبرها كثيرًا من الفلسفة والطبّ والهندسة والعلوم من حضارات كثيرة إلى الغرب، كانت قد أُدرجت عام 1973 في مصافّ اللغات الرسمية العالمية في الأمم المتّحدة. قال الباحث الألماني الشهير أولريخ آمون إنّ «لغة الضادّ تحتلّ المرتبة الرابعة بين اللغات الأكثر انتشارًا في العالم». وحين نفتح صفحة المنظمة الدولية نقرأ: «العربية أكثر لغات المجموعة السامية متحدّثينَ، وإحدى أكثر اللغات انتشارًا في العالم، يتحدّثها أكثر من 422 مليون نسمة ويتوزّع متحدّثوها في المنطقة المعروفة باسم الوطن العربي، بالإضافة إلى العديد من المناطق الأخرى المجاورة كالأحواز وتركيا، وتشاد ومالي والسنغال وإريتريا. اللغة العربية ذات أهمّية قصوى لدى المسلمين، فهي لغة مقدّسة (لغة القرآن)، ولا تتمّ الصلاة (وعبادات أخرى) في الإسلام إلّا بإتقان بعض من كلماتها. العربية هي أيضًا لغة شعائرية رئيسية لدى عدد من الكنائس المسيحية

في الوطن العربي، وكذلك كُتبت بها الكثير من أهمّ الأعمال الدينية والفكرية اليهودية في العصور الوسطى».

بين العربية والعروبة

لعلّ الصورة المُشوّهة للعروبة التي خلّفتها ممارسة الدكتاتوريات في الدول العربية ضدّ شعوبها، أو ضدّ المكوّنات الأخرى غير العربية، تسبّبت بتوسيع شرخ التباعد بين العربي ولغته، وبين غير العربي واللغة التي شعر طويلًا بأنّها فُرضت عليه وأحرقت تاريخه وثقافته ولغته. وإذا أضفنا هذا العامل إلى قصور اللغة العربية عن اللحاق بلغة تكنولوجيا وعلوم العصر، وميل الشباب العربي يومًا بعد آخر إلى اعتماد لغات أُخرى، نجد أنّ العالم العربي بحاجة فعلًا إلى مشروع نهضوي فكري – ثقافي – لغوي جديد، بحيث يُخفّف من وطأة الممارسات السابقة التي امتطت صهوة «العروبة» لقمع الشعوب وتخديرها، ويُنتج مفهومًا جديدًا لهذه العروبة، تُجسّر الهوّة بين الدول والشعوب الناطقة باللغة العربية، وتُقنع الأجيال الجديدة بأنّ العروبة يُمكن أن تكون جامعة وجسرًا للمعرفة والعلم والنهضة والتكامل، تمامًا كما يحصل مثلًا في أوروبا وغيرها. إذا سألت سوريًا عن العروبة اليوم، فسيقول لك: «سوريتي أولوية»، وهكذا الشأن بالنسبة إلى العراقي واليمني، واللبناني، والمصري، والسوداني، وغيرهم. لعلّ من يعيش بين النار، وتحت الدمار، ووسط أنهار من الدموع، لا يستطيع أن يقول غير ذلك.

في كلّ بقعة من هذا العالم العربي، ستجد من يتكأ جراح التاريخ، ليقول: نحن لسنا عربًا، بل أمازيغ، ونحن لسنا عربًا بل كُرد، ونحن لسنا عربًا بل سريان... الخ. ربّما في ما يقولون كثير من الصحّة، ذلك أنّ كثيرًا من السياسة والثقافة والحضارة نُحر على مذبح العروبة بدلًا من

أن ينتعش في كنفها ويصبح داعمًا لها. لكن في بعض ما يقولون أيضًا، نشتمُّ رائحةَ مشاريع ومؤامرات تريد تفتيت المفتّت وتقسيم المقسّم، ذلك أنّه حتى اليوم ثمّة من لم يغفر للجزائر ثورتها، ولم ولن يغفر لبعض الدول العربية تمرّدها، فدخل من بوابة المكوّنات غير العربية ليقضي على ما بقي من عرب وعروبة.

عشتُ معظم عمري في الغرب. حين أتحدّث مع عرب مثلي، لا تحضرني أيّ كلمة أجنبية. وحين أتحدّث مع أجنبي، لا تحضرني أيّ مفردة عربية. عرفت كيف أحافظ على لغة أهلي وأجدادي. عرفت كذلك أن أكتسب لغات أخرى فتحت أمامي نوافذ كثيرة صوب العالم. لعلّ ما اكتسبته في الغرب جعلني أكثر انفتاحًا وتقبّلًا للآخر، إلّا إن كان الآخر ظالمًا ومحتلًّا ومغتصب أرض أهلي وأجدادي أو أيّ أرض أخرى في العالم. لكنّي صرت منذ فترة أشعر في الغرب نفسه، بأنّ العربي يخشى أن تفلت منه كلمة عربية، فيُنظر إليه على أنّه إسلامي، وتُلصق به تهمة الإرهاب. ما عاد الفرق كبيرًا بين العربي والإسلامي والإرهابي في أذهان ضعاف العقول والنفوس، أو عند من اكتوى بنار الإرهاب، أو عند العنصريين والشوفينيين الجدد.

فشلت العروبة حين امتطاها قادة للوصول إلى السلطة، ثمّ استخدموها شعارات رنّانة تقول في العلن شيئًا وتمارس على الأرض عكسه. كيف ستُقنع سودانيًا من الجنوب السوداني، بأنّه عربي وهو لا ينطق هذه اللغة ولم يرَ في حياته استثمارًا عربيًا واحدًا على أرضه. فمن الطبيعي أن ينفصل، ومن الطبيعي أن يكره العرب، خصوصًا حين امتدّت إليه قبل وبعد انفصاله، يد العون من بعض الأعداء التاريخيين للعرب كإسرائيل، بينما كان أهلُ بلده في الشمال (الجبهة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي والرئيس عمر حسن البشير) يُفكّرون

كيف يفرضون عليه ثورة إسلامية وتحولات أيديولوجية لا تُشبه تاريخه وحضارته وثقافته وموروثاته بينما هو يتضوّر جوعًا.

هل تعرف الآن يا عزيزي القارئ، لماذا تخلّفنا وتقدّم الآخرون، فمن حضارة وثقافة ولغة أثّرت العالم، إلى ثقافة ولغة وحضارة غزاها العالم، وإذا استمرّ إهمالُنا لها واستمرّت عُقد النقص أمام اللغات والثقافات الأجنبية ولم نطوّر اللغة والعلم والفكر والثقافة، وإذا بقينا ننظر إلى «العروبة» كوسيلة للحفاظ على كرسيّ السلطة، أو للوصول إلى السلطة، فسنُصبح أمّة في طور الانقراض، ضائعةً في حروبها الداخلية والتنافس والفتن فوق الوهم وجثّة تاريخنا.

نعم، يجب أن ننهلّ من اللغات والثقافات الأخرى، ونمد لجسور الإنسانية مع العالم غربًا وشرقًا، لكن علينا الحفاظ على ما كان عندنا يومًا ما سببًا لفخرنا وعزّتنا، أي العلم والثقافة والأدب والإشعاع الفكري، وأن نمضي في تطويره كي لا نُسهم في التدمير المُمنهج للعالم العربي.

العرب وخطر الحرب الإسرائيلية-الإيرانية

يقف العرب جميعًا اليوم على أبواب عددٍ من الكوارث والفِخاخ الكُبرى، التي تحتاج إلى ورشة فورية ودقيقة لتفادي الوقوع فيها. فعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، قد نجد دولًا تنعم برفاهية ملحوظة، وأخرى تنهار، لكن حتى الدول المُرفَّهة، والتي أحسنت إدارة مجتمعاتها ورفعت من مستوى حياة الفرد فيها (معظم دول الخليج)، تقف أمام مخاطر متنوّعة، تبدأ باحتمال اندلاع حرب في المنطقة بين إيران وإسرائيل، وتمرّ بالتقلّبات الداخلية المحتملة والمرتبطة بالعمالة الأجنبية ومطالبها المُقبلة، أو بتقلّص إمكانيات الحصول على المياه (التصحر) والغذاء، من دون دفع تكاليف باهظة، لتصل إلى ضعف تصنيع، وإنتاج التكنولوجيا، والعلوم، والاختراعات. هذا يعني أنّ معظم الدول العربية ستبقى رهينةً للدول التي تورّد إليها هذه التكنولوجيا. مع ذلك، فإنّ إمكانيات الخروج من هذه الكوارث والمآزق قائمة، ذلك أنّ الثروات العربية من نفط وغاز ومعابر وثروات باطنية وزراعية، يمكن أن تكون عوامل تفاوضية جيّدة في التوازنات الاستراتيجية المُقبلة بين الشرق والغرب، بحيث لو أحسن العرب توحيد مطالبهم، لنجحوا إلى

حدٍّ بعيد في مقايضة بعض هذه الثروات بجزء كبير من أسرار صناعة التكنولوجيا، وإلزام الدول الإقليمية بعقد اتفاقيات تبادلية كبرى تخفّف من خطر الحروب، وتنعش المشاريع النهضوية والتنموية الإنقاذية.

ولعلّ النسبة العالية في عدد الشباب في الدول العربية، التي تفوق معظم المجتمعات الأخرى في العالم، تحمل ثروة بشرية كبيرة، يُمكن تحويلها إلى مصدر إنتاج هائل في مختلف المجالات، إذا ما وُضعت خطط تعليمية وتربوية ومهنية مُناسبة، بدلًا من أن تبقى عبئًا كبيرًا في مجالات البطالة والأمية والأزمات والتطرّف وحتى الإرهاب.

الحروب المُقبلة

في خلال إنهائنا هذا الكتاب، كانت كلّ المعطيات تشير إلى أنّ حربًا كُبرى في المنطقة باتت أمرًا حتميًا، إلّا إن حصلت مُعجزة. والمعجزات في هذا الشرق الممزّق متوقّفة منذ مئات السنين. فالمنطق وتجارب التاريخ ومآسي الجغرافيا، أمور تؤكّد أنّ الشرق الأوسط أمام ثلاثة احتمالات لا رابع لها: الاحتمال الأول حرب كُبرى تليها صفقات. الاحتمال الثاني صفقة كُبرى تمنع الحروب أو تؤجّلها، ذلك أنّ الاحتقان الكبير ما عاد قابلًا للضبط، وأنّ تقدّم إيران صوب القنبلة النووية من جهة وحصول حزب الله على صواريخ استراتيجية، ووقوف المحور الذي تقوده طهران فوق ثروات غازية ونفطية هائلة، يجعل من الصعب على إسرائيل القبول بالبقاء مكتوفة اليدين بانتظار تطوّر المحور أكثر وحصوله على ثروات مالية كبيرة، وربّما على قنبلة نووية، خصوصًا بعدما اقتربت إيران وحلفاؤها من حدود فلسطين المُحتلّة من الجولان إلى جنوب لبنان، ففي ذلك خطرٌ وجوديّ على إسرائيل، وفق ما يكرّر قادتها في كلّ مُناسبة.

في المقابل، فإن قبول إيران بانحسار دورها في المنطقة، وانكفائها إلى الداخل، والتسليم بضرورة تخلّي حزب الله عن صواريخه الاستراتيجية، والتوجّه نحو عقد صفقة سلام مع إسرائيل، أمورٌ تبدو بعيدة عن منطق القيادة الدينية في إيران، ذلك أنّ هذه القيادة تُدرك أنّ في التخلي عن كلّ مقوّماتها العسكرية والسياسية والجغرافية، تهديدًا لمستقبلها ودورها ومكانتها.

أمّا الاحتمال الثالث فهو الجمود، مع استمرار الحصار الخارجي للدول المُهدّدة للغرب الأطلسي وإسرائيل، ومع التركيز على الخنق الداخلي واندلاع أزمات ونظاهرات وخضّات اجتماعية وأمنية واقتصادية داخل الدول، بحيث تتحلّل مجتمعات هذه الدول وتنهار المؤسّسات، وترتفع النقمة الشعبية إلى أقصى درجاتها. وهو ما كان قد جرى التركيز عليه مثلًا في خلال العقود الماضية حيال كوريا الشمالية وإيران، وسورية، ولبنان، وكوبا، وغيرها.

ولا شكّ في أنّ التطوير الكبير الذي شهدته إيران في مجال تخصيب اليورانيوم، قبل وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي، الذي كان قد عُقد بين طهران والدول الخمس عام 2015، يفترض إقدام إسرائيل على عمل عسكري واسع ضدّ منشآتها في أسوأ الأحوال، أو الاستمرار بهجمات متقطّعة ونوعية داخل الأراضي الإيرانية لفترة طويلة، مع تعزيز العقوبات والعزل، وعزل النظام الإيراني لتصير إيران مثل كوريا الشمالية.

بعد إنهائنا هذا الكتاب، قال لي مسؤول أوروبي كبير، له باعٌ طويل في شؤون الشرق الأوسط، إنّ مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية أمرٌ حتمي، وهو سيحظى عاجلًا أو آجلًا بدعم أميركي-غربي، ومن مصلحة العرب، عمومًا، البقاء على حيادٍ تامّ في هذا الأمر، ذلك أنّ أحدًا لا يستطيع التنبّؤ بردة الفعل وبجغرافيا تلك الحرب إذا اندلعت.

والواقع أنّه على أهمّية المجال النووي الإيراني، فإنّ القنبلة الأخطر بين إيران وإسرائيل تكمن، كما لاحظنا في الأقسام السابقة من هذا الكتاب، في البُعد الديني والعقائدي. ذلك أنّ الطرفين الإيراني والإسرائيلي المُتشدّدين يعتقدان بأنّه حان وقت الحرب الكُبرى، وكلّ طرف يرى المُستقبل من هذا المنظور الديني. سيكون من الصعب إذن، لا بل من المُستحيل، إقناع إيران وإسرائيل بوضع السلاح جانبًا، ومدّ يد المُصافحة والسلام، حتى لو تمّ اتّفاق غير مُباشر على شكلٍ من أشكال الهدنة.

لعلّ ما ورد من معلومات وأسرار في الكتاب الفرنسي الحامل عنوان «حرب الظلّ بين إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجيش الإسرائيلي ضدّ محور المقاومة الإيراني» (La Guerre de l'ombre entre Israël et la République islamique de l'Iran) لكاتبه أورن شوفيل، يؤكّد بالمعلومات والوثائق، أنّ الحرب باتت أمرًا لا مفرّ منه، وأنّ الجيش الإسرائيلي يكثّف الاستعدادات لتحصين الجبهة الداخلية تحضيرًا لتلك الحرب، التي مهما كانت خطيرة على إسرائيل، فإنّها تبقى أقلّ خطرًا من وصول إيران إلى القنبلة النووية، وفق ما يقول مسؤولو الدولة العبرية. تحت عنوان: «نحو حرب الشمال، تحليل لصراع متوقع بدرجة عالية بين إسرائيل والمحور الإيراني»، يقول الكاتب[1]:

• إنّ خطة إسرائيل المعروفة باسم «معركة بين الحروب» لا تقدّم أيّ ضمان أمني شامل على المستوى الاستراتيجي لإسرائيل، وذلك لأنّ الميليشيات الشيعية، وخصوصًا حزب الله، عززت قدرات تحرّكها، وهو ما بدا واضحًا من الحرب السورية، كما وسّعت تأثيرها في الشرق

[1] Oren Channel. *GUERRE DE L'OMBRE ENTRE ISRAËL ET LA RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE L'IRAN* - Tsahal contre «l'axe de la résistance» iranien. L'Harmatan, Paris, 2022.

الأوسط من خلال الانتصار على الدولة الإسلامية داعش في العراق وسورية، إضافة إلى تشييع مناطق عديدة من الجنوب السوري، حتى بين أولئك الذين كانوا يقاتلون ضدّ الجيش السوري وانضمّوا لاحقًا إلى المحور الايراني.

• إنّ الجنرالات الإسرائيليين يعتبرون أنّ المعركة بين الحروب، التي نجحت عملانيًا، لم تُبعد الخطر استراتيجيًا، إنّها تؤخّر حربًا ستندلع عاجلًا أو آجلًا وحسب. وهم يرون أنّ إيران تسعى لإقامة جبهة في الجنوب السوري المحاذي لإسرائيل، لتقليص هامش المناورة عند إسرائيل. وتعتمد إيران على قوّات الدفاع الوطني السورية. تُسلّحها وتدرّبها عبر الفرقة الرابعة للمدرّعات القريبة من إيران أو عبر حزب الله. ويملك الحزب مشرفين عسكريين داخل الجيش السوري، وفرقة سرّية لجمع المعلومات، وتشكيل ميليشيات محلية في الجولان.

• لا تعتمد إيران فقط على الشيعة في المنطقة الجنوبية السورية، ذلك أنّ تقريرًا لمركز الأبحاث الإسرائيلي Alma، يؤكّد أنّ المحور الشيعي ضمّ 36 ميليشيا محلّية سُنّية، من مقاتلين سابقين في الجيش السوري الحرّ المعارض سابقًا، وجيش خالد بن الوليد الذي كان منتميًا إلى داعش. وهؤلاء مكلّفون بالتهريب وجمع المعلومات عند الحدود، وهو ما سمح للمحور الإيراني بالعبور صوب قرى استراتيجية محاذية لإسرائيل، ونجح في ذلك عبر دفع رواتب تراوح ما بين 50 و100 دولار للشخص الواحد. وهو ما دفع إسرائيل ما بين عامي 2011 و2018 إلى القيام بحملة مساعدات إنسانية للسكّان السُنّة السوريين عند حدودها، كما يقول الكاتب، مقابل ضمانهم الأمن الحدودي عبر مناطقهم.

• منذ البدء باستراتيجية معركة بين الحروب عام 2013، لم يخفت التهديد الإيراني ضدّ الدولة العبرية. فقد أسّست إيران لشبكة هامّة من التأثير، وعزّزت ممرًا بريًا خلال الحرب السورية، يسمح بنقل السلاح

المتطوّر إلى حزب الله. لذلك، بالنسبة للقيادة الإسرائيلية، ينبغي أن يكون الجيش الإسرائيلي قادرًا على الانتقال من معركة بين الحروب، إلى حملة عسكرية حقيقية ومكثّفة، وفي وقتٍ قصيرٍ جدًّا في حال تدهور الوضع.

• إنّ حزب الله يُشكّل الخطر الأكبر على إسرائيل، بترسانته التي تضمّ ما بين 100 و150 ألف صاروخ وقذيفة. وهو نجح في السنوات القليلة الماضية في إحداث توازن ردعي مع إسرائيل، وتحديدًا منذ الحرب الثانية في لبنان. وما يدلّ على ذلك، هو أنّ الجيش الإسرائيلي، خلال تنفيذه معركة بين الحروب، لا يضرب أبدًا حزب الله على أرضه في لبنان، والحزب يأمل تمديد مناطق نفوذه الأمنية إلى الجنوب السوري، لمنع إسرائيل من ضرب أراضٍ سورية.

• إنّ المناوشات بين المحور الشيعي وإسرائيل يُمكن أن تنزلق إلى حرب شرسة، إذا أقدم أيٌّ من الجانبين على اجتياز الخطوط الحُمر، فبالنسبة لإسرائيل أيّ نقلٍ لصواريخ دقيقة، يتخطى 500 صاروخ، من إيران إلى حزب الله، أو أيّ هجوم إرهابي عليها من منطقة حزب الله، أو أيّ إطلاق للصواريخ من الأراضي اللبنانية أو السورية ضدّها، هو اجتياز للخطّ الأحمر وسيدفع إلى الحرب. وبالنسبة لمحور المقاومة فإنّ اجتياز الخطوط الحمر، يحصل إذا وقعت ضربات إسرائيلية على سورية أو لبنان، ضدّ نقل أسلحة أو أماكن تصنيع الصواريخ وغيرها، ولكن هناك احتمال أيضًا أن يأتي التصعيد من إيران، إذا ضُربت مصالحُها في سورية، أو حصل هجوم على منشآتها النووية، أو اذا ما اغتيل مسؤول إيراني كبير مثل قاسم سليماني.

• إن كانت الأطراف، خلال عمليات مُشابهة، تفادت الانتقال إلى الحرب منذ عام 2013، فإنّ الأمور الآن يُمكن أن تتدهور عند أيّ صدام مُقبل. وإن كان تصعيد التوتّر هو الأكثر احتمالًا حتى الآن، فإنّ

قيام الجيش الإسرائيلي بهجوم استباقي واحترازي قائم فعلًا، ذلك أنّ هذا الجيش يريد الاحتفاظ بأولوية الهجوم بدلًا من أن يُفاجأ بهجوم مُضاد. صحيح أنّ أحدًا من الأطراف لا يرغب في الحرب حاليًا، فحزب الله يمرّ بمشاكل داخلية كبيرة في لُبنان، وإيران تريد الاحتفاظ بقوتها الرادعة حيال إسرائيل، وإسرائيل راغبة في الحفاظ على هدوء الحدود، لكن التدهور ممكن جدًا. ذلك أنّ القيادة الإسرائيلية حدّدت الخطوط الحمر للصواريخ القادرة على الوصول إلى كلّ الأراضي الإسرائيلية والمراكز الحيوية.

• إنّ الجيش الإسرائيلي يُمكن أن يقوم بعملية عسكرية لتطويق هذا التهديد الذي يعتبرُه أولوية، ويكون الهدف هو تقليص مخزون الصواريخ الدقيقة عند الحزب، عبر شنّ ضربات استباقية، مع احتمال القيام بهجوم بَرّي في الجنوب اللبناني. لكنّ هذا النوع من العمليات، الذي سيكون حربًا ثالثة في لُبنان، يُمكن أن ينزلق سريعًا إلى تدهور كبير، ويُشعل الشرق الأوسط. ذلك أنّ أيّ هجوم احترازي، حتى لو كان محدودًا هذه المرّة، يُمكن أن يُشعلَ حربًا شاملة. لكن على الجيش الإسرائيلي أن يُقيّم بدقة عالية خطورة التهديد المُباشر للصواريخ، وعزم حزب الله وإيران على استخدامها في وقتٍ قصير، وردّ فعل المحور على الهجوم الاستباقي، ولكن أيضًا، قدرةَ الجيش الإسرائيلي على القيام بعملية قصيرة، والوصول إلى أهدافه في أيّام قليلة، لأنّه إن لم تتوفّر هذه الشروط فسيجد الجيش الإسرائيلي نفسه في مستنقع، كما حصل خلال حربه الثانية في لُبنان.

السيناريوهات الثلاثة المُحتملة

• **السيناريو الأول:** عملية إسرائيلية محدودة في لبنان، تتضمّن معركة بريّة، هدفها تقليص مخزون صواريخ حزب الله، لكن دون ذلك خطر الانزلاق إلى حرب، كما حصل عام 2006، حين لم يستطع الجيش الإسرائيلي الوصول إلى أهدافه بعد 33 يومًا من الحرب، رغم خسائره العالية التي قاربت 121 قتيلًا في صفوفه. كان الخطأ الذي ارتكبه آنذاك رئيس الأركان الجنرال دان حالوتس، هو الاعتماد على كثافة القصف الجوي، من دون تحضير قوّاته جيّدًا في البرّ، والنقص في المعلومات الاستخباراتية. وكان مقاتلو حزب الله قد استعدّوا لذلك، من خلال رصدهم طريقة عمل الجيوش الغربية خلال حرب الخليج الأولى، وتحصّنوا داخل شبكة واسعة من التحصينات والخنادق تحت الأرض لإطلاق الصواريخ، فتحوّلت الحرب إلى كارثة بالنسبة لإسرائيل، بسبب عدم الاستعداد للحرب البرية، في مواجهة عدوّ أتقن فنون حرب العصابات والأنصار. هذه المرّة، عمل الجيش الإسرائيلي على تفادي الأخطاء، فكثّف التدريب على الحرب البرّية، والاعتماد على المعلومات الاستخباراتية وكيفية الدفاع عن معدّاته. كذلك طوّر حزب الله قدراته منذ حرب 2006، وازداد عديده من 17 ألف مقاتل إلى 45 ألفًا (وفق ما يؤكّد الكاتب الفرنسي نفسه نقلًا عن تقارير إسرائيلية)، قادرين على التحرّك كجيش تقليدي أو كمقاتلين في حرب عصابات. كما أنّ لاعبين عديدين قد يدخلون هذه المرّة في الحرب من جانب المحور الإيراني.

• **السيناريو الثاني:** يعتمد على تحليلات ثلاثة من المحلّلين الاستراتيجيين الإسرائيليين، وهم ديكيل ومزراحي وباراك، يتحدّث أيضًا عن حرب استباقية على مواقع التحالف المقرّب من إيران والمهدّد لإسرائيل، على ثلاث جبهات أي لبنان وسورية والعراق. هذه الحرب

التي ستكون ضدّ جبهة موحّدة، ما عادت تفصل في التحليلات الإسرائيلية بين لبنان وسورية. ويقول المحلّلون الإسرائيليون إنّ حربًا كهذه في لبنان وسورية، تسمح بتقليص التهديد الشامل لحلفاء إيران المحاذين تمامًا للحدود الإسرائيلية. وستكون من خلال مجموعة من الضربات، مقرونة بهجوم بّري في جنوب لبنان والجولان السوري، حيث توجد العناصر ومخازن الصواريخ الأكثر خطورة. لكنّ مثل هذه الحرب أيضًا صعبة التنفيذ في وقتٍ قصير، وعلى مساحة محدودة، لأنّها قد تؤدّي إلى توسيع دائرة الحرب الشاملة، فتشترك فيها ميليشيات عراقية وأخرى من الباسداران الإيرانيين وحتى الجيش الإيراني نفسه قد يشارك فيها. يُدرك الجيش الإسرائيلي، أنّ ارتفاع وتيرة الاشتباك المقبلة لن يقتصر على لبنان، ومن هنا جاء اسم «حرب الشمال» التي تشمل كلّ أعداء إسرائيل، أي حزب الله والميليشيات الشيعية والسنّية السورية المرتبطة بإيران ونظام بشّار الأسد وحتى فيلق القدس الإيراني.

• السيناريو الثالث: تدرسه القيادة الإسرائيلية وتقدّمه على غيره. يتمحور حول حرب شاملة وكاملة تستهدف كلّ حلفاء إيران والقوات الإيرانية نفسها. لكن الجيش الإسرائيلي يعتبر هذا السيناريو كارثيًا لأنّ الحدود الواجب حمايتُها ستكون واسعة، من قطاع غزة حيث الجهاد الإسلامي وحماس، إلى حزب الله وإيران وسورية ولبنان، وربّما اليمن، مع خطر اندلاع انتفاضة ومواجهات في الضفّة الغربية. ويستطيع الجيش الإيراني المشاركة مُباشرةً عبر إطلاق صواريخ بعيدة المدى انطلاقًا من أراضيه، وسيردّ الجيش الإسرائيلي بهجمات جوّية. ويقول المحلّل كينيث براور Kenneth brower إنّ الجيش الإسرائيلي يملك قدرة عالية على القيام بمئات الهجمات الجوّية على الأراضي الإيرانية، لكنّ الجبهة الرئيسية ستكون بين الجيش الإسرائيلي ولبنان وسورية، حيث تتحصّن قوّات محور المقاومة.

الواقع أنّ الكاتب أورن شوفيل، على غرار عدد آخر من الكتّاب الغربيين، الذين غالبًا ما يلتقون بالاستخبارات الإسرائيلية، يعتبرون أنّ كلّ القدرات الإسرائيلية الهائلة القبّة الحديدية واعتراض الصواريخ، لن تكون كافية، فإن كان حزب الله أطلق في حرب 2006 ما بين 200 إلى 300 قذيفة يوميًا على إسرائيل، فإنّ حرب الشمال المُقبلة ستشهد إطلاق 4000 صاروخ من المحور الإيراني في اليوم الواحد، وإنْ طال أمد الحرب، فإنّ إسرائيل سوف تستخدم كلّ قدراتها المضادّة للصواريخ في الأيّام الأولى، ما سيُضعف دفاعاتها في باقي الأيام، وقد اكتسبت الجبهة المدعومة من إيران خبرة من خلال الهجمات التي استخدمت فيها الدرونز والصواريخ العابرة ضدّ المنشآت النفطية السعودية في أيلول/سبتمبر عام 2019. كذلك تبدو القدرات الدفاعية الإسرائيلية أعجز من أن تحمي كلّ المناطق والمنشآت الحيوية، التي قد تستهدفها الصواريخ، فضلًا عن التكاليف العالية لذلك، فإن كان الصاروخ العادي الذي يطلقه المحور الإيراني يُكلف 1000 دولار، فإنّ اعتراضه من القبّة الحديدية الإسرائيلية يُكلّف 100 ألف دولار، ونحو مليون دولار من منظومة «مقلاع داوود» أو ما يُسمّى بالعبرية «Sharvit Ksamim».

نظرًا لخطورة السيناريوهات الثلاثة السابقة، فإنّ تفكير رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، قادها إلى الخطّة الأخيرة المعروفة بالعبرية باسم «Tnufa» أو قوّة الدفع. ويشرح الكاتب شوفيل، أنّ الذي قدّم الخطّة في شباط/فبراير 2020، هو رئيس هيئة الأركان، آفيف كوخافي، وهي تُركّز على تعزيز تدريب وحدات بريّة لضرب المخزون الصاروخي المُخبّأ تحت الأرض، وتكثيف العمل الاستخباراتي التجسّسي، ذلك أنّ أحد أسباب كارثة حرب 2006، كانت قلّة معرفة العدوّ، أي حزب الله، وقدراته، وخصوصًا شبكة أنفاقه، ويجب إذن تكوين معرفة مُسبقة لأماكن وقدرات هذا العدوّ قبل البدء بالحرب. وتعتمد الخطّة أيضًا

بنسبة كبيرة على ترابط الاتّصالات، استنادًا إلى التكنولوجيا العالية بين مختلف الوحدات الإسرائيلية وتنسيق الضربات. ولذلك فإن مناورات شهر شباط/فبراير 2021، كانت بين القوات الإسرائيلية البرّية والبحرية والجوّية، وامتدّت لأربعة أسابيع، في سيناريو يحاكي حربًا على جبهتين شمالية وجنوبية، شرط أن تحقق النتائج المرجوّة في وقتٍ قصير، منعًا لتوسيع قاعدة الخسائر الإسرائيلية بالأرواح والمنشآت التحتية.

ليس هدف هذه الخطّة تحقيق النصر، بل التسبّب بخسائر كبيرة لحزب الله. خسائر بشرية وفي المعدّات وتدمير معظم قدرات محور المقاومة، لأنّه إذا بقيت قدرات المحور عالية، فهذا لا يعني فقط انتصار المحور الإيراني بل أيضًا توازنًا للردع لمصلحة المحور، وعجزًا للجيش الإسرائيلي عن ردع المخزون الصاروخي الشيعي.

باختصار، فإنّ خطة قوة الدفع، هي محاولة لتمكين الجيش التقليدي الإسرائيلي من مواجهة عدوّ متحرّك، لا جيشٍ نظاميٍّ لدولة، لكنّه يمتلك قدرة عالية على إحداث تهديد استراتيجي لإسرائيل. ذلك أنّ الحرب المقبلة، يقول الكاتب، ستُبرهن أنّ «حزب الله عنده قدرة بالنسبة لا تُقارن بأيّ شيء مضى من ناحية العدد والدقة. ولذلك على الشعب الإسرائيلي، أن يستعدّ لا لحرب مشابهة لتلك التي وقعت في عام 2006، بل لقوّة نارية مضاعفة، مع التذكير بأنّه في خلال ثلاثة وثلاثين يومًا من الحرب الماضية، أطلق حزب الله 3970 صاروخًا وقذيفة، أصاب أكثر من تسعمئة منها مناطق مأهولة. وهذه المرة قد يصيب مراكز حيوية كالكهرباء والمياه، وقد يُصبح إطفاء الحرائق وإسعاف الجرحى بين المدنيين الإسرائيليين مُتعذّرًا.

معروف أنّ نحو 30٪ من الإسرائيليين لا يمتلكون ملاجئ ضدّ الصواريخ، وبينهم 25٪ من عسقلان المجاورة لغزة، وصواريخ المحور الإيراني قادرة على أن تطال هذه المرّة كلّ المناطق الإسرائيلية، بينما

خطط الإجلاء الإسرائيلية ما زالت قاصرة وتركّز خصوصًا على المناطق المحاذية للحدود الشمالية، ولذلك يجري العمل على مسألة الدفاع المدني التي تُعدّ إحدى النقاط الحاسمة في حرب الشمال المقبلة.

أمّا الأمر اللافت للنظر، فهو ذاك الذي يطرحه الكاتب الفرنسي بيار رازو Pierre Razoux، المدير الأكاديمي لمؤسسة المتوسط للدراسات الاستراتيجية FMES، وهو أحد كبار المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط وإيران. يقول: «في نهاية المطاف إنّ الاحتمال الأقرب، هو أنّه إذا وصلت إيران إلى عتبة القدرات العسكرية النووية، فإنّ إسرائيل سوف تفيدُ من ذلك لاجتثاث حزب الله مُستغلّة تحلّل الدولة اللبنانية، حتى لو توغّلت مُجدّدًا في لبنان لا بل في سورية أيضًا، وذلك للقضاء نهائيًا على هذا اللاعب الإقليمي، وتثبيت نوع من قواعد الردع المُركّز مع إيران، بمعنى أنّ إسرائيل لا تحاول إثارة إيران في الخليج، وبالمقابل فإنّ إيران لا تقترب من الحدود الشمالية لإسرائيل، وفي هذه الحال، فإنّ إسرائيل تستطيع التفاهم مع روسيا لطرد القوّات الإيرانية من سورية، تاركة نظام بشّار الأسد والكرملين يُمارسان تأثيرًا حاسمًا في لبنان...».

حين كنّا نُشارف على وضع اللمسات الأخيرة على هذا الكتاب، كان حزب الله يُرسل طائرات مُسيّرة إلى فوق حقل «كاريش» النفطي المتنازع عليه بين إسرائيل ولبنان، وكان المبعوث الأميركي، آموس هوكشتاين، يجول بين تل أبيب وبيروت محاولًا التوصّل إلى اتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين، وفي الوقت عينه كانت استراتيجية «المعركة بين الحروب» مستمرّة في النهج العسكري الإسرائيلي، وهي تعني الضربات التي تشنّها إسرائيل على الصواريخ العابرة من إيران إلى حزب الله، وعلى مواقع إيرانية أو للحزب في سورية، لكن كلّ هذا كان يبدو فقط كأنّه تأجيلٌ لحربٍ ستأتي عاجلًا أو آجلًا، إذا ما تخطّى أيّ طرف الخطوط الحمر، خصوصًا أنّ إسرائيل تجد نفسها أمام خطرين إضافيين،

كما أوضحنا أعلاه، وهما احتمال امتلاك إيران قنبلة نووية وهذا سيكون خطًأ أحمر، والثاني البعد الأيديولوجي الديني للمحور، الذي ما عاد يضمّ فقط شيعة، بل أيضًا فصائل سُنّية، وبينها تلك التي قاتلت النظام السوري ثمّ تصالحت معه بوساطة روسية، وصارت قريبة من إيران، وفق ما يُشير الكاتب الفرنسي أورن شوفيل.

المُستقبل كما تراه الـCIA

تتوافق هذه التحليلات الفرنسية، المبنيّة على معلومات مُستقاة من الجانب الإسرائيلي، مع التقارير التي صدرت في عامَي 2021 و2022 عن الاستخبارات الأميركية CIA، وهي تقارير سنوية، تحاول استشراف مُستقبل العالم للسنوات العشرين المُقبلة. يقول آخرها: «إنّ إيران ما زالت تُشكّل تهديدًا للمصالح الأميركية، من خلال محاولتها قطعَ الطريق على الدور الأميركي في الخارج، وخصوصًا في الشرق الأوسط، وهي تواصل فرضَ نفوذِها وتوسيعَ نطاقِ قدراتِها باتّجاه جيرانها، ما يُقلّل من استقرار المنطقة. إنّ القدرات البالستية المتعاظمة لإيران وحلفائها الحوثيين، تُشكّل عامل قلق للاستخبارات الأميركية. وإنّ انتخاب إبراهيم رئيسي لرئاسة إيران، شجّع المُرشد الأعلى علي خامنئي على محاولة تسريع خطوات مشروعه، القاضي بتحويل إيران إلى قوّة إسلامية كُبرى. صحيح أنّ السُلطة الإيرانية عادت للتفاوض حول برنامجها النووي، لكنّ الجناح المُتشدّد فيها ما زال محفوفًا بحذرٍ عميق حيال واشنطن».

يقول تقرير الـCIA الصادر في عام 2021:

– إن تقديرنا هو أنّ إيران ستهدّد مواطنينا الأميركيين على نحو مُباشر أو بالوكالة، وخصوصًا في الشرق الأوسط، وهي مُصمّمة على

تشكيل خلايا داخل الولايات المتحدة الأميركية، وهو الهدف الذي تواصله منذ عشر سنوات.

– من المتوقع أن ينفذ وكلاء إيران هجمات ضد القوات والأشخاص الأميركيين في العراق وسورية، وربما في دول ومناطق أخرى.

– لقد هددت إيران بالانتقام من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، عن مقتل الجنرال قاسم سليماني، وهي حاولت بالفعل القيام بهجمات قاتلة في الولايات المتحدة الأميركية.

– إنّ إيران ما زالت تُشكّل تهديدًا لإسرائيل، مُباشرةً عبر قدراتها الصاروخية، أو على نحو غير مُباشر من خلال دعمها لحزب الله اللبناني وميليشيات إرهابية أخرى. وهي تبقى عاملًا إشكاليًا في كلّ المنطقة، من خلال دعمها للميليشيات الشيعية العراقية، التي تُعدّ أبرز تهديد للأميركيين في العراق.

– إنّ الدعم الاقتصادي والعسكري الإيراني للنظام السوري السيّئ السمعة، ونشر عدم الاستقرار في اليمن من خلال دعم الحوثيين خصوصًا بأنظمة عسكرية متطورة، يُشكّلان تهديدًا أيضًا لشركاء ومصالح أميركا بمن فيهم المملكة العربية السعودية.

– إنّ تعاظم القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية والمتطورة، يُشكّل تهديدًا للمصالح الأميركية في المنطقة في المستقبل القريب، ذلك أنّه بالرغم من التحدّيات الاقتصادية أمام إيران، ستواصل العمل على تحسين الأسلحة أو الحصول عليها.

– إنّ النظام الصاروخي البالستي لإيران، الذي يضمّ أكبر مخزون بالستي في المنطقة، يشكّل تهديدًا لدول الشرق الأوسط، خصوصًا أنّ العمل الإيراني الدؤوب لامتلاك قاذفات خاصّة من نوع SLV، يقرّبها من إنتاج صاروخ بالستي عابر للقارات.

تعتقد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أنّ إيران تسعى لتخصيب اليورانيوم بنسبة 90%. هذا بالإضافة إلى تطويرها على نحو كبير للقدرات السيبرانية الهجومية، التي يقول تقرير إنّها باتت تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمن الشبكات والمعلومات الأميركية ولحلفاء أميركا. ويضيف التقرير: «الهجمات السيبرانية الإيرانية الحديثة ضدّ أهداف إسرائيلية وأميركية تُبرهن أنّ إيران باتت – أكثر من أيّ وقت مضى – قادرة على استهداف دول تملك قدرات أكبر، وهي نجحت مثلًا في استهداف البنى التحتية المالية الإسرائيلية لمرّاتٍ عديدة في صيف عام 2020».

أمّا بالنسبة إلى سورية، فإنّ تقرير CIA يقول التالي:

– إنّ داعش التي انكفأت في العراق وسورية ستستأنف هجماتها، وإنّ مقاتلي التنظيم مصممون على إطلاق سراح 10 آلاف مقاتل، ما زالوا معتقلين في الشمال الشرقي لسورية.

– إنّ الصراعات والمصاعب الاقتصادية والأزمات الإنسانية ستُكبّل سورية في السنوات المُقبلة، وسيتفاقم بالتالي الخطر على القوّات الأميركية.

– إنّ القوّات الأميركية في الشرق السوري ستواجه تهديدات متعاظمة من إيران والميليشيات المدعومة منها أو من النظام السوري.

– إنّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأيضًا حُرّاس الدين، سيشنّون هجمات ضدّ الغرب انطلاقًا من مناطقهم الآمنة في البلاد، وهو ما سيؤدّي، مع التدهور الاقتصادي، إلى عمليات نزوح جديدة وكبيرة.

أخيرًا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ تقرير CIA يعتبر أنّ الصين تُشكّل الخطر الأكبر، وأنّها سوف تحثّ الخطى بُغيةَ استعادةِ تايوان

بالدبلوماسية والإغراءات أو القوّة، وهي تطوّر أسلحتها، وتكنولوجياتها وقوّاتها العسكرية، وتُعدّ أيضًا تهديدًا سيبرانيًا كبيرًا.

وإذا أضفنا إلى كلّ ما تقدّم، المخاطر التي يُلصقُها التقرير بكوريا الشمالية، واحتمالات الحرب بين الهند وباكستان، والحروب البيولوجية والكوارث المُناخية والفايروسات، التي يُشير فيها إلى احتمال أن يكون فيروس الكورونا انتقل من حيوان أو بسبب خطأ مخبري، تُصبح صورةُ العالم سوداويةً في المُستقبل أكثر منها الآن.

مستقبل العرب بين المحاور

ما يهمّنا بعد قراءة كلّ هذه التقارير وغيرها، هو أنّ الوطن العربي سيتحوّل إلى ساحة دماء ودمار ودموع إذا وقعت أيّ حرب كُبرى في المنطقة، خصوصًا إذا ما شاركت دول عربية في هذه الحرب ضدّ إيران، إن كان ذلك بصورة مُباشرة أو من خلال السماح باستخدام أراضيها أو مطاراتها أو القواعد العسكرية على أرضها لشنّ الهجمات. ذلك أنّ كلّ الدراسات الموثوقة تؤكّد أنّ شلّ القدرات النووية والعسكرية الإيرانية، بحاجة إلى حربٍ تمتدّ إلى أسابيع أو ربّما شهور طويلة. فإيران تستعدّ لذلك منذ عقود طويلة، وهي تسعى لتفادي الأسوأ، من خلال توسيع رقعة توزيع منشآتها النووية والبالستية. وهي إذا استوعبت الضربات الأولى، فقد تحوّل المنطقة برمّتها بما فيها المعابر البحرية إلى بؤرة نار يصعب التحكّم بإخمادها، خصوصًا إن لم تحقّق إسرائيل والدول الداعمة لها أهدافها بسرعة. لكن في مقابل هذه السيناريوهات الدموية والتدميرية، هل يوجد أملٌ لصفقة كبيرة في المنطقة؟ الصفقة مُمكنة لكنّها تحتاج إلى تنازلات عقائدية وسياسية وربّما دينية كبيرة من الجانبين الإيراني والإسرائيلي، وهذا، على الأقل حتى الآن، يبدو مُستحيلًا. ولذلك فإنّ شبح

الحروب الإقليمية يبقى حاضرًا، خصوصًا إذا غذّاه التنافس الدولي الذي يزداد استعارًا عامًا بعد عام.

انطلاقًا ممّا تقدّم، لا بُدّ لهذا الوطن العربي من العودة إلى عدد من المسلّمات التي تقيه مزيدًا من التفتت والحروب، وأولاها استحداث أسس تفاهمات عميقة وحقيقية بين دوله، وثانيتها سحب فتائل الحروب التي أسهمت بتدمير أو تفتيت أو تقسيم دولٍ، وتُهدّد دولًا أخرى (مثلًا الاحتقان الحدودي بين الجزائر والمغرب والسباق بينهما إلى التسلّح مع اختراقات إسرائيلية واضحة)، وثالثتها استنباط مشروع نهضوي عربي، يستند في مراحله الأولى إلى التكامل الاقتصادي والإنمائي والتكنولوجي والعلمي والزراعي، ورابعتها الحياد قدر الإمكان عن الصراعات الكُبرى الإقليمية والدولية، والقيام بدور الوسيط بدلًا من التحوّل إلى بيدق عند هذا المحور أو ذاك، وخامستها تنويع العلاقات الدولية لاستحداث توازن في السياسات الخارجية، والدفع باتجاه رفع مستوى الإنتاج الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي من خلال هذه العلاقات الدولية. فتوازن العلاقات الخارجية بين الغرب والشرق يسهم أيضًا بضمان حلول عادلة للقضايا العربية المركزية وفي مقدّمها إقامة دولة فلسطينية غير مقطّعة الأوصال، وقابلة للحياة، ومستقلّة، وسيّدة.

قد يكون من كبير المُغالاة القول إنّ أميركا انهزمت في الشرق الأوسط، وإنّها ستنسحب نهائيًا منه صوب الشرق الآسيوي وبحر الصين، وتتخلى عن الثروة ومصالحها وعن دعم إسرائيل وحلفائها، ومن المغالاة أكثر الاستمرار في قناعة بالية بأنّ واشنطن ما زالت سيّدة العالم. ففي هذا الصيف من عام 2022، وفيما نختتم كتابنا هذا، كان العالم يزداد انقسامًا، والخرائط الجديدة تُرسم بدماء جديدة، أو خطط تنافسية شرسة من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا فتايوان وأفريقيا.

ثمّة فرصة نادرة أمام العرب لتنويع التحالفات الخارجية والإفادة من التوازنات الجديدة، ورسم مشروع نهضوي يفيد من الغرب والشرق على السواء. لقد فرضت الصينُ نفسها لاعبًا دوليًا كبيرًا، وقبلها فعلت روسيا، لكن بكين تبقى المُنافس الأول للولايات المتّحدة الأميركية والغرب الأطلسي، وهي التي سترسم بدقة وبأسلوبها الحريري أو بخشونة أكثر في المُستقبل معاهدات واتفاقيات جديدة، في سياق تنفيذها مشروعها الطموح والضخم «الحزام والطريق». سيكون من مصلحة العرب حتمًا توسيع التعاون معها من دون القطيعة مع الغرب.

ألفا عام تقريبًا هو عمر العلاقات الصينية العربية. كانت طريقُ الحرير السابقة شاهدًا كبيرًا على ذلك، وسوف تتجدّد عبر مشروع «الحزام والطريق»، الذي انضمّت إليه حتى الآن 19 دولة عربية، إضافة إلى تنامي توأمة المدن العربية والصينية. وهذه عيّنة من أحوال العلاقات الصينية-العربية اليوم:

• حجم التعاون التجاري بين الصين والدول العربية ارتفع إلى 330 مليار دولار أميركي عام 2021، أي بزيادة قدرها 37٪ عن عام 2020.

• تواصل الصين بقاءها في مركز الشريك الأول والأهمّ للدول العربية لسنوات عديدة متتالية.

• تستورد الصين نحو نصف إجمالي وارداتها من النفط الخام من الدول العربية.

• عالميًا، تمثّل الدول العربية والصين سُدس مساحة العالم، بمجموع سكّاني يبلغ نحو رُبع إجمالي سكّان الأرض، وهو ما يجعل لهذا التعاون دورًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي واستقراره.

• إضافة إلى المعارض والمنتديات الكثيرة بين الجانبين، فإنّ التعاون الطبّي الصيني العربي كان كبيرًا في مجال مكافحة فيروس

كوفيد19- المعروف بكورونا، فقامت دول عربية بمساعدة الصين، عبر إقامة خطّ جوّي لجمع المساعدات الطبّية، وقدّمت الصين مئات ملايين اللقاحات حين اكتشفت اللقاح.

• أمّا في المجال الثقافي، فقد أُنشئت أقسام متخصّصة في تعليم اللغة العربية في أكثر من 50 جامعة ومعهدًا في الصين، وذلك فيما أدرجت دول عربية عديدة اللغة الصينية وتعاليم كونفوشيوس الفلسفية في المناهج التعليمية.

التعاون يكبر ويتمدّد إلى مجالات كثيرة، من البنى التحتية والزراعة والتكنولوجيا العالمية والاقتصاد، ويأتي كلّ ذلك في إطار التمهيد للشراكة الكبيرة والتوأمة مع الرؤى العربية لعام 2030 وما بعده.

في ظلّ التنافس الدولي الشرس، يُشكّل العرب حاجة للغرب والشرق على السواء، وإن أحسنوا الإفادة من هذا التنافس، فلا شكّ في أنّهم قادرون على الحصول على الكثير من حاجاتهم لمشروعهم النهضوي، ولحماية دولهم واستعادة قسم كبير من حقوقهم، وفرض أنفسهم لاعبين على الساحة الدولية، وليس ساحة للعب على أرضهم وبدمائهم.

ثمّة فُرصة نادرة يستطيع العرب انتهازها اليوم، لفرض حضورهم على المستوى الإقليمي والدولي، والتحوّل من ساحات لتقاسم الخرائط والحروب وتصفية الحسابات، للحصول على دورٍ محوري يسمح لهم بالإفادة تمامًا من الصراعات والمنافسات الدولية. والواضح أنّ بعض دولنا العربية فهمت تمامًا هذه المعادلة، فعقدت تحالفات كُبرى مع الصين وروسيا، من دون أن تتخلّى عن تحالفها القديم مع أميركا والغرب، ولكن هذه المرّة من منطلق القوّة لا الضعف.

ثمّة فرصة نادرة، إن لم يستغلّها العرب اليوم لنهضة دولهم وشبابهم ومجتمعاتهم واقتصادهم وعلومهم، فسيبقون وقودًا لمدافع الدول العُظمى لا شُركاء.

الخاتمة

يتبيّن لنا، من خلال الدراسات والإحصاءات الموثوقة، التي أدرجنا جزءًا كبيرًا منها في هذا الكتاب، أنّ الوطن العربي مُقبلٌ على كوارث عديدة في المستقبل القريب، ما لم يتدارك فورًا مُسبّبات تلك الكوارث، ويسعَ لوضع مشروع عربي نهضوي اقتصادي، علمي، تكنولوجي تكاملي. فإن كانت كلّ مشاريع الوحدة أو التقارب أو التجمّعات الإقليمية اصطدمت بعراقيل كبيرة في السابق، وإن كانت الشعارات الوحدوية والعروبية سقطت تباعًا بسبب الممارسات القمعية التي استخدمتها بعض الأنظمة مطيّة للاحتفاظ بالسُلطة أو بسبب الاقتتال العربي-العربي، أو بسبب تناقض التحالفات الدولية والإقليمية بين الدول العربية، أو بسبب الهجمات الاستعمارية المتتالية عبر التاريخ على أرض العرب وثرواتهم وحقوقهم، فإنّ التعاون والتكامل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، وتنويع العلاقات الخارجية لتوازنها بين الشرق والغرب، والابتعاد عن الاصطفافات الانتحارية مع هذا المحور أو ذاك، هي السبلُ الوحيدة للبدء بإنقاذ الوطن العربي من كوارثه الحتمية، والنهوض بالمجتمعات ومواكبة العصر.

لا تستطيع أيّ دولة عربية أن تنجح بمفردها أو بالاعتماد على دولة أو دولتين أو ثلاث. ذلك أنّ التنافس الدولي الشرس، والاضطرابات والمطامع الإقليمية والدولية، وحاجة العالم المُقبلة للثروات، أمورٌ من شأنها أن تجعل كلّ الوطن العربي عُرضةً لجشع القوى الكُبرى الإقليمية والدولية. ولذلك لا بُدّ من إحداث انفراجات داخلية، في الدول العربية على مستوى الحرّيات والمشاركة في السّلطات، وتعزيز الانتماء إلى الوطن لا إلى الأشخاص والزعامات والمذاهب والطوائف والمافيات والميليشيات والقبائل والعشائر. ولا مناص من تشجيع المُبادرات الفردية، ورفع مستوى العلوم والتكنولوجيا والبدائل الاقتصادية، والحدّ من الأرقام المخيفة للبطالة والأمّية. ولا بدّ من حلّ حقيقي للقضيّة الفلسطينية، يحفظ كرامة شعبها، ويقيم له دولته المُستقلّة، ذلك أنّ غياب هذه الدولة كان وسيبقى سببًا لحروبٍ كثيرة، ومطيّة يستخدمها هذا الطرف أو ذاك لتنفيذ مشاريع تخدم الجميع سوى العرب.

كان واضحًا من خلال الإحصائيات والدراسات والكتب والوثائق التي عرضناها، أنّ الوطن العربي متخلّف جدًا عن ركوب قطار العصر. فنحن نستورد التكنولوجيا التي باتت مصدر الثروات العالمية، ولا نصنّعها، رغم أنّها ستتحكّم بكلّ مفاصل حياة العرب واقتصادهم في المُستقبل القريب. قليلٌ جدًّا من الدول العربية يُخصّص نسبة مقبولة من ميزانيته للعلوم والاختراعات والبحث العلمي، بينما منافسو الوطن العربي على المستويين الإقليمي والدولي يتقدّمون على نحوٍ سريع وكبير وجذري، ما يعني أنّ هذا الوطن سيكون في العقود المُقبلة تحت رحمة الدول المُصنّعة للتكنولوجيا والعلوم، بعدما كان العرب تاريخيًا أسيادًا في العلوم ونقل المعارف، وترجمة عيون الكتب من طبٍّ وفلسفةٍ وعلوم.

العالم الذي لم يحترم تاريخيًا غير الأقوياء، سيكون أكثر شراسةً مُستقبلًا في احتقار الضعفاء. ولا يمكن لأيّ دولة عربية أن تكون قوية

وحدها، مهما عزّزت ونوّعت تحالفاتها. خيرات الوطن العربي الشبابية والاقتصادية، والثروات الباطنية والبشرية، تسمح فعليًا بنهضة تكاملية، على المستويات الغذائية والاقتصادية والتنموية والعلمية والوظيفية. ولا شيء سيمنع انبعاث موجات الإرهاب والتكفير، سوى الحدّ من البطالة، وتعزيز العلوم، وتنويع مصادر الاقتصاد والتوازنات الدولية في التحالفات الخارجية.

أظهرت الإحصاءات والدراسات التي نشرناها أنّ الوطن العربي الذي يُمثّل فقط 5٪ من سكّان العالم، تعرّض للقسم الأكبر من الحروب والخضّات والانهيارات والإرهاب والتفتيت والتقسيم والنزوح والدمار خلال العقود الماضية. وكلّما درسنا حالة من تلك الحالات الانهيارية، لهذه الدولة العربية أو تلك، نجد أنّ ضعف النسيج الداخلي، وسوء الإدارة والفساد والقمع، والارتباطات الخارجية، وأوهام الانتصار على شقيق عربي قبل العدوّ، والشعارات الفارغة التي أخفت خلفها ممارسات بغيضة وفاشلة، أسباب جعلت كلّ غازٍ وطامعٍ وطامحٍ خارجي يستسهل اختراق هذه الدول وتفتيتها. ونجد أيضًا أنّ مصادر الثروة ومعابرها كانت وستبقى في المرحلة المقبلة سببًا رئيسيًا في التدمير المُمنهج والحروب المتعدّدة.

حان الوقت كي يترفّع العرب عن أنانيتهم بعضهم ضدّ بعض، ويؤمنوا بأنّ احتمالات النهضة العربية ممكنة. عليهم التأكّد من أنّ الذي لا يملك مفاتيح العلوم والتكنولوجيا، ويُحسن استثمار الثروات البشرية والباطنية والطبيعية الموجودة على أرضه، سيكون حتمًا في طور الانقراض. ذلك أنّ شراسة التنافس الدولي المُقبلة ستقضي على كلّ أمل عربي، ما لم يعد العرب بعضهم إلى بعض، ويخفّفوا من الشعارات العديمة الفائدة، ويتوافقوا على مشروع نهضوي تكاملي يستند إلى فكرة

التنمية المُستدامة، التي تنعش آمال الجيل الحالي وتُمهّد لحياة أفضل للأجيال المُقبلة.

ثمّة فرصة مُتاحة حاليًا، لن تتكرّر. وعلى العرب أن يقرّروا مصيرهم، إن كانوا أمّةً جديرة بالاحترام، تواكب العصر في العقود المقبلة، أم هم أمّة متخلّفة عن العصر، وفي طور الانقراض الحتمي.

والله وليّ التوفيق

الفهرس

